

۹۷۲۲-۳

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: تقریرات اهل بیت

مؤلف: سید علی حجر المصوم

موضوع: تاریخ

۹۷۲۲



شماره ثبت کتاب

۸۶۱۶۰

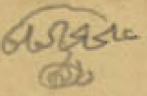


خطی - فهرست شده

۹۷۲۴

۱۸۴

بازدید شد  
۱۳۸۴



بازرسی شد  
۱۳۸۴







خاتمة في المناقض لاخفاء فان هذا المقصد هو مناصد الاصول ولا خلاف في احد  
 منهم في كونه من مصادع علم الاصول وليس هذا كما سائر المصادع التي اخبرنا او كونا  
 من مصادع الاصول او من مصادعها او من مصادعها من اللغة والفرد الكلام مذكور  
 بالنسبة بحيث جاز اطلاق الامر والشيء وكون الامر للوجوب والشيء للحرمة واخالف  
 ذلك في المصادع التي يبحث عنها في علم الاصول والسر في ذلك انما ان كل عمل  
 ومصادع ما يبحث فيها عن العوارض الذاتية للووضوع التي عبارة عن ما يورث لذاته  
 من غير واسطة او بعرض بواسطه ما يورثه لذاته او بواسطه او بصاديقه واما العارض  
 له بواسطه فزفه الامم او اخص او اعم او بصاديقه فموضوع العوارض القريبة التي لا يبحث عنها  
 في العلم بل يبحث عنها في العلم الذي كان موضوعه ذلك الامم او اخص او اعم او بصاديقه  
 فلا يبحث في العلم الذي كان موضوعه الانسان في الحركة والسكون والسرعة والبطء  
 بل يبحث عنها في العلم الذي كان موضوعه الجبران لاخفاء فان موضوع العلم  
 الاصول هو الادلة فكما يبحث فيه عما يورث الادلة لذاتها كالمناقض العارض  
 لذاتها في غير حاجه في معرفتها الى واسطه امر يورث المصادع وكذا ما يبحث  
 فيه عما يورثها بواسطه ذلك العرض الذاتي كالمعادل والراجح العارضين  
 للادلة بواسطه المناقض حشران العلامة فذكر هذا المقصد في خلال  
 المصادع في هذا باب يبحث فيه عن البحث في علم الاصول في استصحابه ذكره في ثمانية  
 في الخاتمة كاضلع صاحب العلم فذكره ونبهه في الخاتمة في الرسالة الثانية وهذا  
 ادنى ما صنع في الهندية لئلا يفتقر الباحث في المناقض في البحث في جميع الادلة  
 طبعا ونوضه ذلك ان المسائل المذكورة في الاصول التي يبحث عنها في ذلك العلم  
 مع قطع النظر عن كونها من المسائل التي لا يفسد على غيرها من علم تلك مصادع

منها



منها ما يبحث فيه عن موضوع الدليلية وكونه مقبدا للنقل او لا ومنها ما يبحث  
 فيه بعد احوال صفات الدليلية مع كونه حجة او لا ومنها ما يبحث فيه في الكيفية  
 العارضة للدليل المحرر الدليلية والحجة والاشبهه فان البحث في كل هذه  
 المسائل منتم على البحث في الاصول طبعا والبحث في المناقض داخل في العلم  
 او لا فاعراض بين الشبهين الذين اقيمت جنبهما كما يشعر بذلك نصهم  
 للمناقض ما سطره فالاول جعل مقصد المناقض في الخاتمة التي بها انتم  
 البحث في الدليلية وهذا هو السر فيها او هو السر فيها الذي في ذلك العلم ما صنع  
 في الهندية من جعل البحث في المناقض مقبدا على البحث في الاستصحاب فان  
 عند العلم معدود في الادلة فلا بد من تعدي البحث عنه على البحث في المناقض فان  
 ان الادلة مما ذكر جعل البحث في المناقض من احوال البحث في جميع الادلة لا البحث  
 عنه في الخاتمة لما اعرض من دخول البحث عنه في مصادع الاصول في ما صنع في الخاتمة  
 عن بعض المحققين الخاتمة من مقصد العلم وما ناله ذلك من بين خاتمة العلم  
 وخاتمة الكفاية حيث ان المذكورة او هو المقصد الاخير من مصادع العلم وما ناله  
 دون امور الخاتمة من المقصد بخلاف الثاني فان المذكور في بعض امور الخاتمة  
 المذكور بنها ودرادنا من الخاتمة بل كل من جعل البحث عنه في الخاتمة هو خاتمة  
 العلم لا الكفاية والاخر اخص منه على الخلط بينهما فذكره في ثمانية اعطاهم في  
 احكام المناقض البعوض عنها في هذا المقصد لئلا يفسد على الاصول والاصل في ذلك  
 فلا ذكره في الهندية بل لا يخفى من ان بعض الافاضل صاحب المقصود جعل ذلك العلم  
 المقصود في خصوص المناقض في علم الاصول منه وهو كماله في الشارح والراجح  
 في ذلك واستخفاف في الرسالة جعل العنوان في حضور المناقض والراجح في ذلك



ذكره العارض في العنوان ولا يجزئ ان الغرض المتعلق بهذا المقصد اصالة  
هو البحث عن العارض والاحكام اللاحقة له واما العادل والراضع فهما  
في اقسامه فالاول جعل العنوان له اصالة كاعرف من بعض الافاضل ثم بعد  
عنه ببيان تعريفه واقسامه والاحكام العارضة له بنسب التحمل فيها فالأحسن  
في المقام ما ضله بعض الافاضل من جعل العنوان اولا محققا في العارض ثم الاخر  
بعد ما ضل المحقق الغرض من جعل العنوان اولا في التمسك لعدم اهماله ما هو  
المقصود اصالة في هذا المقصد ان كان المناسب عدم ذكرها في باب العارض  
لكونها في اقسامه واما ما ضعه صاحب المعام وشيخنا فتعاهر جعل العنوان  
في خصوص العادل والراضع فلا وجه له لانه موجب لاهمال ما هو الغرض اصلا لا يبي  
ان العارض في الواقع اما مع العادل او مع الرضيع فذكرها مع غيره ذكره اخص  
لانقول الامور كما ذكر الامان للعارض المشترك بينهما مع قطع النظر عن خصوصية  
كل منهما حكم بوجه مع كل واحد في الخصصين كوجوب الجمع فاذ على القول به  
يلحق المتعارضين سواء كانا متعادلين او متفاضلين فلا وجه لاهماله في العتر  
راسا بل في المقام شيئا لا بد من الاشارة اليه وهو انهم يذكرون العادل بلفظ  
المفرد والراضع بصيغة الجمع مع ان مقتضى العارض عدم التفتك بينهما في الازاد  
والجبهة فزودوا ان لا يحظر اخص العادل والراضع مع قطع النظر عن افرادهما  
فلا بد من التمييز بصيغة الاول بينهما معاد ان لا يحظر الكلام بها باعتبار افرادهما كالقاع  
الحال بين خصوص كل من المتعارضين وكذا الرضيع الحاصل بين خصوص هذين  
المتعارضين وذكرك المتعارضين وهكذا فالمناسب التمييز بصيغة الجمع فيها ايضا

و ربما يهتدي الوجه في ذلك فغدت لغة الرضيع الذين عيان في المرفق لانه قد يكون  
باعتبار السند وقد يكون باعتبار الدلالة وقد يكون باعتبار الجملة بخلاف  
العادل فانه عيان عن شئ واحد وهو عيان عن السادوي فلا يقتضي  
لصيغة الجمع في لفظ العادل مع وجوده في لفظ الرضيع كمن الانصاف  
ان التوهم في قوله فزودوا كان المتعادل عيان عن السادوي فكذلك الرضيع عيان  
عن اقران احد المتعارضين بما وجب تعريفه على امر كما ان لا يفتد في العادل  
الا باعتبار ازاؤه الموجودة في خصوص كل من المتعارضين فكذلك الحال في الرضيع  
اذ يفتد به ايضا بازاؤه الموجودة في موارد المتعارضين وقاما ذكره المؤيد  
فانما هو في اسباب الرضيع ولا خفاء في ان مقتضى اسبابه لا يوجب لغت الرضيع  
لجمعه ومع فتنه الازاد والجمعة في كل منها على وجه سواء لكن يمكن ان يبي ان العادل  
في الواقع عيان عن امر العديم الذي عيان في عدم الرضيع والمرفق ولما لم يكن  
بين العدم ولا يعمل لغت بينهما بل لعدم عيان في اللاتش الذي لا وجود له  
الا في الذهني ويجوز التحمل الوهر فلا وجه لتعيب بصيغة الجمع والبناء فاذ كان  
تفسير بعضهم للعادل بالسادوي لانه عيان في عدم الرضية او عدم الرضا  
بما وجب تعريفه على معارضة اذ تمهد لك ما ذكرنا فنقول الكلام في هذا المقصد  
ينبغي في مقامات ثلثة المقام الاول في العارض والثاني والثالث في العادل  
والراضع وجب تعريف ان الغرض المقصود اصالة في هذا المقصد هو البحث عن العارض  
فلا بد من تمييز الكلام فيه والكلام يقع ناز في تعريفه واخر في بعض اقسامه  
وثالث في الاحكام اللاحقة له مع قطع النظر عن خصوصية فردية فاما ما وضع  
الموضع الاول في تعريفه وقد عرّفه بان عيان عن شئ واحد مدلول الالهيان



كما عن بعض ومقتضاها كما عن اخر على وجه النفاذ والشافعي وبرد عليه  
 باذنه غير محذور لصدقه على فراض الاصل والدليل لان الدليل كاطلاق على مثل  
 الاضداد المعدودة في الأدلة الاجتهادية كذا يطلن على مثل الاستصحاب والبرائة  
 ونحوها المعدودة في الأدلة الفقهائية واجيب عن ذلك بوجوه منها  
 منع اطلاق الدليل على الاصول وفيه ما لا يخفى لما ينظر لمن راجع كلامهم  
 الاصل في اطلاق الدليل على الاصول كاطلاقهم له على الأدلة الاجتهادية  
 وان كان ينظر في بعضهم فينبغي الدليل بالفتا هيئتي عند اطلاقه على الاصول  
 الا ان الانصاف اذ لا وجه لمنع اطلاق الدليل عند هر على الاصول كيف  
 مع انهم يسمون الدليل الذي هو موضوع علم الاصول الى شرعي وعقلي  
 ولهم دون مثل البرائة والاستصحاب ونحوها من الاصول في الأدلة العقلية  
 وما تروى السيد محمد الدين في البراءة على ما ذكره العلامة في في نهجيه  
 اقر شاهد على صحتها ما قلنا نعم لا يبعد دعوى انصراف الدليل الى الأدلة  
 الاجتهادية وخروج الاصول عن حصره عند اطلاق لكن الاكتفاء بمثل ذلك  
 الانصراف في الحدود والقرينات لا يخرج عن اشكال ومنها ان فراض  
 الدليل والاصول خارج بنيد الشافعي اذ يفتي فيه وحده الموضوع مع ان موضوع  
 الدليل مغاير لموضوع الاصل لان موضوع الاول هو الموضوعات الراضية  
 مع قطع النظر عن كونها مشكوكه بخلاف موضوع الاصل لانه مجعول  
 في الموضوع المشكوك اوله والافخه علم ان موضوع الدليل علم ما ذكرتم

في موضوع الاصل لانا اذا فرضنا ان قوله التحريم يقتضي الحرمة للحرمان  
 فيه على ثبوت الحرمة للحرمان الا ان المشكوك عند المكلف كما يذكر على حصة  
 الحر المعلوم عند البعض بخلاف الاصل فانه يذكر على اباحة الحر المشكوك  
 فعنادون المعلوم فالقائرين بين موضوع الدليل والاصل على الحر  
 والخصيص وهو لا يكتفي في رفع الشك الا على القول بجواز اجتماع الامر  
 والنهي في الشيء الواحد مع اختلاف الجهة اذ يمكن ان يبي ان الاباحة الثابتة  
 للحر المشكوك باصالة البرائة ثابتة له فيجب ان يشكوك ولا يناف ذلك  
 فتنق الحرمة ومع قطع النظر عن هذه الجهة والحيثية واما على القول بعدم  
 جواز الاجتماع وعدم صحة فتنق الامر والنهي بين واحد بجزء فتنق الجهة  
 فالاشكال باذنه لا يندفع الا بتفريق الموضوعين على نحو السابق وحصل  
 ذلك بتفريق الموضوع الاول بالعلم وجعله جزءا للموضوع اذ الحر المعلوم  
 والمشكوك متباينان ولما لم يكن الامر كذلك بل الاحكام المتنافية من الأدلة  
 ثابتة للموضوعات الراضية مع قطع النظر عن العلم الجمل فالشك باذنه  
 بحاله هذا على ما ينقبض النظر في اول الامر ولكن التعيين عدم تمامية  
 الجواب المذكور حتى على القول بجواز الاجتماع لما احتج في محله من ان الزمان  
 في جواز اجتماع الامر والنهي متاخر في الما مودت واما اذا كان الاجتماع را  
 الى الامر فلا خلاف في عدم الجواز وقد حقتنا في محله ان اخلاف موضوع الامر

خط  
 :



والنهي اذا كان بالعموم والمخصوص فاجتماعهما في الخاص انما هو في جهة الامر  
 وعدم جوانب قد تبرز ومنها خروج تعارض الاصل والدليل بالبعد المذكور  
 لاجل ان شرط في التنازع وعدم المحمول لعدم التنازع بين قوله زيد قائم  
 وقوله زيد اسود والمحمول في الدليل والاصل متعارضان الحكم الثاني  
 في الدليل هو الحكم الثاني الذي ليس حكما حقيقي بل اطلاق الحكم حقيقي  
 على ضرب من الاطلاق في الحكم الثاني سواء قلت بانه عبارة عن الحكم  
 الثابت في حق المكلف على تقدير عمله وقدرته وغيرها من شرائط  
 او قلت بانه عبارة عن مجرد المعصية والمنع الواقعة لانه في حق  
 المنع في الغرض المخالف له الثابت بلا اصل او لانه في هذه الوجه حسن في دفع  
 الاشكال اذا كان الغرض منه الاشكال في التدبير فبعد في على التعارض  
 والتنازع اللاحق بين الدليل الاجتهادي في اطلاق المكلف عليه وبين  
 الدليل اطلاق عليه واما اذا كان الغرض منه النقص بالتعارض الواقع بين الدليل  
 والاصل او المطلق المكلف على شيء منها او النقص بالتعارض الثابت بينهما  
 اذا اطلق عليها متافيقين الجواب في الاول بعد تسليم كون جهة الاصل  
 مجعولة في الواقع مع عدم اطلاق المكلف عليه ان معنى جهة الاصل في  
 قابلية العمل على تقدير اطلاق المكلف في الشر اذا كان محمولا في الواقع

وبما

على

في

وبما ما منتهى الاصل فرض عدم اطلاق المكلف على شيء في الدليل الدال  
 على الزم والاصل المنقضي للابتن في جهة عمله وقابلية العمل وقدرته  
 مورد الكل منها على تقدير اطلاق المكلف على شيء منها ولا يخفى ان مجرد  
 استبعاد البنية وقابلية ان يصير مورد الكل من الامر من المتناقضين لا يستلزم  
 تخلف التناقض في التعارض ويمكن الجواب عن الثاني بانه الدليل  
 الذي اطلق عليه المكلف في مقابل الاصل اما على او على فان كان على  
 فلا إشكال في ورود على الاصل وهم جازح فلا تعارض بينهما وان كان  
 فلا مناص عن الاشكال في وقوع ان الدليل الظني كونه مراد في البياض البنية  
 لا يوجب زوال الشك عما قام عليه ذلك الدليل الظني وعدم زواله  
 لجريان قوله كونه له حلالا في المنع لاجل التعارض ايضا وورد الخبر  
 الواحد الدال على حرمته الذي يدل على لزوم الاحتياط في قوله نعم انما كل  
 فاسق بئس او غيره في الأدلة فالتعارض حقيقي واقعي بين دليل  
 ودليل مجعولة لغير نفس الاشكال في كون الدليل متوقفا على الاصل الوجعي  
 المذكور في علمائهم اجماعا كون الدليل محضاً او صاماً عليه الان  
 لا يوجب رفع اصل التعارض كيف وقد عرفت ان التعارض والراجح  
 فاما في اقسامه فتعتبر الدليل عليه للوجعي المذكور موجب  
 لدفعها تحت الرأب لا يخرجها عن المتعارضين وعليه فلا بد من اجماع  
 بخلاف فادع الاصل والدليل في تعارض الأدلة ومنع غرضه في التمهيد



سبيل الاصل في المقدم ودعوى ان الاصل خارج عن مقدر اطلاق  
 لفظ الدليل او تغيير التعريف والحاصل انه لا خفاء في انه بعد فرض  
 عدم رد الشك في حقه شرب الشئ بعد الضرورة الدليل الظني  
 الدال على حقه فيصير مرد الاصل المتوقف جريان على الشك الدال  
 على باحثة ومع هذا الدليل على حقه ويدل اية البناء وغيره على ان  
 الاخذ به ويدل الاصل على اهاضه ويدل قوله ثم كل شيء لك حاله على ان  
 العمل بمؤاه متعارضان ويجوز كون الاول متوقفا على الثاني لا في  
 دفع موضوع المتعارض كما ان المتعارض يحتمل بين العام والخاص  
 الثاني على الاول في غير خلاف واشكال فيكونا على وجهها في المتعارضين  
 كما يظهر من بعض فحين خرج الاصل الدليل عنه ايضا انك ستعرف  
 هذا القول ودخول الخاص في المتعارضين جرمنا فلا وجه لرد موضوع  
 عنه ايضا فلا يصح الا عن التزام باحد الامور المذكورة في الموضع الثاني  
 في بعض اقسامها بما يظهر في فاحية الاصول بين العامة والخاصة كالحال  
 والعصبة والعلامة وغيره وان لا يقع المتعارض بين المقامين <sup>والا</sup> <sup>الظن</sup>  
 والظن فيجزم المتعارض بين الدليلين الظنيين وينعم المحقق <sup>الظن</sup>  
 في هذا التسمي فالبعد لتعريف المتعارض بالقطعة وهو لا يكون في المقامين  
 لاسيما له اجزاء في التخصيص الى ان قال وكذلك لا يكون في قطع  
 وظني لانقائه الظن عند حصول القطع فالمتعارض انما يكون <sup>بين</sup>  
 ظنيين او كذا وما دهر الدليل القطعي هو القطع من جميع الجهات كانه  
 والدلالة والجمعة ومع عدم تحقق المتعارض بين النقطتين جميع

العام

المتا

خطي

لجهاد واضح وكذا القطع كذلك مع الدليل الظني واورد صاحب النص  
 على المحقق الفقيه بما حصله ان مراده من الظني اما الدليل الموجب للظن  
 الفعلي او الدليل المورث لزوما ولولم بعد الظن فضلا فان كان المراد  
 الاول فلا خفاء في انه كما لا يخفى على الجميع مع القطع بالتحليل  
 كذا لا يخفى مع مع الظن بالخلاف فلا وجه لعله بعدم تحقق المتعارض  
 بين القطع والظني كذلك مع حله بخفاه بين الظنيين كذلك  
 وان كان مراده هو الثاني فلا وجه للحكم بعدم خفاه بين القطع والظني  
 ضرورة ان الظن الشاخي يجمع القطع بالخلاف كالانجفي وان كان  
 في الظني في قوله وكذلك لا يكون بين قطعي وظني هو الاول ومنه  
 فالمتعارض انما يكون له هو الثاني فهو موجب للتفكيك الموجب للتوحيش  
 قطع التعارض في قوله لا يخفى عليه ان لزومه الابرار المذكور على حضور  
 الفقيه مع ما عرف في ان ما ذكره ما خرد من غيره في هذا الاصل  
 من العامة والخاصة لا وجه له والاعتذار عن ذلك بعدم اعتدائه بكلام  
 غيره لعظم شانه فانه في غير محله لانه بين المتألمين من هو اعظم  
 منه كالعلامة مضافا الى بطلان الابرار المذكور من اصله لانا اختار  
 ان مراده من الظن الشاخي وما اورد عليه من انه يقع المتعارض  
 بين القطع والظني كذلك مدفوع بان الظن الشاخي غير محمول  
 في حق المكلف العام بالواقع الاصول اليه بالقرين الفعلي الغير المحمول  
 بل غير القابل له فالدليل الظني بهذا المعنى ليس له بل لا يجوز



في مقابل الدليل العلمي فلا مفعول للمعارض معه مع افته لا بد ان يكون  
 بين الدليلين مترادف ما ذكرنا وان كان لا بد من العلة اليه ذكرها في  
 في منع المعارض من استثناء النطق عند حصول القطع ان الغرض في  
 ما ذكره في هذا المقام وان كان لا يجمع بعض العلل المذكورة في كل ما  
 مترادف هذا الامر غير محض الورد وبهذا القسم بل يمكن في وجهه  
 على ذلك ولا ينافي بين القطعين ايضا لان مراده من القطع اما الفعل  
 او الشئ فان كان المراد هو الاول فلا خفاء في إمكان اجتماع  
 القطعين الفعلين حتى يقع المعارض بينهما او يقع وان كان المراد الثاني  
 فلا خفاء في إمكان اجتماعهما وتعارضهما فلا وجه ليقع التوافق في المعارض  
 بينهما ويصدق ان المراد هو القطع العلم او ليس في الشريعة ما كان مقصدا  
 في باب القطع التوقيفي كما لا يخفى بل يرجع الدليل المعين للقطع التوقيفي الى الدليل  
 القطعي شر الله سبحانه في المعارض في الخصا والمعارض بين القطعين فاعلم  
 انه لا فرق فيها بين ما ذكرنا من اجزى او عقليتين كالادلة العقلية العقلية  
 مثل الاستصحاب والقياس والاستحسان او كتابيتين او كان احدهما مستقلا  
 او مع الاخر كما ان المراد لصاحب المعاملات في المقام كلاما يشعر  
 بخلاف ذلك فانه قال ما قلناه ولما كان معارض الادلة العقلية  
 مخصصا لاعتناء الاخبار لا يجوز كانت وجوه الترجيح كلها راجعة  
 اليها ووضوح دلالة على خلاف ما ذكرنا في غيب البيا والقب  
 سلطان المعنيين في ذلك واجاد عنه بوجه ثلثة ليس في

منها حاشا لمادة الاشكال منها ان مراده من الاخبار الاخر منها ومن الكتاب  
 والجماع المنقول عنه مع بعضه كما عرفت به من جهة ان ارادناه ان  
 من غير رتبة في ذلك على المراد بعينه فاجابة البعد ووجهه العيان في  
 في نهاية الركائز كما لا يخفى على ذوي النظر والدراية ان الامر لا يند  
 ان الامر بذلك لا بد من الاشكال الا لا يشغل على هذا من لوازم  
 الاستصحاب والقياسين وانما هما ايضا في غير لا يشغل مثل المعارض  
 العقلية العقلية لثمة ومنها ان مراده من الادلة العقلية هي العقلية فيجب  
 والسند فيخرج الكتاب لمطبعة سنة دية اننا لمسلمنا ان مراده ذلك  
 الا ان ذلك لا يفيض البراد اذ على ذلك يخرج الكتاب من المعارض  
 او مع غيره مع انه لا وجه لاجراءه مضافا الى ان العيان على ذلك لا يشغل  
 مثل معارض الادلة العقلية العقلية لثمة ومنها ان مراده من ان المعارض  
 الادلة العقلية التي تصددها مخصص في الاخبار اذ في المعارض مع الكتاب  
 اما على وجه العمود المخصص المطلق والمطلق والمبني او على وجه البناء  
 في الاول فمفهوم في بحث العام والخاص والمطلق والمبني والمعارض على الوجه  
 غير مفهومة دية ان هذا كسابقه ايضا لا يدفع الاشكال لعدم شهر العيان  
 في مثل معارض الادلة العقلية العقلية لثمة مضافا الى ان لا وجه  
 له عدم ضرورة معارض الخبر للكتاب على وجه البناء كيف كان الخبر  
 قد يصيرنا نسخا بالنسبة الى الكتاب والنسبة بين النسخ والنسخ هو البناء  
 مع انه يخرج مثل معارض الكتاب لثمة في شهر العيان هذا ويمكن

خط  
 ١٢



نوجه العبار بوجه رابع وعصمه الالتزام بالغلب فيها مثل  
 فلم عرف التأخر على الخوض مع تدبر لفظ او جعلها فصيحة محصل  
 العبار بعد الالتزام به هكذا ولما كان وجه الرابع كلها او جعلها  
 راجعة الى الاضداد كان الخوض في المناقض الاولى القطبة صحتها  
 وهذا الكلام سليم من المناقضة لان اغلب وجه الرابع المذكور في المقام  
 ما يرجع الى الرابع من حيث السند ومثله لا يرجع في نقارض الكتاب  
 والسنة ولا في نقارضها مع العقل ولا في نقارض العقل لمثله كذا القام  
 دام ظل وجه نظر  
 لا اشكال في امكن المناقض  
 بل اختلف فيها فاما يظهر في بعض الافاضل من جعل الوجه محلا  
 للترجيح ونسبة الخلافية الى بعض ليس في محله كيف على ان الترجيح  
 والعربية من الاحكام اللاحقة للمناقضين ولا خلاف في احد  
 في العلوية والاختلاف في ان الوفاق في ذلك بناء الخلاف في وقوع  
 المناقض بغير ما كان العادل محلا للخلاف حيث انقذه بعضهم فلعلمه  
 زهر ان الخلاف في وقوع اصل المناقض وكيف كان فلا اشكال  
 في ان الجمع في الاحكام اللاحقة للمناقضين من حيث انها عوارضا  
 مع قطع النظر عن خصوص ثوبه في المراجعين والمعادلين بجمع الجمع  
 على الترتيب بوجه المناقضين مطلقا سواء كان احدهما مرتبة على الآخر  
 او لا فالاولى بالمتعينين فرضه في المتأخر المتكفل لبيان نفس المناقض  
 لا المتأخر المهتدي لبيان المتأخر والرابع ففرضه انه يجمع في الحكم

اللاحقة للجنس فيما هو مهتدي لبيان ولا يبحث فيما هو مهتدي لبيان افراد  
 كونهما من الاعراض الذاتية للجنس وفي المناقض الغربية بالنسبة الى افراد  
 كالخوض فيظهر ان لا يرد الجمع على الترتيب في الاحكام ضمن المناقض  
 وانما الكلام في ثبوتها واولوية على طريق احدها ولو فرضه في مقام  
 ودما يظهر من ابن الجهم في غوالي اللآل انه اجاب عن حيث قال على ما  
 عنه ان كل حديثين ظاهرهما المناقض يجب عليك اولا الخوض في  
 وكيفية دلالة المناقض فان امكن الترتيب بينهما بالحل على جهات التأخر  
 او الدلالة فاحرم عليه واجهده في فصله فان التعليل بالبيان مما اعين  
 خبر ترك احدها ونعطيله باجماع العلماء فاذا لم يتمكن من ذلك وانظر  
 لك جهة فارجع الى العمل بعد الحديث ابره في غير من حفظه من  
 من دعوى اجماع عليه المحققين في ذلك في بحث فخصص العام بغيره المتأخر  
 الا ان نسبة في بحث المناقض والرابع الى المتأخر في غير دعوى اجماع عليه  
 ومن خرج ببلز وبجمع العلامة في التهذيب ان ذكر في النهاية  
 خلافا في التهذيب في تهذيب الفوائد على ما نسب اليه وكذا ما يشك في  
 على وجه يفي ذلك في الترتيب المسند عنده ان الرصيد اليه في حديث  
 التكميل على العمل بحجة الفاعل في فراض عديده في مناقضة وفيه في انكار  
 بعض من تأخر عنه كما قد سبقه بعض لا يبعد ان يجمع الرابع بينهم وبين  
 المتأخرين فيكونا كلية الى الرابع في التفسير والتفسير في الفاضل في  
 فيكونا كلية فيسرف في فصل ذلك ومع فاللزام في وضع الحال فيها في

خطي  
 ن



وورد الثامن بها والدليل الدال عليها ما تنكر في امور الاول ان ورد  
 هذه الناحية على التوكيد فمحصرة في امورها بل في غيرها  
 ايضا فان ظهر في كلام بعض الافاضل او غيره في الاختصاص بها في غير  
 محله وجب ان المتعارضين لها اقسام عديدة ونظير في بعضهم خلاف  
 في جوبانها في بعضها مع ان حقيقة الجمع تختلف باختلافها في الاشياء  
 الى الافار مفصلا فتقول ان المتعارضين ان كانا قطبيين في جميع  
 فلا اشكال في الاختلاف في كونها موردين للجمع سواء كان المراد من الجمع  
 العمل او الدلالة وان لم يكونا قطبيين في جميع الجهات فان كانا قطبيين  
 من حيث السند فاما ان يكون احدهما خبيثا من حيث الدلالة والاخر قطبيا  
 فلا اشكال في الاختلاف ايضا في جميع الجهات واما ان يكونا صافيين في جميع  
 الدلالة مع او جهة الزمان فقط مع كونهما قطبيين في جهة الدلالة في جهة  
 الزمان واما كونهما قطبيين من حيث الدلالة مع في جهة الزمان فاما عرف  
 في عدم دفع التعارض بين القطبيين في جميع الجهات فان كانا قطبيين  
 في جميع الجهات فلا اشكال ايضا في الاختلاف في كونها موردين للجمع كالتبيين  
 في جميع الجهات ومع فان كانا في جميع الجهات واحد في السند ومع شدة  
 يرجع الى التواضع للمؤمن في بابها من الاموال ويرجع احد الوجوه  
 بطلان التواضع وان كانا قطبيين في جهة الزمان فقط فلا خفاء  
 في ان لا يتقبل ذلك في اخبار الله ثم فردد ان الشك في جهة الزمان  
 انما هو جهة اقسام التسمية وهو غير محتمل في زمانهم ثم فنصير القطبيين  
 في جهة الزمان في الكتاب والسنة التفرقة اوها ايضا مورد في الجمع

بلا خلاف ولا اشكال مع معلومة تاريخها ولكن يجعل المتأخر ناخليا  
 واما في الجمل في حكمها حكم المتعارضين لا يمكن الجمع بينها وسوف الكلام  
 فيه انشاء الله ونظم نفيها في فرض عمل الكلام في اخبار الله اذ كان الشك  
 في جهة الزمان لا خفاء ان يكون المتأخر منها كاشفا في التسمية لا انشا  
 وعليه فيمكن الجمع فيما اذا كان احد المتعارضين في الكتاب او السنة  
 المتعارضين في جهة الزمان وكان مقطوعا من حيث الدلالة في جهة الزمان  
 وكان الاخر في الخبر اما في المتعارضين مع كون مقطوعا من حيث الدلالة  
 ايضا في الخبر كاشفا في نسخ الكتاب والسنة النبوية وان كانا قطبيين  
 من حيث الدلالة كالتبيين فان كانا قطبيين من حيث السند ففي جميع الجمع  
 وجهان متباينان على ان المراد من الجمع هو الجمع العمل او الدلالة في جميع  
 على الاول لا مكانة مع بالعمل بكل منهما في بعض افرادها ان كانا في الزمان  
 كثيرة وبالعقل باحداهما مع وبالاخر افران ان لم يكونا كلت دونها  
 الشا في عدم امكان التاويل مع فرض كونها قطبيين دالة وان لم يكن  
 معا قطبيين من حيث السند بل كان احدهما فقط خبيثا دون الاخر فلا يخ  
 اما ان يكون الاخر المقطوع كتابا او غيره فان كان المقطوع كتابا  
 في جميع الجمع ايضا الا ان قد خالف في ذلك بعض اصحابنا وكل بان  
 لا تراض الكتاب وان كان في جهة فكله لا اشكال في عجيبة الجمع  
 الا ان يظهر في بعضهم الخلاف في ذلك ايضا وكل باذ لا يوافق القطبيين في السند  
 مع جميع بينها وجعل قطبيين مرجحا وموجبا للتقديم المقطوع على غيره  
 هذا كله حالا المتعارضين في الدلالة واما المتعارضان في اصول

خطي  
 ١٥







في بيان الشك حاكم يلزم التوقف عند التفرقة في الجزئ المتناقضين والشر  
 في الامام في بيان الشرع في ارشاد الى هذا الحكم العقل الا ان لا يرتب  
 عليه عمل قبل الشك الحكم العقل به مع قطع النظر عن بيان الشرع  
 مجرد الارشاد لا الامام بالعمل في حله ومثل ذلك الجمع بين الاخبار  
 الدالة على الاحتياط في الشهادة والخبر الدالة على البراءة والرضي  
 العمل على ارشاد وفي هذا القبيل جمع الشيخ في بين الاخبار  
 في الاستنباط اذ غرضه في مجرد الجمع دالة لرفع التناقض بين الاخبار  
 واعادة لضعف الشبهة ومنعظم في الرتل والارادة في غير ان يرتب  
 عليه عمل ويمنع الجمع علاقتا على الجمع بين النصين اذا كانا ظاهرين  
 من العمل ببعض مدلول كل منهما او الجمع بين الاصلين والامارين  
 لعدم امكان الجمع والارضح اما لعدم الدلالة كما في الاصلين والامارين  
 او لعدم امكان التناول فيها كما في النصين واما التنبه فيها بحسب  
 فالمراد والخصوص المطلقات فزود ان كل مورد في موارد الجمع دالة  
 يمكن الجمع علاقتا ببعض فزود ان مورد الجمعين ومحلها المتناقضان  
 واحتمال ان لا يمكن الجمع علاقتا في جميع موارد المتناقضين ولو بان يجمع  
 بالعمل باحدهما مرة وبالاخر مرة فزود ان هذا الزام بالتخيير  
 لا الجمع مدغم بان التخيير عبارة عن اخذ باحدهما ثانيا وبالاخر  
 اولى بناء على ان المأخوذ كونه في حقه بان يجعل مدلول ما باقده  
 في التكاليف الاحكام المحبوبة في الترتيب واين هذا العمل باحدهما ثانيا

وبلا في اخرى كونه جماعيتها في مقام وبيان اخرى انه فزود فيها جمعة  
 ان التخيير مسئلة للاخذ والبناء المذكور بخلاف الجمع هذا اذا كان التخيير  
 استمرارا واما اذا كان بدويا فيظهر الفرق بينهما في جهة اخرى حيث ان التخيير  
 عدم جواز الاخذ بالاخر بعد اخذ واحد منهما بخلاف الجمع في قطع النظر  
 بحسب المبرر مسئلة الجمع علاقتا في يمكن الجمع علاقتا في جميع موارد الجمع دالة  
 ولا عكس الذي يمكن الجمع علاقتا في بعض الموارد مع عدم امكان الجمع دالة اما لعدم  
 دالة المتناقضين كالاصليين والامارين او لعدم امكان التناول  
 في الدلالة كالنصين واما التنبه فيها بحسب المتناقضات فالتنبه لان الغرض  
 من الجمع اما رفع التناقض بينهما مع قطع النظر في مقام العمل او الغرض منه  
 لتفصيل العمل مع قطع النظر عن رفع التناقض بين المدلولين فالجمع الدالة  
 متعلق للغرض الاول كما يشهد به تاولي الشيخ في الاستنباط في قوله هو  
 الاخبار والجمع العلي من الغرض الثاني فالمسألة في كل منهما مباين  
 المسألة في الاخبار اذا تمسك ما ذكرنا فتكون ان ارادة الجمع من لفظ  
 المذكور في معناه اجماع مسئلة استعمال اللفظة اكثر في حقه واحد  
 من التماسك في بيان اجماع بينهما في براد في لفظ الجمع عند المشتد  
 فلا ماض في اخر ارادة اخذها وحسب فزود ان التنبه فيها بحسب المتناقض  
 هو الغرض في وجه يغير ذلك ان لا يفتقر مرادهم في معناه اجماع واما  
 في المنازعة ما يدرك على نصيبين احصا المتناقضات في نفسه القاعده هو اخذ بالمتيقن  
 في معناه اجماع وهو مورد اجماع الجمعين واما مراد اخر ان كل منهما في اخر



فلا يجوز اخذها على الجماع المذكور بل اخذ كل منها مرفوض على  
 الدليل عليه مع قطع النظر عن الجماع اذا لم يقع الجماع بعد استنباه  
 مراد المجمعين في جواز اخذ الغير المتبين كما لا يخفى هذا وقد تقرر في المسألة  
 جميعاً من غير ما عرفت من معنى الجمع وهو الجمع الجزئية بان يجمع جملة عدد  
 احدها على النسبة كما اذا كان احدها عواضاً للعام والخاص في ان لكل  
 على النسبة في مجموع الجمع والارادته من ذلك ضل ما اذ علمنا بان الجواب الوافي  
 للعام عدد في نفسه مع عدم كونه مقام بيان لكل من كل الكلام في المثال  
 نسبة بالنسبة الى نفسه ان المراد في التفتق الموجود في الظاهر في الوجوب  
 ضل ما لا سيما في غير مناهية الدلالة ان لا يفرق بالتفتق الظاهر  
 في الوجوب في نفسه وقد لا يجمع معه كما اذا علم الوافي للعام على بيان الكل في مورد  
 النسبة ان يفرق من كل واحد من التفتق الظاهر في الوجوب بل الارادة في الوجوب  
 ايضا ان لا يفرق في مورد النسبة جماعية وبين ما ذكره على استنباهه  
 وكيف كان فلا شك في معارضة هذا الجمع للجمع الدال وان اجتمعا معاً  
 في بعض الموارد كان اجتمعا في الجمع على الجمع دال في بعض الموارد لا يوجب  
 اتحادهما الا انه قد يستلزم في ذلك فان كان يوجب هذا الجمع في بعض الموارد  
 الى طرح احدهما الوافي للعام وهو من دفع بان المراد في الجمع هو دفع النتائج  
 ومنه يظهر ان هذا الجمع على قدر صحة يمكن ارادته مع الجمع دال في التفتق المذكور  
 في معناه الجماعي بان يراد منه دفع النتائج المتضمن فان جاز في ذلك لا  
 رافق بالتحقق في الصدق بوجه من على النسبة واخرى بان المثالية  
 للعام متابعه ونهاية المبدأ فلا وجه لاطلاق الجمع على هذا المعنى وبموجب  
 ايضا بانه لا يمكن ان يكون الجمع مابنا للجمع فيجوز ان يكون للشيء جملتان

يكون

يكون جملة معاً جملة اخرى في هذا الا ان الانفصال لا يمكن ان يكون  
 في الجمع في معناه الجماعي هذا المعنى لما ذكرنا من اختلافهم في ان المثال للعام هو  
 ما عداها من المرجحات او مودة عليها او مودة فيها فلو كان اخذ المثال هو  
 ما وافقهم على النسبة في الجمع عليه فلا وجه للاضلاف المذكور لما عرفت ان الجمع  
 مقدم على الزم جمع كونه من احكام الفاضل للاختصاص للمراجحة والمعاد  
 معاً فانهم في نظرهم من جميع ما ذكرنا ان مرادهم في الجمع في معناه الجماعي  
 هو لا وجه دالة ولا صريح ان يكون مرادهم كلا المتبينين ولا هذا المعنى اخذ  
 فلا بد من الرجوع الى كلامهم في تعيين احد المتبينين فان رتبة كلامهم  
 ما يدرك على تعيين احدهما هو التسليم والا فلا بد من اخذ المتبينين كما عرفت فان  
 على غيره ومما يضاف في اخذهم فتقوا في تحديد ان مرادهم في الجمع هو الجمع هو  
 ضل ما لا يظهر الشبهة في فهمه التواضع في الاستدلال على وجوب الجمع في كل  
 في الدليلين الجماعين في الجمع بينهما دلالة على ان المراد في الجمع هو الجمع على ان  
 من تفرقة وجوب الجمع على ان الصلة في الدليلين الجماعين واضحة لا تحتاج  
 ضرورة ان تعللها الجمع بان اصلها في الاعمال بكيفية غير الادلة على وجوب  
 لجمع على اول ما يمكن الجمع بالتناوب في الدلالة ومنها ما يظهر في بعض من التعليل  
 لتخصيص العام بمفهوم المثالية باذنه لم يشرع في عارض مثله في العلل في جميع الدليلين  
 فيجب ان يفتح عليهم ان المورد وان كان في موارد جميع الدلالات ان مقتضى  
 العللة وجوب الجمع علا في جميع موارد امكانه وبعبارة اخرى ان الحكم  
 وان كان مختصاً بالمورد الخاص الا انه مشتقاً عن عموم العللة نعم الحكم  
 لجمع مراد وجوب العللة كما يستلزم عموم الدليل لكل حاصص مع اختصاصه  
 الرمان في عموم العللة في قوله لان كل الرمان لانه حاصص فيستلزم

خ



مورد الجمع دالة بالفتيل المذكور ان مرادهم من الجمع الجمع عليه  
 هو الجمع عداً ومنها ما يظهر من بعض من ينكر تقدير الزيل في الدال  
 في الاستفهام من لزوم الجمع بينهما على النحو المنزه في محله معطلاً  
 بلزوم الجمع فاجراً فاعداً في الاستفهام مع عدم إمكان الجمع  
 الدال على بينهما لعدم الدلالة كاستفهام ان مرادهم من الجمع الجمع عداً  
 العمل ومنها ما يظهر من الشبهة في تمديد التواعد ايضا بعد التمسك  
 به في جعل العمل باليقين من فروع فاعداً للجمع واخفاً في التفرع  
 العمل بها على المعاد انهم شاهد على ان المراد منها الجمع عداً  
 لعدم إمكان الجمع دالة فيها هذا ولكن انصاف ان شيئا من التواعد  
 المذكور لا ينفع في المسار لاثبات ان مرادهم من الجمع في معنى الجماع  
 في ضمائر العمل لا الدلالة اما الثاني فيرد عليه اولاً انه ليس فيه جمع  
 لفظة دالة على لزوم الجمع عداً في جميع موارد إمكانه ولو لم يكن  
 الجمع دالة حتى يؤخذ بظاهره في جميع موارد الجمع عداً بل الموصوف  
 فيه مستأنف في التعليل حيث ان العلة بمنزلة الكبرى فكيف كان  
 لتعليلهم المذكور بمنزلة فو لم يجب العمل بجميع المتعارضين فينظم اليه  
 فو لم يجمع بينهما على ما يقتضيه المطلوب كان قوله لانه حاصص بمنزلة  
 فوله وكذا حاصصاً حيث انه بانقضاء فوله هذا الزمان حاصصاً في هذا  
 الكبير الكلية المستفادة من غير التعليل يحصل المطلوب لكن لا يجزى  
 على ان العمود المستند من العلة ثم من غير ان يتوقف استنفاد اصل العمود  
 ومقدار المساعدة فيكون عداً لا يساعد على العمود عداً

لا ينفعه انقضاء على خصوص المورد وقد يساعد على العمود بمقدار  
 خاص كالقدري في الزمان المنه عنه الى زمان البلد او البستان  
 او جميع البلدان وقد يساعد على العمود الاستفهام الساطع لجميع افراد  
 العلة كالقدري عنه الى مطلق المحرصة وبيان اخر ان اصل التقدير  
 في مورد العلة ومقدار تابع لمساعدته المتعارف قد لا يساعد  
 على مقدار التقدير فلا بد من ملاحظة الموارد ومناقبه ما يقتضيه  
 من التقدير مقداره او يعرف ان مقام التعليل فيها نحن فيه  
 لا يساعد على العمود والتقدير عن مرده بل يقتضاه انقضاء  
 على مرده الذي عيان في الجمع الدال على ان لنا ادلة قوية مستغلة  
 عليها كاشفة عن ان مرادهم من الجمع في معنى الجماع دفع الثاني والثالث  
 في الدلالة لا الجمع في مقام العمل وثانياً لما مساعدته المتعارف على العمود  
 والتقدير في المورد ان مقتضى ذلك التقدير في المورد الى جميع موارد  
 وجود العلة لقوله فخر جدام لانه مسكون على تقدير مساعدته المتعارف  
 على التقدير يقتضيه التقدير في الخ الى كل مسكون في القناعات والقبيل  
 واما ما ذكره لخصاً في ان ذلك حسن اذا كانت العلة معلومة واما اذا  
 في ان العلة ههنا هو السكر مطلقاً او السكر الخاص فلا يجوز التقدير في الخ  
 الى جميع المسكون بل لا بد من التقدير في خصوص المسكون كاذن انما  
 هذا الخ حرام لانه مسكون الى جميع الخ لا الى جميع السكر وهو ان يقتضيه  
 باطلاق المادة في مادة العلة وتبين ان العلة هي السكر المطلق فيقتضيه  
 مع الجميع ما في السكر في المسكون مدونة بان العلة في هذه المسألة



مطلوبه وادوة في بيان حكمه فلا اطلاق لمصاحبه بنفسه فيه  
 وحق قولهم وان علموا الجمع الذي لا يثبت بان فيه عمل  
 بالمفاد ضمن الواجب لا الفصل ان مرادهم من العمل بها بل هو  
 مطلق العمل ولو لم يكن مع التأويل في الدلالة او حضور العمل  
 المجامع لا منفعه ما عرف انحصار على الاول في الادوة المنعك  
 من حضور مراد العلة الى جميع موارد الجمع والالتزام في التبع  
 لمراد الجمع على ان يكون الجمع دالة وهذا بل بالوجه الاول ايضا  
 لوجوب قاطبة التسمية في التقليل مع قطع النظر عما روعه عليه  
 من الجمع بين اليقين والتمسك بالاعتقاد التوقيفي فكل ما في ظاهره  
 على ان مرادهم من الجمع الجمع في مفاد العمل لا الدلالة لعدم امكانه  
 في اليقين انما يمكن الجواب عنه بانه مرود على قاطبة فان كلا  
 فانه في مثل على دراية وحيث ان قاعدة الجمع مسجلة بين اصحابه وادراية  
 وحيث ان مرادهم منها الجمع على قاطبة دراية ونطوح دراية  
 مضافا الى ان تفرقه فانه في مبدع على الما عرف وان الاحكام  
 التالية في باب المناقض محققة بالادلة المتعارضة الاصول  
 والامارات فكل ما كان في ان الاستصحاب وان كان عند  
 دافعا في الدلالة انما انما انما بدليله فيقولون باصله ايضا  
 فيقولون ان يكون كلامهم بلا خلاف جملة اصلية لا الدلالة وندعوا  
 الكلام في القول بكونه اصلا في غاية المنان كن لا يبطله بالمنا  
 ولا يصير شاكلا على وجوب الجمع على ما بين الدلالة المتعارضة

ولفرض صدور هذا الكلام من قول بان الاستصحاب في الدلالة  
 باصله رأسا فتعز في جوابه ما قلناه في كلام التسمية في قوله مرود  
 على صاحبه من حيث انه مشتمل على دراية ودراية قاطبة وادراية وندعوا  
 هذا فاما الكلام فيما يشهد من كلامهم على ان المراد من الجمع الجمع في مفاد العمل  
 وندعوا ما فيها ولما ما يشهد على ان مرادهم من الجمع الجمع في الدلالة  
 ورضي الثاني في مراد المتكلم بالتأويل في احداهما او كليهما فاحرر عنها  
 على عدم الجمع بين المتعارضين اذ كانا مطلقين في الدلالة كالنصين وليس هذا  
 الا لعدم امكان الجمع بينهما فان كان مرادهم من الجمع في مفاد العمل فلا وجه  
 لاطناهم على عدمه في محل النزاع لا مكانه فيه وقيل انفسه الجمع في مفاد العمل  
 بلا مكان وندعوا ان الجمع على انفسه في جميع افراد المتعارضين لما عرفت انما يحصل  
 بالعمل ببعض افراد كل منها وبالعامل باحد هاتين وبالاخر من غير ذلك  
 ممكن في جميع المتعارضين فالنقيض بالمكان لتوحي فلا بد ان يكون  
 مرادهم من الجمع الذي لا سبيل اليه في بعض افراد المتعارضين وليس ذلك  
 الا في الدلالة وفي التبع في مراد المتكلم في غير ما يمكن في هذا النصين  
 لاسد الهم للمعاذ بان التقيد على تمام مفاد اصلية وجزئية متبعية وعلانية  
 الجمع بل في الدلالة المتبعية وهو اول ما يلزم على تقدير عدمه وهو اهل الدلالة  
 اصلية ودلالة هذا الكلام على ان مرادهم من الجمع هو الجمع في الدلالة او في مفاد العمل  
 لا في غاية ما ينشأ من ان مرادهم الجمع في الدلالة لا في مرادهم الجمع في مفاد العمل



فدعوت ان اردتها معاً في معقد اجماع غير ممكن فاذا ثبت بالدليل  
 المراد ان اردتها للجمع دلالة يثبت عدم كون الجمع علماً مراداً بعد ما عرفت  
 في عدم امكان اردتها معاً ومنها ان اردتها للجمع في مقام العمل موجب  
 لسند باب الرجوع لما عرفت في ان الجمع مستقيم على الرجوع لكونه من احكام  
 نفس التماضي اللاحقة للمعارضين والمزاجين معاً فالجمع الذي  
 مراد من معقد اجماع معقد على الرجوع فاذا ثبتنا على ان مرادهم  
 منه هو الجمع في مقام العمل فلا بد ان لا يلاحظ الرجوع في شيء من مراد  
 المعارضين لما عرفت في امكانه في جميع مراد المعارضين وذلك من  
 المنزلة بالبيان في انهم ملئوا القواعد وصنفوا القضايا في احكام  
 التعادلي والراجح وعلماً بالرجوع في الاخبار المتعارضة في نفس  
 الازمنة هذه وما في ايضا للاخبار المتبينة لبعض وجوه الرجوع بين  
 المتعارضة فظهر في جميع ما ذكرنا ان الجمع العمل خارج من معقد اجماع  
 فلا بد لتامع من التكل في انه لا يرد ما يقتضيه القاعدة وبما عليه  
 البرهان في مقابل الجمع الجمع عليه حتى يكون قاعدة اخرى في باب القاعدة  
 الجمع عليها لم لا يظهر مرة كونه قاعدة في باب التماضي في مقام العمل  
 في الاصول والامارات المتعارضة اذ يجب الجمع بينها في مقام العمل لما عرفت  
 في ان الاحكام الثابتة للمعارضين في باب القاعدة والادلة العامة لاحقة  
 لوجوه المتعارضين في الاصول والامارات والادلة المتعارضة وليس  
 حالها حال الاحكام الثابتة له في الادلة الخاصة كالرجوع والتجبر

فانما

فانما تخفف بالادلة المتعارضة ولا يوجب في غيرها الا ان يكون  
 هذا دليل مقتضى جريانها في غيرها ايضا وثابتها في الدليلين المتعارضين  
 اللذين لا يمكن الجمع بينهما بحسب الالة ولم يكن اجماع على عدم الجمع بينهما  
 كالظاهر بين اللذين لا يمكن الجمع بينهما دلالة لما عرفت في كتابها في باب  
 الظهور ولاحظ ان على من يدبر كون الجمع علماً فاعرف في باب التماضي في الجمع  
 بينهما علماً بعد ان ثبت للجمع دلالة لعدم اجماع على عدم الجمع علماً في الظاهر  
 كخففة على عدمه في النفس لما عرفت في الجمع بين الظاهرين في مقام العمل  
 وان كان لبعض الوجوه الاخر غير هذه القاعدة الا انه كاشف عن عدم  
 اجماع على عدم الجمع بينهما علماً اذ عرفت ذلك فتقول في اسناد الشبهة في  
 في تمسك قواعد الجمع علماً بقوله بان الاصل في الدليلين العمل في جميع  
 بينهما ممكن لاستحالة الرجوع في غير مرجح وقد صعب هذا الكلام على  
 من الاعلام في احتمال في شرحه لبعض الاحتمالات الكاشفة في عدم صلاح  
 الوصف المرام شوا يظفر في الحق في قوله في البراد عليه بما حصله  
 ان الدليل احق في المدعى لان المدعى لزوم الجمع بين الادلة ولو كان  
 بعضها مثلاً على بعض وجوه الرجوع لاذ مقتضى على ما عرفت الرجوع  
 مع ان الدليل لا يساعد على ذلك اذ اخذ واحد المتعارضين المشتمل  
 على الرتبة وطرح ما لا يرتب له غير مستلزم للرجوع بلا مرجح نعم في الرتبة  
 ما عدها وطرح الامر انما مستلزم ذلك اذ كانا متساويين في الرتبة  
 وعدمه مع ان المدعى اثبات لزوم الجمع في غير المتساويين شراً اجاب



بذلك بما يحصل ان واده فانه اذا كان العمل بها ولو بالناظر  
 في دلالتها وادفع الشك في منصوص الشكل لجل ط منها على موضوع  
 منها لموضوع اخر بالقرائن الخارجية والداخلية فالعمل باحدها  
 وطرح الاخر يوجب بلا ترجيح ضرورة ان المتعارضين بعد التأويل  
 فيها الواحدها وادفع الشك فيهما بمنزلة الدليلين اللذين لا يوافق  
 بينهما مثل ماد على وجوب القصور وماد على وجوب الصلح فكأن  
 بالادلة على وجوب القصور وطرح ماد على وجوب الصلح مستلزم  
 للترجيح لكونها عند جميع فخذلة الترجمة على نهج سواء فلا معنى  
 للعمل باحدها وطرح الاخر وكذا الحالة المتعارضين بعد التأويل  
 وادفع الشك فيهما ومثل ما ذكره صاحب الفصول في فقه مراحه  
 بعد ان اورد على المحقق في ما اورد ومثل ما يظهر من التنازع في  
 في متابعتها في وجوب الاستدلال المذكور بالاخص لا في العبدية والتوجه  
 المستدرة ولما كان جميع ما ذكره فخره في هذا المقام في فقه مراحه  
 في خارجها من طريق التسلسل ووجه الحق وبقيا على ما مضى في كلامه  
 من انه من ليان الجمع بحسب الدلالة مع انه غير مارد بما كلف في  
 فخره الجمع بين اليقين على ما ذكره من فاعله الجمع وهو كالترجيح  
 فان اراده الجمع على احد اماكن الجمع دلالة فيها كما لا يخفى ولا ينافي ذلك  
 لترجيح صور الجمع الى الالة لانه مثل على الجمع العلي فترجيح هذه

الجمعة

الجمعة لا ينافي الجمع دلالة ولذا عرضنا عما ذكره من اراد الاطلاق عليه  
 فليطلب في الكتب المذكورة مضافا الى ان الفرض له بالنقض والبرام  
 خارج عما هو الفرض الاصل في هذا المقام ولذا اقتضت على الشكل الاستدلال  
 المذكور وبيان فرض المسند به فتقول مستنبأ بانه ان فرضه  
 فانه الاستدلال على وجوب الجمع على الادلة المتعارضة بغيره  
 الترتيب المذكور والاستدلال بغيره على الالتزام بالمرض فيه والبيد  
 فادلة الحكماء كالابعد الترتيب به على مضافه فانه حيث نسب اليه  
 القول بالنقض في الموضوعات والامارات اذ يرد على الاستدلال  
 على القول بالطرفية ان واده من قوله الاصل في الدليلين العمل ان  
 في جميعهم المتعارضة من الاعمال فذكر كلام حسن اذ مضى الاصل الثاني  
 الثالث في الادلة الدالة على حجية الادلة ووجب الاعمال والخروج  
 عما يقتضيه الاصل الاول في الترتيب في اصاله عدم الحجية الا انه  
 فخره منج لما هو بصيغته من وجوب الجمع بين الادلة المتعارضة  
 اذا اصاله الاعمال في الادلة في صورت عدم المتعارض لا يستلزم  
 اصاله في صورت المتعارضة ايضا كما لا يخفى وان كان فرضه فانه  
 دعوى اصاله الاعمال في صورت المتعارضة فخره على الترتيب لما مضى  
 في فاسس الاصل من ان الاصل في الادلة المتعارضة على الترتيب بالطرفية



هو التوقف والاهمال فلا بد من على الاستدلال المذكور على القول بالموضوعية  
 والسببية وتوضيح الاستدلال بكونه يترتب على بيان التسمية المنقولة في كلام  
 الاسباب وهي اربعة لان زمام السببية قد ينحصر على نحو لا يمكن الاشكال  
 بها لا تخير ولا ينعيناً وذلك في كل مورد فقام كل واحد منها في حق نفسه  
 معاً بل من قام في حق نفسه او بعبارة اخرى في التبيين وتقسيم في حق  
 اثنين مثلاً اذا عرفت كل منهما لنفسه اربعة واحدة في آن واحد لا يمكن  
 التبعيض في عدم قابلية المحل له ولا التخيير اذ لا معنى لتخيير كل منهما بين  
 الموجود وفي غيره ولا ناك حيث يترتب خطأ التخيير اليه فنه وقد ينحصر على نحو  
 يمكن الاشكال بها لا تخير ولا ينعيناً كما اذا تدر اجابة اربعة في جوابه  
 اثنان في آن واحد لا يمكن اجابة محب تبعيضاً مع امكانها لتخيير  
 وقد ينحصر على نحو يمكن الاشكال بها تبعيضاً مع عدم امكان التخيير  
 بينها المعاني عنه كما اذا كان مدبراً لاثنين وكان عنده دينار لا يمكنه  
 اخذ الفسنة ان يعطيه لاحدهما دون الاخر اذ فيمكن التبعيض بان يسم  
 الدينار بينهما وقد ينحصر على نحو يمكن اشكالها لتخييراً تبعيضاً كما اذا تفرق  
 البستان في دار واحدة اذ فيمكن اشكالها والجمع بينهما تبعيضاً بان يسم  
 نصيبين ويعطى كل واحد منهما نصفها ويمكن التخيير بينهما بان يخذ منها احد  
 ويترك بالدار لاحدهما ولا يخفى عليك ان امكان التبعيض منتهى على ان يكون  
 فيما قبله البنية مردداً بين الاقل والاكثر الاستدلال بين منتهى

منه يوجب العمل ببعض مفادها الاشكال بمبدأ العمل ضرورة ان اذا اراد المرء ان يخطو الاكثر  
 فلا يمكن التبعيض بل يذهب التخيير كما لا يخفى وما شئت به واخذ في التسم الاول كما هو واضح  
 لا يبي ذلك اعرفت ان كل مورد فقام في السببية في حق الاثنين مما لا يمكن فيه التخيير  
 عدم التخيير هنا للقيام بالتبيين في حق الاثنين لا في القول بالبنية في مقام التراجع وقد  
 الحضور كما هو المفروض في كل الكلام مجعولة في حق الحاكم وهو المخاطب بخطابه امس  
 بالبنية ولا يخفى لها في هذا التفسير فالتبيين على هذا اجمال في حق شخص  
 واحد لا شخصين اذ عرفت هذه التسمية ولا يخفى ولا اشكال في حكم ما عرفت  
 الاخر منها ولا يخفى ايضاً في ان ما عده خارج عن كلام التبيين في عدم امكان  
 سببه من التخيير والتبعيض في الاول والتبيين التخيير في الثاني والتبعيض في الثالث  
 فليس الامر في سببه من هذه التسمية مردداً بين الاعمال بينهما والطرح في كل ذلك  
 ما ولو في الاول على الثاني ولما التسم التخيير في لزم التخيير والتبعيض او التخيير  
 بينهما وجوباً واحداً لا يمكن ان يستدل بالاول باذ انفاذ في السببية ولا يمكن  
 طرحها معاً للدلالة الدالة على اعتبارها ولا العمل بها معاً لعدم امكان واحد  
 باحدهما دون الاخر مستلزماً للشرع بلامر فيمكن العقل بالتخيير والتساوي  
 بان التخيير بينهما وجب لطرح احدهما واساً وهو مخالفاً لما ذكره على اقسام وجوب  
 الاخذ به بغيره وجوباً لاخذها معاً والعمل بتمام مفادها وجب اذ فيمكن  
 في عمل الرضى لكان التعارض فلا بد من الاخذ بها ولو في بعض مفادها وللتاكد  
 بان متصفه دليل الاعباد الدال على وجوب الاخذ بها معاً العمل بكلاهما في تمام  
 مدلوله وجب اذ متصفه مع فرض التعارض فلا بد من الاشكال بالقدرة المبرورة  
 والمبرورة يمكن على وجهين التخيير والتبعيض حيث لا يرضى لاحدهما على الاخر  
 لعدم اخلاذ مفاد الاشكال على التخيير بعد عرفت في فرض امكانها منحصراً  
 فيما اذا كان الامر مردداً بين الاقل والاكثر الاستدلال فيمكن العقل بالتخيير  
 التخيير والتبعيض وهذا هو المختار على بعضه القاعده الزائدة لا يبعد

ان



بالنقص بعضها إذا انفاد عن الشئ في صفات الناس لما زعم في كلامه الثاني أنه  
 ربح النقص على التجبر في بعض تلك الموارد فما جئنا به من أن الجمع بينهما في صفات  
 ولو بعضا أو في حد ذاته لم يلزم أحدهما أو ساء لا أخذ بالأخرى في تمام عدوله ولو سلمنا  
 عدم استكنا ذلك في حكمه في بعض الموارد الخاصة على نحو بعض الأغواء فلا احتل  
 في أنه موجب لثبوت في بعض النقص بقدر ما يرجح بين النقص والتجبر فلا بد  
 من الأخذ بالمعنى لخصوص القطع بالامتناع كما لا يخفى وما ذكرنا من حسن قولنا  
 الموضوعات والامارات وأما أدلة الإحكام فتدبر في أن مقتضى القاعدة فيها الأدلة  
 بالتجبر لا بالنقص والتجبر بينه وبين التجبر لأن النقص مستلزم للمخالفة  
 المشوبة بالمخالفة القطعية بخلاف التجبر فإنه لا مخالفة أصالة المشوبة بالمخالفة  
 الأصالية بخلافه إذا حال المولى أو المبدأ فهو يتجمل أيضا إلى تكاليف متعددة بعد  
 أواد العلم وبذلك على وجوب كل فرد منها وكذا إذا قال من العلم فهو يتبدل  
 على وجوب ما لا يفردها وحجها الواجب أيضا أيا كوام كل واحد واحد  
 أو أحدها كافر فرد واخفا في أن النقص باكرام النقص وإهانة البعض موجب  
 لأن التكليف في الواقع أيا كوام أو إهانة وعلى أن تقديره عند استكنا التكليف  
 في بعض الأفراد وإن شئت قلت فقد استكنا بعض التكليف مع مخالفة بعضها  
 وهذا بخلاف التجبر فإن فيه موافقة أصالة مع المخالفة الأصالية كما لا يخفى  
 وإذا دار الأمر في مقام الامتناع بين الواقعة القطعية المشوبة بالمخالفة القطعية  
 وبين الواقعة الأصالية المشوبة بالمخالفة الأصالية فالشأن هو للمعنيين عند العقل  
 والاعتقاد وفيه أولا أن صفات صفات الامارات كما يفتقر إلى المناقضة  
 حيث يمكن منها بالأخذ بكل منها في بعض مدلولها فيما إذا افتقر أحدها على أن الدار  
 لا يرد والأخرى على أنها لا يرد بحكم بالنقص ونفس الدارينها معارضة مستلزم للموافقة  
 القطعية المشوبة بالمخالفة القطعية وثانيا أن لا يمكن أن ما ذكره حسن على أنه لا يمكن  
 والطرأ وما على القول بالموضوعية فلا ضرورة أن التكليف بالواقع يتقلب

إلى التكليف بنفس الأدلة فالمكلف به فلا هو العمل بها فلا بد من العمل بالمعيار  
 منها بالقدار المبرور حيث قد عرفت أن المقدار المبرور والتجبر والنقص حيث لا يرجح  
 بينهما في محال الرضا كما مر في حكم العقل بالتجبر مقتضى القاعدة وأصل الأول في الأدلة  
 المتناضية كما لا راد هو التجبر بين النقص والتجبر إلا أنه لا بد في الخروج  
 الأصل الأول بالأخبار والدلالة على الرجحان التجبر إذ مقتضى ذلك احتساب  
 ملاحظة الرجحان بين الدليلين المتناضيين وتقديم ذكر المزية منها على فادها  
 والكم بالتجبر بينهما مع فقدان الرجحان هذا إذا كان الدليل الدال على اعتبار المتناضيين  
 في الأدلة القطعية ولما إذا كان دليل الاعتناء في الأدلة اللبسية فلا يخلو عما أن يكون  
 الدليل البتة في الأدلة الشرعية التأسيسية كما هو جامع أو يكون في الأدلة الاعتناء  
 كبناء الاعتناء في ظواهر الفاظ والاجماع المستند إلى اعتبار العلم أو في الحكم فيه  
 ما عرفت في الأدلة القطعية لأن رجحانها في الأدلة الشرعية فلا بد من ملاحظة  
 مقدار الإجماع والاعتناء في غير فرق بين القول بالطرفية أو الموضوعية حيث أن النقص  
 مما ثبت منها هو من صفات التعارض وأما في صفات التعارض فإن ثبت الإجماع وبنها  
 الاعتناء على جهة المتناضيين فلا بد منها الرجوع إلى الأصل الذي احتسب في الترتيب  
 الثالث أن الدلائل في إمكان القطعية هي إمكان العقل خلافا لاختلافه ورجحان  
 حكمه إمكان على العرفي لا على إمكان العقل موجب للدرج والدرج والقيمة حيث  
 أن موارد إمكان الدلائل المتناضيين أو أحدهما في غاية الذبح فيكون شبهة وفيه  
 هذه الغاية على أصالة أو كتمانها ولا بد من رجحان اعتبار الرجحان على هذه الصور وهو عار  
 مخالفة ليد العلم في زعم الصعوبة إلى ما تناقض وجب لعل الأخبار الواردة في الرجحان على العصور  
 النادرة وفيه أن يراد من الجمع الممكن عمله الذي يكون بعدم كونه في الأدلة المتناضيين  
 مجرد أصالة الرافعي الذي يخلو العقل غير غير استكنا العقل في جوده مراد المتكلم والاعتناء  
 في أن أصالة الدلائل في جوده إمكان والغالبية وأن هذا الكلام الصادر من المتكلم  
 ممكن لأن يكون مراده هذا أصالة ولقد البس معنى الجمع الذي عرفت أنه عيان عن عمل العقل



على معنى عارضة منكشف من مراد الشكل اذ هو في المكان والقابلية لا يصير كاشفاً عن مراد  
 الشكل معناه فالى ان هذا الاحوال موجود في غير حاجة الى ان يجمع الناظر بينهما  
 ضرورة ان العقل بمجرد صدور التقاطع المتبادر من عن الشكل كما بان المراد  
 منها وانما العارضة فيه وعلى هذا فلا معنى لتأسيس القاعدة لذلك من ان يجمع  
 بهذا المعنى اذ هو في المخرج ولا هو العطفه وتشتبه كالخفي والي الجمع بهذا  
 المعنى يرجع ما الزعمه الخفي في الاستنباط بين الاحياء المتبادر اذ ليس غرضه  
 ايراد الاحوال و هو احكام ان يكون المراد في كل منها معنى لا ينافي ما هو المراد  
 في الاثر حفظاً للصنع الشبهه عن الزيادة وان كان مرادهم من حمل المتبادر  
 على بعض الاحوال ان الكاشف عن مراد الشكل ولطفاً فهو حسن الا اذا وجه له  
 لتوالم ان يجمع الممكن عقلاً غير مراد بل المراد الجمع الممكن شرعاً ضرورة ان يجمع معنى  
 الاول على وجه كاشف عن مراد الشكل لا يمكن عند العقل لا بعد دلالة الشيء  
 في القرائن الداخلية والخارجية عليه لانه ان الكشف عن المراد غير ممكن عقلاً  
 بعد عدم مساعده شيء في القرائن عليه ورجح فالجمع الممكن عند العقل لا ينافي  
 الجمع الممكن عند الوفاء من بان احدهما مراد دون الاخر فانه قد ظهر له  
 تمازج ان مرادهم الجمع الاول الذي يصيبه عليه شيء في القرائن الحالية والمآلية  
 وعلى هذا فاقب معني في خلاف فيه وانما بعضهم لقاعدته الجمع على نحو الكلية كما مر  
 قلت فانه ما يتبادر في القرائن الظن يراد الشكل فيجمع الخلف في ذلك وان  
 الظن الحاصل في القرائن الكاشف عن مراد الشكل معبراً عما لا يكون لا يفي في الحق  
 شيئاً هذا المراد في المخرج في القضية اتم في المخرج في المخرج في المخرج  
 في كلام بعض وفي معناه اجماع امر الرابع ان الجمع بين ادلة المتبادر من اولنا  
 باعبارها في باب الطيف او الموضوع حكم مخالف للاصل يحتاج في ثبوت القاعدة  
 الدليل البرهان عليها ما على القول بالطرفية فلما عرفت ان الاصل في المتبادر  
 على هذا القول هو التوقف فالحكم بلزوم الجمع مخالف لهذا الاصل الذي استثنى  
 واصل القول بالموضوعية فلما عرفت ان الاصل فيها هو التخيير بين التخيير

والنقص او التخيير قطعاً واختار في ان الجمع قد يفتق الاخذ باحدها معناه الثاني  
 وقد يفتق الثاني في كلهما فتقفاً مخالفاً لمقتضى الاصل المستمسك على الموضوعية  
 فيحتاج ابيانه الى الدليل عليه ولا فوف فيما ذكره من اذا كان المتبادر من قبل  
 او العموم ورجاوا العموم المعطى خلا فالبعض حيث يظهر من ان الجمع بين العام والخاص  
 لا يحتاج الى الدليل واقام البرهان لعموم المتبادر من قبلنا وهو التخيير  
 فان انما بين عدولي في الجملة ان المتبادر من قبلنا الى اليقين من اقل من المتبادر  
 اما قطعيين من حيث السند او ظنيين او مختلفين وما يحتاج اليه الاول مجرد الدليل  
 الدال على لزوم الجمع في مقابل الاصل المعقوف للتوقف اذ به يجب الزام بالجمع في فحاجه  
 الى دليل اخر وامانة ان لا يكون في ذلك في وجوب الجمع في اذا يفتق ذلك الدليل  
 وجوب الزام به في المخرج عن مقتضى الاصل الدال على لزوم التوقف في المتبادر  
 بالجمع فيها كذا يفتق الاخبار الدالة على لزوم الزمجه بينها ولزوم التخيير مع حفظ المخرج  
 عن مقتضى الاصل الزمجه بالزاد بالزجم مع وجود الزمجه والزام التخيير مع مقتضى  
 فيبعضان وحيث لا الزام بقاء على الجمع وقد يجمعها على تلك الاخبار كما يقدر العالمين  
 تلك القاعدة على ما خرج من ان جمودها كذا في كلامه وحيد محمد الذين في النبوة والمحقق  
 الذين في شجافه وغيره خلافاً لبعض اخر كما ستعرف يحتاج الى دليل اخر ان النبوة  
 بين القاعدة وتلك الاخبار اما العموم ورجاوا العموم المطلق فيفني ان الاخبار اخص  
 منها على وجه الزيدان فيبوء العقلية كالاسكان المذكور في بيان القاعدة اما ان لا يحفظ  
 عند اخذ التبيين بين الشبهين كاذ جعل قيد المكلف به اولاً فلا يحفظ فيحصل فيه التكليف  
 فان يفتق على الاول فالنبوة هي العموم ورجلان القاعدة دل على ان الجمع الممكن  
 واجبة المتبادر من مطلقاً سواء كانا قطعيين من حيث السند او ظنيين والاختيار  
 دل على لزوم الزمجه في التخيير في خصوص الظنيين عظم سواء كان هو فيها او لا  
 فتقاف القاعدة الاخبار في القطعيين ويعكس الامور الظنيين الذين لا يمكن  
 الجمع بينها كالنصيب فيبعضان في الظنيين الذين يمكن الجمع بينها كالتظاهر



منه  
المتعارف

وان ينسب على الثاني فحق الاضمار اخص مطلقا من القاصد لان مقتضاها لزوم الجمع في  
 قطعيين كانا في اثنين ومقتضى اضمار لزوم الجمع والاختيار في خصوص القطعين واخصا  
 فان مقتضى القاصد على الثاني تقدير اضماره على الاول الذي ينشأ عنها في عمل الثاني  
 ومقتضى الجمع والرجوع الى اصل الذي قد عرفت ان مقتضاها التوقف لا الجمع وعلى التقديرين  
 فالكل يناقض الجمع ولقد جمعا على الاضمار يتوقف على دليل اخر غير ما ذكره على لزوم  
 في مقابل اصل المتن للتوقف وعدم الجمع واما المختارين فكلما لم يتبين في ان الدليل  
 الدال على لزوم الجمع بينهما في مقابل اصله لم ينشأ عن معارضة الاضمار الذي لا يوجب  
 القطعين فلا تشمل المختارين اذ اذ في بينهما جهة اخرى هي ان الدليل الدال  
 على لزوم الجمع في القطعيين في مقابل اصله لا يفي في اضمار لزوم في مقابل المختارين  
 ويستفاد من التوقف ذلك فانه اذا ثبت ذلك ما ذكرناه في التوقف في مقتضى العمل  
 بالجمع هو ان دلاله القطع على تمام معناه اصلية وعلى زنه تبعية وعلى تقدير الجمع  
 بالزعم الدال على تبعية وهو الذي لا ينافي مع مقتضى عدمه وهو الدال على اصلية لا يفي  
 عليه ان هذا الاستدلال هو في الاضمار في التوقف الجمع على التناول في احداهما تبعية كالعام في الخاص  
 المتعين او ابعية كالعام والخاص ووجه اول كليهما معا كالمسا بين اما جواز في الاضمار  
 فواضح يحتاج الى البيان واما جواز في المسا بين فلا بد من الجمع فيها اما مع طرحها  
 او طرح احد للزعم والاختيار على المتعارفين فالجمع مستلزم اهما الدال على التبعية فذلك  
 خلاف الطريق فاذ مستلزم اهما الدال على التبعية وقد ارد عليه بوجه الاول ما عرفت  
 في التناهي من ان العمل باحدهما على يد الاصلية وتبعية فالبقية لها هو اذ العمل بكل  
 منهما وجه اذ عمل بدلا بين تبعيتين ولا يخفى عليه في ان هذا اليراد بطلان هو  
 لا يوجب التمسك بالمسا بين دون العام والخاص مطلقا اذ وجهه ويمكن ان يستلزم  
 من ذلك ان فرد الاستدلال ايضا يخص بالمسا بين وان كان ظاهره اعم كما عرفت  
 وكيف كان فقد ارد عليه في التصور بوجهين احدهما ان هذا اليراد لا يوجب  
 فالعام والخاص وما في معناه كما هو مورد الاستدلال وتاينها ان العمل باحدهما

وطرح

وطرح الاول مستلزم العمل بالدلائل لان الدلالة التبعية الموجودة في ضمن الدلائل  
 الاصلية تابعة لها وليست بدالة اخرى والاضمار لا ينافي في هذه المسألة  
 اما الاول فلان ان ينسب على ما يظهر من اليراد وحمل الاستدلال على ما ذكرناه في المسا بين  
 فاليراد والاستدلال كلاهما مستطبان لان مقتضى الاستدلال لزوم الجمع في المسا بين  
 ومقتضى اليراد عدم لزوم فيها فلا وجه لليراد الاول الذي رجعه الى اخص اليراد عدم  
 اطلاقه ووجهه في جميع موارد الاستدلال وكذا ان ينسب على ظهور الاستدلال في تبعية  
 لجميع المتعارفين ان اليراد المذكور على هذا يبطل في بعض المدعى وهذا المقدار كما  
 في ابطال الاستدلال ولا يلزم في اليراد عليه ابطاله في جميع موارد جواز وجوب اخرى  
 اما ان ينسب على ان غرض المستدل ايراد لزوم الجمع في المسا بين والخاصين وجهه  
 والمطمح فاليراد المذكور بدلي على عدم تمايزه في العام والخاص المتعين دون وجه  
 الى اخص الاستدلال في المدعى وجهه لا يبطال اليراد بالاخصية كما لا يخفى لعدم  
 اذ ينسب على ان الغرض من الاستدلال ايراد الجمع في خصوص العام والخاص المتعين  
 كما ادهاه في التصور او حملنا اليراد المذكور على ابطال الاستدلال بالمعاصرة لا التفتيش اذ وجهه  
 لا يرد اذ خلاف ظاهر الاستدلال واليراد كما عرفت من عدم توفيق في الاستدلال كاشفة  
 عن اختصاصه بالعام والخاص المتعين واما الثاني فلا وجه له لوجه لتعارض الدلائل  
 التبعية الموجودة في ضمن الدلائل الاصلية لهذه الدلائل الاصلية وتعارضها كيف يجب  
 تبين اصل الدلائل خلاف ثلاثة المطالبات والنهوض والرد والامر وهذا كاشف بدهية  
 عن تعارضها ولا ينافي ذلك ما يظهر من عدم تخصيصها بدون المطالبة بل الاضمار  
 ان هذا ايضا كاشف عن المتعارفين والتعدي كما لا يخفى وفيما ذكرناه في تحقيق ان العمل  
 في المتعارفين هو التوقف لا التناهي فربما يرضى للمسا فواضح ان اليراد في  
 ما في التناهي من اليراد على التوقف عرف واما اذ اردنا بان في الطريق علا بالدلائل  
 الاصلية وفي جميع علا بالدلائل التبعية والعمل بالاول او في العمل بالثاني في مقتضى  
 اليراد المذكور بالمره اذ هي احاطة الى ايراد تعارض الدلائل وتعددها ان ما في التناهي

اليراد



غير يفتي على الوجه والتقدير لم يكن ان يورد عليه في نفيه لعدم تماثل في العا  
 والخاص ان في الجمع بينهما عملا بالادلة الاصلية وفيه ما عرفنا وهو ضعف الاول  
 وسنورد ما في هذا وقد اورد على الاول المذكور في كسبه عبد الله بن جبريل وهو ان اولوية العمل  
 باصلية ونسبة في العمل يتبعين انما لم يرد الاستقبح فانه دليلين اذ دليل واحد  
 الاستدلال بالعلم المرحوم بالنسبة الى الجمع واورد عليه في الفصول باذنه ان الملا  
 في اولوية الجمع على الطريق فلا سبيل الى التمسك به في نزجبه الدليل في قول الظاهر ان  
 لما ذكره في النسبة بالمصان وبيان ذلك بنوعه على وجه الخلافة ايراد المسئلة  
 من النهاية فتقول ان الغرض من ابطال الاستدلال عليه على لزوم الجمع بالمعارضة التي عبا  
 من اقامة الدليل في ابطال دليل الخصم للثبوت خلاف مدعاه لا لتفويض الذي عبا  
 من ابطال دليل الخصم بالفرع احد من مذهبنا في نفسه لا اجمالا فكان غرض العلامة  
 بيان الاستدلال المذكور وان كان والا على اولوية الجمع اذ فاسد ان في المقام دليل  
 اقرب من على اولوية الطريق وهذا كاشف عن بطلان اصل الاستدلال ثم بين الدليل بان الطريق  
 مستلزم للعمل بالادلة الاصلية والنسبة والجمع مستلزم للعمل بالنسبة في المقام والدليل الثاني  
 الاول في الثاني فالطرح اولي في فرض كسبه في النسبة ابطال المعارض والدليل الثاني  
 في مثال الاستدلال على الجمع الدال على الطريق وليس فرضه في اقامة الدليل على الجمع  
 مستقلا حتى يرد عليه بالمصادرة بل غرض ايراد الجمع بالدليل المقدم لكنه لما كان  
 مرفوقا على ابطال معارضة قاطبة بان العمل بالاصلية والنسبة اولي من العمل  
 بالنسبة ان كانا في دليلين وذلك فيما اذا حصل دفع التنازع بين المعارضين  
 باحد الوجهين للذين عبا عن التنازل فيها معناه والتنازل في احدهما فقط مع ابقاء  
 الاخر على حقيقته اذ في الجمع ايضا في ان العمل بالاصلية والنسبة المستلزم للجمع الحاصل  
 بالتنازل في احدهما دون الاخر اولي من العمل بالنسبة المستلزم للجمع الحاصل بالتنازل فيها  
 معناه وكسبه في ذلك واضح فلو ان اذ حصل الجمع ودفع التنازع بالتنازل في احدهما  
 فلا وجه للتنازل في الاخر واذا كان الجمع بهذا الوجه ان اصله للخصم في امر بعد التنازع

ان

الخاص

المتنازع بالتنازل في مقامه سلمه من المعارض فلا وجه لرفع اليد عنها واما اذا كانا  
 في دليل واحد كما اورد ابراهيم بن محمد والطرح وانخصه في الجمع بالتنازل فيها مع  
 والاحد بالادلة النسبية منها فاولوية الطريق واحده بالادلة الاصلية والنسبة الدليل  
 الواحد بالنسبة الى الجمع المستلزم للاخذ بالنسبةين معزلة بل يمكن التمسك بالعلم الاول  
 مستلزم للطرح المرحوم بالنسبة الى الجمع الحاصل باخذ بالنسبةين فظهر ان ما ذكرنا  
 ان غرض ابطال معارضة الخصم والبيان المدعى بابطال المعارض لا البيان بالاستدلال عليه  
 حتى يرد عليه بان المدعى بوجود الطريق واولوية الجمع مع اذ جعله في الدليل وهو مستلزم  
 للمصادرة لكن لا يخفى عليه ان اللزوم مما ذكرناه في وجه ايراد العلامة قد عني ما  
 في امر اذ عليه بالاخفية وعرف بان في المقام والمعارض ضروري انك قد عرفت اذ مراده  
 في اقامة الدليل على منتهى من الخصم في مثال ما استدركه الخصم على مدعاه وحيث اننا  
 ان مدعاه ايراد اولوية الجمع في جميع موارد المعارضين فاللزام للمعارض اقامة البرهان  
 على اولوية جميع موارد مع ما استدرك العلامة في مقام المعارضة لا في اولوية  
 الطريق في المقام والخاص فدل عليه في مدعاه قلخص ما ذكرنا ما اورد في النهاية  
 على الاستدلال المذكور لا وجه له لما ذكره في النسبة وللاذلة ابراهيم بن محمد في الفصول  
 الثاني ان العمل بالادلة والنسبة وان كان اولي من العمل بالنسبة ان في وجه  
 الاول في مرفوعه وفيه ان هذه الاولوية كالاولوية المذكورة في باد فخاص الاول  
 والاحصية لم يفتيها في خصوص المقام مع تسليمها في ذلك المبادي في جميع الاصلية  
 البها والوجه اعتبارا بما بعد التنازع مع ضرر الاولوية بمعنى ان الاولوية الفعلية  
 والنسبة بالنسبة الى العمل بالنسبةين معزولة وفيه ما لا يخفى بل انصاف ان هذه  
 اورد الوجه الى اورد دينا في المقام على ما في النهاية حتى يرد عليه ان دفع جملة الاولوية  
 في المقام وان كان متبعا على منع اعتبار الاولوية في المرفوع في باد المعارض الا ان  
 الا ان يمكن منع اعتبارها ايضا وسنورد المذكور لما واما مع الاولوية فلا وجه للمنازع  
 ان مورد قاعدة الجمع مخصص فيها ان كان احد المعارضين دينا بالنسبة الى مثال الاولوية والنسبة  
 في جميع النسخ فلا وجه للقول بالجمع بينهما في فرض العلامة فان كان احد المعارضين







بأنه  
مستند  
في  
البرهان

وذا علم من هذه المناقض بين الظن والعظم في نفس الشاخص بينهما فراجع تأنيها ان يكون الشاخص  
بين النفس والظاهر ان يكون مع كون النفس ظن ان جملته والظن عظميا من جهة وفي تقدم  
النفس على الظن خلافه المستلزم لجعلها محط خلافه في مثله فخصيص الكائن فانها في جملته مستلزمة  
والذي هو من تلك الاشارة على الكلا لا تارة واحدة ما يظهر الحسنة في ان يكون الظن الخاص والعلم  
جملة او مع كون الظن الخاص او مع العلم ولا تارة واحدة هو ارجح من سائر اعتبارات واصل في الشاخص  
الوقوف تأنيها ما يظهر بعضهم من التفصيل بان ما اذا كان العام بما نظروا عليه يخصص الآخر  
الموجب له وبين جهة بتقديم الخاص على الاول دون الثاني والظاهر ان مدرك هو لا مدرك  
الراجح وقد يرد على ان علم غيره ونزولان والرفقة على الاول وهو الخاص لو كان العام ينظر  
التفصيل اليه وعلى الثاني العام لعظميته مستلزمة مع ظهور دلالة في معناه من غير جهة ان يعرف  
التفصيل تأنيها لتدني الخاص لخصيص العام به وهذا هو المشهور بين المجادلين وظهر من الاستدلال  
عليه بناء على الجمع ولا يخفى عليه انما في كافي في مقابل المعنى الثاني بالوقوف في مقابل التقبل  
المدكور دون ان تقدم الخاص كونه جملا لا يشبه الا لزم به ولا دليل يدل على وجود البناء  
عليه مع ما عرف من دليل المعنى في الال على الرجز في الاصل المستند للوقوف لان فاعنه  
الجمع ليس في الرد ان جهة حيث لا خد بها فبقيا ولا اجماع عليها في المقام مع ما عرف في الاشارة  
المختلفة فلا يمكن في ابياد على المشهور المتكلم بفاعنه الجمع ولا بد من استدل استدل  
في الرسالة بما حاصله اننا في هذا محجة اصالة الحقيقة لاصالة عدم الزينة فان النفس العظم  
حاكم على كونه ادلة الظنية على اصول العملية والنفس العظمية والادلة على كونه العلم على تلك  
الاصول العملية لان اصالة الحقيقة من حيث عدم الزينة على المحاذير في كون النفس عظميا  
من حيث كونه يحصل العلم بالزينة فينتج موضوع اصالة الحقيقة كاستثناء موضوع اصالة  
العلمان والبراء واما ما عند العلم بالجماعة والاستغفار وهذا عين الرد ولا ريب ان  
عن ان يكون الدليل الواحد موجبا لاستثناء موضوع المورد وانتم حقيقه وان كان  
النفس ظن ان حيث السند فهو حاكم على اصالة الحقيقة لعدم العلم بوجود الزينة في  
فلا ينتج ذلك في الزينة الموجب للتمسك باصالة الحقيقة الا ان دليل اعتبار  
النفس الظن في منزلة العلم في وجوب ثبوت انان ويجعل احتمال محال في موده

الرافع

لواقع من انما نادى منها وجوب اخذ باصالة الحقيقة في الظاهر والعلامة وهذا  
عين الحكم لا تأنيها بان عن ان يكون الحكم حيا لا لعدم موضوع الحكم فترجى  
وجعلنا لا حقيقه الحكم الادلة الظنية على اصول العملية حيث لا حقا في موضوع  
الاصول العلمية الذين جمان عن الشك موجود حقيقه مع ورود الدليل الظن في محالها  
ان دليل اعتبار ذلك الدليل الظن يجعل ذلك منزلة العلم ونزول الدليل  
الظن منزلة العلم في عدم ثبوت انما المعجول للشك المستفاد في اصول العلمية  
ويجمل ان يكون الدليل الظن مع كون اعتبار اصالة الحقيقة من جهة اصالة عدم  
الزينة واداء عليها بان يكون اصالة عدم الزينة تقبل اصول العملية كالمادة  
المستفاد من حكم العقل بغير العقاب بلباين معلنا على عدم الدليل على خلافها  
فكان مع وجوده ينتج موضوع حكم العقل حقيقه في بالبرائة لغيره بربا فكذا  
الحالة على الكلام وان قلنا باعتبار اصالة الحقيقة من جهة النفس النوعي الماصل  
بارادة الحقيقة لاجل العلية وغيرها فالنفس واداء عليها وان كان ظنا لان دليل  
محجة النفس الماصل باداة الحقيقة حقيقه يصور عدم وجود ظن حقيقه على خلافه  
فاذا وجد انتج موضوع ذلك الدليل هذا محصلا ما بيننا في كفاية فليس من الاستدلال  
على تقدم الخاص النفس على الظاهر العام اول ولا يخفى عليه ان كفاية في مثله  
على قدر ادلة الادلة ان النفس العظمية واداء على الظاهر وقد عرف تفصيل الكلام  
في ذلك بما لا يرد عليه الثانية ان النفس الظن حاكم على الظاهر بناء على ايضا  
اصالة الحقيقة من باب اصالة عدم الزينة فمما يستلزمها بالاصول الشرعية وفيه ما لا يخفى  
ان الموضوع في اصول الزينة هو الشك ومنتج حقيقه لرجوع العلم على خلافه  
وقد يرد بالردود النفس المنسبة في مقابلها واصالة عدم الزينة فمن الزينة في ذلك  
العقلانية وليس موضوعها نفس الشك حتى يحكم عليها النفس المنسبة وان شئت  
ان الحكم انما تصور في الدليلين اللغظيين الذين كان احدهما رافعا للموضوع  
لا من تنزلا واما اذا كان احدهما مقبلا والآخر لينا فلا وجه لتكلم الدليل العظمي



على البنية لان الدليل الذي ان يترك مع ورود الدليل اللفظي في مقابلته ام لا على الاول  
 فلا وجه لتقديم الدليل عليه فضلا عن التحكيم وعلى الثاني فليس في مقابل الدليل اللفظي  
 دليل اخر منه يصحح ما عليه واما ما ذكره في رد احتمال الورود فرد عليه ما سطره  
 في العنصر الثالث والثالث ان النقص الظني وارد على اصالة الحقيقة بناء على اعتبارها  
 في باب الظاهر النوعي كونه معتد بعدم العقل المعيب على خلافه والظاهر ان المراد من الظن  
 المعتمد هو الدليل المعتمد الذي لا يغيره بالظن النوعي ايضا وفيه اولاً اننا لم نجد الى الان  
 ورود المعتمد في ما اصدده اهل الفرق على التعبد بغيره فكيف يعجزون ان اصل الحقيقة  
 معتد عندهم مع عدم الدليل التعبدية على خلافها ضرورة ان اعتبارها عند  
 عدم الدليل على خلافها من حيث على ان يكون عندهم دليل معتد به يعقدون عليه مما اصدده  
 وليس كذلك بل لا يعقدون في ما اصدده او على العلم اوصف الظن واما اعتبارها  
 على ما لا يعقد شيئا منها مجرد التعبد فلم يثبت بعد وثانياً سلطنا وجود الدليل التعبدية  
 عند عدم اعتبارها على ما في بعض ما اصددهم كما ذكرتم في معتد من اصالة الحقيقة  
 مع عدم حصول اللفظي منها لكن فنزل اللفظي على اعتبارها بناء على العقل بل لا يخلو الاستدلال  
 به الا في زمان ما في المتأخر من الاصوليين نعم انما هو معتد بان ثبت الاعضاء بغير قبل  
 الشارع واما ان اقصاه فهو ف على ما اذا وافقه الاجماع وبناء العلم ووجود  
 الاجماع على اعتبار اصالة الحقيقة معتد بعدم الدليل المعتمد على خلافها فهو مع  
 بل معلوم عنده بعد ما عرفتم في الاول والا خلافاً فاد المتقدم وثالثاً سلطنا  
 وجود الاجماع وموافقته لبناء العقلاء اننا انزل ان بناء العقلاء من الادلة البنية  
 والمنطقية من جهة اصالة الحقيقة عاذا لم يمارها في غرضه ووجه فلا يتم فيه المطلوب  
 في الحكم عليه بالورود وثانياً سلطنا اطلاق بناء العقلاء وهو ان كانت في مقام  
 معارض الظن وقيام الاجماع على طبقه لكن لا يخفى علينا ان مقتضى ذلك ان  
 جهة اصالة الحقيقة في الظاهر في مقابل النص لا يثبت مجرد ذلك لزوم  
 لتقدير النص الظني لما عرفت ان جهة اعتبار الاحاد مشروط بعدم المعارض  
 لما عرفت ان ادلة الحجة مع وجود المعارض فاصرف عن شتمها للمعارضين

والظن

ولا يخافه في ان النص الظني معارض باصالة الحقيقة في الظاهر العقلي ومعد لا دليل على  
 حصة لغيره على الظاهر ويمكن دفع ذلك بان اعتبار اصالة الحقيقة معتد بعدم  
 ورود الدليل المعتمد على خلافه بمعنى ان الدليل الدال على اعتبارها يرد على اعتبارها  
 معتد فان ثبت اعتبارها ببناء العقلاء هو الامر المعتمد وهذا بخلاف اعتبار الاحاد فان  
 دليل اعتبارها من الادلة اللفظية الدال باطلاها على جهة كراهية وانما المانع من شتمها  
 للمعارضين هو العقل بضعفه في ذلك على ما يحكم به العقل وينبغي التمسك بها  
 والعقل لا ينبغي عن شتمها للنص الظني مع معارضة اصالة الحقيقة الماخوذ في اعتبارها  
 التعبدية وان شئت فقل لعارض بين النص الظني الذي يرد الدليل على اعتبارها  
 مطلقاً ولو كان في مقابل اصالة الحقيقة وبين اصالة الحقيقة التي يرد الدليل  
 على اعتبارها معتد بعدم ورود الدليل المعتمد في النص الظني في مقابلته  
 نعم لو رد على اعتبارها كما هو دليل لفظي يرد على اعتبارها مطلقاً ولو كان في مقابلها  
 لكان للمعارض المذكور وجه وليس كذلك لما عرفت ان اصالة معتد معتد انتم  
 بعدم الدليل على خلافها فانتم وبما ذكرنا ظهر اننا لو سلطنا لبناء العقلاء والاجماع  
 على وقفة فلما ذكرتم وجه الا انتم فذكرتم عدم ثبوت بناء العقلاء او لا  
 وعدم تحقق الاجماع على وقفة ثانياً فالاولى ان يلزم في محل الكلام بتقديم  
 النص في باب الحكم لا الورود لما عرفت من شتمها من ان اصالة الحقيقة معتد  
 في باب اصالة عدم الرتبة فيصرحها بالاحوال اصول الشرعية التعبدية لما عرفت  
 ما قبل بل لا يخلو ان اعتبار اصالة الحقيقة ليست معتد مع وجود الرتبة على خلاف  
 وهذه المقدمة فطرية لا يحتاج اثباتها الى اقامة الدليل والبرهان ووجه فاد ان  
 الرتبة الموجودة فطرية هي رتبة عقليها وان كانت فطرية ففائدة عقليها على  
 دليل اعتبارها الذي يبررها منزلة العلم ولما كانت الرتبة الموجودة في محل الكلام  
 وهو النص فطرية ففائدة عقليها فانها ان يكون المعارض بين الظاهر والظاهر

مطلنا في باب  
والظن



مع كونها فطرية سند كالتجارب والمؤثرات من الاضاد هذه كالتجارب  
 في كلامهم وانما المعنى في كلامهم هو معنى بناء العام على الخاص والمطلق على المحدود  
 وكيف كان فالبناء لم يجر فيها بغيره على وجوده او في الجواز والضرورة او في الجواز  
 في الظن والبيان والضرورة او في الجواز والضرورة او في الجواز والضرورة او في الجواز  
 فانه محل كلام وقد استدل عليه بوجه احدها اجماع على لزوم اخذ باقر البليان  
 والمراد منه اجماع النوراني او اجماع السليمان فان كان الاول فبني اولاً ان طريق  
 تخصيصه صحيح بلا حجة موارد كل انهم اوما ذكره في باب تضاد الاحوال واما بناء العام  
 على الخاص ارباب المطلق والمفيد لاسباط هذه الارباع محل كلامنا المسافر ان محل الكلام  
 ليس عنوان على حد في كلامهم حتى يجمع اليه في تخصيصه فانهم لم يذكروا في الموارد ولا يمكن  
 تخصيصه في بناء اما الاول فربما في استناده للحدود من مثله ما ذكره التوفيق في هذا الخاص  
 من ان كان احدها خاصاً او مفيداً بالنسبة الى امر بقدر حلية والافضل في التوفيق والجمال  
 ولا حقا في ان قوله قد والذين لم تكن الفيد فيها احد النسبين كاذباً كما نسبنا بين  
 فيكون بالتوفيق والجمال مع سوا كان احد النسبين احدهم بالنسبة الى الاخر الا ان الامر  
 كما تضمن بالعام والخاص والمطلق والمفيد كذا نتج في النسبين كالا نجي  
 فاطلاق كلامه مفيد بعد تقدير اظهر في النسبين ولم يفر في شراخ الواجب  
 اشكال في ذلك كالا نجي وهو مكلف عن انضامهم بذلك الكلام واما الثاني فلان  
 غاية ما يظهر من ذلك التضاد الحكم بتقدير اقر النسبين على غيرها عند التضاد كل ذلك  
 بتقدير التخصيص على الجواز عند دوران الامر فيها وهذا الكلام صحيح كونه محمدا عليه  
 لما يظهر من كيد الصلة المخالفة في ذلك لانه فاذ ما حصل ان تقدير احد النسبين  
 على الاخر من حيث على من حيث احد ما ذكره في التوفيق والجمال في لزوم تقديم  
 التوفيق كالتضاد على التخصيص لا ينجح في محل الكلام على تقدير كونه محمداً عليه لان محل الكلام  
 في باب تضاد الاحوال فيما اذا تضاد في لفظ واحد وتضاد في كلام واحد  
 والامام على تقدير اقر النسبين المحتملين في لفظ واحد او كلام واحد لا يلائم الا

على لزوم اقر الكلامين على الاخر كالا نجي ودعوى انهم يقولون بتقديم اقر الحالتين  
 اقر فيلزم ان الساطعة اجماعهم على التقديم بوجوه الزمنية لاحدهما بالفتح فلا بد  
 من تقديمهما واستكشاف ايراد الشك وعدم الحكم بالاجمال كلامه لذلك ومثل ذلك موجود  
 في المقام بعد فرض تقدم احد المتضادين في الامر فلو كان باضالا ان يكون الساطعة  
 حصرية الزمنية الموجودة في باب تضاد الاحوال لا مطلق الزمنية ولو كانت في احد البليان  
 وكيف كان فاستكشاف اجماعهم في المقام ما ذكره هناك او تنفي الساطعة على نحو سبكتش  
 وجوده في المقام في غاية الاشكال كالا نجي واما الثالث فعدم الاستدانة من اول  
 ابن جبه ان كلامهم هذا ليس لربح التخصيص على التخصيص فان التضاد العام والخاص  
 صوراً لثمة احدها ما ينبغي فيه التخصيص ولا يحصل فيه التخصيص وثانيها ما ينبغي فيه  
 فيه التخصيص ولا يحصل فيه التخصيص وثالثها ما يحصل فيه الامران امر التخصيص والتخصيص معا لا يختص  
 في ان القسم الاولين خارجان عن محل كلامهم وانما كلامهم موقوف في الصور الثلاثة  
 ومع لو سلمنا اجماعهم على تقديم الخاص وحمله على عدمه من الاذا فاما هو في مقابل التخصيص  
 ايم اذ اثار الامر بين التخصيص والتخصيص فالاول مقدم على الثاني واما اذا اثار الامر بين التخصيص  
 الخاص والتخصيص العام وبين احدهما في العام يرتفع الثاني بقية بالزمن ام فيه  
 فلا دلالة في كلامهم على تقديم التخصيص عليه ومع ذلك فكيف يمكن تخصيص اجماعهم  
 على تقدير الخاص الذي هو فرد افراد الاظهر على العام الذي هو لفظ وانما يتبع اجماعهم  
 وعدم كون التخصيص بتقديم الذي من محمداً عليه عند ما يظهر من بعض الحدود في ذلك وهو عليه  
 او بتقديم العام وجعله ناسخاً بالنسبة الى الخاص العام الزمان بين ان الخلاف بين القائلين  
 بتقديم الخاص والزم انهم بالتخصيص والتأويل بتقديم العام والزم انهم بالتخصيص جميعاً في الخلاف  
 في الصور واما اثار الامر منها بعد اجماعهم على لزوم تقديم الاظهر منها على الظاهر  
 فالقائلون بتقديم الخاص يدعون ان دلالة على الزوال الذي هو مدلول الاظهر في دلالة  
 العام عليه ويدعون الثالث بتقديم العام وجعله ناسخاً ان دلالة على بطلان حكمه

على العام



جميع أفراد في جميع الزمان أظهره دلالة الخاص على عموم ثبوت الفرد الذي هو له  
 على ما ذكرنا السند لا التامين بالشيء والتخصيص بالأكثر به وعلى هذا فبين استحقاق  
 اقتضائهم في جميع العلم والخاص على عموم تقدم الأمر وحج مقتضى هذا أن العلم  
 والأظهر والأعمى حج ما ذكرنا المنع عن التقدّم بآية ضاحية في الأحوال التي لا تنافي  
 في سلبها اشتراطهم في علم تقديم الأمر منها على الظاهر فلا إشكال في التقدّم في العلم  
 الظاهر والأظهر لأن المكلّوف في كل منها أصول لبيان تقدم الظاهر في العلم المتعارفين  
 على أن كل واحد منهما في شيء واحد وأما الرابع فنقدم الاستدانة من مائة في العلم  
 والخاص من أفعال لا يمكن أن يجمعها عن موضوع المتعارفين وأدخالها في المجالس  
 بناء على ما احتجنا سلطان من أن المطلق موضوع للهية المجلد البهيمية لا المبدأ  
 على ما احتجنا الشهور وأد على هذا بعد المقيد بمتنا رخصت بالنبية إلى المطلق  
 مع أن تقدمه لبعض من يقول ببناء الشهور وضع المقيد المطلقة ملازمة الأمر  
 من أجل المطلق على المقيد وأرتكاب التأويل في الحكم الثابت للمقيد بحال على ما ذكرنا  
 الواجب التخييل وضوح قطع ما ذكرنا أن استحقاق الأمر على عمل الكلاس بما لا يمكن  
 في شيء من الموارد المتقدمة وثابتنا الوسيلة لفظة منهم على كونهم من الظاهر فلا يمنع  
 في المقام لا ما يفتقر بعضهم من عدم خيلنا في المسائل الأصولية بالأدعية في المسائل  
 التوقيفية المتقدمة سواء كانت في المسائل الأصولية كتحية الأضداد ونحوها  
 أو الفقهية وأما المسائل الفقهية الأولية كالتوقيف والتقية المستندة إلى المقدمات  
 العقلية كوجوب صلاة الواجب إفتقار الأمر بالنسبة التي هي ضد فالبعض فيها ينظر  
 الناظر فيها لا الفرق جميعهم على فرد واحد وما مضى فيه من هذا القبيل لأنهم يستندون  
 لتقدم الأمر على القطر إلى كونهم أولى من هذا ليس في الأمور التقيدية حتى يتفرع في  
 الإجماع فماذا اتفقوا على القول بعدم استلزام الفرق التقدّم في الشئ ولا يفتي  
 بالإجماع المجمعين على خلافه هذا أن كان المراد من الإجماع الأدوار التي هي في العلم  
 المراد بالثبوت في شيء أيضا ولأن الإجماع العلمي كالمسيرة حجة إذا انتهى إلى أعضاء الشاؤ

الإجماع

ابن

ونفث نفثه في ذلك العمل فغواه في علمنا ونفس في العلم الذي علمنا باستمراره في زمان  
 الزمان الأتم أو أحتملنا ذلك في يحصل الحديث بأعضائهم ونفثهم كالموطأ في المنا  
 في الإجماع وأما الأدلة المسندة مستندة ومنقطعة الأول كما إذا علمنا بعدم وجودها  
 في زمنهم والمعاد وجوده وحديثه فلا اعتبار بانقائهم فيها في شيء من حيث العلم  
 لأن الثابت من لا يكشف في أعضاء الشارح ونفثه وما مضى فيه من هذا القبيل لأنه  
 لأنه كان لا يصح إيمانه في ثواب زمن أصول أربابا يعملون بما مع عدم إيمانهم  
 بأشياء هذه المسائل من مسائل المتعارضين وأما حيث استلزامها بعد قطع تلك الأصول  
 وبنيوي الجار ومع ذلك فنحرم بنا الوجود في زمن الأتم في علمنا في أمثال هذه  
 المسائل المتنازعة على فرد واحد كقوله في الظاهر مثلا عند المتعارضين حتى ثبت ذلك أيضا  
 والتدبر في ذلك على نظير من اقتضاهم من حيث في موضوع حادثة في زمانا غير موجود  
 جزئيا في زمانهم وكان الدور الثانية لأمر في لها فخذ الدور في مقامنا الذي عرف  
 أنه أيضا في المسائل المتقدمة في زمانا الغير الموجود في زمان الشارح في شيء من الأوقات  
 في أمثال هذه الموضوعات والمسائل المتقدمة أيضا لأن يكون الفنون أيضا لها وجود  
 في زمن الأتم أيضا فلا يبعد الحديث بوضوح المعصوم مع عدم تحقق القول في الأرضة  
 المتنازعة بين حدث الموضوع والمسئلة لا يوقف الفنون على شيء في موضوع  
 على وجوده فعلا وهذا بخلاف الإجماع العملي فإن العمل في موضوع على شيء في  
 وجوده وأدق من عدمه في زمان فلا يخفى لأمر أنهم على هذا ذلك الزمان  
 في هذا الموضوع الغير الموجود في زمانهم كما لا يخفى هذا وثابتنا ما عرف في الزمان  
 على اعتبار على تقدير تسليم تحقق الإجماع العلمي لما عرف في أنه لا ينفع في المسائل  
 التقيدية دون غيرها هذا كله على تقدير أن يكون المناظر في الإجماع على الحديث  
 كالموطأ في المناظر وأما الإجماع على عروضة القدماء الذي عيان عن اتفاق  
 الكواحل فيو يكسب في دخول المعصوم في أو حلا فلا يمكن تحصيله في زمانا دائما

المزمع



وانما على طريقه التي المبنيه على التعليل فيحصل ممكن في اشكال المتسام في المثال المتحد  
 الزاير وروى على قائله كاشف في محله وانما انما الفعل واستوراد منهن في استنفا  
 مراد الحكم على تقدير الاظهر والعمل به وارجاع الظاهر اليه بناء على ما يافيه وفيه  
 ان استنفا في هذا البناء منهم اما لا يحط محاوراتهم وحطاباتهم الشفاهيه في  
 او غيرها اما الاول فالظاهر ان بنائهم على خلاف ما ادعاه المستدل لانهم لا يسمون  
 في محاطاتهم وعاد انهم الشفاهيه لا يجد القطع مراد الحكم بحسب لم يرض لاحدهم الشك  
 في مراده لا يصفون لا يجد كسور العذ والقطع مراده ولو حصل الشك في تميزه لا يصفون  
 والغيبه عن مجلس المحاطبه لم يفتنه ببعض اصحاب الان لا يفتل عنها في مجلس المحاطبه  
 بعد الاضغاف فليس في هذا بانهم يفاضل بين الظاهر والظاهر في شكك منهم بنائهم  
 في طريق استنفا مراد المتكلم فيها واما الثاني فلا اشكال في وجود الصريح في المثال  
 كلامهم في المكانيات والمراسلات والسيولات واما الثالث على الظاهر والظاهر لا يثبت  
 بعد بنائهم على تقدير الاظهر على انه كيف مع ان الشك في ذلك منهم مبنى على ايرادهم ليعلمون  
 بالاطهر باولون الظاهر ولا يثبتون في ذلك ولا يثبتون مع المراد مع الحكم  
 من غير صريح وروى بنائهم على ذلك مجرد عن دليل عليها وعلى يدع ذلك  
 اشارة هذا ايضا الى اننا لمسلمنا البناء منهم واعضنا عما ذكره فلا دليل على صحة ادوائهم  
 في العلم واجماعهم كاعرف وانباء في المتسام وروى في المثال وارجعها الى  
 منها ما ذكره على ان كلامهم على هذا ومفادها انما لا يستدل الا ان الظاهر في كتابه  
 والظاهر حكم فلا يرد ارجاع اليه ومنها ما ذكره على ان كلامهم على ما وقام الدال على ان  
 على الثاني وقد عرف ان العلم والخاص في ايراد الظاهر والظاهر في ايرادها لا ضعف السند  
 وثانيا ضعف الدال برضاها بغير ان الظاهر في المثال كانه في السند في رده ابناء بين  
 المتسام عن العمل بظواهر الكتاب عند ايراد النسخ الصادر منهم عن العمل بالمتسامية  
 وفي الثاني ما ضعف كونه في ضعف الدال لانه في رده ان ايراد صريحه لبيان حكم الخاص  
 المحرر في خاصه في مقابل العام والمكلا في عمل الكلام بعد وجود الاظهر والخاص لا يصلح  
 الا في الظاهر والعام لا يجوز مع كون الخاص خاصا في التخصيص في المتسام لاننا قلنا

عند الاظهر

باختيار اصالة الخصف في باب السببه المبنيه فيحصل الظن فيها او بعد حصول الظن  
 على خلاف هذا وان يحصل من الظن الشك فلا اشكال في ايراد تقدم الاظهر على الظاهر  
 في جهة ان الدلالة لا تظهر على الاظهر الشخصية دون التزيم كما يظهر لبعض لان المتسامية  
 على اقران الكلام ببعض التزيم الشخصية المرددة للظن بالمراد من اقران ببعض التزيم  
 والامارات التزيمية والافتناء في افادة ما فرض اخضا حسب مقتضى الامارات التزيمية كالقوله  
 ونحوها للظن بالمراد من على التقدير باختيار باصالة الخصف على كونه لعدم حصول  
 الظن الشك على تقدير حصوله صادقا كانه المفروض وحصول الظن بخلافها فالتساوي  
 بينهما في غير ما فرض لهما والوجه والوجه لا وجه للتوضيح في هذا الا لا وجه في تميز  
 احد المتساويين ببعض التزيم الشخصية الغير المرددة للظن الشك لا وجه لبعض  
 التزيم التي لا يرد الظن الشك في التزيم الموجود في مقابله فيصير المتساويان  
 في غير ما فرض لهما في الظاهر في مسوق الكلام فيهما وان قلنا باختيارها في ايراد  
 المطلقة فلا يقدح في تقدير الاظهر بعد ما عرف ان المناطقة لا تظهر على الاظهر الشخصية  
 اذ على هذا يحصل الظن الفعلي لا يظهر دون الظن فيصير وجه المتساويين الى المتساويين في جهة  
 وهو الاظهر واللا وجه هو الظاهر ان المراد بعد ايراد عند التالين في الظن الفعلي فلا وجه في الاصل  
 من الظن الفعلي وكذا التزيم بعد ايراد على انفسا على الظن الفعلي لعدم كتابتها في السند  
 الى الظن والامارات التزيمية على تقدير تقدم ان صفة الظن على اقرانها في محله لان الشك  
 فيها اليها في غير على خلاف صفة الظن واما مع وجودها في مقدمتها فلا يرد في بنائها  
 وبين السند في المدد على صفة الظن حيث زعمتم في نظر التزيم بنائها بين السند  
 المنقصر على صفة الظن بعد السند فيهما ورضا احد فان اللان على هذا السند  
 طرحها معا واللازم على الضم وطرح ما اقرن بالتزيم الشخصية الغير المرددة للظن  
 واخذ ما اقرن بالتزيم التزيمية الغير المرددة ايضا كالمفاد وان قلنا باختيارها  
 في باب السببه المطلقة الفعلي المبني فيحصل الظن منها وعدم الظن على خلافها فاصالة  
 الخصف في مقدمه وحصول الظن الفعلي لا يظهر فيها رضاه في وجود كون ايرادها اظهر  
 لا يصير سببا لتقدمه على اتمام السند فيحتاج الى اقامة الدليل عليه والادلة المتسامية  
 صريح في تقدمه وقد عرف ضعفها ونقصها وان يكون المتساويين الظاهر

الاول

عند

في الظاهر

الظاهر







بملاحظة دليل عليه يرتفع الشك في الأخذ بما لا يحصل الجواب بل يرد دفع الشك عنها  
سادسها ان يكون النفاض بين الظاهر والظاهر العظيم والظاهر هو الكلام  
التي تحذف في نفس هذه الصور وهو مورد ما اذا كان الظاهر قطعيا والظاهر خفيا لا ينفذ  
عليه هناك مستند لتقديره عليه في النفاذ انما يكون بالاولوية كما لا يخفى على المثال ما بينها  
ان يكون النفاض بين النفي والظاهر الظنين ولا يخفى عليه انما قد يكون من وجهين  
فمن جهة السند وقد يكون من جهة كونه وعلى الاول فاما ان يكون الرجوع في سند النفي والظاهر  
والاشكال على الاول في تقدير النفي والجميع بينهما وبين الظاهر بالاشكال في النفاذ لا ينفذ  
ان يكون لما في الجواز ان الكس بالاولوية على تقديره وما على الثاني قد يشكل  
اعمالا فاعلم الجميع من حيث ان مقتضى اخبار الرجوع هو اعمال الرجوع وتقديره في المراتب على قدر  
ولذا اختلفوا في تقديره على فاعلم الرجوع والعكس على فاعلم الرجوع وتقديره في المراتب على قدر  
والحق في هذه المسألة ما قد عرفت من جهة ما عرفت في الرجوع وتقديره في المراتب على قدر  
ذلك في غير وجه من وجه وكيف كان فقد استدل القائلون بتقدير الجميع وجهه احدها  
ما يظهر من الشيخ في هذه المسألة من جهة النفاض بين النفي والظاهر وفيه ما عرفت وانما ما يظهر من  
انهم من ان بناء المورد انما على تقدير النفي على النفي وجهه ان الرجوع الى المورد هو العمل بالاساس  
انما يجب في مقامه كذا في النفاذ والحق في الجواز انما هو العمل بالاساس والاشكال في تقديره  
المشكل فلا وجه للرجوع الى هذا على تقدير ان يكون الاستدلال في المورد ما هو ظاهره وما اذا كان  
مراده فاعلم من وجهين من حيث ان مقتضى اخبار الرجوع هو اعمال الرجوع وتقديره في المراتب على قدر  
ما عرفت سابقا وثالثها ما يظهر من جهة ما عرفت في الرجوع وتقديره في المراتب على قدر  
في مقام العمل بوضع النفاذ في وجهين من حيث السند وبعبارة اخرى ان كل مورد  
في مورد النفاذ في وجهين من حيث السند وبعبارة اخرى ان كل مورد  
كم تلك الاخبار على تقدير كونها قطعية بالاشكال في المراتب على قدر  
في مقام العمل بوضع النفاذ في وجهين من حيث السند وبعبارة اخرى ان كل مورد  
اذا انما في القطعية من حيث السند انما كان احدها ظاهرا والاخر خفيا وفي عدم خبر المكلف  
كونها قطعية انما يتصور ان الرجوع في وجهين من حيث السند وبعبارة اخرى ان كل مورد  
بينهما وتقدم النفي على الظاهر سيما من مصادره تلك الاخبار وفي وجهين من حيث السند وبعبارة اخرى ان كل مورد

لما قيل بل يردون تقدم النفي الاما ان من جهة الاخبار في الاجماع بناء المورد والاعتقاد كما عرفت  
مطلوبان تلك الاول وبسببها والاشكال في بل يردون تقدم النفي وجهه تلك الاول في الاجماع  
وبناء المورد والاعتقاد وفيها فبشكل الامر في تقدير النفي على الظاهر ان المورد ان لكل منها  
مرتبة على ما لا يخفى من حيث ان النفي مرتبة في حيز الدلالة والظاهر من حيث السند انما في النفاذ  
من حيث المرتبة فلا وجه لتقدير النفي من دون ان تقدمه من جهة النفي وجهه وادان في  
فقد صدق النفي عند الظاهر فلا ينبغي وجه لتقدير النفي في كالاتي فيقال واما اذا  
لعدم الدليل على لزوم تقدم النفي في جهة الاخبار فلا اشكال في لزوم الرجوع وتقديره  
النفي في محل الكلام بعد ما عرفت في وجهين من جهة الاخبار والرجوع والتقدير في مورد  
تقدمه من ان لكل في الظاهر والنفي وجهه سند الدلالة والنفاذ في وجهها بالافق  
الظاهر في دلالة الظاهر مع سند النفي انما في وجهين من حيث السند وبعبارة اخرى ان كل مورد  
مع قطع النظر عن الدلالة فالنفي معارض للظاهر على تقدير اخذ بظاهره ووجه  
يمكن ان ينفذ النفي عليه لاحد الوجهين السند المتقدم اليه وجهها الوجه الاخبار  
الظاهر اما النفي والمنفك والدليل الدلالة على اخباره من حيث السند وبعبارة اخرى ان كل مورد  
الاعتقاد والمنفك من ما اذا لم يكن في مقامه نفس غيره واما لو ورد دليل سند النفي  
عليه بان يفي ان مقتضى الاخبار في مقامه دليل مقتضى خلافه والنفي بلا خلاف  
دليل سند دليل مقتضى خلافه واما الحكمة عليه بان يفي ان مقتضى مع عدم  
وجه الترتيب في القطعية على خلافه والنفي بلا خلاف دليل سند يقتضيه الترتيب في القطعية  
و على جميع النفاذ في المطلوب في الجميع وتقدير النفي كذا عرفت في كل مورد  
على ان يكون للظن بعد اذ في النفي من اوجب الجواز والاشكال في تقدير النفي في الاجماع  
الظاهر لا يعمر بينها فانهم فيها اظهروا ان كانا من وجهين واما اذا كانا شكائين  
فبشكل الجميع في وجه الاخبار الدلالة على التحديد بين المتعارضين بعد تقدم











في الاختلاف المتناظر بظهور ما في اعتبار واحد مما وطرح في غيره دون تأويلها بل هو المجموع  
 ان التفسير الثاني من مستلزم لاعتبار الدلالة في علاج المتناظرين على بعض الموارد  
 المتأخر التي لا يمكن التأويل فيها بعيدا ومثل ذلك قليل بل غير موجود فلا ينبغي لما مر داهلا  
 مصفا الى ان لكل واحد منها سند ودلالة واحدا في انهما من بين سندهما مع قطع  
 النظر عن الدلالة ولا اعتبار بين دلالتهما مع سندهما فمعرفة ان المتناظرين الدلائل  
 على اعتبار اعتبار السند والافتقار من المتناظرين وبين ان محل الكلام في اعتبار الدلائل  
 ولا دليل مع قطع النظر عن السند واعتبار المتناظرين بالاعتبار من سندهما هو دالة  
 هو فالامر بدور بين طريق السند والدلالة فكما ان طريق السند مخالف لما ذكر على اعتبار  
 فلهذا طريق الدلالة مخالف لما ذكر على اعتبارها ولا دلالة لاحدهما على الآخر وزعم اولوية  
 طريق الدلالة على طريق السند في جهة ان طريق مستلزم لطرحها ايضا بخلاف طريقها فادام  
 طريق السند بل مستلزم للاختلاف في طريق السند مخالف لاصول السند والدلالة ايضا بخلاف  
 التفسيرين بان طريق السند لا يطرح سند ليس مخالفا للاصول اذ على قدر طريق السند  
 ليس هذا دالة معني بل من طريقها مخالفة الصل فالزعم المذكور ضعيف كزعم عكس  
 ذلك من جهة ان طريق الدلالة مستلزم لطرح الدلالة بما اخذت منه بخلاف طريق السند فاد  
 مستلزم للاختلاف في طريق السند اول لان في طريق السند الدلالة مخالفة لاصول الدلالة  
 في المتناظرين بخلاف طريق السند فادام مستلزم للاختلاف باعتبار الدلائل وهو الضعيف  
 ان قد عرف ان لكل منهما سندا دالة فيما او ادعى السند والدلائل ورفع اليد عن اثنين  
 منها اذ على تقدير الجمع والطرح اذ على تقدير الجمع يلزم رفع اليد عن الدلائل وعلى تقدير  
 الطرح يلزم رفع اليد عن السند فكذلك فالما مر ذكره في رفع اليد عن السند ليس على وجه سواء ولا دلالة  
 لطريق الدلائل لان على تقدير الجمع على طريق السند والدلالة اللزوم على تقدير الطرح  
 هذا على ما افاد في هذا المقام اذ قد عرف ان القطبين في التباينين لان يكونا  
 متناظرين في الدلالة في حيث الظهور والضميمة والاطراف او يكونا متماثلين في حيث الدلالة  
 فان كان فرضه من غير بيان فاعرف الجمع في التسم الدلائل فلا بد لما افاد في هذا لما قد عرف

في ان متفق الناحية في مثله اعمال قاعدة الجمع لما عرف في دلالته الدلالة المتكثرة على لزوم  
 اخراج الشيء الاخر من القطر عمله على ما عده على تقدير ان يكون ما عده اذ في المحاذات  
 بالنسبة اليه والا فالا لزم الحكم باجماله فقط والعمل بالنسبة والاطراف وما السند قد فيه  
 على من غير بيان فاعرف الجمع في الوجه المذكور لان في هذا المقام اما اجماع فلما عرف من بيان  
 على التمام بالجمع في هذه الصور وان اختلافهم في بعض الموارد انما يرجع الى الاختلاف  
 في المصدر وتخصيص موارد ما عرف ان في متخصيصها في بعض خصوصياتها بخلاف  
 في بعض الموارد على هذا فيكون وجه اجماع على خلاف ما افاد عليه وانما اخذوا الاجزاء في المورد قد في  
 بانما عول على المتكاثرين في المتناظرين وهو كبر في اعتبار المتناظرين على لادخول في جعلها عليها  
 وانما عدم اولوية طريق الدلالة على طريق السند قد في معرفة في الوجه المتقدم للنبذة للادوية  
 وان كان فرضه من من الناحية في التسم الثانية فهو ما افاد على تقدير ان في الجمع المتناظر  
 غير ممكن في هذه الصورة لما عرف في الاعتبار في الاول الكاشف من وراء السكك ومثل ذلك  
 غير ممكن من مكافؤ الكلامين وفصلا ما في جهة الزمان الخارجية والاختلافية الزمنية  
 لا وجه لما ذكره في في القطعين في في الاشكال في لزوم الجمع بينهما وان كان فيهما فزون  
 ان وادع منها بترتبة ما اراه في القطعين هو المتكافؤ وقد عرف ان المتناظر في في جهة مصدر  
 فلا وجه لغير الاشكال في لزوم المتناظر بل في الجمع بينهما بل المناسب في في الاشكال والاختلاف  
 في عدم جريان القاعدة في اذ لم يجد بعد في التسم بالجمع في مثل الزعم نعم فيما يمكن استناد  
 الجمع في مثله في كلام الشبهة في في تبيينها قواعد التسم قد عرف ان الجمع في كلام جابر في الجمع  
 المعبر وهو خارج عن الجمع المتناظر في في معناها الا ما عرف في بطلانه وعدم الدليل عليه نعم لا يبعد  
 ان يكون مراده في في في الاشكال في لزوم التناظر في القطعين هو التناظر في الجمالي لا في البناء  
 على ان المراد منها خلاف ظاهرهما ولا ريب في انما يفتقران في تسم القطعين او لا دليل على هذا  
 البناء في القطعين لاحتمال عدم حصرهما او احدهما بخلاف القطعين فان قطعهما حصرهما  
 فربما عني على ان المراد منها غير ظاهرهما ولم نعم حصص المراد والالزام التام في كالا في  
 ان هذا الاختلاف على مخالفة لظاهر كلامهم كالا في جهة على راجعها غيرنا في في المتناظر

التاويل

الحج



لا في الفرض في الجمع والناويل في محل الكلام كل واحد من المتعارضين على نفسه لا ينافي المراد الآخر  
 للعمل على طبق ما يستلزم من زاده والنسب عليه والناويل في الجملة لا ينافي ذلك بل انما  
 ان مرجع صفة الى الطريق كما لا يخفى على المثال فان قلت ان كلامه قد يجوز على ما ذكرنا  
 لكل من المتعارضين من غير مجازي كان اقرب الجواز ان بالنسبة الى معنا الغضبة مع ان لا يكون  
 بين المتعينين الجواز بين معارضة وان كانا قطعيتين فخطية الحسد زينة غلبه على ان ظاهرها  
 غير اولها شاع التناقض ومع هذا الحفيد فالجمل على اقرب الجواز ان متعين فلا بد ان الناويل  
 فيها وحملها على المعنى الجازي وهذا بخلاف الظنيين لما عرفت ان المتعارض بينهما في الحقيقة  
 يرجع الى التعارض بين السند والدلالة ولا يوجب لتلويح احدهما على الآخر لفقدان الزينة المذكور  
 في الظنيين قلت فمن ان هذا العرض وافق في العلم والاعتقاد المتضمن العلم لانه اذا فرض  
 لتكسرها اقرب الجواز ان دلالته على حقيقة لمرة الظاهر ومع كون دلالته على اقرب الجواز ان  
 دلالته او الظاهر فلا بد من دفع البدع في ظاهر كل منهما يعني امر او اظهره ولا فرق في ذلك بين الظنيين  
 والظنيين كما عرفت وان شئت فقل في الحارة في هذا المثال فان فرض لملازمة المراد ما لا يخفى  
 منكشف لك حصة المثال واخفا في ان المثال المتضمن على ما ذكره فله اكرم العلماء  
 وانكر العلماء حيث ان لادراك ظاهره وهو جميع العلماء واقرب مجاز وهو المذكور منهم  
 وكذا الحارة الثانية لان الظاهر وهو جميعهم واقرب مجازي وهو التناقض منهم واقرب ان اقرب  
 الجواز ان في كل منهما متعين فيسبب كل منهما اضافته وظاهره في معناه الحفظة وقد عرفت ان متعين  
 الجمع بينهما يرفع البدع في ظاهر كل منهما متعين الا في ذلك كان فكل واحد من معارضة المتعارضين في حق  
 فلا يخفى ان يكون المتعارضان قد متساو بينهما في الدلالة او متكافئين وقد عرفت الحارة  
 في كل منهما وعلى احوال فادركه قد عرفت من احد البراهين المذكورين في بطلان ذلك  
 او استكارة وجوب الجمع في الظنيين او بطلان ما ذكره في صفة الظنيين وعليك معان النظر  
 فيما حقتاه في الخلق على علم امر هذا واما الثانية وهو العمان في وجه فالكلام فيها هو  
 الكلام في الشياطين في لزوم الجمع اذا كانا في جمل القوة والظن والظن ولزوم الحكم بالاجمال  
 اذا كانا ظاهرين ولا فرق فيما ذكر بين ما ذكرنا في قطعيتين او ظنيين واحداهما ظاهرا والاخر غيبا  
 وما قرره الشياطين في لزوم الفرق بين الظنيين والظنيين وان لا يجمع بالجمع في اول الوجوه

الشد

الشد المتقدم وهو عدم اولوية الطريق وكذا خلافه الاجماع مستند بقاء اجبا الصحيح  
 بلا مورد جاريته في المناه واما ما قد ضا به الزعم المذكور فيمنع فيه الوجه في التعارض بين  
 مضافا الى ان دعوى اجماع على عدم الجمع في المنام تماشيها العرض فلا مجال لمعنى دعوى  
 الاجماع على خلافها في المنام في الجملة وان الجمع بين المتعارضين في المنا لا يستلزم خلافا  
 الترجيح في المورد وحملها على الشياطين الظاهرين بكنية فيها لانها في غاية الكثرة سيما  
 اذا انضم اليها الظاهرين من العامين في درجة ارفع كما لا يخفى واما عدم اولوية فعلى انما شاع  
 في المنام مضافا الى ان الجواز باطل في ان الطريق في المنام مستند للبيح في السند  
 في بعض الدول وطرف في بعض اقرب من اننا لو بنينا على الطريق وعدم الجمع في العامين في حق  
 فلا بد من طرحها في محل الافتراق الا اننا ادعى بالنسبة اليه ولا متفق للطريق بالنسبة الى الطريق  
 اللازم على تقدير الالتزام به هو طرحها في محل الاجتماع ومورد المعاد في هذه اعين البيح  
 في السند للاختلاف في مورد الافتراق وطرف في مورد الاجتماع وهذا الوجه غير تام فنته  
 الا لا حصة في البيح في السند لان هذا ليس هو من الاخذ به واحد في بعض قدر انما  
 وطرحها في غيره كما يظهر منهم في كثير من الموارد كما يظهر للمائل المتبعين الا ان الفرض ان الاول  
 بالجمع واخره في العامين في وجه اسهل منه في الشياطين فخلق في جميع ما ذكره الزعم الاول  
 بالجمع اذا كان احد المتعارضين نفسا او اظهر بالنسبة الى الآخر وكان للظاهر على تقدير طرح  
 النفس او اظهره اقرب الجواز ان وعدم الالتزام به اذا كانا ظاهرين او لم يكن للظاهر اقرب  
 الجواز ان ولو كان معارضة نفسا او اظهر ولا فرق في الحكمين بين ما ذكرنا كان المتعارضان  
 في قبيل الشياطين او العامين في وجه وقد ظهر لك ما حقتاه وجه الحكمين فنام  
 في في المناه ما يقع التنبه عليه وهو ان الضرورية والاطرية في الشياطين ليست احرا  
 مضبوطة لانها قد نشأت في مادة اللقطة وقد نشأت في جهة ان ارادة الحكم لبعض  
 المدلول متضمنة وقد نشأت في الزمان والاطرية والخارجية العامة والخاصة وليس الحكم  
 في العامين في وجه كلك مع لانها تحتلكتان في حيث الكيفية أي الشيء والابنات او متضمنة  
 فان كانا مختلفين فالأمر في تقييده احدهما او اظهرته بالنسبة الى الآخر ما عرفت في الشياطين

انما



من عدم الانقضاء واختلاف المنشأ باختلاف الموارد وان كانا متشابهين كما اذا كانا متشابهين  
 فاحدهما نفس الآخر بالنسبة الى امر ابدى فجميع الموارد التي تشارك فيهما واجبة فيها شرطاً لها في  
 المتشابهين في الامور المذكورة في محلها وفي عالمها بينهما الاجتماع الى النقص في القوانين  
 واعلم بالسادس اننا لما لم يجمع بينهما على اختلاف أنفسهما غير حاصلة الى النقص في أمثال ذلك  
 مثلاً اذا قال المولى ان ظاهره اثنى رتبة وقال الرافعي ان ظاهره اكرم مؤمناً فلا بد من الجمع  
 بينهما على الاكرام على العنق والرفعة على الرتبة والشر في ذلك انها وان كانا عامين في وجه  
 بحسب الظاهر ان النفاذ بينهما بالعرض برجع الى النفاذ المطلق والمفيد العام والخاص  
 المطلقين لان لقوله ان ظاهره اثنى رتبة جهة الاطلاق في حيث تشير الى الرتبة الموفرة والكفاية  
 معاً وجهه فيسبب جهة العنق وكذا في ان ظاهره اكرم مؤمناً الاطلاق في جهة الاكرام  
 الثالث العنق وغيره كالاطعام واعطاء الادرم والعظيم وانما يدبب في جهة  
 الايمان فيسبب اطلاق كل منهما فيسبب الآخر ونقص ذلك على الاكرام على العنق والرفعة  
 على الرتبة فتبادر اليك انما جعل المنشأ منها بعد الجمع لزم عن الرتبة الموفرة في كفاية  
 الظاهر والوجه في كل منها على تسبب الآخر ما عرفت في المظهر والنقص فيهما ولا يصل ما ذكر  
 صريح التسمية الثانية في جهة تسمية القواعد بالجمع بين العامين في وجه معاذرة احضار باب  
 العباد والراعي ان العامين خارجين عن قاعدة الجمع ويسئل فيها بالمرجح ان حيث قال ذلك  
 ان كان كل واحد من الدليلين المتعارضين مطلقاً في وجهه وصحة في وجهه فيسبب كل منهما  
 بلا استثناء للراجح في غير وجهه واعلم ان الدليل وجوب الجمع بين المطلق والمفيد مطلقاً  
 ومن فروع القاعدة قوله ان كل من الماء طهوراً لا ينجسه شئ الا ما عذر لونه او طعمه  
 او رائحته وقوله ان اذ بلغ الماء اكراماً لم يجل فيه نجاسة في عبارات فان الاول مطلق في جهة  
 القدر ومفيد في جهة الارصاف والثاني بالعكس فيسبب الاول بما لو كان ذكر او الشا  
 بما ان لم يغير في احد اوصافه اثنى كلامه في قوله ولا ينجس على المناهل ان النفاذ بين  
 الجزين محقق في وجهه كبر في نفاذهما منطوقاً ومضاهياً في وجهه فيمكن ملاحظة النفاذ  
 بين منطوقيهما ومضاهيهما ومنطوق احدهما ومضاهي الآخر على الشا في هذا لا يحفظ

أخلاف

منقول

منقولاً الاول مع قطع النظر عن الاستثناء للنفاذ على ان لا يوجب تجميع الموضوع ونقص  
 الموجود في خط الدليل كالحق في النفاذ وقد يلاحظه بنا على ان يوجب التجميع  
 ويجوز العنوان فكان الموضوع على هذا هو الماء المتقد لا مطين الماء ومع فلا بد من خط  
 النفاذ بينهما على ان يجمع بينهما في المتشابهين لان النفاذ في جميع الصور المحتملة  
 بين المتشابهين لا بد من كون في قبيل المتشابهين وقد يكون في قبيل المتشابهين مع المتك  
 ان النفاذ لانهم اقراماً كانا متشابهين ولما اذا لم يكونا كذلك فحالها حال المتشابهين  
 في الاصل في المتشابهين يذهب النفاذ او التوفيق او التميز او التماثل  
 فقال  
 وفي الرتبة في ذلك الاية النبوية على ما اذا كان البحث في نفاذ الامارات والطرق المحتملة  
 في الموضوعات كالنبوة واليد ونفاذها خارج عن الكلام في هذه المقصود وما يدر في علمنا  
 بعضهم كالعصاة والواجب في جهة التماثل في هذا المقصود بنفاذ المتشابهين وانما هو موجود  
 تماثل لتماثل حصة النفاذ لان كون نفاذها واحداً في المقصود والشر في نفاذها  
 الامارات عن ان البحث في حيث من الكيفيات العارضة للادراك في نفاذها على ما يصل  
 بما الى احكام اكنسية الكلية والامارات امور سبب في نفاذها لان احكامها بالبحث عن  
 العارضة لها خارج عن المقصود وتظهر القوة في احكامها لثابت النفاذ على خلاف الاصل والنفاذ  
 كالنفاذ والتماثل على القول بان الاصل فيها التوفيق كما سنبينه اذ لا بد من التوفيق في مثلها  
 على نفاذ الدليلين وعدم ايمانها في نفاذها الامارات فيمكن ان يكون الثابت لهما على ما يفتي  
 القواعد الكلية فيبر فيهما البص كالنفاذ على ما يجمع في وجه في نفاذها الامارات كالمتشابهين  
 مثلاً بالنفاذ وان كانت احدهما اعم من الاخر او كانت معاينة بالكنه لان الزم  
 بذلك الامر ونحوها حكى ثابت على خلاف القاعدة لبعض الادلة الاية في خصوص الدليلين  
 المتعارضين فلا يفتي عنها الى الامارات في نفاذها على الاخرى ببعض الوجه المرجح  
 بنوعه على شريطة الدليل الدالة عليه في حضورها ولكن البحث في ذلك واثبات وجه  
 احدهما على الاخرى وكل الى النفاذ خارج عن علم الاصل وحيث اختلف الامر على بعض الاجل  
 واشبه عليه سائر الكلام في نفاذ الدليلين والامارات مسافاً واحداً وحكم  
 في نفاذها الامارات يجمع الاحكام الثابت لنفاذ الدليلين على الاحكام الثانية فيها

النفاذ

الوجه ونحوه



على خلاف التواعد الكلية كالترجيح والتخيير ونحوهما وعليه بالنسبة لما ذكرناه من الحكم  
 عليه الثانية ان لا فرق فيما ذكره من اصل الحكم بين ما لو قلنا بان متعلق الحكم  
 هو الايراد او الطبيعة لان اختلاف ذلك في غير الاحكام الثابتة للافراد على نحو العموم والاشتراف  
 او اختلافه في مثله في ان متعلق الحكم هو الايراد او الطبيعة والفرق في ذلك بين ان يكون  
 الدليل للثبوت للحكم في الفاظ العموم او في المطلقات واستبعاد العموم بغيره في الخارج كالحكم  
 ونحوها بما يربطها ببعض الاحكام ان المتعلق مع عدم الجزئية الدالة على ثبوت فرد من الفاظ  
 العموم والحاصل ان كل حكم ثبوتي على نحو الاستغراق لجميع الافراد سواء ثبت للفظ الموضوع للعموم  
 كالجميع المحلى او بغيره ولكن استبعاد منه العموم بغيره من الخارج لا خلافا في كون متعلقه هو الايراد  
 لا الطبيعة وكل الثابت في المثال الذي عيان عن الجملة في ثبوت العموم ولو كان اللفظ الدال  
 عليه مطلقا اذ لا فرق في آية التباين وغيرها في الدلالة على جملة خبر العدل او مطلقا او  
 موقوفة بين افراد ما ثبتت جملة بما كالاخيه فالحكم المتشابهة ثابت لجميع الافراد خبر العدل  
 على نحو العموم والاستغراق فلا فرق في الفرق المذكور في عمل الكلام اذ لا مرجح له هنا فيه  
 الشك انما الفرق بين الزيف والنساقط ان النساقط عيان عن فرد وجوده المتشابهين  
 كالعدم وعدم التباين بينهما لا فيما فيه كانه ولا فيما يخصه فخلافا للزيف فانه عيان عن فرد  
 طرعا فيما يخصه من فرد واحد بما فيه كانه ونظر الفرق بينهما فيما اورد احداهما على جرمه  
 وذلك في طرعه من كان متحققا اصل اباحه فعمل الفرق بالنساقط بعد الارضيات وكلها بالاباحه  
 لما عرفت ان معناه طرعا على الافراد وهو الوجوب والحرمة في عمل الاستدلال وهو في الاباحه  
 وحده فلا مانع من اخذ بالاصل والحكم بمنقصه من الاباحه ولما على الفرق بالنساقط فلا يخرج  
 الاخذ بمنقصه الاصل لما عرفت في لزوم اخذها فيما يشك كانه في الاباحه فلا وجه من ذلك  
 للحكم بمنقصه الاصل من الاراد اخذها بكل منها كان موافقا للاصطلاح لا وجه فيه  
 لادراج عين النساقط كالاخيه اذ انعمه لك ما ذكرنا فاولا مستغنا بلفظ ان اصل  
 في المتشابهين على التوازي في الدلالة من باب الترفيع هو الزيف على الفرق لجملة ما يرد للوقوف  
 والسببه هو التخيير الاضطراري كالتاخير بين والمراد من اورد عدم وجود المصلحة في ذلك الدلالة  
 وعدم اشتغالها على المصلحة الذاتية ولو اشتملت على المصلحة التوسعية الغيرية من الموضوعية  
 اشتمالها على المصلحة في حال ذاتها عرض الواقع من ان متحقق نظم الكلام في الحكم في المثال

ثان في النوع ان جملة اورد الطبيعة بل هي باقية الطائفة والمراتب او الموضوعية والسببه  
 واخرى فان اصل هو الموقف على الاول والثاني فان اصل هو التخيير على الثاني لكن البحث  
 في المثال الثاني ينتمى عن الحكم في المثال الثالث فنقول ان اصل في المتشابهين على التوازي  
 بالطرفية في الدلالة الغير العلمية هو الموقف لا المناط في التخيير والاصطلاح والشرطية في ذلك  
 ان الدلالة الدالة على جملة الطرق لا تشمل ما كانت مفادها والتركيب اسما لفظا في قوله  
 صف العدل مثلا في التبيين وهو باطل كافترة على خرون ان خبر العدل الغير المعاصر  
 مشمول للقول المذكور فاما ان لا مانع من وقوعه في الشك في الادعاء في تصديقه معناه قد تشمل  
 المتشابهين من خبر العدل لكان مع شمولها لهما وجودا بغيرها المتشابهين في نفسه في ذلك  
 مستند للمثال المذكور وان ثبت قلنا ان شمول دليل الجملة للمتشابهين اما لهما معا او  
 للمعين او التخيير المرجح الى الاول بعد فرض المتشابهين عدم اشكال اخذها وتصديقه معناه  
 ولا الى الثاني لاستدلاله الترجيح بلا مرجح ولا الى الثالث لعدم كونه في المثالين المذكورين  
 فان ذلك امر غير متيقن من مال ذلك ان الاول الغير العلمية يعتبر في باب الطائفة او الموضوعية  
 حيث نقول بالتخيير على الثاني دون الاول صرحا عن شمول الدلالة الجملة للمتشابهين اذ في  
 على الوجهين ان المحذور المذكور لا يرد بناء على الشك في التخيير بين ذلك في فرد واحد  
 ادلة الجملة للمتشابهين على التخيير بين ايراد بينهما فرق في جرمه ووضوحه ان ذلك في سببه  
 اشتمال الفرق على الحسن والافضل والمصلحة الذاتية في عرض الاحكام الواضحة والافضل في الفصل على هذا  
 التقدير يستلزم ثبوت المصلحة في صفة المعارضة كشورتها فيما عدا ما عرفت ان لا فرق  
 في اشتمال افتاد الفرق في انحاء الفرق على المصلحة عند العمل بين ما اذا كان هناك غير واحد  
 او غير ثبات متشابهين لا يمكن افتادها معا مع استئثار العمل بوجود المصلحة في فرد المعارضة  
 ثبت الحكم الثابت في صفة عدم المعارضة في هذا مذهب المذهب تابع للمصلحة فان اورد وجودها  
 على تقدير المعارضة وعرضا اوجه الحكم فيكون الحكم والتكليف على احد التقديرين دون الاخر  
 وان كان الخطاب للثبوت للحكم فاصح ان يثبت على التخيير لان وجود مناط الخطاب ملاك  
 فيها كانه في ثبوت الحكم عليها لكن لاحقا في ان مجرد ثبوت الحكم في الواقع وفرض التكليف  
 انما لا ينفك في وجوده في المثال على الممكن ايجاد فردا فعليا ونحوه عليه ولما كان متغيرا



ما هو حاصله في صورته من الزام والمعارض فيجب ان الكلف اشكال التكليف العدمي  
 حقا وهذا خلافا لما اذا كان التكليف مباحا بمثله فزود ان من هذا التغير الى منها البدن  
 غير موجودة في المزايا من غير العلم قدور على انشاها معا فالتكليف غير مجزأ بالنسبة  
 الى كليهما وموجود بالنسبة الى احدهما قدور على انشاها فيصير التكليف مجزأ بالنسبة الى هذا  
 عين التخيير فثبت في المعارضين على انه لا يثبت في حكمه العقل في غير حاجته  
 الى ازالة التلقين الدار عليه ولما على تقدير الطرفين فقد عرف ان معناها اشكال الطرف  
 على المصلحة الوصلية فلا استلزام للعقل بوجودها في صورته للمعارض ولا يمكن امرها  
 في المعارضين مما اذا جعل عند العقل اختصاصها في صورته للمعارض ودفعه لوجه  
 الحكم بالتخيير لان الحكم بالامتناع من الخطا والذيل للقطع وقد عرف في صورته من التخيير  
 للمعارضين او في جهة حكمه العقل ولا حكم له مع عدم امره المصلحة فيها من التخيير على ان  
 ان ما ذكرناه في الوجه في التخيير فيها على تقدير الطرفين اولى في الوجه الذي ذكره تخلفا في الرسالة  
 الرتبة العلم بقيد المصلحة في احدها العمل بمخالفة احدها للواقع اذ يرد عليه او ان التخيير  
 او كانت اصحاب الوجوب ليعمل الطرف على ما اذا اظنا كونها حكمة فلا لا يفتقر فيها الاطراف  
 ودوران الحكم وادها افعال او شئت فقل ان العلم بالوجوب ليعمل احوال الاصابة بالاصا  
 الواقع والعلم بها واختار ان احوال الاصابة موجودة في كل من المعارضين وان علمنا احوالا  
 بمخالفة احدهما للواقع كما عرف في الشبهة المحصورة في هذا من الاستصحاب ان مجزأ العلم  
 بمخالفة الاصلين للواقع لا يمنع من جريانها لان جريان الاصل هو في الحقيقة تحقيق الشك  
 في مجزأ وهو تحقيق في كل واحد من اطراف العلم بالاحتمال وان المسئلة لها المانع الخارج من التحقيق  
 بتحقيق العلم بالاحتمال كالتقدير المزدوج وهو اننا ان لازم ما ذكره عدم جواز العمل بالخيرين  
 علمنا بمخالفة احدهما للواقع من احوال العلم فيها كما اذا اذنا في الموضوعين المختلفين مثل ما اذا  
 خبره الرعية جوب القنوت وعلمنا احوالا بمخالفة احدهما للواقع من ان الظاهر ان ذلك الملتزم  
 بذلك كيف اننا فعل بالاحتمال الواردة في كل باب من ابواب العلم مع العلم احوالا بمخالفة بعض  
 ما ورد في كل باب للواقع منه وثالثنا اننا لم نذكره في ان يكون له في المعارضين مودا  
 بين الخير واللا خير فزود ان بمخالفة الواقع مخففة بالنسبة الى احدهما دون الاخر فالمصلحة  
 للعلم ثابته لاحدهما ومفقودة في الآخر وذلك بوجوب كون الواحد لها اخلافتا ليدل على

الاستدلال في العلم  
 وهو دور الى  
 العلم

في الواقع والمناقض لما خارعا عنها وان كان اذ خلا احد ما نحن اليه دون  
 يجب التماسه في الرجوع الى ان هذا لا ينافي في قول احدهما وزوج الآخر في الواقع ومن  
 بل هو مجزأ عنها في الواقع من الوجوب للزوج كما عرف في فعل العلم بالمخالفة للتحقق  
 بالنسبة الى احدهما دون الآخر ولازم ذلك كون احدهما مجزأ في الواقع دون الآخر واختارها  
 بحسب نظر وهذا عين دوران المرين الخير واللا خير مع اذ قد صرح بان امره في المعارضين  
 ليس هو في انشاها هذا واحدا ما ذكرناه من استلزام العقل بوجود المصلحة في المعارضين  
 وعدم إمكان امرها فيها على التوكل بانشاها على المصلحة الوصلية فليعلم للمناقض  
 المذكور فان قلت ان اصول غير متصلة على المصلحة الوصلية لعدم كونها طريقا الى الواقع  
 حتى يلاحظها مصلية الاصل الى العيان في المصلحة الوصلية فلا يمكن الحكم في اصلين  
 للمعارضين اذ ظهر ما ذكرنا في الوجه في الحكم بعدم التخيير في الساقطة في العلمين المعارضين  
 على التوكل بالمعارضين هو انشاها على المصلحة الوصلية وهذا الوجه مفقود في اصلين المعارضين  
 فلا يمكن الحكم بالتخيير فلت يظهر تخلفا في وجهان لعدم الحكم بالتخيير في اصلين  
 ما قبله من ذلك في احوال البراءة في الشبهة المحصورة في حكمه العقل بوجوب احوالا  
 على التخيير وثالثها ما قبله من ذلك في اخر الاستصحاب في بحث لغراض اصلين في هذا  
 الفرق بينهما وبين المزايا من ان المنفعة في كل منهما موجودة بخلاف اصلين اذ بعد العلم  
 لا يكون المنفعة لوجه تحقق كلا البقيتين موجودا في وجهين لا ينفصم لما عرف في ثانيا  
 منها واما الاول فلان ما ذكره من الحكم بمنع من الامر بالعكس لان حكم العقل بوجوب  
 الاحتمال انما هو لضع الفرد اذ فرضنا حكمه بالتخيير في اصلين يصير التخيير حكما على حكمه  
 بالاصطلاح لعدم احوال الفرد وتوضيح ذلك اننا اذا فرضنا ان كلا من المشبهين  
 بالعلمادة فعلها لا يخافه فلا خفا في ان مقتضى استصحاب العلمان في كل منهما  
 علمانه فان اذ فرضنا وجود المصلحة في كل من الاستصحابين وامرهما فيها مقتضى  
 الخير بينهما او لا كما كان في ذاته الا ان لا يصح مع احكامه وقد كلف على الاستدلاله  
 حكمه كالتصايب التوكل العلم الجمالي مع ان يوجب امتثاله فاذا انزل الحكم بالتخيير في  
 لزوم امتثال العلم وكذا في امتثال الاصل في فلا ينفصم مع احوال امره بالعمل باحد

البصر



في قوله وجوب الاضمار على كل واحد من حكمه وجوب دفع الضرر كما لا يخفى  
 وجوب دفع الضرر انما هو عند التخيير وعدم حكمه بحكمه بالاضمار على التخيير من وجوب  
 حكمه فالضمان في الجواب ان في ان اصوله انما تشمل على المصلحة التي عليه الاضمار  
 في كونها الاحكام الظاهرة وكيفية جعلها غير معلوم عندنا الاضمار ان يكون جعلها استمرا  
 على المصلحة الدائمة والاضمار ان يكون المصلحة في نفس الجبل والشجر ولا ينافي ذلك ما اقرنا  
 في معنى الملازمة بتعبية الاحكام للمصالح الدائمة ولحسن التمسك بالامر بان الكلام هناك  
 في انصاف الاضمار ولما احكام الظاهر في مقابل جعلها بنص على انما منقذ ومعه الاستئصال  
 الفعل باوالمصلحة فيها في صورته المعارضة لاضمار ان يكون لعدم المعارضة عليه  
 في جعله الجبل وقادرا على طلاق التخيير مع سوا كان ظاهريا او واقعا لا يعرف  
 على امر او المصلحة في حكمها او احدها وقد علم ان الفعل في جعلها باوالمصلحة في صورته المعارضة  
 في ان احدها لكن في كل امر في التخيير الظاهر في عدم التخيير في تنجذبه بل مقتضاها الا ان  
 بالتخيير الظاهر في المعارف ان رخص ما ذكره الى وان امرين في التخيير واللامح وان عرف ذلك  
 بعد ما ان اللزوم ما ذكره ذلك وهذا مورد التخيير الظاهر في انما على ان الساقط  
 فلا ان كل خبر في الاحكام الصادرة عن العدل في كل الواقع ونفس الامر اضمارا عند الضرر ان  
 بكل شيء اضمارا به وبلزومه ولم يفتقر التخيير تلك اللزوم اذ لا يشترط في ذلك الكلام فتنطق  
 للكلف لا يشترط تلك اللزوم ضروري ان انبئين فدل ان على امر العمل ولو في مورد  
 في بقاءه في جعله في لا يفتقر بلزوم الخطاب مع فاضمار العدل وجوب العدل بوجوب  
 شيء اضمارا عند عطاءه واضمارا بعدم الضرر والاباحة بالالزام وكذا الضمان بالمعنى كان اضمارا  
 في الرضا في غير الصلحان اضمارا عند عطاءه في معنى الزبر والعكس الزام فكل خبر في نفس الامر  
 الاضمار لا فرق بين تعدد المصالح للظايف واللزوم ومقتضى دليل الجية الى الاعلى لان مقتضى  
 العدل مقتضى العدل في جميع ما يخبر عنه اللزوم فاذا فرضنا ان الدليل قاصر عن الدلالة على الجية  
 بالنسبة الى المصالح الظايف فلا وجه لطرح الجية بالنسبة الى المصالح التي هي بعد عدم تصور الدليل  
 في شمولها هذه الجية وكذا الحال ما كان قائما بالنسبة الى المصالح اللزوم فلا وجه لطرح  
 بالنسبة الى الغير اذ عرف في ذلك فتقول قد عرفنا ان الاضمار بوجوب شيء في الواقع الى اضمارا  
 بوجوبه والاضمار بعدم عزمه والاضمار بعدم اباحه وهكذا في الحالة الاضمارا بوجوبه

انما

فانه جعل الاضمار بالضرورة وبغير الوجوب وبغير الاباحة وهكذا فاذا فرضنا اضمارا في  
 واحد بان اضمارا بوجوبه والاضمار بوجوبه فذلك الجية لا يشمل شيئا منها في جهة ان اضمارا  
 عن الوجوب والضرورة والاضمار عن عدم الوجوب او عدم لزومه لكون الاضمار بكلها معارضا  
 فلا بد من طرحها من هذه الجية ولا يستلزم ذلك طرحها من حيث اضمارا عن عدم الاباحة لعدم  
 معارضتها من هذه الجية لكونها متضمنة في ذلك فاضمارا بكل منها لعدم الاباحة في مقتضى  
 الجية ومقتضى مقتضى الاضمار بالاصل الدال على اباحه بل لا بد من طرحه لورود الدليل الدال على عدم  
 الاباحة وهذا مقتضى مقتضى كاعرف في المقدمات بخلاف ما لو قلنا بالاشارة فان مقتضاها  
 الرجوع الى ما دل على الاباحة لا يقتضي جعل المعارضين كان لم يكونا لاحقا في مقتضى  
 اصالة الاباحة في مورد لم يرد في دليل في قبل الشارع فمما ان ما ذكرنا مقتضى في ان كان  
 المعارضين في الطرف المبني على التمسك من الواقع واما ان كان في الاصلين فالتحاشي  
 بينهما لا ينافي لا التوقف قضية ذلك وجبة اصالة الاباحة فيها اذ فاضمارا في الوجوب  
 والضرورة بان كان مقتضى احدها وجوب شيء ومقتضى الاخر عزمه والتوقف في ذلك في الاصلين  
 التزمية في الاصلين اذ لا دلالة لها اصلا فمما ان منار الاصلين حكم على جميع خبر دليل  
 الشارع في مورد التخيير والتسليم في الاضمار على حكم اصلا وتوضيح ذلك اذ لا احكام  
 ولا اشكال في ان كل مورد في الموارد وواقعته في الواقع فبالا في نفسه لكل واحد الاحكام  
 الجية فاذا اشكلنا في شرب اللبن فلا اشكال في ان مقتضى قابلية ان يكون مرورا  
 لكل واحد الاحكام فاذا قلنا بمقتضى اوله البراءة على اباحه فليس معناه ان يخرج من المصالح  
 المذكورة ان لا يثبت بها حكم العمل به معاملة سائر المباحات ولا يثبت بها اباحته  
 فهو صحيح في مورد البراءة قابل للاحكام الجية اذ ان يثبت جيتها بلادة المقتضى  
 في محلها فلا بد من العمل على طبعها فاذا فرضنا عدم جواز الاضمار بالمعارضة فيصير مقتضى اللبن  
 صحيحا لم يرد شيء في دليل الشئ باقيا على التناوب المذكور فلا بد من الرجوع الى الثالث  
 الذي يثبت الشارع جية مقتضى ما لا يرد في المصالح الدالة التزمية في الاصلين والاضمار  
 في الطرف الاخر في الدلالة والاضمار وقد عرفنا ان لا دلالة في الاصلين والاضمار فيها  
 فانهم فانه لا يفرق في دفعه وان صعب عليه الالتزام بما فرضنا فلنا ان مقتضى الامر في جعل  
 اخر وحصل ان في مقتضى ما لا يثبت حكم البنية بالتخيير وبين ما لا يثبت ذلك لكل



في لزوم احد بها هو ان المتعارفين حيث اوجبوا في اوله لو كانت عقلياً او مادياً  
 بخلاف الثاني ان لا يجوز ان لا يوجبوا في اوله انما هو في وجه ذلك قدر في محله وبتفريق على ما ذكرنا  
 ان المتعارفين بالخير مثلاً اياها شرب اللبن فلا يوجب ان لا يوجب ان لا يوجب ان لا يوجب ان لا يوجب  
 الخير على وجوبه فمما هو في لزوم كل من هذين المتعارضين ان لا يوجبوا على اياها ما هو  
 على الوجوب حيث عرف لزوم اخذ بالواجب في الغير الشرعية فلا يوجب الحكم بغيره  
 وطرح ما ذكره عليها في مقامها ومثلاً بخلاف الاصلين فاذا حكم احداهما على اياها  
 الشرع الاخر على وجوبه فلا وجه للاخذ بغيره والمحكم بان عدم الحرمة في الواجب  
 العقلي للاباح والوجوب وقد عرف عدم جواز اخذها في الاصل ولازم ذلك  
 بعد شارحها الرجوع الى ما ذكره على اياها في تمام بطلان الاحتياط فلا يلزم  
 انما جعل الاحتياط مبرحاً في كل مورد خارج فيه الخبران بعد طرحها الاخذ بكل منهما  
 طابع الاحتياط ولا يبرح الى الاول لان وجهه الى الشاخص كما عرف وقد عرف فلا يبرح  
 ان يكون المراد من الشاخص لا يمتنع في المحذور المذكور في تمام ناسبي الاصولات  
 ناسبي ناسبي كلي معطوذة في جميع موارد المتعارضين ولا يمتنع في الاحتياط بالمتع الشاخص  
 او بما يوجب كلا المتعارضين تخالفاً للاحتياط او مخالفاً لغير الاحتياط  
 بهذا المعنى لا يتبع مضاً الى عدم الدليل عليه وهذا بخلاف المحذور الاخر في التوقف  
 والاحتياط والتخير فانما معطوذة في جميع موارد المتعارضين فظهر في جميع ما ذكرنا  
 ان الاصل في المتعارضين هو التوقف لا الاحتياط والتخير هذا كله على تقدير ان يكون  
 الاعتماد في جهة العرف بالآلة العقلية كالمشايخ ونحوها واما انما اعتمدنا فيها على الآلة  
 البنية من اجماع والبرهان العقلية فتفصيل الكلام في ان ذلك الاول لما ناسبي  
 ابرهنة الحكم الذي يستحقه كالايجام مطعون كاذباً او قلنا والبرهان ان كان  
 مدرهما في الشرع او امثاله ابرهنة لما عليه بنا العرف والعقلاء واستوفى عليه  
 طريقتهم باعضائها والتزير وعدم ردها كبناء العقلاء والجماع المحقق على محبة  
 ظواهر الانشاء الذي يبرك بناء العرف العقلية في هذا وانهم على الاخذ بغير الحكم  
 فان كانت الآلة البنية فيفضل الاول فلا فرق بينهما وبين الآلة العقلية في وجوب البناء على ما

باللفظ

الامر على تقدير الاعتماد بالآلة العقلية فان بنينا على تقدير الاعتماد على العرف فلا يبرح  
 عليه على تقدير الاعتماد على الآلة البنية وكذا لو بنينا على التخيير على تقدير الاعتماد على الآلة  
 فلا يبرح بنا عليه على تقدير الاعتماد على الآلة في غير فرق والشرع ذلك ان كان  
 في بيان ناسبي اصل في المتعارضين من الظنون بعد الخروج عنها الى اصل الاول  
 الدال على وجه الاعتماد على الظنون والعمل بها الى الاصل ان توجب المتعارفين الاول  
 الدال على جهةها فاذا بنينا جهة ما بالآلة العقلية على الجهة بانها المتعارفين منها  
 على خلاف بينهما فان المتعارفين ما لم يوجب غير العدل معاً او اذا كان موقوفاً بالصدر  
 او اذا كان مدونة في الكتب اربع او اذا لم يعرف عنه الاحكام واما ان ذلك في الاصل  
 المذكور في محلهما فالكلام في ناسبي الاصل في المتعارضين فان ثبت جهة ما بالآلة العقلية  
 افرس ان الكلام في المتعارضين الذين يوجب العمل بكل منهما لولا المعارضة لكانت جهة  
 لجميع الرضا العقلية في جهة الجزئية المتعارضين مانع في العمل بما ذكره فان قلنا  
 ان الاصل فيها هو التوقف على تقدير الاعتماد باللفظ فخرجها عن مدلوله ونقص  
 عن التوقف لهما مع عدم احوال المصلحة في كليهما ولا في احدهما فلا حاجة الى التوقف  
 فلا يبرح الزام به على تقدير الاعتماد به اجماعاً ايضاً لان دليل التوقف يخرج مثل ما  
 على الاعتماد باللفظ وان قلنا بان الاصل هو التخيير على تقدير الاعتماد باللفظ فلا  
 من الشاخص على تقدير الاعتماد به اجماعاً ايضاً لما عرف في ان لا وجه له على تقدير اعتماد  
 باللفظ عند ان المصلحة موجودة في المتعارضين كوجودها في غيرها فالعمل بكل بالتخيير  
 حكمه في المناسحين والاختفاء في ان على تقدير احوال المصلحة فيها لكل العمل بالتخيير  
 ومبطل من غير فرق بين ان يكون المدرك في جهة لفظاً او اجماعاً فربما فرق في غير  
 المقام فيها او ثبت جهة التخيير في الجهة وشكلنا في شرطية الشيء في جهة وعدمها اذ  
 يمكن الفرق بينهما جهة ان على تقدير ان يكون المدرك لفظاً يمكن التمسك بالحالة  
 وفيه الزطية بخلاف ما اذا كان المدرك اجماعاً او لائق فيه حيث يثبت به  
 لتبينه الشرطية بل لا يبرح من الانفصال عن المنطق وهو اجماع للشرط المذكور والحال



ان يمكن التفرقة بينهما في ظهوره وكان للثبوت بالاطلاق فيه مرجح كانه موارد بها  
 في الرتبة والبرهان والاسم في مثل المقام الذي يقع الكلام فيه بعد ايراد جميع التفرقات  
 ودعوى ان يحصل في المقام ان يكون عدم المعارضة شرطاً في الحقيقة مدعوه او لا  
 بانه خلاف الزعم لان التزم بعد ايراد جميع شرائط الحقيقة بحيث يعلم ان المعارضة  
 مانعة عن العمل لان عدمها شرط في الحقيقة وثابتاً انه لا يمتنع للاطلاق على تقدير  
 الثالث في مدخلية عدم المعارضة في الحقيقة لما عرفت في تصور اللفظ في شموله للمعارضة  
 وعلى ان تقديره فلا مرجح للاطلاق في محل الكلام حتى يفرق فيه بين اللفظ والامحاء  
 فيمكن التفرقة بينهما في المقام ان يثبتنا على التخيير على تقدير ايراد اللفظ في اللفظ  
 بمقتضى دلالة اللفظ لما بالانضمام لحوال استعمال اللفظ في التبيين اذ بان ان  
 ان اللفظ يشمل كلا من المعارضين معناه ان العمل بكل تقدير امكان الجمع  
 فيها بالتخيير اذ على تقدير ان يكون اللفظ في التخيير احد هذين الوجهين بناء على الاعمال  
 على اللفظ اذ على تقدير الاعمال على الجماع او لا على فـ ولا الخلاف في شمول  
 المعارضين على التخيير او التبيين وجه قد عرف بطلان استعمال اللفظ  
 في التبيين وعدم العمل اللفظ في التخيير او ايراد المصلحة في كلا المعنيين  
 وعلى خلاف التفرقة بين اللفظ والامحاء وجه قد عرف ان العمل غير مشتمل  
 باحوال المصلحة فيها فلا يمتنع في العمل باللفظ على التبيين في غير ذلك من احوال  
 ما وبتأثيره في التفرقة في المقام بين اوله واللفظ والامحاء في كون الجماع مختصاً بالمعارضة  
 وبطلان التخيير وجه مرجح على هذا الكلام وهم ان لكل بالتخيير صنف على تقدير  
 كون المدرك اجماعاً جزئياً لاختصاصه بغير صورة المعارض بخلاف ما اذا كان المدرك  
 دليلاً لفظياً اذ لا يمتنع التخيير في مجاله انما لا يستلزم استعمال اللفظ في التبيين  
 وقد عرفت انها متساوية بان وجه في التخيير فيها وبطلان على التبيين وانما لاختصاص  
 اللفظ المقام على تقدير كون المدرك اجماعاً لفظياً على تقدير كون المدرك لفظاً  
 والى جميع ما ذكرنا من هذا ما ذكره شيخنا في دليله على عدم حجية المعارضين لان دليل هذا  
 الحجة مختص بصورتها فما اذا كان اجماعاً فلا يختص بغير المعارضين واللفظ اذ في قوله

مستقراً

احد

لكن

لكن ما ذكره التفرقة بين الجماع واللفظ لا يحصل ولا يمتنع فيها حتى في اللفظ  
 هذا ما اذا كان الدليل اللفظي اجماعاً او اذ كان بناء على اللفظ او اجماعاً المستند  
 اليه فيمكن التفرقة بينه وبين الدليل اللفظي في القول بالتخيير لاجل ان المقام على تقدير  
 كون مدرك الحقيقة هو الاول واللفظ لا يمتنع به على تقدير كون المدرك بناء على اللفظ  
 لما عرفت في ايراد وجهه ان احوال المصلحة في المعارضين واولها على الاول لا يمتنع  
 احوالها على الثاني اذ لا يمكن احوالها على الثاني في فروع ان استمرارية العمل  
 على امر لا يكتشف عن وجود المصلحة بل اغلب احوال الاستمرارية عليها في الامور الطبيعية  
 التي لا تنقطع سببها البناء عليها في دون ملاحظة المصلحة بل يوجب كونها طبعاً بالبناء  
 عليها ومجرد انشاء الشيء وتغيره بناء على لا يكتشف عن وجود المصلحة فيها بل اعلم  
 لاجل ان يكون المصلحة في عدم الوجود والتغير او لعدم المصلحة في بقاء الوجود  
 مع ذلك في نفسه مصلية نظرية احكام التي بينها اللفظ او التبيين بعد في مخرج زمان  
 رساله لعدم المصلحة في بقاءها في احوال زمان البقاء مع كونها في نفسها مثله على المصالح  
 فالحال ان بناء العمل نظرية الحكم الثابت بالاصول لا يمتنع العمل باحوال  
 المصلحة فيه في صورة المعارضة كما عرفت بل لا يمتنع في ملاحظة بناء المصلحة في صورة  
 المعارضة واخذ بما استمر عليه بناء فيهما في التوقف والتخيير وفيها في هذا  
 يتبع التبيين عليه وروا لا فرق فيما ذكرنا في تاسيس اصل بين مذهب العدل الثالث  
 في تبعية الاحكام للمصالح الراضية وبين مذهب الاشاعرة الثالث في تبعية النسخة  
 وحوالان بامر الله بالخير والشر في الحسنة والسيئة والافعال اجماعاً بانه على وجه  
 العدل في اوضح ما على مذهب الاشاعرة فلا ناهي سبب لانه في غير صورة المعارض  
 في الإرادة والشيء المبني اما مجرد محو في المعارضين معاً او احدهما الغير المبني  
 اذ غير محو في شيء منها فيتم التخيير الراضية على الاول والظاهر في الثاني والثالث  
 كما عرفت الاسناد دام طاه في مجلس المدرس وفي نظرها في فروع ان لا يمتنع على امر  
 الحكم بالتخيير مع احوال تلك الحكم في المعارضين معاً الا انه في عدم حوازمها

فمن  
دوره



امكان التعليل بها فان التكليف محاسن التكليف بغير الشرع ولا اختار فانهم يقولون يجوز  
 بالمتنوع والتشخيص ومع ذلك تكليف بغيره بالتجديد والتميز لان يكون غرضه اتم  
 مجوز سليم فذهبهم في عدم بقتل الاحكام للمصالح وجواز ان يكون مجموع الشدة  
 مع عدم تسليم ما عداها مما يلزم عليهم على مذاهبهم الكامنة واداء الامور الفاسدة  
 في السداد وهو جبان عن ضاوي الدليلين لعدم رتبة لاحدهما على الاخر اولها ومنها  
 والكل لا ينفك عن سبب ارض في ذوقه واخرى اما اولها فاعلم انهم اختلفوا في جواز عدم وكما ان  
 في جواز عدم التكليف على غير التكاليف ومثلهما في التكليف على غير التكليف فانهم اختلفوا  
 محله في الاول فالتصديق في الثاني ان ان الامارات اما شرعية او عقلية والظاهر عدم الخلاف  
 في الثانية وامكان لغاها الامارات في المعاد وفي الثاني بلا اختلاف في ذوقه وما يظهر من  
 في الاول والثاني في غيره في الامارات الشرعية لان ما يستدل به للشيخ غير جازية مضافا الى الفرق  
 المميز في المتن بذكره ومثله بالبر في الموازين في النصيب حيث ان في البر  
 دليل على ان النصيب في البر على عدمه وحل ما ذكره العلامة في التفسير من ان المعاد ليس  
 جائز محله على الامارات العقلية حيث قال الامارات العقلية للفظ قد يكون عليه وقد يكون  
 شرعية اما الاول فلا اشكال في جواز لغاها الامارات العقلية من البر والبار وما الثاني  
 قد اختلفوا في جواز لغاها الامارات العقلية من مقتضى امر من جنس الكفر في جواز البر والبار  
 الى ما ذكره في الامارات العقلية فاما العقلية فمقتضى كونها في مقتضى العقل وموضوعه  
 وقد يكون في مقتضى العقل فاما العقلية فمقتضى كونها في مقتضى العقل وموضوعه  
 لما زعمه البعض لغاها الامارات في موضوع الحكم ومقتضى الشهادة في الموضوع كما ان كانت  
 البقية عند اشياء البسطة على اثنين في جهة وفان الامر على اثنين في جهة اخرى في الشهادة  
 فكلية كما ان افاضل من جواز لغاها الامارات في موضوع الحكم ومقتضى الشهادة في الموضوع كما ان كانت  
 المغرب مع الامر الدال على الصورتين المغرب مع الزمير مضافا الى ان ما يظهر في القابل  
 بالمتنوع الامارات على غير ذلك مع ان يظهر في العلامة في التفسير ان محل الخلاف  
 في لغاها الامارات في المعاد وفي الثاني ان الامارات ان لغاها الامارات في المعاد وفي الثاني

في كل وجه  
 ووجه

القول

في السداد والكلام في بفتح فان في موضوعه وما يتعلق  
 واخرى في عدمها امان المقام الاول في موضوع السداد وهو مقتضى  
 بالكلية والعدل بالفتح وكذلك جواز العدل بالكلية عيان في المل وبالفصح  
 عيان في الامور والاستقامة كالمثل للشاخص المصوب على الارض اذ  
 مستقيم وكذا واحد في المعاديين مثل افراد ما ولد ومستقيم في ميزان  
 الفلماستوف في لذة لا يفتن الا بعد فذل لا يخرج فيها معاودا وبها فيه  
 فكل واحد في العدل بالكلية والفصح مناسبان في موضوع المعاد لان كلاهما  
 مناسب لمقتضى الاصطلاح الذي سرفه الا ان لما كان الان في مقتضى السداد  
 ان يكون في المصادر لا يوجد فالانصب ان يكون المعاد مقتضى العدل بالفتح  
 لا الكسر لان الجواز فاستفاد من نظير استثنائي لفظ التخيير في الجواز والحوالة  
 ولا وقع واقعا في المشتقات الجلية وكيفية كان قد عرفت المعاد ببيان  
 منها ما في المبادئ في اذ عيان في جواز دليلين متنافيين في كل على شيء واحد  
 ومنها ما في بعضهم في اذ عيان في ضاوي الدليلين لعدم رتبة لاحدهما  
 على الاخر ولما فيهما فيهما ومنها ما في العميد في البنية في اذ عيان في ضاوي  
 اعتقاد عدم لانها المتشابهة منها وبينان اخر في ضاوي اعتقاد المجتهد في  
 الدليلين والبنية بين الترفيعين الاخيرين هو الحرر والخصم المطلقان  
 لا خفية او كذا في الثانية لاسيما اشكال ضاوي الدليلين في وجه الرتبة  
 عن ضاوي الاعتقاد بمبدأ لهما ولا عكس لجواز تخلف ضاوي الاعتقاد بدونه  
 فضاوي الدليلين بحجة البنية وذلك كما ان كانا معا وبن في وجه صوره



الرضح ان يكون احدها مرفعا الاصل من الاصل حيث انها غير متساوية  
 في المرتبة لان موافق الاصل مرتبة على مخالفة الاصل متساوية وان حيث اعتنا  
 لان الاصل لا يوجب رجحان الاعتناء ورفقته بالنسبة الى الموافقة لان معاد  
 حكم ظاهره بغيره بجملة موضوع الشك من غير ان يحدد اعتناء في صيغة المنظم  
 وكان الاصل منها اعتناء في عدة الا ان يكون الاحتمالات في احدها اكثر من الاخر  
 وكان الاعتناء الزائد في احدها معتد باحتمال واحد اذا تساوى بها في جميع الاحتمالات  
 عند واحد منها لا يوجب رجحان الاعتناء بالنسبة الى الاعتناء في هذا الاحتمال الزائد  
 المحتمل في الاخر مع انها غير متساوية من حيث المرتبة لان تفاوت الاحتمالات مرتبة على واحدة  
 وينبغي ما ذكرناه ان اقرنا في هذا الرضح بغير الاعتناء الكثيرة في كل منها بغير  
 في احدها محسن احتمال اداة الاخر واحد محسن احتمال فان زيادة الاحتمال الواحد  
 على الخسائر مثلا لا يوجب رجحان الاعتناء في زيادة على الوصل الحاصل في الخسائر كالرجحان  
 في زيادة الاعتناء او الاشكال في بيان الشرف الاول المنقول عن غاية المبادي  
 لان ليس مختصا بالتعادل فيه في الحقيقة لفرق التعادل في الامم من ان يكون على وجه  
 التعادل او الرجحان وليس لفرقنا المخصوص التعادل الذي هو واحد في الشرائع  
 واما التوفيق في الجوان فادوية في كل منها على الاخر وجمان مبيتان على ان الوضوء  
 للاصل وقلنا الاحتمال على وجه الرجحان لم لا فان فلنا نسب كونها في الرجحان  
 فالشرف الثاني اولى لان الاول في غير جامع لعدم شموله للرضحين المتقدمين  
 كما عرف مع انها في التعادل بين على هذا القول وان فلنا يكونها في الرجحان  
 فالشرف الاول لان الثاني في غير مانع لزوج الرضحين مع غرضنا من  
 التعادل مع افة بشلها كما عرف ونخص الخال في الرضحين وانها في الرجحان

متساوية

ام لا ينبغي في محله اختياره من الرجحان عليه ان مقتضى تعريف البعض التعادل  
 باذعان من تساوي الدليلين لان التعادل المحض عند المرد للاحكام  
 الالهية في التجديد ونحوه تساوي الدليلين في الواقع وان نظر المجتهد باعتناء  
 بالتساوي طريقا اليه كسائر الموضوعات الواقعة المتعلقة للاحكام الشرعية  
 ونظير تعريف التبعة اذ عيان في اعتناء التساوي وان العمل باعتناء  
 المجتهد في موضوع التعادل الذي يحث عنه واختلف في القول على عدة  
 لما عرف في اذ عرف باذعان في اعتناء مدلول الدليلين ونظير الحق فيها فيما يحث  
 اذ انظر التفرقة بينهما فان فيهما من الاعمال واخرى فيما ينبغي اما الاول  
 فلا اذ فرض ان المجتهد اعتقد بتساوي التعادلين وفعل فيها بالتجديد  
 ثم انكشف خلاف ذلك وانها امر اجماع في الواقع فليس القول بان التعادل  
 في الموضوعات الواقعة والاعتناء طريقا اليها لا بد من إعادة العمل وهم الاكتفاء  
 بما عمل به سابقا ولعلنا بالاجراء في الامم الظاهرة الشرعية لان الامر بالتجديد  
 مع ليس شريفا لان المفروض ان التجديد ثابت في الشرع للتعادل الواقع  
 والمفروض عدم كونها كذلك كما ينبغي تبين الخلاف نعم لما اعتقد تساويها  
 فهو وجه الرجحان في التجديد والامر به لا يجب ظاهر اعتناؤه وليس هذا امر  
 لا اذ فلنا لا ظاهر بل مجرد فعل الامر وفرض في محله ان الامر الظاهر في العمل  
 لا ينفذ الاجزاء التي على مذهب فادرسهم واما على القول بان الاعتناء حث  
 الموضوع فلا مرجح مرجح وليس حاله كحال الامر العيني الذي هو مجرد فعل الامر  
 في عدم الاجراء ولما الثاني فلنا ان فلنا بان التجديد في التعادلين بدو



لا استزاد من فلا يجوز له الاخذ بما اخذ به في زمان الاعتقاد بعد زواله  
 على القول بطرفية الاعتقاد لان الاخذ به في اثناء التعادل والموضوع عدم كونه  
 محرزاً بعد زواله ولا وجه لاثباته بحجج الاستصحاب لان زوال الاعتقاد  
 اما بالنظر بخلافه لو بالشك وعلى التذريع لا وجه للمسلمة بالاستصحاب  
 لا ريب ان المشتق السابق على تقدير القطع بخلاف ما اعتقد به سابقاً وصح  
 الشك سابقاً على تقدير الشك فيه واما على القول بموضوعية الاعتقاد فيجوز  
 الحكم بالاخذ بما اخذ به قبل زوال الاعتقاد للاستصحاب بناء على ان يكون  
 الاعتقاد الموجب للتخير على محتملة لا مبنية واحتملنا بعد زوال الرتبة  
 التكليف بما اخذ به في زمان الاعتقاد اذ هي اركان الاستصحاب البين  
 السابق والشك اللاحق موجودة فلا مانع من التمسك به لانه قد مر  
 بعد جريان الاستصحاب فيما اذا كان المشتق السابق من الحكم مرتباً على العمل  
 اذ بانتمائه بنسبة الموضوع ومعه لا وجه للمسلمة بالاستصحاب لاننا نقول  
 هذا حسن فيما اذا كان الحكم مرتباً على العمل بحيث يبرر وجود الحكم وعدمه  
 مدار العمل وعدمه واما اذا كان الحكم مرتباً على العمل بحيث احتملنا بعد زواله  
 بقاءه فلا مانع من التمسك به والحاصل ان ما ذكرناه من عدم جريان  
 الاستصحاب في الاحكام الرتبة على نفس العمل لعل ان يارتفع به منفع  
 جزمنا فلا مانع من الشك اللاحق المتعج لبياننا واما احتملنا في الحكم الرتبة على العمل  
 انه باق بعد زواله ايضا لعلنا ان وجوده في لحظة مسبب للحكم مرتباً

الاول

الاول فلا مانع من التمسك به لتخص الشك في بعد زواله كما افهمنا  
 واذ قلنا بالتخير في التعادل استزاد من فظهر الثمرة بينهما في جواز الحكم  
 بثبوته بعد زوال الاعتقاد وعدمه كما عرف في التخير السيد وظام  
 حررناك بعد ما عرف من معنى التعادل فاعلم انهم اختلفوا في جواز عدمه  
 وكلهم في غير عمل الزام خلفه غايه الاختلاف ومنهجه في الحكم  
 لطيفتها على معنى محصل فابل ان يكون محالاً للاختلاف فلا بأس بالاشارة  
 الى بعض كلامهم في هذا المقام وذكر ما يظهر في بعضهم من ضرورة ابراهيم في هذا  
 فنقول قال السيد الشافعي في تمهيد التواعد ما لفظه قد الدليلان الفنا  
 يجوز خايرهما في نفس المجتهد بالاتفاق واما خايرهما في نفس المفسر  
 لعدم فائدتهما وبنسبة ظاهرة ان الخلاف في دفع التعادل من المقام  
 في الواقع وعدمه وقال شارح المبادئ اختلفوا في الظنين فذهب الجمهور  
 في المعزلة والاشاعرة الى جوازه واشار المصنف وبأنه الامة المنعوقا  
 في غاية المبادئ اجماعاً اماراد ان فعل يقع التعارض فيها اير لا في الجائزات  
 والتعاضى اير كبر واكثر النعمان الى الجواز وعليه اكثر اصحابنا واكثر العلماء  
 وذهب احمد بن حنبل والكوفي الى المنع وظاهره كما مر في بيان الخلاف  
 في دفع التعارض وعدمه في اماراد كما ان ظاهر ما قبله ان الخلاف انما  
 في نفس الظنين وعدمه وقال في النهاية اما اماراد الظنية قد اصلها في



تفاهد الكرخين احدين ضل وجوز الباقون وهو الحق وربما ظهر  
 من صاحب القول في غير الخلاف بعد ان جعل الخلاف في دفع النكاح  
 وعدمه في الادلة المتعارضة في نفس الحكم الشرعي لا المتعارضة  
 في مقتضى وموضوعه احد وجه ثلثة احدها ان الكلام انما هو في دفع  
 النكاح وعدمه في النكاح الواقعة لا فيما هو اماره عند المحققين  
 الواقعة ثابتة في الواقع فتعادلها مسلمة لتبوء متضاها وهو  
 مسلمة للجمهور بين المتنافيين وثابتها ان الخلاف في انه هو الحق  
 الامارات المنصرفة على وجه التعادل امر لا فاعلى يمنع فادها  
 على سبيل التعادل وثالثها ان الزاعم انما هو في الزجر ضد  
 الامارات المتعارضة بحسب الواقع ونفس الامر بحيث لا يكون لاحدهما  
 مرجح على الاخر في الواقع فالتكديك ذلك مع اعراضه بامكان التنا  
 فيما في نظر المجتهد لعدم اطلاعه على البرجح الموجود لاحدهما ونفس  
 واختار في الاجرة الوجوه في عمل الخلاف والاختلاف على ان  
 باعوجه من هذه الوجوه لا يحصل له اما الاول فلما ذكره في  
 لا ملازمة بين كون الشيء امارا واقعية وبين تبوء متضاها  
 فربما يكون الشيء امارا واقعية مع عدم تبوء متضاها في الواقع

محل  
 منقح

بما

بما كانت مجرأة في قول الشارع لا ما رآه المجتهد اذ اماره وجموله  
 من قبله مع عدم كونها كذلك في نفس الامر كما ان هذا هو المراد من اماره  
 عند المجتهد واما الثاني فلما ذكره قدس سره ايضا انه انما هو للمعيار  
 وضاده مما لا يحتاج الى البيان واما الثالث فوجهه اليه ان الشبهة  
 في تبوء التعادل وهو ما لا يتم بل اخذ من سابقه لان دعوى ان جميع المتعارضين  
 تشمل احدهما في الواقع على الرتبة مع الاعراض بانها قد تحيى على المجتهد  
 بعضهم متعادلين في نظرهم بالنسبة فزود ان هذه الدعوى تخص  
 في علم الغريب العالم بجميع انبياء الجحيم بها ان الامر المطلق على  
 المتعارضين واسما لاحدهما على الرتبة الواقعة لا من بغرض بامكان  
 احتسابها في هذه كونها متعادلين في نظره اذ دعوى في التعادل  
 الواقعة من بغرض بما ذكر مبينة على زوال الوجوه فاقول قطره  
 ان الغماد بما يستأن من ظاهر كلامهم في المقام ما لا وجه لعدم  
 المتضاها لاختصاصه بمحصل بعض نزاع مثل الكرخين احدين جنس  
 فالتمس في المقام ان يقال ان الامارات اما شرعية او عقلية  
 والظاهر عدم الخلاف في الثاني وامكان تعادل الاماراتين المتعارضتين  
 فيه بل لا خلاف في وقوعه وما يظهر من الخلاف انما هو في غير الامارات



العمل وثنائي الحكم كالامان الذي لا يفتح العمل والامان الذي لا يفتح العمل  
منه فراه فيظهر الفرق بما ذكرناه في الحديث في المنية وصاحب النصوص قدما في العمل  
وقانا لمن عرف محضر في تضاد الامارين في نفسين المتعارضتين في الحكم دون الموضوع  
كضاد الامان الذي لا يفتح العمل في نفسه وحصله في ان يفتح العمل في نفسه  
الامارين المتعارضتين المتعارضتين في الاباحة والخطر كما يظهر في نفسين المتعارضتين  
في ان عمل الخلاف في تضادها في خصوص الاباحة والخطر او في مطلق الكليين وذلك ان  
الحكم غيرهما كما يظهر في افعالنا والحدود على القول يكون التحد الثابت في التضاد بين  
هو التحديد الاسراري هو القول بالمتبع وان كان ضارضا في خصوص الاباحة والخطر  
او غيرهما لما ذكره القائل بالمتبع ان جعلها مع مسئلة العيب والتعدي وتوضيح  
هذا الاجمال كما يظهر في بعض ازلاخا في انما لو ثبت العمل عدم عيبه مادام على الاباحة  
والخطر والجليل الشارح في وضوحها كعدم فالكلمة محض فيما اذا عيبه الامارات في ضا  
العمل بين ضاه وذكرا ان مقتضى الصريح وضوحها كان لا يكون الاباحة وغيره في ان الامان  
الحكم في من ضاه او ذكره في ان امره في مقام العمل لا يغير في احد الطرفين وحيث في وضوحها  
انما محمولان في قولك ان في فلا يفتح العمل في الامان باحد لور لا وجه لشيء منها او القائل  
بالجليل انما ان القول بوجوب العمل بها مقاد هو متعدي من المتعارضين او بوجوبها معا  
وهذا هو المتعدي القول بعدم الجبل وان ثبت ذلك ان حيلنا في وجود عدمه وكل  
ما كان كلكه بل في القول بالجبل بل لان القول به مستلزم لعدم القول به كالاختصاص  
او بوجوب العمل باحدهما المعين وهو مستلزم للرجوع بل في كل ما هو قضية الغرض  
في تضاد الامارين وثنائيهما في جهة المرجحاد فيضيق القول بالتحديد والاختصاص  
باحدهما لا يثبت وحيث عرف ان الفرد من ان التحديد الثابت فيها اسراري كما هو  
فلا يثبت على جعلها اعدان على ما يثبت على عدم الجبل لما عرف ان في نفسه عدم الجبل  
تحديد الكلف في جميع الانا بين العمل والترك وقد عرف عدم ثبوت الزيد في ذلك  
على القول بالجبل فالجبل في حال من الثالث والغرض ومثل ذلك متعدي على ان

القول

الشيء لان الاستدلال به القائل بالمتبع في جوار فيه مضادا الى فرض العمل  
التيه بذلك ومثلها بالبرق المتوازي في زمن الصيف حيث ان راز البرق  
وليس معان الصيف دليل عدمه وحمل ما ذكره العلامة في في التذليل ان القائل  
جاء عملا على الامارات العقلية حيث قال في الامارات المنية للظن قد يكون  
عقلية وقد يكون شرعية اما الاول فلا اشكال في جواز تضاد الامارين المتقابلتين  
واشياء اما الثانية فقد اختلفوا في جواز تضاد الامارين المتقابلتين من جهة  
والكفر في جرده المبذور الى اخر ما ذكره في في الامارات الشرعية فيما اذا  
قد يكون في مسئلة الحكم وموضع وقد يكون في نفس الحكم اما ضارضا في مسئلة  
الحكم فلا اشكال في كون المتضاد ووجوده في المتعارضين لما ذكر في السبيل  
تضاد الامارين في موضوع الحكم ومصلحة في التبيين الموضوعية  
كما اذا قامت اليقنة عند اشياء العقلية على تبيينها في جهة وقامت  
الامر على تبيينها في جهة اخرى وفي التبيان الكلية كما اذا تضاد  
في العمل الدال على ان موضوع الحزمة المتعلقة بالعتا وهو الصمد  
مع الامر الدال على انه الصمد المطلوب من الرجوع مضادا  
الوجه في القائل بالمتبع في الاستدلال عليه غير ما عمل ذلك  
منه فيظهر في الصلة في نفس في التذليل في محل الخلاف في تضاد  
الامارين المتعارضتين في الحكم في ظاهرا انما ان تضادنا والتحد



المشتركة في ذلك سدا وبما يفرق دليل المنع باز اذا اضاهاك الامارات على الخطر الاباحية  
 فاما ان يعمل بها معا وهو محتمل لثابتها او لا يعمل بمقتضى منها وهو محتمل ايضا لانها اذا كانا  
 بحيث لا يمكن العمل بها كان ضرها عينا وهو غير جائز على الشئ او يعمل باحدهما على النقيض  
 دون الآخر فليزم الرجوع بغير وجه وهو باطل لانه في الدين يخرج الشئ ان كان  
 لا على النقيض اقلية العمل باحدهما على النقيض كما تخرجناه بين الفعل والترك فقد اجتمعا  
 له الفضل فليكن ذلك رجحا لاما ان الاباحية بنفسها على امان الخطر وهو باطل  
 ورد ذلك بالتمنع في استلزام التحريم في جميع احوال الخطر لان التجهيد ان اخذ بامان  
 الخطر انشئت فيه وان اخذ بامان الاباحية ثبتت فيه كالمساواة في مواضع التحريم  
 بين الفعل والامان وبن هذا في اخذ بامان الاباحية وقال النجاشي في المسئلة بعد ان اورد  
 ما نقله في ذلك في النجاشي في هذا ان من ان الاباحية ان كانت عبارة عن التحريم بين الفعل  
 والترك علم سوا كان ذلك ابتدا او لم يكن علم اخر كقصد او فعل لزم من التحريم بين  
 باعادي الرجوع الاباحية وكذا التحريم بين امارتي الخطر والاباحية اخذ بامان الاباحية  
 في جميع احوال الخطر وان كانت عبارة عن التحريم بين الفعل والترك ابتدا لم يستلزم من  
 التحريم بين ما هو العلم فان المكلف مخير بين ما يوجب الرجوع كالسفر في شهر رمضان  
 وعدمه ولا ينبغي ان يفتى في ذلك ما يوجب التحريم في ذلك فافترناه في الرجوع ما استدلنا  
 به على التمسك كما في تسمية الزاوية لزم البت والمقنع في الثانية ان لا وجه لما ذكره في ذلك  
 في المسئلة ان لا يفرق في لزم البت والمقنع في الجمل وعوارض الثانية بين ان تتوكل  
 بان الاباحية عبارة عن التحريم ابتدا لا التحريم علم ولما عمن الالتزام والساد والعقد  
 واما لما ذكرناه ان لا يفرق على الجمل على السقف بين امر زائد على ما يفرق على عدمه  
 في تحريم المكلف في كل ان بين الفعل والترك نعم كلامه حسن على تقدير تقرير دليل المنع  
 على هذه الوجه كما لا يخفى على المثال فتخلص لنا ما قلناه ان القول بالمنع هو النقيض  
 على تقدير ان يكون الدليلان متعارضين في نفس الامر دون مسئلة وان يكون التحريم  
 الثابت في المتعارضين هو الاستدراك واما اذا عارضنا في متعلق الحكم فالقول

الاباحية على امان

بالجواز من النقيض لان الاجمعي على القول بعدم الجمل في المتعارضين في متعلق الحكم  
 البراء وطرح كلها لو لم يكن له على تقدير اصل التعليل والاضطراب والاضطراب  
 معا على تقدير ان يكون له على بنو اصل التعليل وجه فغير على الجمل في غير ذلك  
 وهو التزام بالتحريم في نفس الامر باحدهما اما ابتدا او في جميع الامان اذ علم هذا  
 لا يجب على المكلف اخذ بها معا كما هو اللازم على تقدير عدم الجمل مع علمه باصل  
 التعليل وكذا لا يجوز له طرحهما معا كما هو اللازم على القول بعدم الجمل مع علمه باصل التعليل  
 وكذا الحال فيما اذا عارضنا في نفس الامر فليسا بان التحريم في المتعارضين بين  
 لا استدراك ان يفرق على القول بالجواز في امر زائد على ما يفرق على القول بعدمه فزاد  
 ان اللازم على القول بعدم الجمل التحريم المكلف في كل ان في الامان بين الفعل والترك  
 واما على القول بالجمل فالجواز ثابت لانه لا يجب له فرضا ان اخذ الدليل الذي لا  
 على الخطر ابتدا فيصير تعلقه الى ابتدا ولم يثبت التحريم بين الفعل والترك  
 بعد ذلك وحسب في عرف ان الوجه للقول بالمنع محض في لزم التفرقة وعلا الجمل  
 في الثانية فانما في القول بالجواز على تقدير الرضوخ لما عرفت في رتب الثانية على القول  
 بالجمل عليها ولا اشكال فيما ذكرنا كونه على تقدير ان يكون الدليلان متعارضين  
 في الخطر والاباحية واما اذا كانا متعارضين في غيرهما الاحكام كالاباحية والوجوب والوجوب  
 والخطر والاسجاء والوجوب والاسجاء والخطر والاسجاء والاباحية فربما يفرق ان ما ذكرنا  
 في التفرقة لا يفرق فيما اذا عارض الدليلان في الوجوب والاسجاء فزاد انما اذا عارض  
 في حيث الرجاء وبنينا على الجمل والحكم بالتحريم بينهما فالمكلف مخير في اخذ بها اراد  
 كونه اخذ ما دل على الاسجاء فيصير الشئ مستحبا عليه وكذا اخذ ما دل على الوجوب  
 اذ هو واجب شئ عليه وبما ان الامر في القول بالجمل والتحريم فالتسوية بينهما  
 في وجود الاسجاء اما واجب عليه شرعا او مستحب عليه كمن يخلو ما يربنا عليه  
 الجمل اذ هو مخير بين الفعل والترك في غير ان يثبت الوجوب والاسجاء في رتب



والاضاف ان زهر فاسد يزول ان المتاخرين على هذا الفرع متساوية رجحان  
وانما اخلاها وانما رصها في وجوب او استحباب وجع فلا فرق بين التول بالجعل  
وعدمه في رجحان فلا فرق بين التولين في اثبات الازايات عليها لعدم تفاضلها  
بالغلبة اليه ولا يفرق بينها فيما اذا رصها في الوجوب او استحباب يزول ان الكلف  
بناء على عدم الجعل غير بين فلو هذا الشيء الراجح وزله في جميع الازايات وكذا ثبات  
على التول بالجعل والتجديد الاستمراري كما هو المذهب فلا وجه للتوهم المذكور كما ان الراجح  
لنظم ان نظير الترة فيما اذا رصها الدليلان في الابطام والوجوب التبعي والوجوه  
والوجوب التبعي في جواز فقد الترتيب صحة بالفصل والتول على التول بالجعل  
وعدم جوازه على التول بعدمه كالاجته في ذلك نظير الترة بينهما في التدة وشبهه ووجه  
فلا يراه ان لا يكتفي في فقد الترتيب احتمال الامر والنهي وانما الفصل وزله بدعي  
المجبرية والمقبوضة ولا يشترط في الامر والنهي المختار كاحسن في عمله وعلى هذا فقد  
الترتيب صحيح على كل من التول بالجعل وعدمه وانما اذا اخرج الجعل عن الترتيب مبنى على ان يكون  
متاخر من غير علم لولا المادة لانفسها وبعبارة اخرى ان لا يضاف في انما يفسد  
على ان فقد الترتيب في تراتب المحقق الامم مذهب الجعل فيوقف صحة على التراتب  
فلا بد ان يكون فيه فائدة اخرى فهو يجوز بها الجعل ويخرج بها الامر عن الترتيب  
حتى يصبح بعد جواز المحقق الجعل بنية الترتيب في العمل فلا يصح ان يجعل  
في التواتر المصحح للجعل كمنع ان ذلك مستلزم للعدم لان فقد الترتيب على الترتيب  
موقوف على الجعل ويثبت الامر بموقوف على فقد ها لان مع قطع النظر عن نصيب  
لغواوصه لا يخفى الجعل ولا يثبت الامر كالاجته وما ذكرنا كله يظهر ذلك فاعلم  
ما يتاخر في المتأخر ان الترة بين الجعل وعدمه تظهر فيما اذا رصها الدليلان  
المتاخران في الوجوب لوجه التبعي بين جتان اللزوم على التول بالجعل بشرط العباد  
والتبعي بالفصل او الترتيب وعدمه يثبت على التول بعدمه لان التبعي مبنى على تراتب الامر  
والنهي وقصدها ولا يخفى لها على التول بعدم الجعل كالاجته ووجه المساواة

صافا

صافا الا ان يمكن ان يقال ان المتاخرين بينهما اصل اثبات العباد بل  
كلها بثبوته وانما يثبتان في انما الفصل او الترتيب ولا يفرق في الجعل التبعي  
التيها الاضمار للكل في احد هما ولا يفرق لعدم الجعل فلا يضاف  
فيه بالتبعي الى الفصل او الترتيب فاعلم وان شئت فقل ان هذا الترتيب  
خارج عن محل الكلام لان محل الخلاف ما اذا لم يكن بينهما قد جامع  
واما اذا كان بينهما قد جامع فخارج عن محل الكلام كما اذا رصها  
في فصل الحكم مع انها متمايزة فانهم وما عرف في فصل الترتيب في ان الترتيب  
الترتيب على الدليل المحرز دليله فلا وجه لامر اذها به لعدم الفرق بينه  
وبين فصل الترتيب في ذلك فذكر هذا تمام الكلام فيما يتعلق بموضع  
المفادتين وقد عرف ان المختار على تقدير ان يكون الترتيب في فصل  
المفاد وعدمه في المتاخرين في الحكم دون الموضوع على الترتيب  
بالتجديد الاستمراري للمفادتين في الترتيب في الترتيب فاعلم ان  
المتاخرين المتأخر في فصل المفاد واصلها في على الترتيب  
التجديد وهو المشهور بين اصحابنا والنساق والرجوع الى اصل  
وهو المختار عند بعضهم في العامة والخاصة والترتيب هو المختار في  
والفصل بين حق الله وحق الناس باللزوم بالتجديد في الترتيب  
في الترتيب وانما الامين الاستدلال في حق الله والتفصيل







فيما

المستندة في الاخبار والاشياء الكلي المتماثل للثقف الذي عباد في المخرج حتى  
 فالان ان يصل الى المتماثل لعدد من اركان الالزام به للاختصاص المستنفذ  
 التول بالثقف والتول بالثقف لا التول بالاصطاط لان افعال المتماثل  
 للثقف بالثقف في الموضع هو التوفيق واما التول بالاصطاط فهو من صفات  
 التول بالثقف كما عرف وان كان برأيه من عدم الثاقب بالثقف بالثقف  
 التوفيق الذي عباد في المخرج فيما يخصه والاخذ بما يشترطه كاذ لا يبعد  
 ان يكون هذا هو المراد على ما يستند في ظاهر عبارات بعض اصحاب طائفة الاحوال  
 على تقدير عدم التول بالثقف نظير حصول الشيء فيها لما عرف بان التول  
 بالاصطاط من صفات التول بالثقف ومن اقسام فلا يبعد ان يكون المراد على التول  
 بعد فهم وكذا يظهر ان ما تضمنه من استناده ما ذكره في محجبة الراجح  
 فاذ فالثقف بالثقف في الموضع هو التوفيق ليعني التوفيق الى التوفيق الى التوفيق  
 او وضعا الكلام في محالته الى التوفيق في موضع ما في التوفيق الى التوفيق  
 لانها لا يصل الى التوفيق في التوفيق الى التوفيق في التوفيق الى التوفيق  
 فلا في التوفيق الى التوفيق الى التوفيق الى التوفيق الى التوفيق الى التوفيق  
 في التول بالثقف لزم الاخذ بهذا الاصل الموافق لاحد طوائف جوازها  
 وانما الرجوع الى الحكم المتماثل لعلها لما عرف في حق التوفيق وان هذا  
 في التول بالثقف لان لزم جواز الاخذ بالمتماثل للاصل المستند في التوفيق  
 اذا وضعت ان عليها ما التوفيق للاصل في التوفيق في التوفيق الى التوفيق  
 اصل الحكم كاذ انما وضعت ان الراجح في التوفيق بعد انما علم وجوب  
 بثبوتها هو هو التوفيق والجمعة وبيننا ان المرجع في التوفيق في التوفيق  
 هو الاصطاط كما هو متفق عليه خلافا لما تضمنه في التوفيق في التوفيق في التوفيق

على التول بالثقف الذي عباد في الموضع جوازها فيما يشترطه كاذ هو الاصطاط  
 ليعمل على التوفيق والجمعة وان هذا التوفيق بين المتماثلين في التوفيق  
 هو هو التوفيق والجمعة اذ التوفيق عليه جواز الاخذ بما يشترطه كاذ هو الاصطاط  
 كما لا يخفى وكيف كان فلزم من التوفيق الى التوفيق الى التوفيق الى التوفيق  
 وان منها التوفيق الى التوفيق الى التوفيق الى التوفيق الى التوفيق الى التوفيق  
 على التوفيق الى التوفيق الى التوفيق الى التوفيق الى التوفيق الى التوفيق  
 في باب التوفيق الى التوفيق الى التوفيق الى التوفيق الى التوفيق الى التوفيق  
 عند هذا محض في حق التوفيق وليس عنوان التوفيق عند هذا محض في حق التوفيق  
 التوفيق الى التوفيق الى التوفيق الى التوفيق الى التوفيق الى التوفيق  
 لخصوص مناد كونه لما كان متماثلا لعمد امكن فحق التوفيق في التوفيق  
 وعدم حصوله احدها دون الاخر ان التوفيق الى التوفيق الى التوفيق الى التوفيق  
 فيما يخصه ان به من ضاها هذا عين التوفيق واما ثبوت التوفيق الى التوفيق  
 المطلق والتفاضل المستند في التوفيق الى التوفيق الى التوفيق الى التوفيق  
 على حجة عنوان التوفيق الى التوفيق الى التوفيق الى التوفيق الى التوفيق الى التوفيق  
 في التوفيق الى التوفيق الى التوفيق الى التوفيق الى التوفيق الى التوفيق  
 وما فيهم التوفيق الى التوفيق الى التوفيق الى التوفيق الى التوفيق الى التوفيق  
 عليه فليعلم بالراجح ووجه التوفيق الى التوفيق الى التوفيق الى التوفيق  
 بان يكون التوفيق الى التوفيق الى التوفيق الى التوفيق الى التوفيق الى التوفيق  
 في التوفيق الى التوفيق الى التوفيق الى التوفيق الى التوفيق الى التوفيق  
 في التوفيق الى التوفيق الى التوفيق الى التوفيق الى التوفيق الى التوفيق  
 ليعمل على التوفيق الى التوفيق الى التوفيق الى التوفيق الى التوفيق الى التوفيق  
 في التوفيق الى التوفيق الى التوفيق الى التوفيق الى التوفيق الى التوفيق



العمل حال الانتاج فكان المكلف في عالم باقتضاؤه تكليفه فمما أحدها  
 فيه التمام نظير ما إذا كان عالما بأصل التكليف وشاكا في المكلف به  
 وجب أن يختار عنه ذلك في تلك المسئلة هو البراءة مراعاة للخصم الخسار  
 بنفسه لنفي نصيب أحدها ولازم تخير المكلف في تمام العمل بالأخذ  
 بأيهما أراد وهذا عين التخيير لكن لا يخفى عليه أن يرجع ذلك إلى التخيير  
 في المسئلة الزعنية لا الأصولية وهذا مخالف لما ذكرناه لأن غرضه في  
 اختيار التخيير الذي هو براءة الشهر المعروف بين المحطوب والتخير المشهور  
 عنده هو التخيير في المسئلة الأصولية لا الزعنية الثانية أن في أمنا سلمنا  
 عدم حجة للزعمين إلا أن الأساس الذي عندنا فيها بالأخذ بأحداهما في تمام العمل  
 وذلك نظير جعل سائر أحكام الزعنية المكلف في تمام العمل فكما جعل له باجبا  
 وغيرها كما زعموا في صورة فمما هي الخزين وهو الأخذ بمبدأ واحد على ما نرى  
 التخيير وهذا انتم على ما لا يخفى في المسئلة الزعنية لا الأصولية الثالثة أن  
 أنه يحصل بطلان أخبار التخيير في غير هذه أخبار الدلالة على أن أحكام جميع نصيب  
 حتى أدرش الخدش صادرة منهم ثم وإنما عجزوا عن أخذها التي هي حجة أحد المتنازعين  
 وهذا الظن وإن كان ظاهرا في المسئلة الأصولية إلا أنه لما كان موجباً للظن في المسئلة  
 الزعنية فيكون حجة لما ذكرناه على أنه من منصف دليل الاستدراجية الظن في المسئلة  
 الزعنية سواء حصل الظن بلا واسطة أو بواسطة الظن في المسئلة الأصولية  
 فإذا ثبت حجة أحد الزعمين في المتنازعين فلا بد من الأخذ بهما وجب أن الظن في عالم  
 الاستدراج كالملة في حال الانتاج وكان من منصف أصالة البراءة في صورة العمل الجمالية  
 عدم وجوب الأخذ بكل طرفي العمل مبني وعدم جواز عراضها مما كما يظهر منه ذلك  
 في الثالث في المكلف به مع العمل بالتكليف فيمنع ذلك التخيير بينهما ولازم الأخذ بأحد  
 لا يثبت إذا أخذ بأحداهما يثبت مرجح للزعمين لا غير مرجح ولا يخفى عليه أن التخيير  
 هو هذا الوجه في المسئلة الأصولية أي في الأخذ بأحد الخزين هذا كله في تخير

البراءة

البراءة المذكورة منهم في هذا المقام وأما الدلالة فمخبرة في الأخبار العالمة حيث  
 في خبر الجزيب وهو على نصيبين أحدهما براءة على التخيير وثانها براءة على التخيير  
 وثالثها براءة على نصيبين أحدهما براءة على الكل بالأضابط وهو ما رواه ابن أبي عمير  
 في قول الثاني في هذه العلامة مرفوعة إلى زرارة قال سئلت أبا جعفر عن ذلك  
 جعلت ذلك بالإجماع على الجزان والخبرين المتنازعات فيها الأخذ  
 فنالتم بأزاراة خذ بها الشهر بين أصحابك ودع الشاذ الثاني  
 قلت يا سيدي أهما معا مشهوران فما ذر أن عنك فقال خذ بما يبرر العمل  
 وأمرهما في نفسه قلت إنما معا عدلان مريضان مريضان فقال عليه  
 انظر ما وافقهما العامة فأنكره وخذ بما خالفه فان الحق فيها حالهم  
 قلت بما كانا مرضيين لهم أو مخالفين فكيف أصنع قال اذن في تخيرك  
 الخاطئة لديك وأزل الأخذ فقلت فأنما معا موقوفان للأضابط أو مخالفا  
 له فكيف أصنع فقال اذن في تخيرك فأنما معا موقوفان للأضابط أو مخالفا  
 في الكتاب المذكور وفي رواية أنه قال اذن فأدبه حتى نلت ما ملكت  
 ولاخفاء في قضاء الشهر المذكور لا جواز أن هذا الخبر الشريف كسائر الأخبار  
 أما أمره بالتخيير والتوقف ثم جعل الإمام ثم فمما في جملة المرجحات المنصبة  
 المرجحة للأضابط وهي المناسبة ذلها فيما يسمي في باب الاستدراج في بيان المرجح  
 وإن المرجحة للأضابط سواه من المرجحات كما يدل عليه الرواية لا والله  
 مع قطع النظر عن ذلك غير خارجة عن أحد النصيبين لأنها على أحد الروايتين  
 داخلية في أخبار التخيير وعلى أخرى داخلية في أخبار التوقف فليست ضمنا ثالثا  
 في أخبارها كما لا يخفى فظهر ما ذكرنا من أخبار الباب مخبرة في الأمر بالتخيير والأمر  
 بالتوقف ولا بد أن يعمل أن كل واحد من النصيبين قد بلغ حد الاستفاضة



رواية















[illegible]

والترك مدفوعة بان غاية ما يستلزمه فعل الامام ثم بالتخيير بين الخبرين كون كل واحد منهما محالاً  
بجسده فكذلك التخيير بينهما بالارادة والاختصاص في ان جواز القبول تاماً يمكن استناداً لما ذكرناه من  
لانا وضمانا علم الدليل الخارج على جواز الاختصاص فلا يجوز استنادنا في الدليل الدال على  
او استنادنا في جواز العلم وكونه حجة للكلام بحيث يجوز العلم به ولما جاز الاختصاص  
به فلو جاز خارج عن ضابط الدليل فان له بعد ثبوت اختيار من الاول او الاخر وقد عرفت  
ان التواتر المتفرقة على الدليل بعد اقرار كونه دليلاً لا يمنع في خبره من اثره للجملة فيكون  
الفرقة من خبره في الخبر وقد عرفت ذلك في بيان الخلاف في موضوع الضابط هذه اعضاء  
لانا لا سيما في بعض الاماكن والوضع على التخيير بين الخبرين دون التخيير بين الفعل والترك  
ويكون ذلك منزهة بين التخييرين اذ لا يثبت مجرد ذلك واثبات ان التخيير بين الخبرين  
يؤد للامرا لوضع ان كل امرا بالتخيير بين الفعل وبما ثبت في ذلك ان التخيير  
المتصور للفرقة وبما للجملة في كل الشارح وبما في له لا يمنع في ابي اذ الامرا في الرواية  
مع ذلك محتمل لان يكون الامرا في التخيير بينهما بين الفعل والتخيير بالمعنى الذي يحكم به العقل  
وهو التخيير بين الفعل والترك ويكون كل امرا ثم به ليجوز الامرا في التامين والاختصاص في  
مع احوال ذلك فيما سقط في المتن بما على خلاف ما ذكرنا كالافق قد عرفت ان كان  
فقد ان الجمع المذكور هو من خبر رايين المتضمنين في اصوليين تابعين لعل الدليل والشاهد  
فلا باس بلاصية في تأييدها ما يفهمه البعض الكاشفة في الامة في احوال التخيير  
على التخيير في العمل واما اخبار التوقف على الفرقة في خبره في الترجيح والقول وما ذكرنا  
فان اذ الجمع المذكور يظهر لك حجة هذا الجمع ايضا اذ يمكن ان يثبت عليه ان  
نفس الاماكن التخيير والتوقف مع قطع النظر عن رايين سواء التوقف في  
ذلك الرواية اما الاركان في ان اخبار التخيير تنص في التخيير في العلم وظاهرة في  
وان كانت يجب ظاهراً ما قلناه في التخيير في مقام العمل واخبار التوقف في  
في التوقف في القول وظاهرة في التوقف في مقام العمل وظاهرة فيما قلناه على نهج واحد  
واما احوال كنهية التوقف في العلم دون القول فلا وجه لاعتداله ما عرفت ان القول  
مقتضى العمل من ان جعلها في العمل وظاهرة في القول منها ان قولها في التوقف في مقام العمل



على قدر صدق ما في الشئ متيقن واما شعورنا بالتوقف للفتور فعمل الاحتمال افر اخرج  
 في اعتبار التوقف واجبا فالعمل فيها وذلك لان يكون الحكم في الفتور عن التوقف بل التغير  
 مع كون الحكم في تمام العمل هو التوقف ولا معنى لذلك بعد ما عرفت ان الفتور عند العمل  
 كالاجتهاد فكيف كان فالأمر في اعتبار التوقف هو ان يكون هناك في التوقف اشارة بها  
 وفي العمل على ما ينبغي سوا او بعد ما عرفت ان اجبار التغير يقع في التغير في العمل فلا معنى  
 الا في افر اخرج العمل في اعتبار التوقف لما عرفت ان مقتضى القاعدة في المناهضة في دفع اليد  
 في ظاهرها كما ينبغي ان يكون في ذلك اجبار التغير على ما هو مقتضى في التغير في تمام  
 العمل واما اجبار التوقف على التوقف في غير تمام العمل في الزجر والفتور وهذا عين المدعى  
 واما ان مقتضى القاعدة ان الرواية المذكورة صادقة لاجبار التوقف ومقتضى المناهضة  
 فتدعيها على ذلك لاجبار واحد الوجهين المتضادين وبذلك في ذلك الجمع المدعى كالاجتهاد في الزجر  
 برده على هذا الوجه ما عرفت ان يكون الرواية مستوية للادعاء الى التغير الذي يحكم به  
 العمل في الزجر في الوجهين المتضادين في العمل على هذا الجمع ايضا فانها ما يظهر من ابي عبد الله  
 في قوله في عمل اجبار التغير على العبادات وحقوق الله وعمل اجبار التوقف على الاموال وحقوق  
 الناس ويمكن ان يستدل على ذلك بحديثين آخرين في قوله وجه الاستدلال واضح لان ورد ذلك  
 المنبر لا يخفى في الدين والبراء وحكم الاموال في التوقف في مقتضى اجبار التغير بما قد فرجه  
 حقوق الناس منها فيقتصر الحكم بالتغير في حقوق الله في العبادات او ورد على هذا الجمع  
 بوجه واحد ما في النص من ان لا يثبت له وما ذكرنا بين ذلك فانه لا يثبت  
 المنبر لا يثبت عليه كإقراره في ثبوتها ما قد فهم من اننا لم نثبتنا وجود الشئ عليه فهو يدل  
 على التوقف في حقوق الدين والبراء في حقوق الناس لا مطلقا مع ان المدعى ان ثبات التوقف  
 في مطلق حقوق الناس سواء كانت في قبيل الدين والبراء او غيرها في حقوق الغير المناسبة  
 ويمكن دفعه ايضا باننا ان ثبت في الشاهد لزوم التوقف في حقوقها فكيف اشارة في غيرها  
 بالاجماع في المكي وعدم التوقف بالفصل لان كل من قال في حقوقها في غيرها في حقوق  
 ايضا في غير ذلك بين ان يكون ما عداها في الحقوق ما لا يفرق ما في فانه ذلك لا يخفى  
 في ان ما عداها في الحقوق خارج عن مورد الشاهد وهو المنبر لما عرفت من ان مورد هذا  
 في حقوق الدين والبراء وحيث يمكن ان يثبت التغير فيها وادها بالاجبا الدالة على التغير

ورج فكيف فيها اجبا للاجماع في المكي عدم التوقف بالفصل لان كل من قال بالتغير في غيرها  
 فتدعيها فيها اجبا فكيف فيها في الاجماع في المكي واثبات التغير به فكيف تدعيها في غيرها  
 انما افر اجماعا في المكي ان في الطرفين فلا بد من تقديم كل منهما كان في صفة العمل  
 ورجحه عليه فانما عرفت القضية في احدهما الدليل وفي الاخر الاصل فثبت الاول على الثاني  
 وكذا لو كان القضية في احدهما الاجبا الخاصة وفي الاخر العمومية والاطلاق فثبت  
 ما كان جنبه الخاص على ما كان جنبه العمومي او الاطلاق وما عرفت في هذا التيسير  
 لان الاجماع في المكي العام على التوقف في غير ما في الحقوق منضم الى التوقف المذكور في خصوص  
 الدالة على التوقف فيها بخلاف ما قام على التغير فيها فانه منضم الى اطلاق اجبار التغير  
 الغير الواردة في خصوص غير ما في حقوق الناس لان دلالتها على التغير في غير ما عداها  
 بالاطلاق الشال لها ولغيرها في حقوق الناس وانه في هذا الاطلاق الدال على التوقف  
 في غيرها في حقوق الناس على الاجماع الدال على التغير فيها الحق ضميمته وتضمنها على ضميمته  
 كالاجتهاد وانما ما يثبت في الحق في المكي في ثابته من ان مورد المنبر وان كان  
 محصورا في خصوص الدين والبراء الا ان العرف في المكي لا يقتضي محصورا في الحق  
 لاحقا فان المنبر لا يقتضي محصورا في الدين والبراء في اختصاصه في المكي من رواه الامم  
 مع اختلاف الرواية وهم المبرمجون وعلمنا وهم ان التوقف عند الشهاد بغير الافتحام  
 في المكاتب من استشهاده ثم لفقه العلة بالحديث النبوي الدال على ثبوت الامور البراءة بالتوقف  
 عند الشهاد وانما عرفت الافتحام في المكاتب وحيث انه في مقتضى النقط ما عرفت  
 لفقه العلة فهو مسلم لان الشهاد المذكورة فيها في الحق على ما عرفت وبغيره المبرمج  
 علمنا ما عرفت في قوله ان العلة في الروايات الدالة على لزوم التوقف في مطلق الشهاد  
 سواء كان منها ما عرفت في خصوص الامور او في مطلق الروايات الدالة على التوقف  
 في جميع اقسام الشهاد على لزوم في خصوص تمام الشهاد بغير الشهاد في غيرها في خصوص  
 ما لا يفرق في شهاد لاننا اذا عرفت الزجر في خصوص تمام ما لا يفرق على خلافه فالاخذ هو المنبر  
 لا لانه تلك الاجبا الواردة في مطلق الشهاد وكذا مقتضى ذلك الاجبا كالاجتهاد

والدين







عند من فاجعله كاشفاً من واحد من قبل الشايف فاحصاً رخصه  
 فيمنع الاعادة والكره لاننا نقول في خلاف ما قاله النبي صلى الله عليه وآله  
 على الخبر في المسحاة دون الاجابات هذا مضافاً الى اننا لمستاد لالة الردية  
 على الخبر في المسحاة فلا يثبت مجرد ذلك ما هو بصدده من اثبات الجمع  
 المذكور المشتمل على الشقين المرجح للثابت في اخبار التوفيق والخبر في غاية  
 ما يستلزمها على تقدير التسليم والنقض عما ذكر لزوم الخبر في المسحاة  
 ولا يدل على لزوم التوفيق في الاجابات مع اذ هو في الله انما  
 انما الاستناد لالة الرواية على الخبر في المسحاة فنخص ما اخبار الخبر  
 ويحل ذلك الاخبار على المسحاة فقط وهي تشتمل الغيبة بينها وبين اخبار التوفيق  
 ضرورة ان النسبة بينهما قبل الالزام بهذا التخصيص هو البين وبين  
 فيطلب اليه والخصوص المطلقين لصيرورة اخبار الخبر في اخص مطلبنا  
 في اخبار التوفيق لالافها بالنسبة الى الاجابات والمسحاة مع اخصاها  
 الخبر بعد التخصيص بالمسحاة فنخص بها اخبار التوفيق ويخرج المسحاة  
 عنها فنخصها بالاجابات وما خرج سعة من ان كان الدليل الواحد  
 معارضاً للدليلين فلا يقدح ملاحظة الغيبة بينه وبينها في ان واحد ومرتبة  
 واحد ولا ملاحظة الغيبة بينه وبين احدهما مع ملاحظة ملاحظة الغيبة بينه وبين  
 كما يظهر في بعض من تشتمل الغيبة فهو في الزاكن كونه المعارضين خافضاً لهم  
 بالنسبة الى الدليل الواحد مع انه في ذلك سعة فيما اذا كان هناك واحد معارض  
 خاصاً كما اذا قال ان العلم او العلم الا انكم القدر بين وقال انكم لا ترون  
 الخبرين انهم يلاحظ بين من الخصين وبين قوله انكم العلماء وان واحد  
 ويلزم بتخصيصها معاً ولا ملاحظة الغيبة بين قوله انكم وبين احدهما ولا  
 ونخص من تشتمل الغيبة بينه وبين الآخر اذا كان هناك معارضاً

دخلى

دخامه ببيان انما في اخبار العامة من معارض واحد مع خاص فلا يمكن  
 في انساب النسبة وما نحن فيه من هذا القبيل لان اطلاق اخبار الخبر معارض  
 باطلاق اخبار التوفيق مع كون اخبار الخبر معارضاً لخاص من جهة الرواية  
 المذكورة فلا بد من تخصيصها بذلك الخاص من ملاحظة الغيبة بينها وبين اخبار  
 التوفيق وقد عرف ان تشتمل الغيبة في بعض الجمع المذكور والمحال ان اخفا  
 وان الجمع المذكور من جهة تسليم لالة الرواية المسندة على الخبر في المسحاة  
 ان الكلام في اصل الدلالة وقد عرف عدم دلالتها على ذلك وخاتمتها  
 ما يظهر من ان يكون احصاء في غوالي الثاني من ان اخبار الخبر معارضاً لخاص  
 الاضطرار وعدم تمكن التكلف وعدم العلل اخبار التوفيق معارضاً على غير صفة  
 الاضطرار ويمكن ان يستدل عليه بما في الاصحاب في سماعه من مهران في بعضه  
 قال سئل يا هبة الله قد علمت ان ردينا حديثان واحداً ما نابا الا قد به  
 والافرنها ناعنه فلا لا يعمل باحد منها حتى نافي ما حلت نفسه عنه قال  
 قلت ان كان فعل باحدهما قال في حذ بمائة خلاف العامة وتركيب السند الى  
 ان عليه السلام امر باخذ بالمرجح ورجع ما لم يرد على الاخرى المتعارفين  
 بعد فرض الراوي اضطراب في العمل باحدهما وهذا يكشف عن ازالة التوفيق  
 وعدم العمل مع عدم اضطراب في العمل وان اخذ بالمرجحات التي منها خلافه  
 العامة حسن على تقدير كونه مضطراً في العمل والافلا وجه له بل لا بد من التوفيق  
 وعدم العمل وحيث ان الخبر ثابت في العمل الرجح بعد فقد يثبت في ذلك  
 ان عمل الخبر انهم من الاضطرار كما ان عمل الرجح بين الرواية او ان كان  
 في الرواية نوع شهادة على هذا الجمع الا ان يرد عليها امر واحد ما ضعف السند  
 المذكور في الاصحاب وغيره في كتب الرواية في الكافي وغيره والبرهان في  
 سهل على مذاق الذين ليس على الدلالة في سند الاخبار وثابت ان فيها شائبة



الوجه الثاني ان مورد الشر انما هو ما دار امر بين المخدومين مع انهما اجاب  
 بعد العمل من غير ان العمل في نفسه باحد المتعارضين مما لا بد من كانه  
 بخلافه انما قد يذهب عن العمل لا يتم بظاهاه اللهم الا ان يوجه ذلك بان مراده  
 من عدم العمل ليس هو التوقف في مقام العمل في ذاته لا يتم في مورد الرواية  
 كون الكلف مضطرا في نفسه على العمل بل مراده عدم ترجيح احدها على الاخر  
 في مقام العمل بحيث يعينه في مقام العمل باخذ مضافا وثالثا انكار  
 المنع في رواية سماعة المنع من محصله ان الخبر المتنازع الرواية  
 المحقق بصورة الاضطرار المستكشف في حكم الامام بالجميع في خصوص هذه  
 الرواية اما انكار موردها او لا ولو لم يخل ان يكون المراد منه هو الخبر  
 العيني انما يثبت بحكمه في مقام العمل فما اذا دار الامر بين الفعل والترك وهذا  
 لا ينافي مع كون الحكم الشرعي في هذا من الخبرين هو الخبرين مع ولو في خبر  
 صريح الاضطرار الحاصل ان مع احتماله ان يكون الخبر المتنازع  
 هو الخبر العيني انما يثبت في مقام العمل فما اذا دار الامر بين المخدومين لا يثبت  
 منها حكم شرعي فيثبت على لزوم الخبر في صريح الاضطرار في معتد  
 عن مورد الرواية الذي في فيه دوران الامر بين المخدومين الى خبره  
 من صور المتعارضين اليه ليس هو فيها دار بين المخدومين كما اذا تعارض  
 في الوجوب الاستحباب او الابطال او الكراهة او افعال ذلك فغير وساد  
 ما ظهر من العلية في ذلك فعمل اخبار التوقف على استحباب لكل باستحباب  
 التوقف ويمكن ان يستدل عليه بان اوامر الخبر الواردة في مقام تركه لخطر  
 لان من غير متعارضين في مقام لان يترجم الكلف حرمه اخذ بهما

فلا يستند منها التوجه الرخصة فادله التوقف الواردة في مقابلها  
 او امر في مقابل الرخصة ولا يستند في الامر الاراد في مقابل الرخصة  
 سوى استحباب ان ثبت ان مرجع الامر بالتوقف الى التوقف في العمل  
 ادله اخرى لا اعدم العمل فالامر بالخبر امر واردة في مقابلها ولا يستند  
 التوجه الرخصة والرخصة الواردة في مقابل التوقي موجهها الى التوقف  
 في خبر الخبرين مكررها فاستحباب التوقف لا يترك للمكروه الذي في خبر  
 لا يترتب عن اخذ باحد ما التوقف عيان في عدم ترك المكروه  
 من غير ان يترك وما ذكره من حسن اذا تعارض الامر في التكاليف والالتزام  
 لان الكلام في كل الرخصة حيث ان مقتضى اخبار الخبر امره باخذ باحد ما  
 مجتمعا واما في الاستحباب في احكام الرخصة لان رخصة المقام لان المتنازعين  
 حجة انما ينبغي عدم اخذ بها وهذا لا يحصل له كما لا يخفى في انهم  
 في المقام وجوها اخرى للجمع ان رخصتها بالافرة الى احد الوجوه المذكورة  
 كما لا يخفى على من راجعها هذا وقد ظهر ما احتشاه ان المقتضى وجوه الجمع  
 المذكورين جميعا المشهور والنقص واليمين الاستصحابان اما بقية التوجه  
 وهي تلك الاثر فردودة كما عرف وجب ان الوجوه المقابلة يمكن الجمع بين  
 الاثران بما يجيب فلا بد من الالتزام بجميعها لما عرف ان مقتضى الناعية  
 على تقدير إمكان اجتماع جميع المقتضى بين تلك الالتزام بالجميع



ولازم ذلك على اخبار التخيير على زمان النسبة وفي تمام العمل  
 لا المتور في زمان النسبة لا الحضور الا انه ربما يشكل في ذلك <sup>بين</sup>  
 الا ان ذلك مخالف للاجماع في جهة ان لا يبعد من احد منهم انهم <sup>مرا</sup>  
 في اخبار التخيير هذه التبريد الكثرة وعملوا بها مع الزمان  
 بها الثانية ان ارجح للازمان بجميع هذه التبريد المستفاد <sup>كل</sup>  
 منها مجمع في الوجه المذكور في الجمع اذ لا دليل على وجوب الزمان  
 بجميع هذه الوجه التي جسا عليها الدليل والزايم <sup>اللا</sup> الحاجة  
 بل ان لم يجمعها مخالف لبعض التواعد المذكورة في عملها  
 اليه اجماعا ولو صح ذلك اذ ان الفاضل الدليل الواحد <sup>الدليل</sup>  
 الاخرين فان كان فاضل كل منهما مع على وجه العمود <sup>الخص</sup>  
 المطلقين بان كان الدليل الواحد عاما وكونه <sup>خاصا</sup>  
 مطلقا بالنسبة كما اذا قال اكرم العلماء ولا تكم البغداديين <sup>وانكرا</sup>  
 التبريد في مقتضى القاعدة ملاحظ النسبة بينها وفيه فان <sup>احد</sup>  
 واخرى كل منهما من قبيل المراد اكرم العلماء غير البغداديين <sup>والنهي</sup>  
 ولا وجه لملاحظة النسبة بينه وبين احدهما وعلاي الفاضل بينهما  
 بالتخصيص فملاحظة النسبة بينه بعد التخصيص وبين <sup>الامر</sup> المستلزم

استدبر

لانطلاق النسبة بينه وبينه الى العمود وجهه كما يظهر من <sup>النسبة</sup>  
 بين قوله اكرم العلماء وبين قوله لا تكم التبريد بعد <sup>الاول</sup>  
 بقره لا تكم البغداديين لان نسبة كل منهما بالنسبة اليه <sup>الامر</sup>  
 مرا في رتبة واحدة فلا وجه لملاحظة النسبة بينه وبين <sup>احدهما</sup>  
 او لا فملاحظة النسبة بينه بعد التخصيص وبين <sup>الامر</sup> كما يظهر في بعض  
 واقا اذا كان فاضل كل منهما مع على نحو معارض <sup>للمعارض</sup>  
 ففاضل احدهما مع على نحو الثانيين وفاضل <sup>الخص</sup> الآخر على وجه العمود  
 ولازم ذلك ان يكون ههنا عامان متعارضان وكان <sup>احدهما</sup>  
 بئان احق منه مطلقا وذلك كما اذا قال اكرم العلماء ولا تكم <sup>العلماء</sup>  
 ولا تكم البغداديين فمقتضى القاعدة في ملاحظة النسبة <sup>بين</sup>  
 المعارضين الخاص او لا وعلاي الفاضل بينهما <sup>بالتخصيص</sup>  
 النسبة بين هذه العام بعد التخصيص مع العام <sup>الاخر</sup> ولازم ذلك  
 انطلاق النسبة المختصة بينهما قبل التخصيص <sup>الامر</sup> التي كان على وجه الثانيين  
 والخصم المطلقين بمخا ان يصير العام المختص <sup>خاصا</sup> مطلقا بالنسبة  
 بالنسبة المتعابله كما يتكف ذلك بملاحظة النسبة بين <sup>قوله</sup> اكرم العلماء  
 ولا تكم العلماء بعد تخصيص <sup>الاول</sup> بالنسبة اديين و <sup>الامر</sup> اجماعه  
 ولازم ذلك ان يصير احد العامين المختص <sup>بالمعارض</sup> الخاص والمعارض



مختصاً بالنسبة الى العام المتأخر له اذ امتد ذلك هذا وقتئذ  
ان الجمع بين جميع المشهور والابن استرا با دبر لا وجه له لانه ورد  
في الجزير المتأخرين ما يدل على التخيير بينهما مطلقاً وما يدل على التخيير  
مطلقاً وورد في صانها ما يدل على التفصيل والتوقف في حق  
فقط كالمبني المتقدم ولا ريب انها معارضة لمطلق التخيير  
التوقف لانها موقوفة لمطلق التوقف في الحكم في حق بعض  
المتأخرين فيها وهو خصوص عن الناس وبعد ما عرفت ان المدة  
في امثال هذه المتأخرين باحق العناوين برفع العناوين بينها وبين  
التوقف في حق العناوين بينها وبين مطلق التخيير من انما يدل على ان الحكم  
في التخيير مع انحاء المعتبر فانما يدل على التوقف في حق الناس وحسن العناوين  
بينها وبين التوقف والمخصوص فلا يدل في خصوص اخبار التخيير بالمعتبر  
واخراج حق الناس منها فيصير المراد منها بعد التزم بالتحقيق هو الحكم  
بالتخيير في حق الله فيصير النسبة بينها وبين اخبار التوقف بعد التزم  
بعد التحقيق هو التزم والمخصوص لا لا لا اخبار التخيير في حق التوقف في حق الله  
فقط واخبار التوقف في حق الله فيها في حق الناس ما هو متوقف ما عرفت  
حبل اخبار التخيير محفوفة باخبار التوقف واخراج حق الله فيها  
التوقف في حق الناس فيها ولا يفي في الجمع المشهور للموقف ان متوقف  
القاعدة في انما اخبار التوقف وكان احدها معارضة الآخر على غير التزم والتوقف  
وكان الثالث معارضة على التوقف هو الجمع بينهما في الموجد لا على التوقف على التوقف  
ولكنها باقتضاها القاعدة في حق الناس في حق التوقف ولا فائدة هنا بعد مقتضى التزم بالجمع

فقد البواكير والبراهين مع هذا الالتزام الثانية انه لا وجه للجمع بين جمهور المشهورين وبين  
 استناد ابي حنيفة في الجزم بالمعارضين ما يدل على التخيير بينهما مع وما يدل على التوقف  
 على ورود ما يابى ما يدل على التفضل والتوقف في حق الناس فخطا على الجمهور  
 المتقدم ولا ريب في انما معارضة مطلقا التخيير والتوقف لان ما راقه مطلقا التوقف  
 في الحكم في خصوص بعض افراد المندرجين فيها وهو خصوص من الناس يدينون  
 في علمه ان العرفه اشارت الى انما يابى المعارضين على ما راقه فيها وبين مطلقا  
 التوقف بخصوص المعارضين وبين مطلقا التخيير حيث اقتضى ان الحكم هو التخيير  
 على خلاف المتيقن فانه لا ريب في التوقف في حق الناس وحيث ان المعارضين  
 في قبول البرهين والمخبر فلا ريب في تخصيص اخص التخيير بالمعقول واخراج حق الناس عنها ايضا  
 فخص الامتناع الالتزام بالتخصيص هو الحكم بالتوقف في حق الله فخص القبيح بينهما وبين  
 التوقف بعد الالتزام بالتخصيص هو البرهين والمخبر والالتزام بالتخيير على التخيير  
 في حق الله فقط اخص التوقف على ازمه منها وفي حق الناس ومقتضى ذلك  
 جعل اخبار التخيير محقة لاجزاء التوقف اخرج حق الله عن اخبار التوقف  
 فبرفع الشك بينهما ولا يبيح ورود الجمع المشهور لما تضمنه ان مقتضى القاعد  
 فيما اذا عارضت البرهين وكان احداهما معارضا لا ريب في ان حق البرهين والمخبر كان  
 معارضا له على خلاف البين هو الجمع بينهما بهذا الوجه المذكور واذا علمت بعد القاع  
 وجبت بينهما على مقتضاها برتفع الشك ولا فائدة هنا بعد مقتضى الالتزام  
 بالجمع المشهور انهم قد آمنوا بالواقع اعاذوا ولا خطا للمعارضين ولا يبين مطلقا  
 اخص التخيير والتوقف والحقنا المعارضين بما يقتضيه القواعد فلا وجه للالتزام  
 بما ظهر من الامتناع في وجه الجمع لان مقتضى القاع له الجمع بينهما بالجمع المشهور على مقتضى  
 قاعدة التفرع الظاهر وجوب دفع اليد عن ظاهر كل المعارضين بقض الاخص  
 فخص اخص التخيير محقة بعد الالتزام بجمع الجمع بحال القبيح وعدم التمكن اخبار التوقف  
 خفية بالمخبر والتمكين مع مقتضى كونه اخص التخيير وبين المتيقن المذكور

وهو المسمى بالملك

2

من طاعة النبي صلى الله عليه وآله  
والناس اولادهم  
المساكين بنينا بالحب  
من ملاقاة الغنى  
هذا العالم بعد تقصيص  
من العالم بعد  
وعلى العالم  
بنينا على  
العالم  
و



يجوز على الخبر في حال الغيبة معطى في حق من الناس وما بالمعقول ذلك على الشر  
 في حق من الناس معطى في حق من الناس كان حال الغيبة أو الحضور فافضنا الخبر عام في جهة  
 الحضور وخاصة جهة الزمان والمكان بالنسبة إلى جهة الزمان وخاصة جهة  
 المكان فافضنا الخبر في جهة الزمان والمكان فلا وجه لتخصيص أخبار الخبر بالمعقول  
 حيث يتحقق الجمع المتعدد في الامرين فمما لا يلاحظ بعد في حال الغيبة النسبة الموجبة  
 فيها قبل الانتقال لتعيين الالتزام بجمع لان النسبة الموجبة فيها قبل الانتقال هي العموم  
 المطلق لا خصوصية المتيقن في أخبار الخبر معطى كالاختصاص في حال الغيبة فافضنا خبره  
 فيما اذا تضمنت العام المعارض بالخاص المطلق مع العام الاخر في حال الغيبة النسبة الموجبة  
 بين العامين في حال الغيبة بالالتزام بالتخصيص في احد المعارض بالخاص وهو العموم  
 المطلق وكل تخصيص العام الاخر بغير العام المخصص ولا يلاحظ بعد الانتقال النسبة الموجبة  
 قبله وهو التباين ولا يلاحظ فيها معاملة التباين بل يلاحظ فيها معاملة العموم  
 والمخصص المطلقين فلتخصيص ما ذكرناه الا وجه لا وجه بين الجمع بين التباين والمخصص  
 والاختصاص اولاً او فافضنا جميع العامين في جهة الزمان والمكان فافضنا خبره  
 ان شئتكم الوجهين لا يلاحظ في الالتزام بما ذكرناه انما الاول فلاق وهو الاجماع في امنا  
 هذه المسئلة مع ما عرفت في شقها في التزامها وانشاء كل واحد من مستعملين فافضنا  
 وافضنا الناعمة ما عرفت في شقها في التزامها في غير محلها لمع الاجماع اولاً وعدم جواز مخالفة  
 ثانياً اذ لم يعترف في معلوم مستند او لا الجمع بين وعدم تمامه لابل بطرحها ولا يلاحظ  
 بما يقتضيه التوافق ولما الشا في فلاق ما ذكرناه المراد بزيادة ان المعارض العام وكان  
 احدهما مختصاً بالمعارضة في خاص يقتضيه الناعمة فتخصيص العام المعارض بالخاص  
 بذلك الخاص وملاحظة النسبة بين العامين العام الاخر في الالتزام بتخصيصه والاختصاص  
 بالمراد المستفاد في هذه النسبة ان الزيادة الحادثة بعد التخصيص لا يلاحظ النسبة  
 الموجودة قبل الانتقال حسن فيما اذا كان العامان بحيث لا ينفكنا القول في هذا  
 الخاص المعارض لاحدهما محليين غير متغير المراد واما اذا فرضنا ان المراد منها مساوي

في انفسها مع قطع النظر عنه فافضنا القول حكم ما اذا فرضنا العام الواحد مع الخاصين  
 في التزام ملاحظة النسبة بينهما وبينه في آن واحد وافضنا خبره ولا يلاحظ النسبة  
 بينه وبين احدهما من جهة ملاحظة النسبة بالنية الى الزمان والمكان وذلك واضح لانا افوضنا  
 ان كلا من العامين في نفسه وفيه المراد في الامر فافضنا خبره لا يلاحظ النسبة بينه وبين الآخر واذ فرضنا  
 ان احدهما معارض بالخاص الاخر فلا يلاحظ ملاحظة هذا الخاص واحد العامين مع العام  
 المعارض بالخاص المنفرد بالمعارضة في زمان واحد ومكان واحد وما نحن فيه من قبل  
 لما عرفت في اننا لو قطعنا القول في المتيقن المتعدد في كل واحد من مطلقا الخبر والتوقف  
 فربما المراد في الامر بملاحظة ما عرفت في فافضنا القول في كل واحد من مطلقا الخبر والتوقف  
 في انفسها مبنية المراد اخبار الخبر ووجه عليه والمفروض انها معارضة بالمعقول  
 ايها ولما كانت المتيقن اخص منها مع فافضنا مبنية المراد منها فلا يلاحظ ملاحظة  
 مطلقا والتوقف والمتيقن مع مطلقا الخبر ووجه واحد في آن واحد وقد عرفت  
 ان مقتضى كل منهما افراج فافضنا خبره اخبار الخبر لان مقتضى اخبار التوقف افراج حاله المتيقن  
 والتباين منها ومقتضى المتيقن افراج حق من الناس فتختص اخبار الخبر في حال الغيبة  
 وفي حق من الناس وهذه اعم من الحق بين الجمعين كالاختصاص في حال الغيبة  
 على ان ملاحظة احد ما صرحا من جهة ملاحظة الامر بان نسبنا ان لكل فيما اذا فرضنا  
 العامان المنفرد احدهما بالمعارضة بتخصيص اخر ملاحظة النسبة بين العام المعارض بالخاص  
 وبين ذلك الخاص من جهة ملاحظة النسبة بينهما وبين العام الاخر وملاحظة النسبة بينهما وبين  
 بالتخصيص الوجه بالانتداب النسبة معطى سر كان العاميين مع قطع النظر عن هذا التخصيص  
 او محليين فتعبر ان مقتضى ذلك ملاحظة النسبة بين اخبار الخبر والمتيقن اولاً او ثانياً  
 خاص ما عرفت في العام المعارض بالخاص الذي ما اخبار التوقف فتخصيص اخبار الخبر  
 بذلك المتيقن وتخرج حق من الناس منها وتخرج حق من انفسه واذ افضنا ما عرفت  
 مع اخبار التوقف فافضنا خبره مع ما فافضنا خبره وتخرج حق من انفسه منها وتخرج  
 بغير ذلك في شقها بين اخبار النسبة بزيادة الزيادة في عامه الى الالتزام بالجمع

الخبر







ان اللفظ والواقع نفس الامر اما موضوع للعلم او الخاص به على ان يتغير فاستعمال اللفظ في الثاني  
 حقيقة اما ان نفس الموضوع له اولكون قوله واستعمال الكلمة في اللفظ حقيقة اذ اللفظ حقيقة  
 من الخارج واما استعماله في العلم فغير كونه حقيقة بل علم كونه حقيقة موضوعا للعلم في نفسه  
 استعماله في العلم كبحار او اصل علم كونه حقيقة فيه وثانها ان مقتضا وضع اللفظ للعلم  
 لان العلم اجمالا ان الواضع لا يصفه حين الوضع لما على تقدير كونه نفس الموضوع له لواقع وعلمه  
 كون الموضوع له هو الخاص فلا يعيان عن العلم البعيد بالبعد الكلي المتشعب فيكون مقتضا  
 فلا يصف العلم حين وضعه الخاص به بل يصفه متبعا واما ملاحظه الخاص فيشكل ان الاصل  
 وضعه للعلم الذي لا يتغير وضعه ملاحظه الخاص متبعا باصالة العلم وثالثها  
 وهو التمسك في التمسك المتبيل بين ان يكون وضع اللفظ لهذا المعنى المتحد الفيل اختلف  
 التبريز في تعيينه على سبيل المثال او الارجاء واضرار الرجل في علم الاول المذكر  
 ووضعي انا اذ اوتيت ان لفظ الموضوع له او المطلق ما يربى الله سرا كالمشور  
 عنه او غيره ثم قل عذرا مناسبة الى ما يبرر العقل عامر وشكنا في ان المشور اليه  
 بل هو مطلق ما يبرر الشا الى العتة الغير والفرق هو ان الموضوع له العتة الذي يبرر  
 العقل فلا يشكال في ان ملاحظه العلم وهو سبيل العقل ملاحظة المشور اليه على تقدير  
 واما الثالث في ان ملاحظه الموضوع حقيقة اخرى هو كون اللفظ ما هو في العلم لا افعاله  
 لطلب ما يبرر العقل في ملاحظه الموضوع حقيقة وحج فلا يشكال في ان يثبت لفظه في الموضوع  
 باصالة العلم والاعمال في الاصل في طر العلم لما هو في اللفظ متبعا في اللفظ  
 وهذا خلاص لفظ اللفظ الموضوع لغير واحد ودر بين العلم والخاص اذ ليس كمان  
 في لفظه الا في حقيقة وجوده ويصدق في المشور بل لا يصلح الا في ملاحظة الموضوع  
 لهذا المعنى الخاص او العلم فلا يصلح في كل هذا معانيه في اخر ويجوز كونه في اللفظ  
 والاكثر لا ينفص في اجزاء الاصل ما يرجع ذلك الى اللفظ والاكثر في اللفظ كما عرف في المشور  
 وينبغي ان يقال ان ما يبرر العلم على كونه خارجا عن الموضوع وضع اللفظ في العلم  
 على نحو التفصيل الذي هو في الواقع بين العلم والآخر في اجزاء فان العلم بمراد العلم والآخر  
 الخاص بالآخر في اللفظ وحج فان كان الامر ودر بين وضع اللفظ للعلم او الخاص  
 على نحو متبعا وضعه لغير ملاحظه العلم والموضوع حقيقة على نحو التفصيل بحيث يرجع الى اللفظ  
 الخاطا فيقتضى الاصل وضعه للعلم وضعه ملاحظه الموضوع حقيقة باصل وان كان الامر ودر

بين وضعه للعلم او الخاص به لا يتغير فاستعماله في اللفظ كما في اللفظ في العلم  
 لا يصفه العلم في الطرفين لان العلم كانه حقيقة وضعه للعلم كونه حقيقة وضعه  
 لان الموضوع له هو العلم بالعلم الى العلم والخاص اذ في اللفظ في العلم كونه حقيقة  
 وضعه للعلم مع وضع اللفظ كما هو الموضوع فانه هذا كونه اذ كان الاصل لللفظ  
 لتفصيل الموضوع له وجوده المتعارف في اللفظ مع وجوده ودر بين اصالة العلم وضع اللفظ  
 لغير المتبيل لان وضعه للآخر لا على العلم بل على الموضوع له في ملاحظة العلم  
 في ملاحظة العلم بان الاصل المذكور في الاصل المتبيل في الموضوع له العلم في العلم  
 المتبيل انما في الاصل الزعمية البقية واما اذ اقتضى الاصل لللفظ في اللفظ  
 هو الاصل المتبيل المتبيل بالعلم الى العلم المتبيل بالموضوع الذي يقتضيه مقتضا  
 ومقتضا مختلف باقتضى الوارد والاحكام المتبيل عليه لان العلم المتبيل عليه ان كان  
 من قبيل الاحكام الوضعية كالسببية والرضية ونحوها فيقتضى الاصل في سببية غير العلم  
 كونه المتبيل في السببية كانه مقتضا ان مطلق الصيغة سبب المتبيل في السببية  
 بالنسبة الى السبب في موضوع الصيغة العربية في سببية الثانية في سببية سببية  
 مشكوك فيه بل لا يصلح ان كان في الاحكام التكليفية فاما ان يكون حكما في موضوع  
 وعلى اقل الاشكال بل لا يصلح عند المتبيل في كون مقتضى الاصل علم حرة العلم  
 والتخصص الحرة في الاصل كونه المتبيل في العلم الحرة واما ما عدا في الزاد العلم  
 في حرة مشكوك فيه باصالة العلم بالعلم خلافا للاصا بين حيث ان المختار عند  
 مرجعية الاصل في السببية التعريفية البدية ودر ما في العلم وعلى الثاني فان كان  
 التكليف مردا بين العلم بالعلم والخاص فلا يقتضي في ان الامر ودر  
 بين التعريف والتعريف والاصالة العلم لغيرها كالاختصاص في جزم  
 اصالة البراءة بالنسبة الى الخاص باصالة العلم كونه حقيقة علمه على ان في العلم  
 بالخاص كونه رادف علمه فاعلم بالعلم ان لا فان قلنا بل لا ودر الجمع العلم كما يظهر  
 في الحقيقة في حقيقة العلم وان قلنا باننا في اللفظ اصالة العلم كونه حقيقة  
 وان كان التكليف مردا بين العلم بالعلم المتبيل في العلم فلا يشكال في ان  
 مرد ودر بين العلم والآخر وحج فان كانا رابعا بين بان علمنا بان هذا كونه















الزجج الزجج العلم والمزج المنقش الموجه لوجهية احد الزجج على الاخر وتام  
 باعبار المنقش في كل واحد من الزجج سواء كان اعتبار الزجج هو  
 او مشكوكا او مطلقا والحق لا يخلو باعبار الزجج في محال الزجج بجميع احواله  
 والشرع يثبت ان العقل لا يمكن بالتجديد في تمام التكليف والاسباب لا يثبت ان العقل  
 المنقش لثبوت الكثرة في كل الزجج بحيث يكون حلة الكثرة موجودة في كل منها على ما هو موجود  
 في الاخر ولا يخفى في الزجج اذ ذلك في كل الزجج لا يثبت في كل واحد من الزجج ولو  
 في واحد مما لا يمكن كونه محال في كل واحد من الزجج لانه قد يكون في واحد من الزجج  
 او باطلا في كل واحد من الزجج المحال على المحال لا محالة ولا يخفى ان محال العقل  
 مرجحة الوجود باحد المراتب الستة المنقشة في المحال لا العقل في الموارد التي ينقل فيها  
 العقل باذنه العقل والمنطق والمنطق في نفسه مع قطع النظر عن خطاب  
 الشك واحكامه الصادر عنه لوضوح ان العقل اما ان يدرك المصلحة في مسئلة واحدة  
 مستقلة في كل من قطع النظر عن احكام الشك على نحو مستقل بوجوده في كل الزجج مع ملاحظة  
 احكامه على ما لا يمكن كونه مرجحا في نظر الشك او لا كما علم في مستقل بانها في كل الزجج لما  
 حثارت للزجج المحال على العقل في باعبارها ولا محالة في وجود الزجج لا محالة  
 على الاخر بعد الزجج والحق ان الزجج ولو لم يثبت باعبارها في الزجج المحال على الانصاف  
 ان لزوم ما لا يخفى من عدم المنطق للاختصاصية بالزجج كالزجج على هذا فاصحاب  
 العقل مرجحة الوجود وحسن في الموارد التي ينقل العقل بوجود المصلحة المستقلة في خطاب  
 واحكامه في كل الزجج المنقش بحيث ينقل بان المصلحة وحلة لكل المنقشة في خطاب  
 الشرع المستند من الزجج وذا هي موجودة في كل منها على ما هو موجود في الاخر  
 كما لا يخفى ان الخطأ الصادر عن الشك خطاب يشمل الزجج في حال الزجج من  
 بحيث لا يمنع الزجج من كونها مرجحين في مشيرون له وذلك كما اذا انما انما ذلك  
 مطلوبه فان هذا الخطاب كما نرى في كل الزجج المنقش الزجج في حال الزجج  
 لعدم المانع من مشيرون لها لما عرف في ان المانع من مشيرون الخطأ للزجج لزوم عدمه  
 في كل الزجج من واحد وهذا المانع موجود على تقدير ان يكون الخطاب الصادر عن باعبار

الواضح

العلم

الزجج لولنا مرجحة العام او مرجحة فلا اشكال في عدم ثبوت التجديد بين الزجج  
 المتماثلين اذ لا يتبع الزجج الى العام اما لكونه مرجحا لاحد من المواقف او لكونه  
 مرجحا لغيرها فاما اذا قلنا بعدم مرجحته او مرجحته فان قلنا بان التجديد  
 الثابت بين المتماثلين هو التجديد في المسئلة الاصلية فيمكن من الحكم بين المتماثلين  
 والاخذ بالخاص المتماثل للعلم وتخصيصه به لا يرجح جهة شرعية مجموع في جهة غير ذلك  
 الاخذ به وتخصيص العلم ولو قلنا بان التجديد الثابت هو التجديد في المسئلة الزمنية فيمكن  
 ان يثبت ثبوت التجديد بين المتماثلين المتماثلين في نفس العلم او الاطلاق بشرط  
 ان التجديد في مقام العلم بين الاخذ بالمتماثل منها من غير ان لا يكون هناك تسليم في المتماثل  
 والمزج من سلك العلم في المتماثل لعدم ثبوت التجديد للخاص المتماثل له على هذا الوجه  
 ولما فرغ من دليله عليها المنقش البصر هذا ولكن الحق في المتماثل هو التجديد في المسئلة  
 الاصلية والاخذ بالتجديد للخاص المتماثل والذات على التجديد مثلا في كل ما يتخذ من باب  
 التسليم وفتح فافهم في الزجج وعرض المشهور بالاعتبار من الزجج  
 احكام ما لا يثبت بان ثبوت على ما هو فيها او باوجه غيرها على الزجج في كل واحد من الزجج  
 بالاعتبار ان وكنت كان في الكلام فيه في كل مسئلة ومثالا اما الله في حقنا الاصل هو بطلان الزجج بالاعتبار  
 في الاما بين بطلان الزجج في كل مسئلة على ما هو فيها لاجل سلك المتماثل لها او بطلان عدم  
 الزجج وذلك فان في مثال الوقت في كل واحد من الزجج على ما هو فيها لاجل سلك المتماثل لها  
 لكان المتماثل في الوقت واخر في مثال التجديد في كل مسئلة الاصل في مقام الزجج  
 بالزجج لكان الزجج في التجديد على الزجج بالزجج المتماثل لانه لا محالة في الاصل  
 فنسب الاصل من الزجج لان الزجج كالهلية عتاقه لانه لا يثبت ثبوتها على الدليل  
 عليها وحيث قد ان رجح الى اصال الوقت الى الزجج على تقدير عدم الزجج في محال الزجج  
 واما الثاني في ثبوت فصل لان التجديد الذي هو الزجج على تقدير عدم الزجج اما على الزجج  
 وعلى المتماثلين اما واقفا او ظاهريا فاما واقفا او ارضا او ذلك يكون المقام مقام التجديد  
 العقل على تقدير عدم الزجج وذلك كجبر موارد التكليفين او السببين ومنه في كل

الواضح



والكلام كذا في اللغة العرفي او كذا في حيث ان شئ له للمزاجين مع شئ له للمزاجين مستلزم  
 لا سيما في اللغة العرفي او كذا في حيث ان شئ له للمزاجين مع شئ له للمزاجين مستلزم  
 فان استعمل العقل في وجود المصلحة في كل من المزاجين اما الشئ له للمزاجين نفسه كما كان في  
 افتاد العرفي مطلقا او استعمل في وجود المصلحة المستلزم للمزاجين في كل من المزاجين  
 على حد نفسه في الشئ له للمزاجين كما كان في افتاد العرفي حيث ان مستلزم بان انما النفس  
 المحركة وحفظها مع التفت الذي هو الموجب لا يجاب الا انما وجوده في كل من المزاجين  
 المزاجين على حد سواء وحيث انما يكون اذ كان كل المصلحة فلا يمكن من العقل بالتجديد  
 بينهما ولا يتوقف في حكمه بل لا يخفى انما ذكرنا على تقديره من مائة شئ منها على ما يجمل  
 ترجمه على امر واحد مع مائة شئ كما اذا كان احدهما عالما او عادلا او حارسا  
 او فاضلا فكل اذ لا فرق بين ذلك وبين صفة عدم الممانعة في استلزام العقل  
 بوجود المصلحة المستندة في الخطاب المتضمنة ليجل الكلي في كل منها على حد سواء ثم فيها  
 فرق في حيث ان العقل يجمل في صفة الممانعة زيادة تكليف على العقل المعلوم  
 فالشئ في الترجمة مع وجوده الى الشئ في ثبوت واجبة واجبة في بعض السجيات  
 وحيث ان العقل الشئ الى الشئ في الشئ الذي لا يتوقف العقل في حكمه بالتجديد  
 لا بد من ذلك لانه من صفة الخطاب في بعض المراد واما اذا كان الخطاب الصادق على شئ  
 المتضمنين وبما حاله العلم في مورد اخر وهو اذا كان الخطاب فاعلم ان الشئ له لها  
 وان شئ باء لا يوجب لما حتمت نفس الممانعة بما اذا كان صاعدا في واحد من انما  
 كونه شئ العلم مطلوبه افتاد كما اذا كان عشا او نحو العاقل فكل ان العقل لا يتوقف  
 بوجود افتاده ولا يثبت بالاحتمال الذي ذكره بل يثبت بالخطاب والحالة فكل الحال  
 في كل الكلام لعدم الفرق فيها من هذه الجهة كما لا يخفى لا يوجب التجديد المذكور  
 في كونه واجبا لا يثبت الا باعمال اصلا في الاصل وحيث انما يوجب ثابت في صفة الظاهر  
 لا وانما سمح ان كل الكلام في التجديد الراجح لا في القول ليس المراد بالتجديد الراجح التجديد  
 الذي يمكن العقل واستلزامه بعد احواله مصلية الحكم في كل منها على حد سواء في مثال  
 التجديد الظاهري الذي شعور ان عيان في التجديد الذي يمكن به الاستدلال ما في المصلحة  
 بما هو حاله عندنا وانما سمح بالتجديد الراجح عيان مما يمكن به العقل لوجود المصلحة واما

في كل من غير فرق بين ان امرها العقل بالخطا او بل هو لا وبقية ما ذكره فاضلا  
 ما رتبها في الممانعة من ان الامر مع ممانعة احد المزاجين بما يجمل كونه مرجح على الآخر  
 مراد بين النفس والتجديد فلا بد في ابنا الحكم بالرجح في الممانعة وحيث انما يكون  
 بلزوم احد النفس هناك للممانعة استلزام القول بان الحكم هناك من التجديد للممانعة  
 البراهنة وتوضيح الشئ ان دوران الامر بين النفس والتجديد انما يتحقق فيها اذا كان  
 اصلا وجود المصلحة في غير المعين شكوكا وقد عرفت ان وجود المصلحة في كل من المزاجين  
 في كل الكلام متبين في كل العقل واستكشاف في حكم الشرع وخطابه وظهر ما ذكرنا  
 ايضا ان كل العقل في كل الكلام بالتجديد انما هو لمراد المصلحة في كل من المزاجين على ما وجد  
 في امره وليما في اخر انما يمكن به لاجل ان امره في خطاب الشرع ان الصلة الداخلية  
 الى جيل اصل الكلي الملوحة في نظر الشئ في شئ به موجودة في كل منها على ما قد عرفت في اخر  
 وبما يتضح ما رتبها في الممانعة من ان كل العقل بالتجديد لا يمكن ان يبعد لاسيما من الرجح  
 بل لا يوجب هذه الممانعة متبينة مع انما ان احدهما بما يجمل كونه مرجح في نظر الشرع او لا  
 في حكمه بالاحتمال متبينة مع عدم الرجح وحيث انما في ان حكمه لاجل احواله وجوده  
 ما هو علة الحكم في كل من المزاجين ومع ذلك فلا يخفى ان كل واحد من الممانعة بما هو  
 لما لم يرد مرجح عند الشارع بل يمكن ايجاد عدم مرجح بالخطا او الاصل فكل من الرجح  
 في غير مرجح كما لا يخفى فافهم وما ذكرنا في كل من المزاجين ان ما بيننا في ظاهر نفس كل من  
 في اجابته اصلا الرجح واصلا الراجح في باب الممانعة حيث فاداه ما لقطه وبالحالة  
 في كل العقل بالتجديد نتيجة وجوب العمل بكونها في حد ذاته وهذا الكلام مطرد في كل من المزاجين  
 مزاجين نفس لو كان الوجوب في احد ما اكد والمطلوب في اشتغال العقل عند الشئ  
 لوجوده في كونه وكون وجوب الامر ما لا يوجب في حد ذاته العكس وكذا في الاصل الراجح  
 في احد ما دون الاخر انتهى من حيث الحاجة في كلامه في ليس في كل من المزاجين في ما هو حاطة  
 بما عرفت ذلك في حد ذاته في كل من المزاجين في كل العقل بالتجديد الراجح في جهة الممانعة  
 واما في المصلحة في كل من المزاجين وهذا في اخر التجديد العظمي الراجح وهو حكمه بالتجديد  
 بين افراد الطبيعة المانعة بها في كلام الشئ حكمه بالتجديد بين افراد الراجح التي يمكن



لا يمتنع في قولنا ان رتبة والكلمة في الزجج بالمرجح المصل وكونها مظهرا كما اذا كان سائلا  
 في الزجج مضمنا احد ما بالارادج والزمه وغاية العلم مع اضاف الامر باضدادها  
 من الكلام في الزجج رتبة التجبر الشرعي الواجب وسبب الكلام في انشا الحق في الشافعي  
 ان يكون المقام مثا التجبر الظاهري العلوي على المذبح عدم الامتداد بالمرجح المصل او المظنون  
 وذلك في كل مورد علنا باشتغال احد المتعارضين على المصل وقلنا من هنا واشتغال  
 في نظر المكلف واختلاط بحيث لا يتميز الشغل عليها في التناقل لها ومن ذلك قد يقصو  
 في الشهادة الموضوعية وقد يقصو في الشهادة الحكيمة اما الاول فكما شتبه العبد  
 بين الجنتين والشوب الظاهر بين الزوجين مع عدم امكان انبان الصلح اليها وبها  
 ساق الصلح الوقت اوله واما الثاني فكما اذا دار الامر في بين الجنتين وجوب الظهر  
 او الجنة فزور ان المشغل على المصل هو الصلح الى العبد وفي الشوب الظاهر واما الصلح  
 الى غيرها وفي الشوب الفصلي فمخالفة في القامه لانها اختلطت في كل نظر المكلف  
 بحيث لا يتميز احد ما في الامر وكذا الحال في الظه والجدة وجوب الاعتداد بالمرجح المصل  
 مع وجود انبان بما هو متاخر من المتعارضين بينهما وعدم جواز جاحه  
 في الاصحاب وجوب امتداد به انبان بعضها كما يكلف في اشتغالهم في صرح اشتباه  
 العبد والشوب وقوله بان صور الشهادة الموضوعية وهو الحق ويلا على ان الاول  
 ان لا اشكال في ان لا اشكال في ان لا يجوز التعذر في الرتبة العليا الى السفل في العمل  
 بالتكليف ان بعد تعذر المكلف من ضرورة ان بعد العمل بالتكليف في كل العمل بوجوب اشتاله  
 بالعمل التفضيل ومع تعذر في كل بوجوب الاشتال الاجمالي ومع تعذر او قيام الاسباب  
 على عدم وجوب العمل بوجوب الاشتال الغني ومع تعذر في كل بوجوب الاشتال الاجمالي  
 وهكذا فكل رتبة من رتبة الراتب واجبة في كل العمل متبنا بحيث لا يجوز التعذر عنها الى ما بعد  
 حتى الامكان وعدم تعذر في حق تعذر في المقام ان المكلف عالم بغير التكليف في حق  
 وكون الاشتال العيني متبنا في كل مكان الاشياء والاختلاط وحيث فاذ امكن في حق  
 الفقه كاهل الرتبة فلا يجوز التعذر الى التجبر المستلزم للاشتال في العمل لعدم رخص  
 العمل في ذلك كما عرفت الثاني فانه في اشتغال وتفرها ان العمل بالتكليف يقتضي  
 في كل العمل بالبرز والزاغ وهو يحصل بانبان ما هو متاخر في رتبة العمل واما الا

بها

بها احد الجز المتعارفين فلا يوجب العمل بالبرز في الزاغ من انبان في مشكوك فيتعين عليه  
 انبان بالاول في كل العمل لزم تفصيل العلم بالبرز بعد العلم بالتكليف وما ذكرنا من ذلك  
 الفرق بين المقام ودوران الامر بين التعيين والتجبر وعدم انبنا الاخذ بالمعنى في المقام  
 على لزوم الاخذ برسالة ودور الفرق ان المطلوب في المقام هو الواجب الذي جاز في الصلح  
 لا التلبه او في الشوب الظاهر وتفرها وانبان كذا عدم امتداد يحصل ذلك المقام واما  
 فلا بد في كل العمل بوجوب الاشتال وتفضل ذلك الواجب بالعدم اليوم في الراتب المتقدم  
 وعدم التعذر في الرتبة العلوية منها الى الرتبة السفلية منها في عدم التعذر او قيام الدليل  
 على عدم وجود الراتب العليا لعدم رخص العمل بالتعذر في التمكن واستحالة الوجوب في  
 العليا مع التعذر عليها وهذا بخلاف دوران الامر بين التعيين والتجبر لان الامر هنا  
 مردود بين ان يكون العلم هو التعيين او احدهما وصاحبه في كل ذلك بالبرز هناك مجال  
 دور المقام لما عرفت في استسالة العمل بوجوب انبان بالمعنى في الثالث ان يكون  
 المقام مقام التجبر الظاهري الشرعي على تقدير عدم الزجج الواجب ان يكون المقام مثا  
 التجبر الواجب الشرعي على تقدير عدم امتداد بالمرجح والكرادع التجبر الشرعي هو التجبر  
 الثاني ببلاد الرتبة في الخطابات الصادرة عن الله الدالة على التجبر او الامناع  
 الدالة عليه وهذا الثاني بادر الزجج ان يثبت في كل الطرف في الاحكام الظاهرية  
 فهو المستحق بالتجبر الظاهري الشرعي وان يثبت في الاحكام الواقعية كالتجبر الثاني في  
 في حق الكائن فهو السعي بالتجبر الشرعي الواجب في رتبة لا وزن بين التعيين في عدم  
 بالمرجح المصل او المظنون ولزم في كل التجبر لو كان الدليل الدال على التجبر اطلاقا  
 يشملها مع سائر احوالها بما يحصل او يثبت كوزن جاح في نظر الشارع والشرع في ذلك  
 واضح لا اشكال في واما اذا لم يكن في الدليل الدال عليه اطلاقا كما اذا كان في ادر الله  
 كما في او القليلة المجلة من صف الجمة فان كان التجبر واقعا في الزجج بالمرجح  
 المذكور والامناع في كل بوجوب خد بما هو متاخر في رتبة التعيين وبها متبنا على ان المتأخر  
 فيها لا دوران بين التعيين والتجبر بالمرجح في القاعدة الاشكال في كل بوجوب الاشتال  
 بالمعنى او الرجوع الى قاعدة البراهنة والتقدير بالتجبر فان اخذنا هناك وجوب

وضوحا



فالقول في المقام الرابع لا يترتب من خبرها مسألة دوران الأمر بين النجس والنجس وانما  
 من الدار حجة البراهين فاللوازم في المقام حكم الرجوع وان كان الخبر ظاهر بالمقتضى الثاني  
 فيه لزوم الرجوع سواء قلنا في مسئلة دوران الأمر بين النجس والنجس بالبراهين او الاستدلال  
 والسر في ذلك ان تلك المسئلة حسنها اذا دار الأمر بين النجس والنجس فيما ليس  
 الواحد الاصل فيه الخطر والنجس مع قطع النظر عن لادله المخفضة كما اذا دار الامر في الخطر  
 المسئلة في الكناز بين وجوب معينا او التحريم بينه وبين العيلة والاطعام حيث لا خلاف  
 في اذ مع قطع النظر عما ذكر على الرضخ في هذه الامور ليس بنا اصل او قاعدة تقتضي الخطر  
 والاجتناب عنها فترد الوجهين المذكورين في تلك المسئلة اما لو دخل ذلك واما اذا دار  
 الامر بين النجس والنجس ما يقتضي الاصل والقاعدة الاجتناب والخطر مع قطع النظر  
 عما ذكر على الرضخ فلما اشكال في لزوم اخذ به بالحق والسرة ذلك واضح لا اذا فرضنا  
 ان مقتضى الاصل والقاعدة في كل الامر بين الذين دار الامر فيها بين النجس والنجس بوجه  
 والخطر يقتضي ذلك الاصل الاجتناب عنها اذا تضمن بالارضخ فيها اوقى احداهما  
 او محرم او اذا فرضنا ان الشئ من تارك على الرضخ في احدهما المعتبرين صح كون  
 في صاحبه مذكورا فلا بد من انحصار في الخروج مما ذكر على الخطر الروعة على الشئ والرجوع  
 في ما عداه مما شئت في الرضخ في الاصل الذي هو الروعة وما خرج من تحت القبيل  
 اذا انجز الظاهر الشرعي محض موده بالظن والعرف الغير العلمية وقد استند في حجة  
 ان الاصل في الظن الغير العلمية حرم العمل بما اذا فرضنا العلم بيقين الرضخ في العمل بالمشا  
 في الجلاء ودوران الأمر بين ثبوت بالنية الى احدهما المتعارين للرجوع المظنون والاحتمال معينا  
 وبين ثبوت بالنية الى احدهما الغير مثبتين الرضخ بالنية الى المتعارين للرجوع المذكورين  
 مثبتين فلا بد من ان يثبت في الاصل بالنية اليه مع النجس المذكور في خلاف الامر الغير المتعار  
 له فان ثبوت الرضخ بالنية اليه لما كان مذكورا فلا بد من الرجوع في مقتضى الاصل  
 الدار حجة البراهين العمل بطائى المظنون والادلة الغير العلمية وينبغي ما ذكرنا اذا كان  
 الامر دوران الامر بين النجس والنجس الرجوع الشرعي بهذه المشاي بان كان المورد ما يقتضي  
 مقتضى الاصل والقاعدة المخرج قطع النظر عما ذكر على الرضخ كالداء والاطوار الفردية  
 حيث ان مقتضى الاصل في جميعها الروعة يقتضي القاعدة في اخذ بالحق والافتقار بالرجوع

المظنون

المظنون والاحتمال بين ما عرفت وما ذكرنا في الخبر الشرعي الرجوع في التمسك بغيره من الغش  
 في الخبر العلم بالرجوع الغير المسبب من الزم الدليل كما ان العمل يقتضي الامر بالطبيعة التي لا يمكن  
 امتثالها بغيره بانما لها عرفت على انبائها في ضمن الايراد علم الرضخ فيها فخطا  
 ودليلا كما استدلنا اليه في المسئلة جمع ما ذكرنا فلهذا على الحكم ان مقتضى الرجوع من تاسيس  
 في صفة ما ذكرنا من الخبرين بل على الدليلين مع مناداة احدهما بما جعل الرضخ كونه رجحا فلو الرجوع  
 والافتقار بالرجوع في مقتضى القاعدة ان قلنا بحجة الاجتناب باب العيلة يقتضي ما عرفت  
 لزوم الرجوع لان الخبرين السابقين فيها في خبر شرعي ظاهر في دعوى لزوم الرجوع في مثله  
 وان قلنا بحجة ما عرفت باب السببية والموضوعية يقتضي القاعدة مع عدم الرجوع لان المشاي  
 في قبيل المذكورين كما عرفت في بحثنا في خبر موضع كذا وقد عرفت ان المخارفة المذكورين  
 عدم الاعتناء باحتمال الرجوع والاحتمال في لزوم الرجوع بالرجوع المحتمل في النجس كانه  
 في بحثنا فلا يصح الاصح بالرجوع في الجزئين المتعارضين على التولية بحجة الخبرين  
 الموضوعية لما عرفت في انها في قبيل المذكورين وانما يلزم على الرجوع بالرجوع المحتمل فيها  
 فلا بد من الرجوع في الجزئين ايم كالاخيه لكن يظهر في بحثنا مع اخره بانها في قبيل  
 المذكورين واما انه يلزم الرجوع فيها بالرجوع المحتمل مع الرجوع في خصوص الجزئين  
 المتعارضين ولا بد من اظهره ان ما يمكن استناده في كلامنا ايم ان الرجوع المحتمل المتعار  
 لاحدهما هو مناداة احدهما بما وجب الرجوع الى الاصح حاصره ومثل ذلك لا وجب لهجة  
 المتعارين في مقتضى القاعدة بل لا يصلح ذلك في بعد من حجة باب السببية والموضوعية  
 لان مقتضى السببية هو استمالا الطريق مع قطع النظر عن الرضخ على المصلحة الموجبة لمصلحة  
 فيصلح جعل المصلحة الموجودة في مرمى المصلحة الموجودة في نفس الرضخ لا الوصول الى الاصح  
 من وجب الزم في ذلك هذه المصلحة الموجبة بالنية الى صاحبه وفيه ما عرفت لا انما  
 في ان الزام بالموضوعية والسببية من الزام بالنفس في تدن في حجة ان مقتضى  
 المحتمل في الطريق فيكون على الاصل لا اشكال في بيان بعضها اجماعا واختراع خلا لا اشكال  
 الدور وهو الموضوع الذي يترتب له العام الذي عرفت في انكار الرضخ وتبعه وجوب المصلحة والمنفعة











من قبل الامة فثبت الحرمة في فعل المخرج في نظر المكلف في موارد التجبر الواجب وكان  
 راجعا في نظر المخرج في الدواعي المتبادرة كالادب ونحوها والى ذلك يرجع ما نصه  
 ما صدر من فعل المخرج مما اجتمع فيه الام والنهي فظهر واضح وان كان المورد مراد التجبر  
 الظاهري الشريف فالكلام فيه بين ما عرفت في التجبر الواجب امتناع صدور ما هو مخرج  
 في نظر المكلف مع عدم تمكنه من فعل الرأى بدون ادعاء في الدواعي ونحوه في الرأى الواجب  
 لرجحانه في نظرهم والى ذلك يرجع الصدور في كل الشريعة بالملازمة فيصير ما اجتمع  
 فيه الام والنهي على ما عرفت في التجبر الواجب في غير ذلك في نظر المكلف واضح ان مورد  
 التجبر الظاهري الشريف على ما عرفت في الامكان الظاهرية الا انه في بعض الاماكن الشاذة  
 في ذلك راعى في تلك الاحكام كالتجبر ان يتبادر في التعارض في بعض الاماكن فلو  
 قابلت في كل الشريعة المورد على ما ذكرنا من حكم العقل فيصير ما صدر عنه فيجب حرمة الملازمة  
 اذا ما عرفت منها الاصل في اية المورد لكل الشريعة وانما عرفت في الاماكن فيكون  
 الحكم الشريف طاعة الملازمة فيصدر ما صدر عنه منها على وجه ما عرفت في مورد  
 كونه من طرف التجبر المخرج بغيره في كل هذا ما هو الحكم على تقدير ان يكون فرض السداد  
 في الرأى والمخرج ما هو المنصف بهما في نظر المكلف واما ان كان المراد بهما الرأى والمخرج  
 في نظر الشارع كما ان المراد من اجازة استسكان في طاعة في اصول الدين في فصل الملازمة  
 فيه تلك فنعرف ان الرجحة كالتسوية ما اجتمع بينهما في الدليل وحيث ان ذلك الرجحان  
 في نظر الشارع بالدليل فيكون في لزوم افضلية المشمل على الرجحان في غير حجية التمسك  
 بهذه القاعدة وان لم يثبت الرجحان بالدليل فلا مرجح للقاعدة لان جريانها في موارد  
 ضرر الرأى والمخرج في نظره بعد ما عرفت في عدم بطلان الرجحان في نظر الشارع في الدليل  
 عليه فلا فائدة في هذه القاعدة على هذا التقدير ايضا في ما لا يباس بالتسليم بما عرفت  
 الرجحان في نظر الشارع بالدليل فيكون الشايد للدليل الذي على الرجحان والاشد عرفت ان مقتضى  
 الدليل كافي في ايراد لزوم افضلية الرأى في غير حجية التمسك بما ذكرنا من حكمه ان  
 ان هذه القاعدة ما لا يكره في مقتضىها التمسك في بعض الموارد حيث يثبت بما  
 لا يباد حكم من الاحكام فان ذلك لا ينافي على حجية الاضمار في باب التعارض فيلزم

خلاف

فما عرفت من هذا فيكون كان احدهما مستلزما على غيره وجبه الرجحان في نظر المكلف بان كان  
 الرأى في احداهما اشد من الرأى في الاخر فيجب حجية الرجحان في نظر الشارع في  
 انما اذا فرضنا ان الفرق في الجبل ليس له عجز العوائق والوصول الى الواضح فاما ان  
 الى الواضح فيكون لعمري وجها لا محالة في نظر المكلف في نظر الجاهل وبما ان احدى  
 ان ارجحه الاثر الى الواضح في غير الاثر في مقام الجبل المنصف الوصول الى الواضح الاستاذ  
 في نظر الجاهل وغیر ذلك هو الرأى في نظر كل واحد كارجحه في وجه الطرف في مقام الظهور  
 الى المنصف في ابعده لا يمكن من ذلك التمسك في التجبر الوصول اليه وكان فرضه في  
 محققا على تمام ارجحة سلك الرأى في ابعده في هذا الفرض امر لا يتبادر الى الفهم  
 الى التسليم وفيه فكل ارجحة جعل الاثر الى الواضح في جعل الاكيد فيها انما  
 الفرض في الجبل مجرد الوصول الطريقية لا انما عرفت بالنسبة الى الجاهل فيكون في الجبل  
 رجحان في الاثر في نظر المكلف الجاهل الطرف لاجل انما عرفت على بعض المصالح النفسية في  
 الغيبية التي لا تدركها الجاهل الوجه لرجحان جعله في نظر المكلف الاثر في جعل الاثر في جعل الاثر  
 على تلك الاماكن والخصائص النفسانية لما كان مشكوكا فيتمسك في مقتضى الملازمة  
 لعدم ان الاصل عند استمالها على تلك الاماكن والنسبة مجرد الاصل وان لم يكن له  
 وجوه في مسائل اصول الدين انما لا يباس بالتسليم في الفرض في حجية التسليم  
 الفهم في مقتضى ذلك ارجحة جعل الاثر الى الواضح في جعل الاثر في نظر الجاهل في الفهم  
 بالتسليم في مقتضى ذلك ارجحة جعل الاثر الى الواضح في جعل الاثر في نظر الجاهل في الفهم  
 بالاعتماد في مقتضى ذلك ارجحة جعل الاثر الى الواضح في جعل الاثر في نظر الجاهل في الفهم  
 بمقتضى التمسك في مقتضى ذلك ارجحة جعل الاثر الى الواضح في جعل الاثر في نظر الجاهل في الفهم  
 ارجحة في نظر الشارع حيث يثبت بذلك فبين جعله عليه لان ارجحة في نظر المكلف  
 مشملا على مصلح الجبل والشرع في غير ذلك ارجح الى الواضح في مصلح الجبل في مقتضى  
 في ابعده بل لا يباين ارجح مشملا على مقتضى الملازمة في الجبل في مقتضى الملازمة  
 في الشارع في العمل بالنسبة الى الواضح في العمل بالغير الواحد ولو فرض ان العمل  
 في النيات في مقتضى العمل بالنسبة الى الواضح في مقتضى العمل بالغير الواحد ولو فرض ان العمل  
 في النيات في مقتضى العمل بالنسبة الى الواضح في مقتضى العمل بالغير الواحد ولو فرض ان العمل

خلاف



ان ارجحة في نظره فصل بامر من احد المفاضلين وانما اشتهار الارجح  
 على مصلح الجعل والاول وان امكن احوال بالوجدان لما عرفت في ان ارجح لا يتبادر  
 بالنظر الى المصلح وغيره الا ان الشاخص امره بنظر العالم بلاشياء المحببة لهما  
 ودعوى ان هذا خلاف النقص لان النقص جبهتها برباها الطرفين ومجرد الوصول الى الواقع  
 ومع ذلك فلا يحتاج الجعل الى اشتهار المصالح على المصلح، اللزوم على القول بالسببية والوضعية  
 مدعوى بان وزن بين اشتهار النقص والاعلان على المصلحة مما يلزم الواقع وبين اشتهار المصلحة  
 وتشرع عليها من مصلحتها هذا القول بالسببية مستلزم للقول بوجودها في نفسها  
 وفي العمل بما في مقابل الواقع خلاف القول بالبرهنة فان معناه عدم اشتهار اقتضاها  
 على المصلحة والزيادة في الزمان بما في مستوجب بل اللزوم بما في جعله وتشرع لازم بالنسبة  
 الى الشاخص في جعله ما ليس في جعله مصلح وقادرا بقدر ما في كل واحد بعضهم بل الشبهة  
 في الاستدلال على جبهة الشاخص الظنية في بعض الموارد كالمعالي والنبذ والملكيات بالبرهنة  
 جبهة فيها والنظر الحاصل في الشاخص اذ في النظر الحاصل منها برابا في مجملها مستلزم  
 نتيجة الشاخص الظنية بالاولوية وتوضيح ما فيه انك تعرف ان ربطا بين الواقع  
 من غيره غير مصلح على مصلح الجعل على اعتبار ارجحيتها عليها ومع ذلك فالاولوية  
 حمولة لاحتمال ان يكون البينة من النظر الحاصل منها اضعف من النظر الحاصل في الشاخص  
 مثله على مصلح الجعل والتشريع مع عدم اشتهار الشاخص على مصلحها ولولا ذلك لزم  
 في جبهة كل طرف في مورد جبهة جميع الطرفين الارجح او رضى وليس كذلك  
 الاول ما عرفت من ان مصلح الجعل ليس موصوف في جميع الطرفين بل بما توجد في الضعيف  
 ولا توجد في القوي وما ذكره ان اصل المذكور لا يثبت ارجحية الارجح في المفاضلين  
 في نظره ان من لا يبعد بل يمكن القول بالتمسك به لا ينافي عدم ارجحية في نظره بان بين  
 انما علمنا ان اعتبار التخيير واستكشافها ان الشاخص للجعل موجود في كلا المفاضلين  
 عندنا اذ هما من جهة واحد في مصادرها غاية الامر حصول التمسك فيما اذا تم  
 احدهما على بعض الزايات والخص به في وجود المانع في المصلحة للجعل الموجود في الاخر  
 حيث انه لو كان وجها في نظر الشاخص لكان محاذ في نظره ما مانع جعل الارجح

اخرى

ما اذا يكتف موجب التخيير في نظره ومنه في اصل المانع مع ارجحية في نظره لا يتجوز  
 عليه ان نأخذ من ذلك مخرج لبيان التمسك بالاصل للزوم الارجح لان مقتضى  
 مع عدم التمسك في ذلك لا ينافي ما عرفت في المصلحة في ما يسهل الاصل ان مقتضا لزم الارجح في  
 الجبهة العاخرة اذ مقتضى الاصل على هذا عدم التمسك في الارجح يمكن من المصلحة  
 بان حسن اذ قلنا ان التمسك به بان في الامر العبد الذي جاز في عدم التمسك  
 اذ على هذا يعتبر التمسك بالاصل اذ جاز في ما يسهل العلم جعل الامر والتمسك بالمانع في الامر  
 الوجه ليعلم ان التمسك في التمسك والوجدان في نظره انك لا توجد المانع في  
 في صحة التمسك بل لا يبعد وجود المصلحة في الموضع اذ باخبار التخيير ولنا ان مقتضى  
 ويدعي ان التمسك بالاصل اذ جاز في المصلحة في التمسك في التمسك في التمسك في  
 يترتب على اواز الزمان في المصلحة في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في  
 لم يجرز المصلحة في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في  
 في اصل المصلحة ومع ذلك التمسك بالاصل المذكور في التمسك في التمسك في التمسك في  
 بالاصل لا ينافي اذ جبهة في المفاضلين في الواقع في نظر الشاخص انما يقتضي اذ قلنا  
 جاز في المصلحة العادلة في الواقع في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في  
 واما اذ قلنا باعتماد كون المصلحة في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في  
 التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في  
 ارجح الطرفين في نظر الشاخص في الحكم الرعية الدينية على اصاله عدم اشتهار الارجح  
 في المفاضلين على المصالح الكامة والرابا القوية والخصوص القوية كالارجح في التمسك  
 اذ لم يبين على الارجح ان بطلان الفقه واما او فليس احد في مقتضى  
 ثابت بالقرينة لما المذكور من ان التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في  
 واطلاق التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في  
 الوجه واضح في مورد الفقه بانه اقل برادة فلو يثبت على عدم الرعية في التمسك في التمسك في  
 والمصلحة في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في  
 والرجوع الى الاصول العلمية والاول مستلزم للتأسي في جديده ان مقتضى







فان كان من غير المتعارفين كاحياء الاستصحاب ولما كان تضمن الخار في هذه الروايات  
 تمام دلالتها على لزوم الترجيح بين المتعارضين فلو قلنا على بيان ما وردنا عليه في المتعارفين  
 فلا يباس بالاشارة اليها فنقول ان بعض هذه المتعارفات متكررين جميعها وبعضها  
 تخصيها ببعضها دون بعض اما الاول فامر منها ان المسئلة اصولي وتلك الاحياء  
 احاد لا اعتبار بها في المسئلة اصولي ويظهر ذلك في المحقق في جواز كل من النسخ فانه  
 ان قالوا انما اختلفت الروايات في العدد والعدد على ما بعدهما في قول العام من الاول والظن  
 ان احياهم بولي روي في القضاة وهو انما في المسئلة على خبر الواحد وهذا الامر  
 من ذلك وان كان في حضور الترجيح بحال العام ان الروايات الدالة على حضور هذا الترجيح  
 لما كانت اكثر عددا في الروايات الدالة على سائر الموجبات كأمرف فلا يباس بنزول الاستكسار  
 على غيرهم جميع ما ورد في الموجبات في الروايات وقد يجب محذوف بوجه آخر كما يظهر في بعض  
 من كل واحد في الاحياء المذكورة بل كل صنف منها يدعى على صنف الاجزاء المذكور وان كان  
 في احياء الاحاد ان مجموعها في التواتر ان المتوفرة فلا يباس بالتمسك بها في المسئلة  
 اصولي وقبيل ما نحن في ان التواتر المتوفر انما يتبع بل يتحقق فيما اذا كان هناك امر واحد  
 جسيما كان ارضا لكل واحد في الاحياء المتعدد بحيث يحصل النسخ في جميعها بل ذلك امر المتعين  
 كسما في علي في الامم لكل في الاحياء باقية خاف انما كانت والاهوال وادوية العزاد  
 الى القضاة وقولنا بانه في السحما والاطلا والاهوال والباب ليس في هذا السبل لما عرف  
 ان كل صنف منها شتم على صنف في الموجبات غير ما شتم على الصنف لغيرها فلا يحصل  
 في جميعها القطع باعتبار صنف معين في تلك الاضواء المذكور منها في امر لا يبعد عن  
 حصول القطع في جميعها بل لزوم الترجيح التدرج المشترك بين الاضواء او بل لزوم الترجيح واحد  
 غير معين منها او بل لزوم جميع الاضواء المشتملة عليها تلك الاحياء ولما حصل القطع  
 بل لزوم الترجيح بعين معين منها فلا لا يتجوز لاحضار ان شيئا من تلك الامور  
 التي يمكن حصول القطع بها في الاحياء لا يكاد يتحقق به لان القطع بل لزوم الترجيح  
 المشترك بين الاضواء والوجه المرجح دون تعيين الترجيح فالافاق فيه ذلك وانما الترجيح  
 الاحياء بل لزوم الترجيح واحد غير معين منها اما القطع بل لزوم الترجيح ما شتم على جميع

المرجع

نفسه  
 المرحوم في وجود شدة ذلك فادرك الوجه من مطلق القدم بين الاخبار المرجحة وما جيبنا اليه من  
 اشتماله على جميع تلك الوجوه مطلقا في الصدق ولا حاجة في الاخذ به الى احوال المرجح  
 والاخذ بتلك الاخبار وحصول الكلام التمكن دعوى ان تلك الاخبار متضمنة بالتمسك  
 الى الاخذ في ذلك لنا ولما بالتمسك الى ما ينبغي لنا فليست متواترة بالتمسك اليه كما عرفت  
 وثابتها ما يظهر في صاحب الجلام فانه وضع عدم حجة اخبار الاحاد في المسائل اصولية  
 الا ان من حجة حضور ما ورد في الترجيح بحال العام اول ما ذكره حسن لما عرفت  
 سابقا في ان المسائل اصولية الترجيح فيها الى التيقن القطعي والاعتبار ان القطع جالبا  
 حال المسائل الترجحية في حجة الادلة التيقنية في الاجماع والاعتبار لعدم الترجيح بين  
 في اصولية المسائل الترجحية كما لا يخفى ولما كان مرجع الكلام فيما نحن فيه الى التيقن  
 في الشك فلا وجه لنسخ حجة التيقنية فتمسك به الكلام في ما يتبع سند تلك الاخبار  
 على وجه ثبت جميعها والامر في سهل عندنا وفي احوال دافعا ومنها ان تلك الاخبار  
 معارضة باخبار التوقف والتجديد في فلاحنا فاما لكل بالسلف او بمرجع تلك الاخبار  
 على اخبار التوقف وعلى الاول ليعطى الاستدلال بها على لزوم الترجيح وعلى الثاني لم يلزم  
 الدوراد الخلف والخرج مما هو المقصود من اثبات الترجيح بتلك الاخبار ضرورة ان الترجيح  
 تلك الاخبار على اخبار التوقف والتجديد انما ينفسرها او يدل على ذلك الخارج والاول  
 مستلزم للدوران ولان تلك الاخبار على لزوم الترجيح الترجيح ترفض على جميعها  
 وتقتضيها على اخبار التوقف والتجديد وهو يرفض على لانها على الترجيح وان  
 قلت ان الكلام بقصد في تمامية دلالة تلك الاخبار على لزوم الترجيح فكيف  
 يثبت بها لزوم ترجيحها على ما دعينا فاما ذلك على التوقف او التجديد والثاني مستلزم  
 للمخروج في عمل الكلام لان الكلام في ابيات لزوم الترجيح بالاخبار لا يبرها  
 في الاول وقد اجيب في ذلك بان بان التمسك بين تلك الاخبار وما ذكر على التوقف  
 او التجديد هو العلم والمقصود بالعلمان لاحضار اخبار الترجيح عن اخبار التوقف والتجديد  
 وشدة ذلك خارج عن موضوع المناقشة واخرى بانها وان كانا داخلين في المناقشة  
 ان ان ترجيح الخاص على العام ترجيح لغير الدلالة والرجح مثله خارج عن نفسه في هذا  
 البحث لان الترجيح مثله ما هو لم عنده والمقصود منه بيان غير ما هو الوجه



وفي كلا الوجهين فغرفة عرف وجهه فمابين ومحملة باده الفاعل الذي جاء في نسخة  
مدلوله اليقين بين العلم والخاص مع باده دخول الزيج في الدلالة في مقصد هذه  
المبحث لما نرى في انهم بعد ان في الوجوه المرجح المذكور في هذا المبحث الزيج بين الدلالة والوجوه  
والخاص والاطلاق والتفصيل فالاول في الجواب ان في ان الزيج بين الدلالة والاطلاق كان  
والثاني في مقصد هذه المبحث الا انه في الجماعية والمساكنة عندهم وغرضهم في هذا المبحث  
بيان لزوم الزيج على الكلية والبيان في ذلك مع كون بعض اوزان تلك الكلية اجابا عندهم  
وهي فتد ايجاد الزيج على ما مر منها براه واول في مقصد خارجي في محو خلاصهم ثم في هذا  
بما لا يثبت سائر الوجوه المرجح اليه على التوافق ومنها ان جعل تلك الاخبار بل جعلها  
في الخطاب الشافعية في شمولها لغيرها من في الغائبين والمعدومين وان كانت  
فلا يثبت من اصلين لان الخلاف في مقصد الخطاب الشافعية الكتابية واما غيرها  
في الخطاب الشافعية فالعلم ان خلاف عندهم في اختصاصها بالخاصين وهي خطاب  
في ثبت مودتها لغير الخاصين في التمسك بتبيين الناطق او فاعل في الاشتراك ويشترط في التمسك  
عنهم في الغائبين بالناطق واما على الاشتراك اتحاد الصنف كما يظهر في الوجهين الثاني  
ونظرا في غيره بالقبول بحيث لا يبعد ان يكون اشتراط ذلك في التمسك بهما في المسلمات  
عندهم وهذا الشرط غير متحقق في المقام لان عبارة الغائبين الخاصين في معرفة صفا  
في العادلة والادلة وفي معرفة صفا في الكتاب لا حوازم واقعة الجبر والمخالفات معرفة  
مذهب العلم وحصر في بغير منه الامام في الصادق والرواية لان الخاصين لما كانا اوجزين  
في علم الامام ثم معاصر من مع الرواية يمكن لهم المعرفة بالغا في الغرائب واما في مواضع الخبر  
لها والمورد فيها الرواية في حيث العادلة والادلة الاحد الا انه في المشافهة من العادلة  
والمعرفة في العلم او حصر في بغير منه الامام ثم لا حوازم في معرفة الجبر لمذهبه وحيثها  
لما خلف لمذهبه وشبه في ذلك لا يمكن في الغائبين المومنين في مضافات  
وجود الامام ثم اذا لا يفهم من الكتاب ان ظهوره اليه يمكن ان لا يكون مراده ومع ذلك  
فكيف يمكن لهم احوال واقعة الرواية للكتاب ومخالفتها له وكذا لا يمكن لهم المصروف  
صناديد الرواية ليعدهم في عصر الرواية ووجوده في ساطع كثيرة بينهم وبين الرواية التي لا يرجع  
الى الكتب المدونة في احوال الرجال وكذا انهم المومنين في العلم العام لا ينعين في بغير منهم النصف

الوجهين

الى هذا

الذين ما ناسخ ان يذهبهم في مقصد فيها استناد ذلك الكتب المدونة الموجودة باديها اليه لان  
والفصاحم في عصر مقصود في غاية الكثرة بل لهم في كل ايلة عصرهم فضاء عديدا  
بغير كل واحد خلاصه اخر وبغير كل منهم براه في مقصد استناد وجوبه في ذلك  
فكيف يمكن للغائبين احوال في بغير منه الامام في كل عصر مع ان احوال جميع ما ذكر للحاضر  
في غاية الامكان والسرلة وحيث ان جميع ما ذكر ممكن في الغائبين انهم لا يمكن  
لهم احوال صناديد الرواية بالرجوع الى الكتب المدونة في احوالهم الثانية جنبها عندهم  
ويمكن لهم احوال واقعة العلم ومخالفتهم بمعرفة الزيج منهم في كل عصر مقصود في ذلك في الامام  
منه من جهة صفا الى ان غاية ما يربط على حجة ظواهر الكتاب جواز العمل لا يثبت  
مراده وانما صحت المراد في واقعة الكتاب بواقعة مراد الا ما استناد في طواهره الذي يمكن  
ان لا يكون مراده في الواقع والى عدم ثبوت حجة ما يثبت في علم الرجال ضرورة ان نصفهم  
ليقول بان العدالة انما ثبت بالطور الخاص في البيت والاضمار بالحقبة المتلك  
وشبهه مما لا يمكن في من الغائبين وبعضهم لا يعتبر في الصفا في الرواية لذهابهم الى حجة  
الطور المطلقة في ان في حصر على ان في حجة حصر علم الرجال غير صلات  
وغير ان يمكن ايجاد الاستداد المولود في كل موضع في الموضوعات الحقبة كالعلم  
والفرد فيهما فلا يلاحظ امر الرجال حجة للعلم بعضا منها وهو حجة الاستداد  
المذكور من جهة بان تحصل الظن بصناديد الرواية سيما في غاية الاشكال  
ممكن في تحقق الظن الناطق لوجه الضمان بالاستداد والى بعد فصل المعرفة  
من بغير منه الامام ثم في ثانيا على وجه بغير الاعتماد على في حجة ايضا لم يحصل  
القطع به وعدم الدليل على حجة الظن في معرفته ان جميع ما ذكر لا ينعني في من الاخذ  
في الصنف يمكن الخاصين في العلم بما ذكره من في الظن لا يمكن حصوله للغائبين  
مع كون الزيج بين الاخبار في الاحكام الظاهرية التي تختلف باختلاف الاشخاص او صانعيها  
كما ان الاستداد في علم مجلس الدرس في نظر ومما ان تلك الاخبار الدالة على الزيج  
بما ذكر بعضها مع بعض ما عرف ان كل صنف منها شمل في صنف الزيج المرجح في  
كل صنف لزوم الزيج بما هو شمل عليه في الوجوه المرجح بل انهم معارضه لبعض الفقر

المنهين



في بعضها مع الفترة الاولى من لان بعضها مثل على صنفين او اصناف في المرحلات  
فكل فترة منة على لزوم الزجج ما هي مشتملة عليه دون ما يشتمل على الفترة الاولى  
ودعوى ان ما تشتمل منها على اصناف المرحلات في الاخذ بها على وجه الرقيب عند  
بان الرقيب في كبره هو لا يدر على الرقيب الرجب كما يظهر الاحتمال فتم وكيف كان  
فالتعارض بينهما لو بعضها مع بعض واخرج لا يجناح الى البيان وجب ان التعارض  
الثابت بينهما على وجه التعميم في وجه كالاخيه فيمنع التعارض للساخط ومعه سقط  
نلك الاصناف مع صحة الاستدلال بها المقام واجابة عن الجزري فده بانها على ما دعي  
الاخر ان يجمع ان ما دل على الزجج بالشدة محمول على لزوم الاخر بالمستمر اذ لا يمكن ان يكون  
المعارض احد سويا كالنفسا وبين في العدة او كان رادى المستور اعدك وكذا ما دل  
على الزجج بلا اعلانه واجابة عما ورد عليه من ان حمل الروايات على ما ذكره من الملاحضات  
مستلزم لانها البيان باذ اذ قد فيه لانه مستلزم لناخبة من وقت الخطاب الحاجة  
وقية اول انه مستلزم لحمل الروايات على الفردان دل لانه مستلزم لحملها على ما كان  
احد المعارضين مشتملا على جميع المرحلات او على احد منها مع عدم اشتمال الاخر على  
منها وشذ ذلك نادرة المعارضين في الغاية وثانيا ما يفهم من صدر الروايات في كواضيه  
فده من ان مستلزم لناخبة البيان في وقت الحاجة لا الخطاب ان سئل الى ال قللت  
الروايات كاشفت حاجتهم وحرر علمهم بان المراد منها ما ذكر في غاية البعد من العلم  
من حالهم عند علمهم به ودعوى صدور البيان عنهم ثم عدم وصوله اليها بعد اذ في التوفر  
الدعوى على ذلك كون المسئلة عام البلور مع شدة الحاجة اليها كما كتبت عنه  
كثرة الكذابين عليهم ثم نصبتهم في ضالهم وفيما بعد عنهم الاخبار فانهم هذا انما  
الكلام فيما ورد على جميع الروايات واقاما ما ورد على خصوص بعضها ما ورد على سبيل  
ابن حنبل المروقة حيث ان صدرها ظاهرة الحكم على فضل الحنفية وخطب السائفة  
مع انه لاصابة للنفقة المروقة فيه بالنسبة الى الكوفة واصابة لفقلة احد هسا  
في التعارض لذلك حكمه كما كتبت عنه فرض السائل اخلافا فيما حكاه وكل الامام  
بما حكى به على الانفة والاصدق اه مع انها مشتملة على لزوم تحرر المعارضين

واجتهادها

واجتهادها في زجج مستند احد الحكمين على المزدول وجه لانه انما يعلم كونها في الجنب  
في اميل اجتهاد مع عدم براد الحكم احد على خلاف ما حكى به المزدول في زجج مستند  
دفعه واحدة مع عدم مدعوه بان مقتضى الناحية من خطها والحاجة الى حملها  
لا الزجج وقد جرحها على المزدول بما سألته كذا فيما مع ان الزجج بالشدة والثبات  
على الزجج بعضنا في الاول كما كتبت عنه عمل العلماء قد بما وجدنا في المسناد منها حكمي ذلك  
جسده ثم قدم فيها الزجج بالصفا على الزجج بالشدة والشدة وكيف كان فلا شك  
في انها مورد للايراد الكثرة ومثله على بعض ما افترقه باحد كما عرف وبذلك السبيل  
في بعض ما ذكرناه في المزدول ورواية داود بن الحصين في حملين انفا على علمه جعلها  
بينما في حكم وفي بعضها اختلاف فرضها بالعدلين واختلف العدلان بينهما في قولها  
تمتعي لكن في نظر الى اضرها باعلها باحادثنا واوردهما فينبذ حكمه ولا يلتفت الى  
ورواية القبر في احدى عدها ثم فلا سئل في كل يكون بينه وبين اخيه منازعة في حق  
فيمتنان على حملين يكونان بينهما حكما فاختلنا فيما حكما فاله وكيف فاختلنا في  
حكم كل واحد الذي لصان المصنف في حق ينظر الى اضرها واقضها في حق فبعضه  
والاعند وقاد كون المبررات على المعتبر بانها لا تدفع ظهورها بل مراضها في وجوب  
العمل بالمرجحات المذكور بين الاصناف كما عدم في شخا تلك فيه ملاحقة لان اضرها  
يكفي في سقوطها في صحة التمسك بها للتمام فضلا عن جبرها وجوب مراضها في وجوب العمل  
بالزجج بين اصناف الزجج مع ما عرف من ان العمل به في مورد الرواية وهو ما بين  
الحكمين خلاف الاجماع بل الضرور لان فرض الحكمين اما على وجه الاستدلال او الاستدلال  
والاختلاف في ان فرض الحكمين على وجه الاستدلال مع انه لا معنى له لو سلمنا صحة مقتضى  
الناحية مع عدم غامية السبب مع اختلافها فكيف يعمل بزجج احد على الآخر  
وكذا فرضها على وجه الاستدلال لان ما صدر منها على وجه الاستدلال مع الماخلة في حق  
حواجه المذكور في الرقيب فلا غير بالاضحة ان كان في آية واحدة دفعة واحدة  
الفرق كما عرف به فده لا بد من كبر بالنسبة والرجوع الى الشك كذا في الاستدلال السابق



وعليه يتقرر الاوجه للرجوع وتتم احكامها بالرجوع المذكور فيها وامارة في المورد والاخذ به  
 في غير ما اشار فيه الخبر ان مع عدم كونه مقام التصرف والكل مرجع لتعويض المورد ولا  
 فيها ذكر ما بين ان جعل الروايات المذكورة على الفاظه العلم او الحكم لا شك انهما جواز كسرنا  
 في المسكالات ومنه بطلان الاوجه للاخذ بها جعل الروايات على فاضل الحكم كما يظهر  
 منه فانه من غير ان يبعد ما عرفت من عدم الفرق بينه وبين فاضل العلم في عدم التقيد وعدم  
 الرجوع على وجه الجواز المذكور في الحديث فليعلم للمسكالات المذكورة لا وجه له فيها كما لا يخفى  
 نعم انما يقع هذا الجعل لضعف المسكالات التي لا بد من بيانها في ان الرجوع بالشك والشك في  
 معتد على الرجوع بالصنف من ان المبني والاعتماد على ذلك وجه الذي انما اوجله قوله  
 فان اخذنا كل واحد منها رجلا على فاضل الحكم فيكون الرجوع بالصنف لرجوع احد الحكمين  
 على الاول ليس بذكر الرجوع الروايات في غير هذا من فاضل العلم في مسكالاتها في الصنف بين اما  
 ان الحكم في الراجح الرجوع المستند هو الترتيب مدركا ورجوع احد المدركين على الاخر  
 بالشك والشك في وجه فالاول ما عرفت في بيان رجوع الروايات سواء الرجوع بالشك  
 والشك في وجه واما ما عرفت في المسكالات فبما في محالها اللهم الا ان يبان بان جعل الروايات  
 الثالث على فاضل الحكم فليعلم بان جواز التقيد اذا دلل على بطلان في الجماع وغيره  
 لان غاية ما يقتضيه اصحاب عدم حكم بجواز عدم تقيد في وجه لا بد من اجماع على اجماع  
 على عدم رجوع فيمكن ان يلزم بان جواز التقيد على تقدير رجوع في وجه ففاضل الحكمين  
 مستند في هذه الروايات ولما كان جواز التقيد في فاضل العلم منقطع بعدم فلا يمكن  
 جعلها على جعل التقيد فيه فليعلم بان جواز التقيد في ما عرفت من ان جواز التقيد في وجه الرجوع  
 في كافر بانه لا ينافي في الزام في حق الرجوع فاضل الحكم على خلاف الترتيب في وجه ذلك الروايات  
 وجعلها على بيان هذا الحكم التقييد في فاضل الحكم ورجوع في وجه ما عرفت من ان جواز التقيد في وجه  
 والتبني في المسكالات التي لا بد من بيانها في وجه المسكالات التي لا بد من بيانها  
 بجواز الفاضل واما المبني فيما يترجم من صحة الجواز المذكور فيه لان الظاهر اصحاب  
 انها لا بد من فاضل العلم لا الحكم لانه من غير وجه الشك لان مدعى هذا القول ان كل

فان

فان كان كل واحد من وجهه محمول على السؤال عن الفاضل العلم والجواب ان كل واحد من وجهه  
 العلم الا انه ان يكون رجلا على فاضل العلم لا يجوز الرجوع على السداد لغيره وفضاء الجواز  
 اراد ان يسل على فاضل الحكم ففاضل الحكم ففاضل العلم ففاضل العلم ففاضل العلم ففاضل العلم  
 نعم في الكلام في بيان صحة استنباطها بها العلم والاستدلال بها للزم اهل العلم  
 بين اخبار المعارضة الرواية في انما العلم في وجه العلم في وجه العلم في وجه العلم في وجه العلم  
 لما عرفت من الرجوع في بعض الحكمين عند اخلافها في المسكالات التي لا بد من بيانها في وجه العلم  
 فاجاب امام عليه السلام بان الحكم في الرجوع المدرك في الروايات واحد المستند في  
 عليه المدركين وطرح الشك النادر ورجع فان كان الفاضل اهلا لذلك بان كانا  
 مجتهدين فليعلم انما ذلك ولا يخفى في ذلك فكيف في ان الرجوع بين الروايات  
 المتعارضة ثابت وانما كان وجه الحكم به كما لا يخفى وما ذكرناه في الترجيح والحل وان كان  
 مخالفا لبعض فقهاء الرواية الا انه لا بأس بالانابة بعد تقدير حملها على ما استنبطنا  
 في ظاهرها وما ذكرناه من جميع ما ذكرناه في المسكالات التي لا بد من بيانها في وجه العلم  
 ويكون مدعى هذا وجهه ان يكون المراد من الحكم في تلك الروايات التقيد في وجه العلم  
 المراد الاختلاف في الدين والبرهان الاختلاف في وجه الشبهة الكلية ويكون المراد  
 من قوله فرضها ان كانا فاضل العلم في وجه العلم في وجه العلم في وجه العلم في وجه العلم  
 على العمل بتبني كل منهما كان ففاضل العلم في وجه العلم في وجه العلم في وجه العلم في وجه العلم  
 احد الصنفين للآخر ويكون جعل الروايات في السؤال اذا اختلفت اشارة مسئلة  
 في المسكالات التي لا بد من بيانها في وجه العلم في وجه العلم في وجه العلم في وجه العلم في وجه العلم  
 فاستنتج احداهما من احداهما والآخر من الآخر ففاضل العلم في وجه العلم في وجه العلم في وجه العلم  
 امام عليه السلام في وجه العلم في وجه العلم في وجه العلم في وجه العلم في وجه العلم في وجه العلم  
 المذكور فيها ولا يخفى في وجه العلم في وجه العلم في وجه العلم في وجه العلم في وجه العلم في وجه العلم  
 والتبني في المسكالات التي لا بد من بيانها في وجه العلم في وجه العلم في وجه العلم في وجه العلم في وجه العلم  
 عليه السلام في وجه العلم في وجه العلم في وجه العلم في وجه العلم في وجه العلم في وجه العلم في وجه العلم



بعد فرض خلافه على روجه لكن لا بد من سبيل بعد ما ذكرنا من المناط في الترجيح بالاعتماد  
 بعدة المعتبرات في حيثياتها كانت مسوقة لبيان ما ذكره الادب لما ذكر الامام في الترجيح بالثبوت  
 والشذوذ بعد فرض التساؤل فيها في العلة والعدالة وما ذكره في الترجيح بموافقة  
 الكتاب ومخالفة العامة بعد فرض التساؤل في حيث الشبهة فان امتنا لا بد من مصادقات  
 مدرك الشرح في الروايات وليس المثل اسلا لذلك وليس قابلا للاحوال عند الترجيح في الروايات  
 ومنه في هذا الاشكال فرض التخلف فيها في المسئلة محتمل ويكون استثنائها مع مروت  
 الشك على التجهيز في ان الشرح في ذلك الزمان عيان في مجرد نقل الروايات كان اجابها  
 في ذلك الزمان عيان في مجرد فهم الروايات وهي فرض ان هذين التجهيزين اختلاف في المسئلة  
 مع عدم وجود نص عندنا فيها فجميع كل منهما الى عند نفسي روايا والا على حكمها فاختلقت  
 الروايات من خلافه في حكمها فاجاب الامام في بلزوم احوال الترجيح بينهما بالمرجح  
 المذكور في الاخذ بما هو مشتمل عليها وطرح ما لا يشتمل على شيء منها وعلل هذا انه في الاستنباط  
 بما للشك في كافيته هذا وما ذكرناه من التوجهين فانه ما يمكن ان يوجب الروايات وان كان  
 منها مرجحيا لا ركب خلافا للظاهر وحرف كثير من فقراتها على ظاهرها الزاوية لا يابس به  
 بعد عدم امكن حملها على ظاهرها ضل على الثبوت ان يمتنع النظر فيها فان رجح في فقره  
 شيء من التوجهين في الاقر شيئا من التوجهين في الروايات المتشابهة التي امرنا بتركها اليهم  
 صلوات الله عليهم ومنها ما اورده عند المحققين في شرح الرازي على قصص ما كان  
 من الروايات المتقدمة مشتملة على الرجحان المتقدمة كالمبني والمؤخر ونحوها ومحملة  
 ان الروايات المتقدمة من حيث كلام السائل الثمين حكما امام في الترجيح بينهما بالاعلية  
 كافي المعتبر اما من وضمان مساوينا من سائر الوجوه المرجحة في العدالة فيكون محصل  
 السؤال في السؤال عن الترجين المتعارضين المتساويين في حيث الشهادة والشذوذ  
 ومخالفة العامة وموافقة العامة وغيرهما في الوجه المرجح او من وضمان صحيح الفقه في ذلك  
 او مع اختلافها في سائر الوجوه المرجحة وعلى الاول لا بد من حكما امام في الترجيح بينهما بالثبوت والشذوذ  
 بعد فرض التساؤل فيها من حيث العدالة او على هذا الترجين ليس احدهما استثنى الاخر  
 بعد فرض كونها متساويين في العدالة لان المؤخر من سادها من حيث الشهادة وعلى الثاني  
 لا وجه للحكم امام بالترجيح بالاولى بل اللازم في الحكم بلزوم الاخذ بالاولى اذ بما يكون

غير

غير العدل في هذا الترجين اقر في رواية العدل لاشتمالها على العدل في الوجوه المرجحة  
 في الاخذ برأيه قبل العدل مع ان مقتضى حكم امام في نفس الاخذ بالعدل في هذا الترجين  
 انهم وعلى الشذوذ في الروايات لا يفتح على اشكال الا اذا قلنا اخذوا بان الروايات محمولة  
 على استصحاب الترجيح اوله وليس ان يجاب عنه بافتقار الثاني ونفسه في الحكم  
 بان ما ذكره الوجه المرجح بالاعلية والاشتمال ومخالفة العامة وموافقة الكتاب  
 انما هو باب المثال في الترجين من بيان ان اللازم وجود الاخذ بالاولى المتعارضين  
 وطرح فيه الا انه بين الفاضل بذكر الاشكالية وبذلك ما ذكرنا اختلاف روايات  
 البداية من حيث اشتمال بعضها على تقديم الترجيح بالاعلية واشتمال الاخر على تقديم  
 الترجيح بالثبوت ومن حيث اشتمال بعضها على اضافته الوجه المرجح واشتمال  
 الاخر على صفتها مقتضاه عليه ومن حيث اختلاف ما اشتمل منها على الصنف الواحد  
 من جهة ان الصنف المذكور في بعضها مخالفت لما اشتمل عليه الاخر فان ذلك كله  
 كاشف عن ان الترجين في جميع بيان ان اللازم تقديم الاقر في الاخذ في ذلك  
 بذكر مرجح واحد وبين بذكر مرجح غيره وقد بينت في ذكر صنفين او اضافته المرجح  
 وما ذكرنا ظاهرنا في الترجين في الترجيح على العديد في النصوص منها الى غيرها كما هو الظاهر  
 في اصحاب حيث انهم يذكرون في الرجحان اصنافا كثيرة ليس المشار منها مقتضا  
 في اخبار الباب من شفع المتعارضين بين تلك الاخبار لان الجميع على هذا صنف في الترجين  
 وهو لزوم تقديم الاقر واما الاختلاف في مجرد التعبد فالظاهر في شخا ان في التعبد  
 لعلاج المتعارضين بين تلك الاخبار بعد ذكر معنى التخيلا وعند التعبد في الرجحان  
 المخصوصة الى غيرها في مجردة لما عرفنا ان ذلك منه على ان يكون الروايات  
 لزوم تقديم الاقر وعليه فلا تعارض بينهما فيحتاج الى العلاج في سائر اضرنا التعبد  
 في الرجحان المخصوصة بيننا على عدم التعبد منها الى غيرها كما يظهر في الفاضل في الترجين  
 فلا بد من الترجين للمدح والما لبينا على التعبد عن التعبد فلا بد من الترجين للمدح  
 الزم الشك في المناسب على هذا ان يكلم بعد ذكر الروايات في بيان المدح منها انها  
 مسوقة لبيان لزوم الاخذ بالاولى لبيان لزوم الاخذ بالمرجح المذكور فيها



فان ثبت ان المراد منها هو ذلك فلا بأس بان ينسب كل النعرات منها لغيره  
 لئلا لا يفتقر كيف كان فلا وجه للتمسك بالنعرات من غير ان يثبت ان المراد منها هو ذلك  
 ان ينعى لبيان المراد منها واما ما ورد على الجواب المذكور بان ذلك مستلزم لتأخير البيان حيث ان اللزوم  
 مما ذكر ان الاخذ بالاعتدال مثلا لكونه اقرب من ان العلم بالروايات الاخذ برواية الاصل مع  
 ولو انك اؤثر في رواية اخرى وان شئت فقل ان الروايات آخرة بالاخذ بالاعتدال فيحصل  
 ذلك لا لبيان روايته اولى من غيره فلو فرض في مورد ان رواية غير الاعتدال اقرب من الاخذ  
 بها وطرح رواية الاعتدال فيحصل ان يكون الامر بالاخذ بها لغيره لغيره كاذب اليقين  
 حيث ان تأخر الروايات على التعميد والاقتصاص على التعميد وعدم التعبد الى غيرها  
 كما هو في محل الروايات على الاول مع عدم وجود ما يدل على ان المقصود منها منازعة  
 لتأخير البيان ولعل هذا هو السر فيما ذهب اليه ائمة الصنف من حمل الروايات على الاحكام  
 والالزام باستصحاب الترجيح لما روي اختلافها في الرجحان في حيث الغلبة والكثرة  
 حيث ان بعضها اشتمل على اضافات في الرجحان مع الاقتصار في بعضها على مرجع واحد  
 مع اختلاف التمثل منها على المرحلات العديدة في حيث الزيف لتفريق الترجيح بالاعتدال  
 على الترجيح بالشدة والشدود في بعضها مع انكسار البرهان في اختلاف ما اشتمل منها  
 على مرجع واحد لا شمال كل صنف منه على صنف من المرحلات فصار لما اشتمل عليه احسن  
 وحيث ان دفع هذه الاختلافات في الاخبار متحققة على ما اشتمل عليه ايضا على غير التمثل  
 مع كون الغرض في جميعها بيان لزوم الترجيح بالغرض او بالالزام بلا استصحاب لسهولة الامر  
 في الاستصحاب واختصار المسألة في بيان احكام الواجب على نحو لا يفتقر في بيان احكام  
 وحيث ان الاول مستلزم لتأخير البيان فانما الى الالزام بلا استصحاب اوله يمكن دفع  
 اشكالنا في تأخير البيان عن المتيقن والرفعة وهو ما في الروايات المشتملة على المرحلات  
 العديدة بان عملها على الترجيح بالغرض يحمل الرجحان المذكور على مجرد التمثل وان كان  
 مستلزما لتأخير البيان ان كان لا يحد في وقت الخطاب لا حاجة لان الالتمس سؤالا  
 في تأخير الروايات اجاب الامام ع بالترجيح بالاعتدال فلا بد ان يبين ان روايته  
 الترجيح بالغرض وانما يكون لغيره التمثل ان روي المأبى في حيث الصناعات وجوب  
 الامام ع بالترجيح بالشدة والشدود وروى الساري في غير الساري في هذه المسألة

فانك وجب الامام ع بالترجيح مرجع اخر وهو هكذا ارتباطا بينك من ان حجة من غير التمثل  
 اخر انك عند ذلك لا بد ان يكون ذكر المرحلات العديدة وتباينها على ان الغرض في ذكر  
 المرحلات بيان الترجيح لا بد ان يكون بالنسبة الى انها قد تحصل بوجوه هذا المرحل  
 لوجود ذلك وثالثه لوجود غير ما حصرنا به لاختلاف التعليل المذكور في المقابلة للترجيح بالشدة  
 بان الترجيح على الارضية وبما حصرنا به جميع ذلك يتفق على ان في محاسن الخطاب في الروايات  
 وفي غير اشكالنا في تأخير البيان هذا وقد يتفق المحقق الغرض في مجرد افرقة في حضور ذلك  
 الروايات ومحصله ان الامام ع اجاب بعد السؤال عن تأخير الروايات بالاخذ بالاعتدال  
 الاخذ بالاعتدال لا الاخذ بالاعتدال مع ورواية الاخذ بالاعتدال تلك الصناعات في الغلب  
 اولى من روايته غيره وان كان بينهما ملازمة غالبية فلا حاجة الى البيان ولا ينبغي في الروايات  
 وكما الحارة الترجيح بالشدة لان الغالبان المشهور لا يرون ما هو اولى من غيره في الروايات  
 او كما ذكره فظهر ما جاء في المتن من ان الامام ع في وجوب حمل المعنى في الغالبين  
 لعدم الشك في ما باطل في قوله فاسأل الى ذكره في ان خطابه في حيث يخص  
 بالخاصة وهو واحد من لفظ لا حاجة من ذلك الى الاشارة لان الغرض من ما يريدون  
 في توجيه الخطاب للطلن الى الاحكام للترجيح كونه مخرجا في الواقع لان مناط التعميم الموجد  
 في تأخير البيان غير موجود في قوله ان الغرض في البيان انما انما كانت ما هو في الامر  
 فانما رخصنا حصوله مع عدم الحاجة الى فرض ذلك في حمل المعاني في هذا السبيل لا يبعد من  
 اضافة خبر لا يحد في علم بالاقران فلا حاجة الى بيان الامام ع بان يفرق في الامور في حيث  
 تكون اولى وهذا ان كان لا يفرق في المناقشة الا ان الامور الروايات المذكورة مستلزمة  
 غاية الاشكال انها اشتمل في الروايات على مرجع حيث ان لا يحد في ذكره لغير التمثل وانما الشاهد  
 بالترجيح بالاولى انما وليس فيها ما يدل على ذلك من حيث وجوه الدلالة كما لا يخفى على من  
 بها وقد اجبته انما يوجب غير انما في ان التمثل بيان لغيرها في الروايات في حيث  
 ما لا يخفى لانه لا ينبغي في مثل الروايات الصادرة قبل صدور ما يحد في ان عذر ر  
 تأخير البيان غير متفق الزمان صدورها ان يفرق بمثل ما ذكره في الوحيد بهيها في قد  
 في دفع ما يحد في الاخبار العامة والمطلقة الصادرة عن الامام السابقين مع صدور المثل  
 محصنا تأخيرها عند الامام السابقين في حيث ان المحقق والمفتي بيان للعام















وفتوحها من صفات الرواية فانها لا يترتب فعلها على ارجاعها في الخبر فان فعلها لا يترتب  
 الرواية بل يترتب من صفات الرواية ليس ارجاعها على ارجاعها بل ارجاعها على ارجاعها  
 ارجاعها في الخبر كونه الكتاب في الخبر ومخالفة العلم او المصداق ونحوها فانها اوردت  
 فعلها على فعل ارجاعها في الخبر وهو كذا في الخبر والمصداق في العلم ولا يترتب  
 بين ان اوردت باعبارها فذلك ان اوردت باعبارها في الخبر والمصداق في العلم ولا يترتب  
 ذلك في جميع ما ذكرناه ان النسب السليم على جميع المناقش ان يردنا ما ذكرناه من العلم ولا يترتب  
 في خبرها ارجاعها الداخلي والخارجي المتزامن خاتمة الاحكام فيما ذكرناه من العلم ولا يترتب  
 كونه احصاء مع ما فيها من حفظ طرية القول ولا يترتب على خطية فتحارة في العلم النسب السليم  
 في المعنى كونه احصاء للجميع مع كمال الغرض عما يرد عليه بارتكاب خلاف العلم ولا يترتب  
 سبيل او اوردت باعبارها ان ارجاعها في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء  
 بالامور الخارجية اما ارجاعها بالسند فذكرنا انها اوردت كونه احصاء في خبرها كونه احصاء  
 الذي بين عدلها او اوردت كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء  
 او احصاء كونه احصاء على السند بالنسبة المعارضة واما ذلك من ارجاعها المطروح  
 في الكتب حيث اوردت في النسخ كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء  
 عند احصاء وانما العلم في المقام يخص الحالة ان العمل بالارجاع في الخبر او السند او غيرها  
 ولا بد ان يعلم ان هذا البحث في شخص مخصوص بالارجاع في الخبر او السند او غيرها  
 من المروجات المستقلة في المتن والمصنف وغيرها وانما فرضنا له معنى شاملا حيث ان  
 صحت ما عند في هذا المقام وارجاعها على جميع ارجاعها ومحصلة ان بناء العمل بالارجاع  
 المذكور في باب ارجاعها كانت ارجاعها الى السند او المتن او المصنف او غيرها ذلك في الجملة  
 على الظن او السند او غيرها وبطلان صاحب المقام في ذلك بعد احصاء الخلاف فيها على الظن  
 والسند ايضا اوردت في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء  
 حيث اوردت كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء  
 انه ارجاعها في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء

على اوردت كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء  
 للواقع ارجاعها في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء  
 من والفرق في احوالها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء  
 بعضها في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء  
 واستكمل في الخبر كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء  
 الشاهد بالعلم الذي ذكرناه هذا اوردت كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء  
 ارجاعها في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء  
 انهم لا يخفى عليك ان ظاهر كلامه بارجاعها في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء  
 ارجاعها في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء  
 من فاقدها بين مراده في الخبر كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء  
 عند العلم المتأخر للظن الشخصي بل يمتنع ارجاعها في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء  
 من كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء  
 السند في الصفات الموجبة للظن وقد مرها في الصفات الموجبة للظن وقد مرها في الصفات الموجبة للظن  
 الصفات الموجبة للظن في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء  
 والاخفاء في الخبر كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء  
 ولا ينافي ما ذكرناه من قدره في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء  
 الا عند بعض ارجاعها في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء  
 الظن من وان الظن ارجاعها في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء  
 بالظن في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء  
 فان اوردت كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء  
 في المقام انها ليست امرأته في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء  
 في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء  
 المشتمل عليها على عملها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء في خبرها كونه احصاء

في كتاب  
 الظن







عزة العمل بالنظر اذا ما ذكر على اعتبار من خصه فساد على جهة الاحياء اية الشاؤونها المتضمنة  
 للزوج من حيث اصاله عزة العمل بالنظر وما ذكر على جهة حضور المشاركين كاختيار الجسد  
 المتضمن للزوج من اصاله الشاؤون التي استغناها في المعارضين وشيئا منها لا ينبغي  
 في المقام على هذا الذهب اما على ذلك فلا بد من ان يكون حضور ما على بعد من حيث العمل  
 والمزج في المقام مع حضور النظر بعد رده للامور الخارجية الموردة للنظر بالكذب  
 واما الشاؤون فلا بد من ان يكون على التخييل بين حضور الجزيئين اللذين يحصل للنظر بعد ردهما  
 لولا المعارضين وجب ان النظر بالكذب في عمل الكلام مستند الى امور الخارجية الشاؤون  
 فانظر بكذب لاجلها لا يحصل للنظر بعد رده ولو فرض مع المعارضين كما لا يخفى من ان غرضه  
 ليس بيان حال الاعمال بالنظر الى وجهه بل غرضه بيان حالها في الواقع على وجه صحيح  
 مع طرية اصحابها واما على الشاؤون فمقتضاها ان لا ينافوا لما سبق من منسج حضور  
 النظر بالصدق المستند للنظر بكذب من الاعمال من حيث هي الالام ان يعمل  
 على مجرد الفرق والتعديرات لا وراعي لما ظهر من في الفكر بسقوط الامر في وجه الحقيقة  
 حتى على تخالفا ومذاهب في جهة الاحياء في الغرض الحقيقة كان من مضافات الصدور  
 بالنظر المتضمنين اما عدم غايتها ما ذكره على طرية اصولها فلا عرف واما عدم ثباتها  
 على تخالفا فلا بد من ان لا يتخذ مظهر الصدور من الاحياء في مقام المعارض والامر  
 مستوفى في الحقيقة في صفة المعارض كما مرنا في صفة ما ليس الاصل في المعارضين وهو في اللام  
 بملاحظة ادلة الحقيقة في طرح كل المعارضين وعدم اخذ شي من هذا الا ان في المقام ادلة  
 اخر لا على عدم جواز طرحها معا وهي الاحياء والادلة على التخييل بينهما ولا حقا في ان يكون  
 تلك لها غير مستوفى بالنظر الفعلي لعدم استكمالها بالصفة البها في الموضوع في تلك الاض  
 هو ان لا يتحصل الصدور وحضور النظر في المنة المعارضة لاحد المعارضين بل في الامر  
 حين المعارضة لا يتجه في الحقيقة لثبات احوال الصدور في مظهر الكذب وقد عرف ان كذب  
 في شمول احوال التخييل للمعارضين وهذا وقد ظهر لك ما ذكرنا من ان الازمنة ليست احوالا  
 للنظر والصفة لما عرف من ان الازمنية مسئلة في بعض المراتب اذ ان ملاك النظر والانيات  
 عند ومنوعة في المراتب الى الاصل فيها وهي فان يفتينا على اننا امر متباين للنظر فلا بد  
 من ان نلزم بانها عيان في مجرد الاولوية العبرة عند الشاؤون معا في الرجوع كالادلة في

المختار

المختار عند في ربح السهر وانه الجماعة كما شرفه هذه القرينة من المعاد بين  
 كما لا يخفى وقد عرف ان ربح ذلك الى السهر وعلى هذا ربح الازمنية بالافرة الى الجسد  
 في النظر والصفة لكن لولمنا المعارض ايمان فلزم باننا نتفعل هنا امر  
 متباين لهما اوبان نلزم بانها عيان في هذه الاضال في مقابل الازمنية الى عيان  
 في كونها فعل المدرك بالرجوع على النظر او البعد او الازمنية التي سلتنا عنها في هذا الامر  
 بل اقول ان الامر هو الظاهر المشهور والشاؤون هو المتخيل في هذا الامر بين يظهر في القائل  
 انهم في نظر الثالث في شجاعتهم والمخارعة في الاول ويدر عليه وهو الاول والاول  
 والمراد من الاصل للفظ الذي عيان في الخلاف ان لا يتخير حيث ان مقتضى الاض  
 الضمير بين المتعارضين مو كان احدهما مثبلا على المرجع ام لا والقدر المتضمن في الخارج  
 عنه ما اذا كان احدهما مثبلا على المرتبة الموجبة للنظر وانما في ذلك كان منها مثبلا  
 على المرتبة الغيبة الموجبة له من كونها مفرجة بالاطلاق لا الاصل العمل الذي عيان في  
 عدم الخفاء واصلها هي المرجعية لان الاولى مدعومة بالحق والاشارة بالادلة الحقيقية  
 اخرى ان الكلام هنا موثوق لبيان الساطع في الرجوع بعد تسليم وجود العمل بالمعارضين وعدم  
 جواز طرحها ودرجتها المرجعية بينهما وهي فلا يكون في المقام اطلاق ادلة التخييل لما كان  
 وجه التمسك بالاصل العمل لاشارة وجود الرجوع بالمظهر في نظر لان مقتضى اصاله في  
 سقوط المعارضين معا في وجه الحقيقة لخصيص المقادير للرجوع كما لا يخفى واما اصاله  
 هي المرجعية في مجرد بيانها على ان الرجوع في الشاؤون ظهر في الجماع وليس في الازمنة والجماع  
 المنقول على ان العمل باثر الدليلين لان الكلام بقية في امر الازمنية وانما يتحصل في وجود  
 المرجع اذ ان افاد النظر الازمنية ولا ينبغي في هذا المقام التمسك بالجماع المذكور وبما ان  
 اخر ان الكلام بقية في امر الصدور ولا ينبغي في هذا المقام التمسك بالجماع على التمسك  
 بل بالمراد في الجماع المعقول الذي يمكن فصله في حقه فليعلم العمل بالاعمال بانها  
 مفيدة للنظر ويكتفى في صفة ما ذكرناه من احوالها في كل الاحكام كالعلم بالصدق وحيث  
 المعاد والنوازين بل كل من تعرض للامور وهذا يقتض من ان ظهر المرجحات في هذا الباب  
 لاجل انها سبب للنظر والقبية على ان هذا امر قد يحصل منها النظر الذي هو المرجع في

هذه



وليس من لزوم الاخذ بما اشبه عليهما ولم نقدر الظن الثالث فليقل الامام في تقديم الشهور  
 على غيره في المبسوط بقوله فان المحقق عليه لا يري في وجوب الاستدلال الذي يثبت ان مراده  
 من قوله لا يري في المبسوط انه في الرب ضعيفة الملازم للعلل كما يظهر من بعض من جملة هذه  
 وجعل المشهور مشهورا من جهة التقدير لا الرواية مدعي ان الشك في القول من جهة  
 لعدم الرب الملازم للعلل في ما هو مطابق للحاشية المتعارفين فلا يبرح حجة على المحقق  
 وهو مردد بين ارب احدها الظن بان يكون المراد من في الرب من المشهور قطعا وانها ان يكون  
 المراد من في الرب الاضافة الي الرب الاضا لا الناقب في الشك متفق في المشهور والاول  
 صحت على الثاني عند الدوران فدون لانه لا يلزم على الاول استعمال قوله لا يري في الظاهر  
 في العلة فالظن بعلامة المشاهدة والادام على الثاني احداهما اما الاخبار او تقدير  
 قوله بالاضافة اليه فيكون قوله في مبسوط ان يقول لا يري في بالفتية في قوله او المجاز  
 بعلامة المشاهدة لتسوية ما لا يحصل فيه ما يحتمل فيه بالمشهور واستعمال اللفظ الظاهر  
 في المعنى في ذلك بمنه العلة وعلى التقديرين فالاول صحت على الثاني لما على الاول  
 فلا ان المراد من بين المجاز الاخبار او الاول صحت على الثاني عند الدوران واما على الثاني  
 فلا ان المراد ان كان مردد بين المعنيين المجاز بين لعلامة المشاهدة او ان الظن  
 او المجاز ان بالفتية الى العلة في قوله لا يري في بالفتية للعلل مع مجاز في العلة  
 ومع فالمتعين على قوله في لا يري في الظاهر في العلة على الظن ولا ينافي ذلك لفرعي  
 السائل كلها مشهور بان يبرهن ان الملازم ما ذكرنا فرض السائل كلها مظهر في جملة  
 انه بعد الزام بان المراد من قوله في لا يري في هو الظن يلزم ان يكون المشهور مظهرنا  
 فرض في الشهادة فيها ماعلام لفرعي الظن فيها وهو في مظهر لا عند مني بان السائل  
 بعد ان فرض ضاوي الراويين في الصناد كمالا ما في باقية بالمشهور في مقابل  
 اننا مظهرنا بالمشهور واخضا فان كل الامام في يكون المشهور مظهرنا في مقابل  
 الثاني لا يلزم كون المشهور مظهرنا بالفتية الى المشهور المعارض له فكان السائل  
 بعد كمالا ما في ماخذ المشهور في مقابل اننا مظهرنا فرض ما لا يمكن المشهور مظهرنا  
 المعارض بالمشهور لا بالشاذ من يحصل منه الظن وبسبب ذلك من يدعي ان المعنى انما  
 الراوي حجب الامام في في الزيج بالصناد في المشهور بين العلة والفتية والاصد

الظاهر

الظاهر اشارة الجميع لا في واحد منها فان هذا كما ينبغي ان الملازم بالزيج على الظن ضروري  
 ان عدم حصول الظن انما في جهة نفس الراوي في الشهادة الموجبة لظن لمراد الرواية  
 والخصيصات الملوحة فيها وبغير ذلك سببا لفتها على وجهنا ومنها غيرها منصوص  
 المصنف في وجوب عدم نقطة بغير غرضه في وبغير ذلك سببا لخطاه في النقل  
 او من جهة تعدد في الكذب ما من جهة خطاه فيه وهو وفتها وباجتماع الصناد  
 المترين يحصل الظن بعد تلك الاحتمالات المختلفة بحصول الظن منها لان الاول من دفع  
 باعتبار افضه والثاني باعتبار افضه والادوية والثالث باعتبار افضه لان الظنون  
 في الاصل عند الخطا والسهولة في تحفظه وبناء على عدم صده وخطا في الراجح  
 عند افضه في مثل ما سمع ولم يكن الملازم على الظن كذا وجود احد الصناد  
 كافيا في الراجح وما في ان المراد من الرواية كتابه افضه في مقام الزيج والفتية  
 اما يجوز ان كلمة الراوي مستقلة او كما يظهر عن بعض ارب ان السائل يريد جوابه في  
 ذكره السؤال انها معا مبدلان وضمنا لا يفضل احدها على صاحبه وهو كما شق  
 من اذ في جوابه ان مراده في الزيج عطف المقاصل ولو بعض الصناد لا يلزم ان الزيج  
 باجماع الصناد لكان الاشب ان قيل بجوابه في حجة وجود بعض الصناد  
 دون بعض او فاض الصناد بعضها مع بعض كما يظهر من شيخنا في مدق في  
 بقاء استعمال الرواية او مجاز في المجازات البعيدة التي ربما يدعي عدم وجود  
 في المجاز وغيرها ومع ذلك فكيف يعارض مثل ذلك المجاز بغير كلمة الراوي  
 الثاني في رده واما الثاني فلان غاية ما ينبغي من معارضة وضع كلمة الراوي  
 للمباينة من مقام الرواية وحال الراوي في كنهية سؤاله الظاهر جميعها في قوله  
 كتابة احد الصناد ولا فاض بين الظهور والمنشاذ في وضع اللفظ وبيان في قوله  
 المستند حال الراوي من مقام الرواية لتقدم الاول على الثاني كذا في الاستدلال  
 او كما يمكن من ظن حال الراوي في كنهية سؤاله عن كتابة احد الصناد في الزيج  
 لا بعد كل الامام في بالزيج باجماع الصناد المستند في وضع كلمة الراوي في  
 في السؤال شاذ بها في العدد وعدم فضل احدها على الاخر فيجعل ان يكون



فرضه عدم فصل احداهما بجملة سائر الصناعات التي اعترضها الامام في اختياره والاصح  
 وادوية وظهور ذلك فيهم السال في ان المذايع بطلان التفاضل والتميز وذلك في  
 المدونة على المنع ويجوز عدم سؤاله في صورة وجود بعض الصناعات او ثلثها من بعضها  
 مع بعض لا يكف في ذلك لاحتمال ان يكون عدم سؤاله عن الاول لا جمل انهم  
 منه ثم ان المرجع جميع الصناعات لا يصحها فلا حاجة الى السؤال عن صورة بعض  
 الصناعات من الثابت بامكان ادخاله في قوله لا يفضل احداهما على صاحبه فلا حاجة  
 الى السؤال عنه مستغلا فانهم قد مضوا الى ادلة اخرى فصار السال في سؤاله  
 بقوله انما معا لان في غير ان يذكر قوله لا يفضل اه فلا يكف ذلك مما انه من  
 من الامام في كتابه احد الصناعات في المرجع ضرورة ان يفيد ان المداد  
 باجماع الصناعات اراد ان يسئل عن صورة هذه المرجع ويكتفي في فرضها وبها في المداد  
 كما لا يخفى هذا وقد بين ما ذكرنا ان المداد في الرجاء على النقيض لا التقييد والافقية  
 لانه المستند من اخبار والمواقف لما يظهر من علمنا ان الصادق عليه السلام في بيان احد  
 واما الرجوع بجملة المنع فقد ذكرنا هناك كانه وجوب كثرة في الرجاء وما حتمنا  
 هناك وان كان كافيا في تحقيق الحالة في هذه الوجوه المرجح انما لا بأس باننا ان  
 الى منضمها حفظا للزم ونسب لما يظهر من اصحاب من العلم فتأمل منها الصفا  
 بان يكون احد المشارعين فصيحا والاخر كجما جندهم الاول على الثاني والظاهر  
 اطباءهم على ذلك وربما يظهر بعضهم التفضل بين ما اذا كانا منسولين باللفظ  
 او بالمعنى والتميز يكون النصا من مرجحة على الاول دون الثاني ومن قرع ذلك  
 سنجناه في الرسالة معللا اعتبارها على الاول بان الركبت اربعة كلاما المعصوم  
 وابعده ان يكون هذا التفضل هو المختار عند السجادة وان كان كلاما وعلما انهم  
 لما ذكرنا النصا في الرجاء في كلام المعصوم في غير تسمية علم التفضل لان التفضل  
 بالمعنى ليس كلاما في ذلك فلا اشكال في مرجحة النصا في كلام النبي لان في قوله  
 التفضل بالنص في الكلامات المتعلقة بالامور العادية فضلا عن كلاما المتعلقة ببيان  
 الاحكام الشرعية بل ربما يمكن ان يقال في عدم ماورد بالتكليف بالنص كما سنبينه ذلك

من بعض الروايات التي اوردتها في ماوردنا من كلام الامور وما مر فيها في كلامنا  
 المتعلق ببيان الاحكام في حق المنع لو قلنا بان بناء الرجوع على الظن لا يثبت على  
 الاخرة ثم التفضل بالنص في بيان الاحكام واثبت لهم ماوردنا من ذلك مع عدم كون  
 لغير النص بعد ذلك كما انهم في بيان الحكم سيما على حفظ ان مناسية المنع الى مقتضى  
 حال المسائل التكميلية لغير النص وكذا الحال لربنا على ان النية في الرجوع بالافقية  
 التي على حفظ الاحكام وكذا عدم الاحتمال الزايدة غير النص على الاحتمال  
 المتعلق في النص لغير لربنا في الرجوع على الافقية بمعنى الاولية وكون النبي شخصيا  
 عن كونه كاشعا في الرجوع ورضينا اليه في غير الحرية في مقابل الرضا او بلز عدم النص  
 في الرضا الاستيعاب في الرجاء في كلام الامام في هذا كله لانه علمنا بان المنع  
 مستلزم وانما علمنا بان احدهما مستلزم باللفظ مع التفضل في الامر فلا اشكال  
 فيما اذا كانا في العلم ثم بعد ما عرف في عدم بيان الرجوع اذا كانا منسولين باللفظ  
 واما اذا كانا في النية النبوية فيمكن من الرجوع في الاخر في نصا في ما هو المستلزم  
 باللفظ وعدم نصا في المستلزم بان يبي أن النصا منسولين في مقابل الركابة واثبت  
 هذه النص في المستلزم لاحتمال ان يكون ذلك منسولا بالمعنى وكون النصا في  
 اوضح ذلك المعلوم كونه منسولا باللفظ اللهم الا ان يمتنع لعدم كونه منسولا بالمعنى  
 باصالة عدم رغبة ناطق فيه وتما ذكرنا في حال فيما اذا علمنا بان الاخر منسول بالمعنى  
 وكذا فيما اذا شككنا فيهما في انهما منسولان باللفظ او بالمعنى فيكون احدهما نصحا  
 بالنية الى الآخر ومنها الرضوية ذكرها العلامة في في الرندية وغيره وانما هو صاحب  
 العلم ان معللا بان التفضل بالنص لا يجب ان يكون كلاما اوضح في تخالفه معللا بعدم  
 بغير كلام المعصوم الامام في الاخر في الية في بيان الاحكام الشرعية الاول  
 والتفضل عليه اما الاول فلا بد كما لا يخفى على النص التفضل بالنص كذا لا يجب  
 عليه التفضل بالنص ولما لا يخفى فلا بد ان النص في كلام الامام في بيان  
 الاحكام الشرعية كذا لا بد من النص في عدم التفضل بين النصا والرضوية



والقول بجحته الاول دون الثاني كما يظهر منها والحاصل انه يلزم ملاك من فلا يخرج  
 الاضحية لما عرفت ان الضميمة ليست تأويلية بل هي لا تعلق الاطلاق بل الامام بها  
 على الامام بالاولى بالادب والشمسية الدائمة في باب الزجج والاضحية ان الاول دون الثانية  
 الثانية للضماح بالنسبة اليها ثابته للاضحية بالنسبة الى الضميمة وجه قد عرفت  
 مناضح الزجج بالضميمة في كلام الامام ثم منضمه بالاضحية في كلامه واما بالنسبة  
 الى كلام النبي صلى الله عليه وآله بالزجج بالاضحية لما عرفت ثم واما على وجه الاجد  
 اليها فانه الفصل بين ما اذا كانت الاضحية اولها بحيث يمكن صدورهما  
 من غير الضميمة فبعبارة اخرى بلغة هذا المعجزة وبين قوله والامام بالزجج على الوجه  
 دون الثاني ويمكن استناده الى قوله العبد قد عرفت في المنه حيث علم الزجج  
 بالاضحية بما حصل ان الامام في شكا في الضميمة دون الاضحية ان الامام  
 ان كلامه ليس بما يمكن استظهاره من هذا الفصل من ذلك كما يظهر من راجح  
 المنه وكما كان فالضميمة في غير محل فزاد ان انضاد الجز بالضميمة بالغة  
 هذا المعجزة بطلها ونزج في التمام في المعارض كالانجى وحل الكلام انضاد  
 احد المعارضين بالاضحية الغير الباقية الى هذا الحد ومنها الضميمة فانها منته  
 على المعجزة ان المعارض كان احدها ظاهرة في المنه الضميمة والآخر ظاهرة في المنه  
 المجازي للزنية المبرورة في الكلام وعلى ذلك فان بان الضميمة اول من المعجزة او  
 باستثناء الضميمة في من الامام والاستثناء في الزنية مع افتقار المعجزة اليها اول  
 لا تفصل في تقدير الضميمة على المعجزة غير تقدير الظاهر المستأنص في الوضع على الظهور  
 المستأنص الزنية انما هو لان قوله بان ولا احد الجزين على المنه الضميمة موجب  
 للزجج على ما عليه على المنه المجازي بحيث يجب ان يكون منه كما هو الحال في معجزة  
 الباب ومعجزة الضميمة في رجحان الدلالة كالعلم والضميمة المستأنص في المعجزة  
 واما ذلك في رجحان الدلالة الذي ذكرناه في هذا التمام مع كوننا خارجين عن هذا  
 التمام لان رجحان الزجج بالدلالة والجمع بينهما في هذا التمام فيمنع ان الامام

المجمل

المعجزة  
 اجماع الكثر وهو انما منتهى ما عرفت انهم اوردوا بعض ما هو من رجحان الدلالة في هذا  
 ولا يأس من ان ما عرفت من الرجحان في تقديم الضميمة على المعجزة على ما عرفت في  
 الاستناد من غير ان يثبت الضميمة على المعجزة وهو لا يوجب الاستثناء الذي قد عرفت ان  
 الرجحان ليس على ذلك بل على الظن ودعمه القاء والاعتقاد لا يثبت على كالاخيه واما الاول  
 فلم يثبت في الضميمة على المعجزة وكان الركن قد عرفت في قوله الضميمة وان الضميمة نزلت  
 في زمن المعجزة ان المعجزة لا يثبت في زمن الضميمة فثبت في زمن الضميمة  
 او حالية على ارادة المنه المجازي وتماثل في الدلالة الزنية على ارادة المنه المجازي  
 او في زمن الدلالة الواضح على ارادة المنه الضميمة في ذلك فقام على قوله في جانب الضميمة  
 على الوجه الكلي كيف مع ان رجحان المعارض بين الضميمة والمجاز ان كانت الزنية نقطة  
 الى المعارض بين الضميمة كالاخيه وكيف يمكن ان يكون احد الضميمة على الاخر  
 كلمة سيما ملاحظة شبهة في استعمال المعجزة في ما عرفت ان كثر لغة الرب مجازا  
 وان كان المجاز في زمن الدلالة فانه ملاحظة اشكاله فيما يجر العكس في الزنية المجاز  
 لكن الامام في عدم رجحانها على الاخر على الوجه الكلي بل لا بد ملاحظة خصصا  
 زنية الاخر في ظهور الوضع الزنية في ظهور الوضع اولى ووجه مرد  
 فكيف يمكن ان يكون ما يجره الضميمة على الجواز الشارح للزنية في تقدير ما ذكر في الزنية  
 بضميمة على ان جامع له انه في زمان شذوذه من الوجه انه ايد او اخر في زمانها  
 في زمان على ما ذكر معنا المعجزة على ان جامعها فليس بان مثل ذلك من دلال  
 انه فليس بان حيث ان استعمال الزنية في المعجزة لا يوجب في موضع في ذلك المعجزة  
 فيعارض ما يشبه بضميمة الا بلامح والدخول لما استأنص في معجزة الزنية في  
 الاول وحل الثاني على من ادعى رجحان الدلالة في ما اذا خلاص التكميل بان  
 في قوله النبي صلى الله عليه وآله في معناه الضميمة مع الضميمة بانها في قوله النبي صلى الله عليه وآله  
 من في الظاهر في المنه المجازي بوجه التكميل فيمنع الدلالة ويجعل على المنه  
 المجازي ومنها عدم اضطرار المنه بالنسبة الى الضميمة او ان رجحان



كسبها المشكوك فيه ان لا يضر المفسر في كلامه اطلاقا فانه قد يكون وراثة  
 اخلافه فيجب ان يبين ان عيان في قوله بعض نسخ الكتاب يوم وعلى بعض  
 النسخ يوم او قد يظن ويروى في الخبر ان كان عدده منها في النسخة وقد يظن في رواية  
 الحجة ان كان راوية مؤداه فله ولا شك ان الاصل ان على الوجه الثاني وجب  
 لعرض الرواية من عدم الحاجة فلا وجه للاختلاف الرجوع وانما الاصل ان على الوجه الاول  
 والثالث فان كان المصنف معارضا لغير المضروب على طين المفسرين وكل من سلفه  
 الزيد المحقق في الرواية فلا وجه للرجوع مع سواء بيننا على النسخ في باب الرجوع او في الرواية  
 لعدم جزمه على عدم الاصل مع عدم احوال الرواية في المضروب على احوال النسخ  
 المتفاوتة في غيره وانما اذا كان مضروب المفسر معارضا لغيره على اصل النسخ في أحد النسخ  
 دون الاخر فلا بأس بالرجوع في غير النسخ والرواية كما هو ظاهر في الجمل بين الرجوع  
 غير تام الا على بعض النسخ ومنها فائدة ولا احوال المتعارضين فانهم قد علموا  
 وقد ذكره صاحب المعالم في مثلها بما جاز في بعض اجاب والمفسر للسائر بعد ذلك  
 الوقت في قوله فقدر ان نقله فقد خالف واقع رستم في الرجوع في ذلك نقل  
 يظن فيه فانه سواء قلنا بالرجوع بالظن والرواية في النسخ انما هي في كثير من المواضع  
 بعد من غير الماك على الماك ويحتمل على هذه الاستحباب او الكراهة وما ذكره في الحال  
 فيها انفس من احوال المجاز في حيث المفسر المذكور في كلامه انما هو انما يظهر فاذكرنا  
 لان منها حديث المفسر في حديثه ورجوعه الى الشافعي في مقام المعارضة وفيه ما لا يخفى بعد  
 بما في في الرجوع الحقيق على المجاز ومجمل الكلام في هذا المقام ان لا يفر بين الرجوع المذكور  
 في كلامه على احوال الامور وانما هي ما خذ في كلام العامة ووضعه من غير النسخ في النسخ  
 هذه الامور وما لا يرد في الظن بالنسخ الى الخبر المشتمل على ما كلف في الرجوع اليه ليس في  
 الرجوع بما قلنا وانما الرجوع بالنسخ الى امور الحاجة في كثير منها منصرفهم  
 تلك مخالفة العامة وموافقة الكتاب في حواشي الشرح وحيث مضى ونحن نقدر في العامة  
 على المنفعة وقد ذكرنا احاد النسخ في المجازات الخالية فيقول في الرجوع الى المفسر  
 مخالفة العامة والكلام ينبغي ان على ما ينبغي التواضع في النظر في النسخ الى الماك

على الرجوع

فقد

على الرجوع بما لا يفر عن ما ينبغي التواضع في الكلام فيها على ما ينبغي التواضع في الكلام فيها  
 انكار الرجوع بما لا يفر عن ذلك في النسخة في ما ينبغي عليه ما عدا عنه المفسر في الكلام فيها  
 للاختلاف في قوله ما يحصل ان اصحاب المفسر قد مكروا في ذلك وعملوا بما خالفوا  
 في الروايات على النسخة لموافقتها المذهب العلم وادود المفسر في ذلك اوجه لحوال الرواية  
 الواقعة لمذهب العلم الزائدة في الزيد والاصح الشريعة على النسخة والرواية الى ذلك  
 على علم ما في من احوال هذه العلم على النسخة واردة في غير الزيد وناظره الى بعض  
 المباح في الخبر في الجمل بين النسخ التي تنسبها الى اصل المصنف في الفرع في ذلك  
 الاخبار ان ما نسب اليها من احوال المفسر في مواضعهم فاحرص في ذلك بما لم يخالف  
 لمذهبهم في النسخ والظاهر في النسخ انما هي فان ما عدا عنها هو الثاني لا هو في هذا الكلام  
 منه في موضع من كون المخالفة وجه في باب الاحكام والاصحاب الدال على الرجوع بها  
 هو في غيرها وناظره الى ما ذكره في غير موضع من كتاب الرجوع بما عدا عنها  
 المعترض في النسخة في قوله كان قد استدل المحقق في علم الرجوع بما عدا عنها في كافي  
 اصحاب النسخ في الخبر المرفوع في استيفاد احوال النسخ في الخبر الخالف حيث قال في  
 الرجوع بما عدا عنه في النسخ في ما عدا عنه في النسخ في ذلك رواية في النسخ في  
 وهو انما استدل عليه في غير واحد من النسخ على ما عدا عنه في النسخ في النسخ  
 كالمفسر في غير وان اضحى المضم بان لا يبعد الاضطرار الى النسخ في النسخ في النسخ  
 في الرجوع الى ما لا يحصل في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ  
 الامام في ذلك في خبر النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ  
 لا ينفصلها انتهى وادود عليه سلطان العلم او يخالفها بان احوال النسخ في النسخ  
 معارض احوال في الواقع في غير النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ  
 ولو فرض اخصها في الخبر الخالف باصحاب النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ  
 اللام انما هو انما في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ  
 وادود عليه في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ  
 المعلوم احوال المفسر في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ

في النسخ



على قدر ان يكون البناء على الوجه الذي هو على النظم بالكل لا يندفع بما ارد عليه سلطان  
 لم يكن كان من العمل على على فله الاضمار وكثرة فيدفع بما ذكرنا لا فيج واما ما ارد  
 عليه العالم فاجاب عنه شيخنا انه من غير غلبة النية في كلام الامام في نفسه الى التاويل  
 اورد دعوى الغلبة وان لم يهرج بما في العالم الا انه يستأمنه كما لا يخفى عليه لاحظ  
 النيات المتخلفة المحكية منها لكن يمكن ان يجاب عنه الجواب المذكور بان فرض العالم في  
 ان كان دعوى الغلبة في النية بالنسبة الى الضار التاويل في مطلق الاضمار الصادق  
 في الاثمة في ولف غير صور المناوئة فتع الغلبة في محله وان كان غرضه انه دعوى الغلبة  
 المستنفدة في حق صور المناوئين الذين كان احدها مرفقا للعالم في ولف محالنا  
 فلا وجه لمتنع الغلبة بل الظاهر ان الغلبة المذكورة في محلهما وعليه فيحصل النظم في محلهما  
 تلك الغلبة بان الجرح المرفق صدق في نفسه وجب تدعوى ان من العمل بالمرحاض  
 على النظم فتع النافذة المرجح بخالف العالم حيث حصل منه النظم ولا اشكال  
 في ان منتهى النافذة المرجح بخالف العالم حيث حصل منه النظم ولا اشكال فيها  
 صحيح فافاده النظم وانما الكلام في تنقيح الموارد التي يحصل منها النظر بالنسبة فلا يابن  
 بالاشارة الى اجمالية لتنقيح تلك الموارد فتع ان المناوئين اما مرفق احدها  
 ككل العالم وافر محال له او احد مرفق الجمل والافر محال له او احد مرفق محال له  
 للبعض كما في حقه مرفق البعض كالشافعي والافر بالعكس وعلى التقدير فاما ان يكون  
 المرافقة والمخالفة معلومة او غير معلومة او متكثرة فان كانا مرفقا لكل العالم او جملها  
 بجميع الاستزاد العرفي والافر محال له مع كون كل من المرافقة والمخالفة معلوما فلا اشكال  
 في حصول النظم بالنسبة وكذا اذا كانتا مرفقتين لان النظر بموافقة الكل او الجواب  
 النظم بالنسبة واما اذا كانتا متكبرتين فلا يحصل النظم سيما بملاحظة اصله  
 النية فلا وجه للمرجح في العمل لم يبداه في وجه هذه الصور في مورد الاضمار  
 ايعى ولو كانت مخالفة احدها للكل او الجمل معلومة مع الشك في مرافقة الاخر فافاده  
 فلا يحصل بمقتضى المشكوك فيه فيكون في باب المرجح على ارضية في نفسه فله الاضمار  
 وكثرة فينتهي الزام بالرجح اذ حصل في المشكوك ما لا يحصل في العلة لا لا فيج وان كان

لذهب

وختامها

صاحب

على قدر ان يكون البناء على الوجه الذي هو على النظم بالكل لا يندفع بما ارد عليه سلطان  
 لم يكن كان من العمل على على فله الاضمار وكثرة فيدفع بما ذكرنا لا فيج واما ما ارد  
 عليه العالم فاجاب عنه شيخنا انه من غير غلبة النية في كلام الامام في نفسه الى التاويل  
 اورد دعوى الغلبة وان لم يهرج بما في العالم الا انه يستأمنه كما لا يخفى عليه لاحظ  
 النيات المتخلفة المحكية منها لكن يمكن ان يجاب عنه الجواب المذكور بان فرض العالم في  
 ان كان دعوى الغلبة في النية بالنسبة الى الضار التاويل في مطلق الاضمار الصادق  
 في الاثمة في ولف غير صور المناوئة فتع الغلبة في محله وان كان غرضه انه دعوى الغلبة  
 المستنفدة في حق صور المناوئين الذين كان احدها مرفقا للعالم في ولف محالنا  
 فلا وجه لمتنع الغلبة بل الظاهر ان الغلبة المذكورة في محلهما وعليه فيحصل النظم في محلهما  
 تلك الغلبة بان الجرح المرفق صدق في نفسه وجب تدعوى ان من العمل بالمرحاض  
 على النظم فتع النافذة المرجح بخالف العالم حيث حصل منه النظم ولا اشكال  
 في ان منتهى النافذة المرجح بخالف العالم حيث حصل منه النظم ولا اشكال فيها  
 صحيح فافاده النظم وانما الكلام في تنقيح الموارد التي يحصل منها النظر بالنسبة فلا يابن  
 بالاشارة الى اجمالية لتنقيح تلك الموارد فتع ان المناوئين اما مرفق احدها  
 ككل العالم وافر محال له او احد مرفق الجمل والافر محال له او احد مرفق محال له  
 للبعض كما في حقه مرفق البعض كالشافعي والافر بالعكس وعلى التقدير فاما ان يكون  
 المرافقة والمخالفة معلومة او غير معلومة او متكثرة فان كانا مرفقا لكل العالم او جملها  
 بجميع الاستزاد العرفي والافر محال له مع كون كل من المرافقة والمخالفة معلوما فلا اشكال  
 في حصول النظم بالنسبة وكذا اذا كانتا مرفقتين لان النظر بموافقة الكل او الجواب  
 النظم بالنسبة واما اذا كانتا متكبرتين فلا يحصل النظم سيما بملاحظة اصله  
 النية فلا وجه للمرجح في العمل لم يبداه في وجه هذه الصور في مورد الاضمار  
 ايعى ولو كانت مخالفة احدها للكل او الجمل معلومة مع الشك في مرافقة الاخر فافاده  
 فلا يحصل بمقتضى المشكوك فيه فيكون في باب المرجح على ارضية في نفسه فله الاضمار  
 وكثرة فينتهي الزام بالرجح اذ حصل في المشكوك ما لا يحصل في العلة لا لا فيج وان كان















كانت لم يرد فيها الا هذا الخبر فخذ به وتنفذ الوجه الآخر المحتمل لعدم الدليل عليها  
وان لم يتحصر ما عداه فيه فكان في المسئلة اخبار متعدي في ذلك واحد منها على وجه  
في الوجه المحتمل فثبت المسئلة كانا لم يرد فيها هذا الخبر الموافق للعادة فلا بد من علاج  
الغايه بين ما عداه من الاخبار الواردة في المسئلة وعلى التعدي بها فلا بد من  
في مرجحة المرجح المذكور فانهم وناظر اما الجواب فليس الغلبة المذكورة لان دعوى  
الغلبة فيما اذا اقتصرت على قول واحد كون المسئلة ذواتها لان الغالب اختلافا  
مع هذه الوجوه في المسئلة في معرض المنع فثبت اننا قد عرفنا ان الرجوع بالمخالفة  
لا يلزم امانا على الخي والفتنة معا فمن ان الفرق بين الوجهين فظهر في مراد  
اها في تبيين الرجوع بها على سائر الوجوه المرجحة وناظر فيها على القول بالترتيب  
بين المرجحات كما سيجيء في محله في شخاضه اذ على تقدير كون الرجوع بها لكونها امانا  
على الخي والفتنة على المرجحات السنية والفتنة لما عرفنا انها هي المرجحات  
الخارجية المعتبرة وهي متعدي عند الدال بالترتيب بين المرجحات على المرجحات  
السنية والفتنة وعلى تقدير انها امانا على الفتنة فالرجوع بها ما عرفنا عداها  
في الوجه المرجح لما عرفنا انها هي المرجحات الخارجية المعتبرة والرجوع بالجهة  
مؤخر في الكل وانما ان الرجوع بها على تقدير كونها امانا على الخي لا يجوز في الاخبار  
القطعية في ايضا الامانة في الروايات السنية والمخبرفة بالبراهين القطعية  
ان على القول بالنظر المطلق في باب الرجوع فلا خلاف ان امانا على الفتنة فان الرجوع  
بها يجوز في الروايات القطعية اجزا ما وشر في ذلك اننا قد عرفنا انها على الاول  
في المرجحات المعتبرة ومردود الروايات الدالة على الرجوع بها في هذه الجهة في الروايات  
الفتنة في احاد الاخبار والظاهر ان خلاف بين الاحكام في كون مورد الرجوع  
في الاخبار القطعية وهي في التعدي عنها الى الاخبار القطعية في القول بالرجوع  
بمطلق النظر في الاخبار والافلا وجه للتعدي كما لا يخفى فلا خلاف ان امانا على الخي  
بما انها امانا على الفتنة فان مورد ما يدور على الرجوع بها في هذه الجهة هو الوجه

القطعية

القطعية بل الخطاب الشامل لانه صريح في ما ذكره ولم يسم في فيه فلا يلتزم  
ودوره في الاخبار الشافية اظهر ان بين وجهي فاعمال الرجوع بها في الاخبار  
القطعية اما الاشكال في وانما الاشكال في العمل بها في اخبار الاحاد وقد عرفت في هذا  
وسيجيء في بيان في محله في تبيينها في الاخبار والفتنة والتعدي عنها الى الاخبار  
في المرجحات المعتبرة الخارجية كالسنة والفتنة وجه ظهر الخلاف في الاحكام السنية  
واما ذلك اذا اشكال فيه على تقدير كونها امانا على الخي على وجهه في بيان  
في الاخبار على الجور بظاهرها كما ينبغي ان يوضح مناط الرجوع في غاية الرضوخ  
وانه في تقدير مضمون الخبر حصوله القطعي في وجه فلا اشكال في التعدي الى كل ما يوجب  
تعزيزه للفتنة وبذلك القطع في خلاف الروايات كانت امانا على الفتنة فان التعدي  
عنها الى تلك الامور من غير ان يكون المنطوق في الرجوع بها في الرواية بمعنى  
القطعية الرضوخ او قل الاحكام انهم هذا المنطوق واستنباطه من الاخبار في غاية  
الصعوبة بل استنباط ذلك منها بعد استنباط اصل الياس مناط التعدي  
في الموارد التي يكثر فيها بالقباس واستنباط العلة فيتميز التعدي عنها  
الى الامان في الامارات التزعية على الفتنة ولزم هذا القطع بالكل في مورد ما عدا ما عدا  
في الامارات التزعية على الفتنة وان كان في غير ذلك في غاية الاشكال في الاشكال  
في التعدي على من الوجه لان مناط الرجوع فيها هو مجرد امان الفتنة في الاخبار  
دون الاخر فلا بد من التعدي الى كل مورد وحيث امان الفتنة في احادها وكانت الامانة  
عليها غير الموافقة وليس ما يلزم كحارس المرجحات التي استكتفتها فلا خلاف  
يجوز الرجوع بها على الاحكام ان مناطها على القطع بالكل اعرف من ان الدليل  
على الرجوع بها في صريح قوله ما سمعت في رواية لا يستند منه الا طبع الخبر  
لا يبرهن في امانا الفتنة لا يحصل القطع بالكل في معارضه مضافا الى ان عمل  
على طرحة الخبر لا يشمل على امان الفتنة ولا يحصل مناط القطع بالكل كما قبل



المنبني في كل واحد من هذه المراتج في الفقه والاصول هذا خبر قد بين في الكتاب  
 اوجه القبيحة عليها الاولى انه يظهر في الشبهة الثانية منه في ذلك في كتاب النكاح  
 انه خبر شرط في حمل الخبر على القبيحة موافقة لجميع العامة حيث ان قوله قد علم من حمل الاخبار  
 الدالة على جواز نظر ملوك الرمة اليها المعارض لما دلل منها على عدم الجواز على القبيحة  
 بان حمل الخبر عليها شرط بان يكون موافقا لجميع العامة دون بعضهم نعم الحق  
 في المقام عدم الاستطاعة ان يكتفي فيه بموافقة الجمهور العامة الصادق بمراتب واحد منهم والآخر  
 فيه موافقة الكل ولا يخلو الذي عيان في الاستئذان الوفي ويدل عليه وجوه اخرى اولها انه  
 قد روي عن علي بن سباط المقدم انه قد بينه البلد واستنته في الخبر فاذا انفك جسي  
 قد خلاه فان الحق فيه في القبيحة لا بد وان يكن واردا في القبيحة ان يبدل  
 على ان موافقة الجمهور واحدة في نفسها ان يكتفي في بطلان موافقة الواقع ولا خفاء في هذا  
 كما يجوز في الخبر القبيحة المعاصرة كما يجوز في المعارض منه قد وثابها ان لو كان لا بد  
 في العامة في الخبر الكل او الجواز عيان اخر في كان المراد منها المستتر في قوله  
 فهو مستلزم لتدبيره من الذي صح في زمان القبيحة كما مر من صد الحفنين قد  
 لشدة اطلاع الجمهور في زمن القبيحة بآراء جميع العامة اذ جعلهم على قولين  
 عليه الاستئذان الوفي مع كثرتهم ونسبتهم نعم ان ذلك ممكن في حق العامة من  
 فلا بد من حمل ما دل على الزم بهذا المرجع على ان كان الحضور والتمسكنا عدم  
 نفي اطلاع على اراء الجليل بل عدم تحضر اعيان الا ان لا اشكال في نفي  
 بآراء الكل وحي حمل لفظ العامة على الاستئذان القبيحة فيمكن في لزوم مداد  
 المرجع بهذا المرجع كما عرف في نفي نفي حمل اللام على معنى القبيحة وهو الاستئذان  
 القبيحة فالامر قد بين على حمل الاستئذان الوفي او القبيحة والاول وان كان  
 اقرها اعتبارا وانه حقيقة حملته انما انقذت القبيحة فدار الامر بين حمل لفظ  
 على جواز القبيحة الى القبيحة اعتبارا وبين حمل لفظها الى جوازها وان كان  
 اعتبارا فان الثانية هو القبيحة ودار الامر بين اولها والاولا وجب قد عرف

ان القبيحة اوجب المجازاة العام بعد نفي حملها على حقيقتها التي هي استئذان كما بينت عن  
 حمل العامة لفظها العام على القبيحة في باب المذمة والصدقات والرفق والرضا بالحق  
 كما انما قد اوردت القبيحة في قوله على القبيحة لفظ الحمل على الاستئذان القبيحة فلا بد  
 من حملها عليه ولا يجوز حمل لفظ القبيحة على الاستئذان الوفي بعد نفي حملها على الاستئذان  
 القبيحة وليس ذلك الا لوجهين الاول ان لا اعتبار بالاذنية الاعتبارية في نفي القبيحة الا اعتبار  
 منشا للاذنية الوفية فيمنع الحمل على الاذن الاعتبارية فيكون كونه الاذن عرفا لما لا يفرق  
 التمييز بينهما فالمعنى ملاحظة الاذن عرفا لا الاذن الاعتبارية وان كان للاذنية في  
 داهية وفي خبر ضعيف كذا زاد في الحديث قد علم لفظ الاسد على حقيقتها بين صله  
 على اقرار المجامع وبين حملها على الاذن الساكن في الاجزاء فالمعنى مع حملها على الاول  
 وان كان لا شاة في شأها بالاسد في حين ان قد روي وجه الشاهد وجب الاذن  
 الاعتبارية دون الوجبة وقد عرف عدم اعتمادها في مقام الاضافة والاستثناء فظهر  
 ما ذكرنا في كونه حمل الخبر على القبيحة موافقة لواقعهم ولا يشترط موافقة جميعهم ولا بعد  
 دعوى على اصحابها بل ان من في القبيحة من حمل لفظ القبيحة لموافقة لواقعهم  
 كما في حقيقتها او غيره وحي فلو فرضنا موافقة احد المتعاضدين لآخر احد منهم مع عدم  
 ظهور التنوير فيكون المصلحة المستندة في زمن من افقه على حق احد المتعاضدين  
 مثلا فيحمل المرافق على القبيحة في الحجاز كما يراه موافقة القبيحة في الحمل عليها ولا يحمل عليها  
 على طرفين فيغير موافقة الكل او لكل كما عرف في الشبهة فله ويمكن استظهاره في شفا  
 اية فالتميز بين القولين انما يظهر في المثال المفروض ومن ماذ كان احد المتعاضدين  
 موافقا لواقعهم والآخر موافقا للغير ان على القولين لا وجه للتميز فيها على القبيحة اما على اذنية  
 الشبهة فيحمل لفظها على اذنية فلا بد من الاخذ بما اكتشف في العمل القبيحة بآراء  
 الجمهور على القبيحة واما على اذنية فذلك مستبعد فيما اذا افقه واحد منهم مع عدم اذنية ماعدا ذلك  
 المسئلة مستندة في زمان او عدم معلومة التنوير من غيره واما اذا كانت التنوير  
 موجودة في الجميع مع اذنية في انفسهم وموافقة احد المتعاضدين للآخر



فانوار المراتب والمخالف فيمكن لاق كلا منها عمل على الجنس كالانجيل في صلاتك  
 الرجوع كاعتق من ان ما ذكرناه من طرح الخبر المخالف في المثال المذكور ما الا انما ارجع  
 لرفنا بان الرجوع بالمخالفة كمن المخالف امان على النسبة وكذا الاشكال في لوفنا كمنها  
 امان على الباطل للوجه الثاني في الوجهين المتقدمين وهو انفساء اراهم وعملهم البطالان  
 وخلافه التي كمن لالفران المستكشف عنه بقوله في الردية المتقدم انفساء البلاء  
 وانفساء في الردية فزود انما اذا استكشفنا باخبار المصنفين ان عملهم لا يرمي في الغلب  
 بصادق الباطل فاذا وجدناهم قسور واحدة في مورد واحد ولو فرضنا عدم صدور القسور  
 عنهم وانفساء القسور عنهم بهذا المورد الخاص فنكون بطلانها ونلزم بطلانها واما ان انفساء  
 على ان الرجوع به القليلة الباطل في الاحكام المرحومة والقنا والمصادرة عنهم لتقدمهم  
 في الكذب على اهل البيت العظمة وتقدمهم في جعل الحق في كتابهم كاهل منصف الوجه الاول  
 في الوجهين في طرح ما دقنا واحدا منهم في الغرض المذكور اشكال بل لا بعد ان يكون عدم  
 طرح احد في وجه الوجود لان فعل البطالان في تلك الاحكام لا تنفع في كشف ما حدث  
 منهم في المسئلة المسخدة بل تنفع في استكشاف البطالان في تلك الاحكام المرحومة في  
 انفساءهم والقليلة المستكشفة في اخبار الاما بما في رواية ابي اسحق الاربعة المتقدم  
 فانهم وقال الاما الثاني ان رجوعا في المصنفين انفساء في عمل المراتب في النصارى  
 لمذهب العامة على النسبة ان يكون شاذا ولما مع عدم الشذوذ بان كان ما دونه الاحكام  
 وعملها لا يعمل على النسبة ولما شاذ الحاكى بالقبول في كونه من غير رجعة المخالفة  
 الاول وكلامه في العمل امرين احدهما ان يكون مراده من الشذوذ وهو الشذوذ في الوجهين  
 الخبر في الحجة وهو الشذوذ في البطالان والاضا فان كلامه على هذه النسبة انكار الرجعة  
 المخالفة فزود ان شذوذ الخبر على هذا بصيغة في الحجة ولم يكن مراعاة العامة ومعارضا  
 بالخبر المخالف وحيث تقدم المخالفة عليه ووجهه وعمله على النسبة لعدم حجة وعدم  
 نقص النصارى الام بآراء الرجوع فلا معنى لرجوع مخالفة العامة في الرجعات وبزعمه  
 هذه الاخبار ما كمنها عنه في انكار رجعة المخالفة وحل ايضا الدالة على المدخل للجمهور  
 في مخالفة وغيره ولا يجهل ذلك ان هذا الوجه ليس له الحجة لما ذكره مع كونه

من ينزل بالرجعة وثانها ان يكون مراده من الشذوذ الشذوذ في مقابل الخبر  
 المخالف للعامة المعارض له ويكون مراده من هذا المصنف الغرض عما اذا كان الخبر المراتب  
 مشهورا بالنسبة الى المعارض وبان ان رجوع لا يعمل على النسبة ولا يجهل رجعة المخالفة  
 في هذه النسخة في هذا هو معرف بالرجوع بها كمن فيما اذا لم يكن المراتب مشهورا بالنسبة  
 الى المخالفة ان رجوع منصف الرجوع بالشذوذ عندنا على الرجوع بالمخالفة على ما بينا في الخبر  
 المشهور في المراتب الاطراف وعمله على النسبة وحيث فليست الحاكى لما ذكره وجهه على هذا  
 انفساء من رجعة المخالفة فيمكن من غير الرجوع بالشذوذ على الرجوع بها فيصير كلامه حجة  
 مطابقا للبلية في الجملة فانهم ادركوا ان رجوعا بطريقه صاحب الخبر في انفساء لالفران  
 في عمل الخبر على النسبة من ذهب بل يمكن حل الخبر على النسبة ولو كان مخالفا لمدحهم ورد  
 عليه بعضهم بل لم يكن عليه بانه كيف يجوز حل الخبر على النسبة مع عدم كونه مراعاة المذهب  
 العام ولما بينه سبحانه بما حصله ليس اوجه جاز حل احد المعارضين بخصوصه  
 على النسبة في مقام الرجوع مع عدم كونه مراعاة المذهب العام بل مراده في بعد ان انفساء  
 في المصنف الاول في هذه النسخة انفساء في اخبار المدعي اخبارا للكدوبه لضعفها  
 في اورد المصنف بعد ان كانت مدعومة فمخوشة مع النفاذ ان يقول قائل  
 هذه الاخبار المعارضة فاذا دونه دفع هذا الاشكال بان الاخبار انما خشا  
 في ائمة لالفران المخالف بين الشيعة للابرة فافترع خبرناهم كما بينت في ذلك  
 في بعض النسخ الا انه على ذلك اول لاحقا في وجود الروايات الدالة على ان الاخبار  
 انما شاذ في علم صلوات الله عليهم حاشا لالفران الشيعة وحيث فاذا انفساء الخبرين  
 داخلنا مع مخالفة كلامه العامة فيمكن ان في بان احدها مخصوص بصادق النسبة لعدم  
 امكان الجمع بينهما حيث يزعم الجمع التي ضيفها الشيخ في رفع المعارض بين الاخبار  
 لوضوح عدم صدور الشذوذ عنه فلا بد ان يكون صدور احدها عن علي حكاية  
 وصدور الاخر لالفران المخالفة فالنسبة الحاصلة بالانفساء مجردة بعدد احدها بخصوصه  
 اذا خال ان يكون كلاهما صادقين لالفران المخالفة في ان يكون خبره صادقا لالفران



بالنسبة الى الكلام ثم لابد ان نذكر ان هذه الامور هي التي هي في الواقع  
واحد مخالف للواقع اوجه الشك بجلالين مخالفين للواقع ونذكرهم صلوات الله عليهم  
عن ذلك مع ان كلهم يختلفون في المصنفين وانما فيها بجلال واحد مع كونها  
له وما ذكرنا يحصل في معنى محاكاة بين صاحب الحديث وفيه وبين المورد المذكور حيث  
ان كان فرضه في عدم اشتراط الموافقة في الحمل على النقيض ما ذكرنا فلا وجه  
للإيراد المذكور وان كان فرضه في موافقة المعنى عليها مع عدم الموافقة في مقام يرجع  
احد الخبرين على الآخر فالإيراد في محله والى ما ذكرنا يرجع ما اخذ به شخص آخر في  
المراد الرابع الذي قد عرف ان مخالفة العامة مرجحة لاحد المخالفين على الآخر لجنين  
احدهما ان موافقة العامة امان على البطالان وخلاف الحق وثانيها انها امان  
على النقيض وقد عرف ايضا انها على الاول كالأمر المحال مخففة باخبار الاحاديث  
عنها الى اخبار القطعية مرفوعة على الامور بالحق المطر واما على الثاني فقد  
انفع ان اخبارها صحيحة اما كون الموافقة في الزمان العامة الكاشفة في جهة الكلام  
المقصود به قبل الشك اذ ان ينصب في جهة طاعة كلامه كان ان ينصبها  
على رده كما عرف في انهم نصب يقولون ان المرفوعة في نافية ما استغنم في  
على مراده في الاداء الصافي منه ثم اولها كاشفة بالكشف التوقيفي في صدور هاتين  
وعلى التفسير فلا اشكال في اخفاها بما لا يخفى على القطعية لما عرف من ان الدليل لا  
على اخبارها في هذه الجهة بخمسة فوله ثم ما سمعت في نسبة في الناس في النقيض  
او لا خفاء في انهم يقولون ما سمعت في الاخبار والقطعية فاعمال الرجوع بها في اخبار الاحكام  
بما على التفسير في مورد الرجوع والاشكال في كونها باثبات الزمان العامة المقصود به  
المشكوك اننا نرضى ان الشك في الموافقة في جهة عام على جهة الكلام فلا تغفل  
في ذلك لانها ناطقة الى الكلام الصادر عنه وكأنه عن صدور طاعة النقيض  
ومع فاذ انما في الزمان وكان احدها موافقا للعامة فلا وجه لثبات في لزوم طاعة في الواقع  
الرجوع ان يكون صادرا عنه او غير صادر ولا اشكال في لزوم الرجوع على الثاني في  
وكذا على الاول كما استغنى الزمان المقصود به قبل الشك وكيف كان فلا

في النقص في الاخبار الواردة في لزوم طاعة الموافقة منها العامة على قدر كون الموافقة  
العامة وانما الاشكال في النقص اليها على قدر كونها في ما اراد النقيض كما عرف في  
الظاهر بخلافه ووجه الاشكال ان الرجوع بالمخالفة على هذا تكون الموافقة لما اراد  
النقيض في الحكم الظاهري معبر في قبل الشك في مورد خاص وهو اخبار النقيض  
كسائر الطوائف والاصحاب الظاهريين المقصود به قبله وجه ان لا خفاء في ان الحكم  
الشرعي الظاهري ما يختلف باختلاف الموارد والمكاتب بادية في غير هذا كما لا يخفى  
فيكون ان يثبت ان هذا الحكم محمول في خصوص اخبار القطعية بحيث يكون للمقطع  
فيه فالنقص عنها في الاخبار الظنية منه في التمسك باحد وجهي كلامه في قوله احدها  
ما ذكرنا في النقص على قدر كونها في الزمان العامة بان يثبت ان الجزم الموافق لخاصة  
عنه او لا على الثاني لا اشكال في لزوم طاعة وكذا على الاول كالأمر ثم يلزم  
طاعة كون الموافقة امان على صدور وجه النقيض وينبغي ذلك بما عرف  
في احتمال مدخلية العملية كالأمر ثم يلزم طاعة الموافقة بمخالفته ليجعل ان يكون  
القول يلزم طاعة في الخبر العلم صدور فالصدور الواقع في العلم للمعلم  
لكن المذكور رد عن طريق هذا الاحتمال في الزمان الرجوع بها لكونها في الزمان  
العامة من قبل بان العلم في الجملة لا دخل في كون الشيء في نسبة وينكشف ذلك  
بملاحظة الزمان المقصود به في الكلام اذ الزمان في حيث انها في ناطق للدلالة  
الكلام وانما الصدور في غير فرق بين ما كان صدور معلوما او غير معلوم وهذا في  
الاصحاب الظاهريين فانما في نسبة المورد في انما نافية لخصا المكنت في التمسك  
والعلم في غيرها وانما ما عرف من الادلة الدالة على اخبار الخبر الظنية يجعله كالمقطع  
فيثبت عليه اثنان وفيه ان التفسير في الدلالة على انما ينفع في ترتيب اصحاب الزمان  
على نفس التفسير في علم التمسك للاحكام الشرعية على العلم بالتمسك عليه كالأخية  
فلا ينبغي ادلة التمسك في عمل الكلام الذي يجعل ان يكون العلم فيه في الموضوع  
المرتبط بالاصحاب والتمسك في المناط وبيان للاحكام المرتبطة في المقطوع

في الزمان



صدور المقتضون يخرج المشاء الموجود فيها معاً وما ذكرنا ظاهره من ذلك أيضاً  
باب المناط ونحوه في أحكام الظاهرية التي تعرف اختلافها بآداب المناط والاختلاف  
هنا ما ذكرنا الكلام في الترجيح بخالفه العامة وقد عرفنا تحقيق الخلاف في الترجيح عليه  
وفي الترجحات المقتضية الخارجية موافقة الكتاب وقد استشكل في الترجيح بها  
بوجهين أحدهما ما يظهر من السيد الخراساني في هذا الوجه للرجح بما عيان المشهور عند  
جواز تخصيص الكتاب بأخبار الأحاد إذ على هذا الوجه لا يلزم ما خالفه الكتاب في ذلك  
ما وافقه عليه إذ لو فرض جود المخالف كان اللزوم تقديمه على الكتاب وتخصيصه  
فإن فرض معارضته بما وافق فلا وجه لطرده بل لا بد من الكيف فيما بينها والزم بأحكام  
المناط ما بين في التخيير ونحن الآراء قد فقه في الاستحالة بأن الترجيح بالموافقة  
حينئذ على ما ذهب إليه لا يجوز تخصيص الكتاب بالجواز ليس جواز التخصيص محمداً عليه السلام  
وثانها ما يظهر من أحد المحققين أنه قد فقه في الاستحالة الترجيح بموافقة الكتاب  
زيادة على ما عرفناه في الاستحالة في جميع الترجحات وجواز أخبار الترجيح على الأخبار  
بما حصله عدم معقولية الترجيح بموافقة الكتاب لاجتماع الترجيح أما نص الكتاب  
أو ظاهره ولبان أن نرى أن المروءة أخبار النص على الكتاب المشتملة على الكذب فيكون الموافق  
لكتاب على مخالفة ما تقدم ما وافق من المناط بين نص الكتاب وبخلافه على ما خالفه  
أو تقدم ما وافق ظاهره على مخالفة ما يستقيم من حيثها أما الأول فلا يخفى المخالف  
نص الكتاب مما يجب طرده لا يجوز العمل به في غير المواقف له في سلما مع المعارض  
والوجه للملاحظة الترجيح ولما أتت في ذلك فلا يخفى الظاهر لا يختلف باختلاف الأقطار  
وليس المراد أحدهما بغير أمثلته بملاحظة الموافقة والمخالفة بالنسبة إليه وتقدم ما وافق  
على مخالفة الأول ويظهر الخلاف في الأصل بين الكثرة في أصول شيوخ الترجيح بالموافقة  
وعده وتخصيص الخلاف في فتوى الكلام فيه بغير ناس على مذهب الأخباريين في الثاني  
بعد جهة الكتاب وظاهره وأخرى على مذهب الأصحاب في الثانيين في مخالفة  
أما الكلام على الأول فيما يشهد أن حال الكتاب على هذا حاله في الحال في الحال

في الأمور التي هي من النوع العمل بها كما أن مقتضى النص المار على العمل بالنسب منوطه  
الأخبار والسوا عدم قابلية الترجيح والرجح في تلك الحالة ظاهر الكتاب بعد البناء  
على عدم جهة لأن المشهور المقتضى في كلامهم أن الترجيح بالموافقة لا يجوز اختصاصه بالذين  
في موافقة أحد الطرفين للأخر وبعد عدم جهة الكتاب وعدم دليله لا وجه للاختصاص  
الذي هو السبب للرجح والاختصاص أن الزعم المذكور في جرحه والمساواة المذكور  
بأطراف المكان الفرق بين المنسب والمنسب عليه وأوضح ذلك أن الثانيين ليس جهة  
ظاهر الكتاب ما بين في قوله لا يجوز إلا ما وافق الناهية في العمل بكونه أمراً لهم الزام  
في خطبه وفيه توضيح ذلك على أن ظاهره غير ما ذهب إليه الترجع في النص  
بالنسبة إلى ظاهر الكتاب وبين في قوله لا يجوز العمل به الجاهل بورد التخصيص والتقدير  
الكثير بظاهر الكتاب الموجبة لاجماله وعلى المنع من يمكن الزام الترجع في الكتاب  
أما على الأول فلا يمكن أن يبين أن قوله في ذلك وجهه وجهت إنما فهم القليل  
في خطبه وفيه وان دل على عدم جهة الكتاب وعدم جواز العمل بظاهره إلا أن  
أخبار الرضوي لا دلالة على فرض المعارضين بظاهر الكتاب وأخذ ما وافق منها  
ظاهره وطرح ما خالفه دالا على جهة ما جاز أخذ بظاهره وحيث أن الأول  
انتم من أخبار الرضوي لا دلالة على عدم جواز العمل به سواء ورد على موافقة أو لا منكم  
أم لا يمكن تخصيصه بأخبار الرضوي والزام بأن الظاهر غير مراد وفي جواز العمل  
بما أتت في ذلك على ما مضى خبره أم المعصية ثم سواء كان هذا الخبر الموافق سلماً  
في المعارض أو معارضاً بالآخر المخالف لظاهره إذ في جميع طرق ذلك المخالف ومنه  
يظهر وجه الفرق بين المنسب والمنسب عليه الذي عيان في النسب من مخالفة الأمر  
المنهية إذ لم يرد بالنسبة إلى تلك الأمور في ما يلزمه على جواز العمل بها ما لم  
على جواز العمل بها في مورد الموارد كما ورد في الكتاب على ما عرف من أخبار الرضوي  
فإن قلت إن ما ذكره على جواز العمل بالكتاب في الأخبار الناهية كأنه في أحوال الكتاب



وعدم ظاهره كما يذكر عليه فراجع انما يتبين التواتر من خوطبه لا من ائمة الجزية  
 فنظر الكتاب الدار العاتق ظاهره غير مراد من قبل النفاذ حتى بينه وبين احب الد  
 من قبل المنيا بنين لا العهود المحض لان الظاهر من انشور الظاهر للكتاب  
 وكونه مراد كما يكفى عنه لفظ الرض من رضى اذ لا يندبر عدم كون الظاهر الا  
 للرض ملاحظه الخبر بالنسبة اليه ومع ذلك فكيف يلقن بالتحقيق فلتك وسيدفع  
 ذلك بما سطره على الرضا في الدبر عيان في الرضا بعد حجة الكتاب العلم الاجمالي  
 لا الحجة المذكور ونحو في الاجاد النامية في العمل فظاهر الكتاب هذا كله على تقدير  
 ان يكون الرضا مع الموافقة باية اعتقاد كما هو المشهور والمقصود من هذا ان يعقب  
 كما يظهر من راجع المعامل والمقصود ونحوها اما كوننا بان الرضا مع ما كان من غير  
 من الرض المعجم ليس بآية واضحة فالارادة المتأخره بل من جهة ما دل على عدم العمل  
 كالجز المذكور ونحوه يفرجه في الحجة ولا ينافى ذلك لما ذكره في حجة اجاد الرض  
 فانهم واثقوا على التام فلا بد من ان يكون العمل الاجمالي المذكور وان كان  
 محليا لكن في الجملة بمعنى العمل فيها اذ لم يرد على موافقة روايه من اصول العصمة  
 واما الايات الواردة على وفي الروايات سواء كان ما وافقه من الروايات سلما في المعاد  
 او معارضا عندئذ فهي خارجة عن اطراف العمل الاجمالي والسر في ذلك ان الزمان  
 يمتنع الجمع بين العمل الاجمالي المذكور الموجب لاجماله وبين اجاد الرض المتقضى  
 لعدم الاجمال لبديهة الرضا مع اجماله حتى جاء رد على طائفة فقهاء ائمة لا يتقبل من  
 لكل الرض وافقه نكان من المتأخرين موافقا له وطرح ما خالفه فافهم في الرض  
 مع معارضة ما داني ظاهره لما خالفه وافقه الاول وطرح الثاني كما شفى عن عدم  
 الاجمال في الايات التي يترقى روايه من الروايات الصادقة عنهم ولا يتبع ذلك ابا  
 بوزج مثل تلك الايات في اطراف العمل الاجمالي ومنه يظهر الجواب عن السؤال المتقدم  
 على القول بعبء العمل بالاحضاد النامية في العمل لاجماله لرسولنا لا كوننا بمنزلة  
 الرتبة الصافية بالقبلة في الظاهر الكتاب الدار العاتق انما غير رافعة بل الرضا ما لم يكن

عند الخاطيء به وهم السامع العفنة ومدن الوجه بغير العلم المنة صلوات الله  
 ووجه الظهور ان يمكن ان يجر ان حاد على املا الكتاب مخفف بالاياء التي اورد عليها  
 روايه منهم واما ابيات المواضع الرواية في الروايات فطاهرا مراد ومعلوم ان الجرح  
 بكون ما ينصف المعنى بين الاخبار الناهية واخبار العرض فانهم هذا ما الكلام في الجرح  
 على الترتيب جهة نظر ان قد تم ذلك مما ذكر ان الترتيب بعد الجرح لانه في القول بالارحمة  
 واما الكلام في جرحه على وجه اصوله فانها ليس بجرح الكلمات وظاهره فالكلام  
 فيمنع ان على ما ينصف الواحد واخرى على ما ينصف اخصا اما الكلام على الاول فنخصه  
 انه اذا اخطأ الجرح الخالف للكتاب بعد فلا يجر امره صوابه ان كان يكون الكتاب  
 العرض على اورد في الرابع الجرح الخالف المفروض اما كونه نفسا بالنسبة اليه اي غير قابل  
 للتداول بالنسبة اليه واخرى بمعنى قابلية للتداول لكن ان كان في ابعده انما كان الجرح  
 الخالف له على السند يرب فلا اشكال في لزوم طرح الجرح الخالف ولا في ما وافق لانه  
 في المعارض على ان المفروض ان الجرح الخالف لا يعارض الكتاب في حيث السند فاذا فرض  
 وقوع دلالة عليه ايضا فلا مجال للمنازع لرجح بل هو مرجح ما لا بد من سواه فلا يجوز تخصيص  
 بالجزء كما عليه المشهور او قلنا ابعده ولزم طرح الجرح كما عليه علم الدين في او قلنا انما  
 والوقوف في تقديم كل واحد من الجزأين الكتاب على الآخر كما عليه المشهور اما على الاول  
 فلو وقع على العرض في ان يخص الكتاب انما سرفنا ان كان المرفقا واضحا ولا  
 في الكتاب لا العكس كما هو المفروض واما على الثاني فراضح ولما على الثالث فلا وجه  
 ما يظهر من المعنى في الحكم بالوقوف اشمالا لكل واحد من الكتابين الجرح عليه قطع  
 وظنية وحيث ان الكتاب قطع في حيث السند وظنية من حيث الدلالة والجرح  
 بالعكس اخصا فان الكتاب في محل الرافع قطع في كونه الجرح فلا وجه هنا  
 ما هو اوجه في رتبة في تخصيص الكتاب بالجرح وكيف كان فلا اشكال في هذه الصورة  
 في لزوم تقديم الجرح الرافع للكتاب على الخالف ليل ينسب مما دل على لزوم طرح  
 ما خالف الكتاب بكونه زخفا وهذا الصواب الصواب في الزمان ان يكون الجرح اورد



من الكتاب مدخلين حيث ان الخبر قد يصير نفسا بالنسبة اليه وقد يصير  
اما الاول وهو ان يكون الخبر نفسا بالنسبة اليه الكتاب ايرتبا في النار فانه يفتا  
على تخصيص الكتاب بالخبر والزم طرح في مقابلته وكان خاصا بالنسبة اليه كعليه  
المرتفع فلا اشكال في لزوم طرح المخالف والزمج بالموافقة بل الزمج للزمج  
حيث ان المتخذ بالموافقة في سلافة المعارض لسفر المخالف على هذا الوجه  
مع عدم معارضة مثله ففلا عسر في المعارضة وان قلنا يجوز تخصيص الكتاب  
بالخبر كعليه المشهور في الزمج في اشكاله بل الزمج بعد ما لا يرد في وجه  
لان الزمج في تقدير احد المعارضين على الآخر من غير حصول دجاجة في وجه  
بمقدومه والموافقة في هذا الفرع لا وجه للتميز في دلالة الخبر الموافق لكونه نفسا كالمخالف  
فلا يفتا فيه الفرق ولا في سلافة النسخة لان الموافقة بين دلالة الخبر والكتاب لا وجه  
لصيرورته دلالة الكتاب موجهة لغرض الخبر مع كون معارضا بمثل مجرد فطبيعة سلافة الكتاب  
لا يورث الفرق في سلافة الموافق له مع احاطة مصدر المخالف وكونه مختصا بالنسبة الى الكتاب  
في الواقع كالاختصاص به يظهر ان الموافقة لا يورث الفرق في مضمون الخبر اخص مما ذكرنا  
فلا ان سلافة الخصم في المعارض للزمج طرح المخالف للكتاب والاختصاص بواقعة  
في ان الكتاب ليس مستقلا فيكون له على مصدر مضمون الخبر وان الخبر المنفرد لا يجر  
به لوافقه في المعارض فاطلقت به مع لا يورث في محل الفرق لان الموضع العمل بالمتاخي  
مع انفراد مع عدم ايراد الموافقة في واحد من عبارات الخبر الموافق كاقول فاذن بين  
عدم حصول الفرق الموافق في محل الفرق فلا وجه للزمج في غيرنا على وجه اصول الفقه  
لاننا في الكلى السليما او قلنا يلزم الزمج بمورد توافق الدليلين او توافق الدليل  
مع اصول الفقه كان اوعيا فالزمج في المقام هو السمع لان الموافقة على الاول  
موجب للسمع في مضمون الخبر الموافق اما على الثاني فالزمج ليس مبيها على الفرق والزمج  
واحد للمعارضين ان كلا الوجهين في على السمع اما الاول فحق في على ان اعيا

الاصول الفقهية في مضمون طائفة المقنن واما الثاني وان كان يظهر في اصحاب ان الاول  
في مقابلته طائفة الفقه في غاية الاشكال ووجه زير في سلافة الفقه وان قلنا ان  
جواز تخصيص الكتاب بالخبر بل في الخبر لا يورث الفرق في سلافة المعارض ولا يورث الفرق في  
المرتفع على ما يطرأ في الخصم في فالزمج في اختصاصه على احد الوجهين الاخرين والاول  
لما عرفت في عدم حصول فرق في الموافق في سلافة جهاز واما الثاني وهو ان يكون الخبر  
اظهر في الكتاب ايرتبا بالكتاب بل كالمخالف الا ان يكون مع ذلك اورد الالتماس بان يكون  
اصح الاول والاول في الكتاب ايرتبا في الخبر في الزمج على القول بجواز تخصيص الكتاب  
بالخبر على اطلاق الخبر المخالف وان كان قائما بالنسبة الى الكتاب ايرتبا في الثاني  
بالدلالة في مضمون ضيقا بالعرض كافة المقام لان الكتاب لا يجر موافقة الجزل صاير  
ما يورث منه لولا هذا الجزل الموافق اورد مع ما عرفت في ان الموافقة لا يورث الفرق  
او الفصل وملاحظة الموارد الواردة في باقية الخبر الموافق في مورد من اخر وجب  
واضا لان ايرتبا بالكتاب ان حصول الفرق للكتاب في جميع الموارد بموافقة الخبر  
له بالنسبة الى الخبر المخالف مع كون خبره ضيقا بالنسبة اليه في غير المنع كان الاول  
لعدم حصوله في جميع الموارد ايرتبا بالكتاب في سلافة خصمها في الموارد  
فان ايرتبا بالكتاب في الكتاب في خبر المخالف كالمخالف في ذلك فلو ان  
احد المعارضين موافقا لعمومات كثيرة واردة في مقام الحاجة مع عدم ايرتبا بالكتاب  
حيث ان ورود ذلك العمومات في مقام الحاجة مع عدم بيان مختص فيها وواقعتها لا وجه  
الخاصين المذكورين في رتبة ايرتبا في دلالتها على الخاص المخالف لانه كان هو ايرتبا  
مرد لا يجر طمع النظر في الخصومات المذكورة ويكتف عا ذكرا ما اشترط في السند  
دقة عام فيتم على الخاص رتبة مطلق فيتم على السند وان ايرتبا بالكتاب في ذلك  
العام يكون المخالف نفسا ايرتبا فلا وجه للزمج كما عرفت لان ان الفرق في المقام  
لعدم ايرتبا بالمعارضين على ايرتبا بالكتاب لا يورث الفرق في الزمج على المخالف لوافقه



لاح الشارحين كاسر اللام كما ذكرنا فانزل الغرض اصيل اشارة لزوم طرح المخالف  
 وانطبق العمل على الواقع وهو يحصل بما عرفت من الغرض كما انجته ليدل على ان  
 في اشارة الغرض بين ان يقيح ليدل على ان يقيح ليدل على ان يقيح ليدل على ان يقيح  
 او للعلم الواقع لهذا واما سبيل على لزوم طرح المخالف في وجه الواقع فمطلنا  
 بوجه اخر وهو ان لا يقدح بالواقع في وجه اليد في ظاهر المخالف فقط باذنك الناظر  
 في مختلف الاعد بالمخالف فاذ وجب رفع اليد في ظاهر الكتاب الواقع معا باذنك  
 الناظر فيها معا واخفاة ان رفع اليد في ظاهر واحد لا يرفع اليد في ظاهرين  
 ويمكن ان يجاد عنه بان لا وجه للناظر في الواقع على احد الاعد بالمخالف بعد كونه  
 مساويا في النوع كاه الغرض على ما لا يخفى بل لا بد من طرح وجه فالمراد بين  
 اليد في ظاهر المخالف باقية الواقع ليدل على التميز او ليدل على ما عرفت بين  
 اليد في ظاهر الكتاب في سند الواقع وعلى التميز بين فالمراد في احد الظاهرين اللام  
 الا ان بين سلب ذلك الا ان يلزم على قدر الاعد بالواقع في وجه اليد في ظاهر واحد  
 وهو خلاف الاصل واما على قدر الاعد بالمخالف يلزم ان يرفع اليد في ظاهر واحد  
 مع سند الواقع وهو مخالف للاصلين اصالة الظهور واصالة الاكسنة والاولاد في  
 الدوران في الثاني ويمكن صنع ذلك بغير ان يخالف الاصل الواحد في مخالفة  
 الاصلين اذا كانا في جنس واحد الاصل الواحد بان كان الاصل في دار الوجود في طوعها  
 على جميع المتبادر في جنس بان كانت اصالة الظهور واصالة السند واما اذا كان  
 الواحد المطروح على قدر اصالة الظهور او السند والاثان المطروح على السند  
 الا في مختلف الجنس بان كان احدهما اصالة الظهور والاخر اصالة الاكسنة فيتم في الوجود  
 الا في الثاني وبالجملة فان لم تكن الدعوى كالسبب فالحال ما عرفت في الواقع  
 هو الحال الاولى في الوجه في جميع الموارد في غير حاجة الى الاضافة الموارد في جميعها  
 هذا كله على القول بجواز تخصيص الكتاب بالخبر واما على القول بعدم جواز التوقف

كانه الحق في فاكمله فيه ما عرفت على القول بجواز تخصيص الكتاب بالخبر  
 بالتوقف كانه في افتا هو صورة معارضة الخبر بالكتاب لا بمثله في خبر  
 كما هو عمل الكلام في الاصل الاول في مثله كما عرفت عليه وان كان هو التوقف الا انه  
 قام الدليل على لزوم الاعد باحد ما زجها او بغيره في كل مورد حصل له الترجيح  
 في الواقع في وجهه بالنسبة للمخالف فيجب اخذ به زجها واما قال الامم الخبر  
 بينه وبين المخالف اخبار الخبر واما على ما افشا في الترجيح في وجه الخبر المخالف  
 فكذلك في اشكاله في لزوم الاعد بالواقع كما هو واضح في الصورة الثالثة في ذلك  
 الخبر المخالف مقسوبا بالنسبة الى الكتاب ولا يكاد يرحى فلام الاعد بالواقع  
 وطرح المخالف للزوم طرحه على قدر سلامة في المعارض لرحمان الكتاب  
 بالنسبة اليه سندا وعدم رجحان له عليه في جهة اخرى غيره كاه المراد من ضاوه  
 ولا ينافي فضلا عما اذا كان المخالف معارضا بمثله في المثال فيما حقتنا بغير  
 ان الاصل على وجه ذكرها بخلافه لا ينافي في صورة بل في خاصية هذا  
 الكلام على ما يقتضيه المنهج في الزاوية في الترجيح برفد الكتاب واما الكلام على ما يقتضيه  
 الجواز في ظاهر اخبار الرض فان قلنا بعدم جواز تخصيص الكتاب بالخبر سلبنا  
 يلزم من طرح الخبر كاهية الرضا او قلنا يلزم التوقف كاهية الحق فيمنع الجواز  
 على ظاهر اخبار الرضا الزام بالرجوع في جميع الصور المتقدمة في ذلك او كان  
 المعارضات نصيب والكتاب في ظاهر اما على ما عليه الرضا في فاضح او بعد  
 لزوم طرح المخالف بغير الواقع لجملة المعارضات نصيب الا بعد ذلك يمكن في المنا  
 اخبار دالة على ذلك فضلا عما اذا كانت موجودة واما على طريقة الحق في  
 فلا في التوقف للامم على مذهبه لاجل اشكاله في الكتاب والخبر عليه في حق حقيق  
 انما هو فيما اذا كان في كتاب الخبر السلب من المعارض واما اذا كان الخبر معارضا بمثله

القول



في كل  
 من لا يلاحظ على لزوم طرح المخالف والاختلاف بالموافق فلا وجه للاختلاف المحققين  
 منها بل منصف الجهد بظاهرها لا يلاحظ بالموافق وتغذبه على معارضة وان قلنا  
 يجوز تخصيص الكتاب بالخبر كما عليه المشهور ففي لزوم الرجوع والاختلاف  
 بالموافق في جميع الصور بملاحظة اخبار العرض وعدم وجهان احدهما ان لا  
 على عدم الرجوع فيها اذا كان الخبر خاصا ايضا كان او اظهر فليكن محل ذلك الاخبار  
 على ما اذا كان مخالف الخبر مع الكتاب على وجه العمود والخصيص بان كانا متباينين  
 او عاكسين وجه الخبر المعادى للكتاب على هذا الوجه في غاية التدقيق وهو مستلزم  
 لملاحظة الاخبار على الزد النادر وهو لا يناسب كثيرا سيما بملاحظة ما اشتملت  
 من التاكيد على طرح المخالف وكونه باطلا ودرقا لان ورود ذلك الاخبار  
 والتاكيد ان الكثير لبيان حال تلك الصورة التي هي في المازل النادر في غاية  
 البعد وحملها عليه في غاية السخافة فتسقط النزاع في هذا المورد الجوهري على ظاهرها  
 وحملها على مطلق المخالفة ولو كانت على وجه العمود والخصيص وثابتها وهو المخالف  
 في النام عدم الرجوع فيها اذا كان الخبران خاصين بالنسبة الى الكتاب او في  
 هذا القسم في تخلفها وحملها على اصول الذين كما يظهر من صدر الخصمين قد علم  
 من قول الزمعي كما عليه اصحابنا والمختار عندنا ايضا لكن مع حمل المخالفة على خبر  
 جهة العمود والخصيص والتسوية في ذلك ان الاخبار الدالة على بطلان الخبر المخالفة  
 للكتاب وكونه مخالفا على خصمين قسم منها وارد في خصوص المتباينين قسم منها  
 مطلق بظاهرها فيما لم يمتد الخبر بخلافه في كلا القسمين في الاخبار مع احد خصمين  
 في المخالفة الوجهية لغيره في الخبر بخلافه في كلا القسمين في الاخبار مع احد خصمين  
 وليس الا منها فيما ورد في خصوص المتباينين مع مخالفة لما ورد منها في غير المتباينين

ولا اشكال ايضا في ان المتباينين يجوز تخصيص الكتاب بالخبر لا يلاحظ المخالفة  
 على مطلقها التام لما اذا كانت المخالفة على نحو العمود والخصيص لان التاكيد  
 بذلك حدودها عليه يجوز تخصيصه فلا بد لهم من حملها على ما اذا كانت  
 على هذه الجهة اما بدعيه هي المخالفة على هذا النحو خارجة عن المخالفة  
 موضوعا او كما او غيرها والخاصة لا بد لهم من العلاج بعد تسليم صحة الخبر  
 للزوم عدم اختصاصها باصول كما عرف في بعض من منه المخالفة فيجوز  
 وحملها على المخالفة على وجه الكفاية فلا بد ان تكون المخالفة بهذا المعنى هي  
 المراد من اخبار العرض الواردة في خصوص المتباينين لما عرف من ان المراد منها  
 امر واحد في جميع الاخبار الدالة على بطلان الخبر المخالف ولزوم طرحه في جميع  
 الاشكال بعد ان ان ذلك محل للاخبار الكثيرة مع ما فيها من التاكيد والتدقيق  
 على طرح المخالف للكتاب على الفرد النادر كما عرف ويمكن دفعه فان يمنع  
 ودعوى ان الاخبار المخالفة للكتاب على غير جهة العمود والخصيص كثيرة  
 في نفسها وان كانت نادرة بالنسبة الى الاخبار المخالفة له على نحو العمود والخصيص  
 بالنسبة اليها مع كثرتها في نفسها لا تندرج في حل الاخبار عليها كما لا يخفى ويتعين  
 الحال في هذا المثال بملاحظة اوجاب النفع والاختلاف الواردة فيها وبما لا بد ان  
 بعض النصوص في اخبار المخالفة للكتاب على نحو الكفاية كثيرة وافرن ينبغي  
 بعد تسليم ندرة هذا النوع المخالفة في نفسها بدعوى انه لا فرد في حملها على الزمعي  
 النادر مسددا للدليل وفيما الزمعي على ذلك كيف مع ان الزمعي وفيما  
 الدليل في جميع حمل المواد الوضعية على فردتها مع ان استصحاب الكثرة في المناظر للزوم  
 اكثر الا انه رقت بان الزمعي كاشفة من ارادة المصنف في لفظ الدلالة



المراد من العلماء العالم بالاختصاص فان هذا الاختصاص في مثل النام الذي  
 عمر وضعه في المذكور في لفظ الوصول وهو قوله ثم ما خالف الكتاب الذي  
 استعماله في العمدة غاية الكثرة بل ربما شكروا له على العم لا جود ذلك  
 وكيف كان فلا يخفى عليها على الزيادة بعد ما عرفت الدليل على ذلك  
 اعظم في النام في الاجماع واستمرار طريقة الائمة ثم واحكامهم والعلماء  
 على اخذ بالخبر الخاص في مقابل عم الكتاب ودفع البدع عنه والتخصيص  
 به ولعل هذه السورة اخبارهم جواز التخصيص واخراج مخالفة الكتاب  
 مع الخبر على نحو التخصيص في مخالفة اخبار المخالفة الدالة على لزوم طرح  
 الخبر المخالفة للكتاب السليم في المعارض والاحضورية لما اذا كان الخاص  
 المعارض معارضاً بمثلها الاما بما يتوهم في الاجماع على لزوم اخذ بأقوى  
 الدليلين عند المعارضة وهذا ان كان سلباً الا ان يصحح لاه النام  
 لما عرفت من ان موافقة الكتاب الورد في النسخ في الواقع في الصورة متساوية  
 الذي يصحح على ما ينفيه النام مع كونها معاً الكلام وهذا اما القول ان كان  
 الذي يصحح فيها على جهتها فلا اشكال في لزوم الرجوع فيها بملاحظة الاخبار لانها  
 مركبة للناسخ فانهم وفي المرحلات المنصوصة الخارجية الشبهة المنصوصة في التبريد  
 والرفعة المنصوصة وهي ما يثبت بان الشبهة قد تتحقق بالنسبة الى رواية  
 التي فيها خبر مشهور او خبر رواية وقد تتحقق بالنسبة الى مضمونه  
 بان يكون مضمونه هو المقتضى والمعمل عليه عند المشهور في اصحاب  
 والكلام فيها كالكتاب يفتح ثانياً على ما ينفيه النام في اخر طبعنا

في الاجماع

في الاخبار اما الكلام على الاول فلا اشكال في اختلافه في الرجوع بها اذا  
 الورد بالخبر لان جميع ما عرفت الاول من الاخبار متضمنة لذلك  
 في هذا القسم من الشبهة في بعض موضوعها وبما ان بعضها اذا لم يجد يقين الرواية  
 من تعرض لذلك عند شكاك في حيث انه ضررها بان يكون الخبر مشهوراً  
 وحيث ان هذا الخبر لا يثبت ازيد مما يثبت في النص بالفتح بل عينة  
 كما لا يخفى فتقول ربما يظهر لبعض اهل الفن ان الشبهة في الرواية ان يكون  
 الخبر في الامام ثم او غير يورث عنه منه دأ والمراجع المتعدد عدد بعضه  
 شرف الخبر ووضوحه بين الرواية لا مطلقه الشامل للامتنين فيدفع ما في  
 يورد عليه بعدم كونه مطرداً في كل مكان راوياً في الامام ثم او غير يورث عنه  
 اثنان مع فروق غير مائة كثر بره عليه بان القسم الاول من الشبهة وهو  
 كما لا ريب في الامام ثم متعدد عينة لبعض القول للقطع بعد ما عرفت من  
 التعدد لانه اذا فرض التعدد بدفع المقتضى في جميع الطبقات الرواية في خبر  
 في المتزازات والمطروحات وان كان مجرد خبره الخبر قطعاً لا بوجه  
 غير المشهور لعدم التنازع بين الشبهة وحصول القطع منها لانها عينة للقطع  
 احياناً بما لا يرد الا لا يبعد خروج ذلك عن المشهور الذي هو محل الكلام عند  
 ان الكلام في الشبهة التي ترجح الرجوع وتعد بحد المتعارفين على الامر  
 وحيث ان مورد الرجوع مختص بالرواية لكان الرجوع في الخبر والخبر فيما اذا  
 القطع مع الظنية لان مورد اخبار الخبر في الاخبار الظنية مضافاً الى الاول  
 الماضية التي اقاموا لزوم الرجوع بين الاخبار المتعارضة مخففة بالاخبار الظنية

بل بعد دسائره الرجوع  
 وبتدويره في الرواية  
 كما يظهر من الرجوع  
 المعركة العليا  
 في خبرها



لا القطبة فلو ان يكون مراد من الشهادة هذا المقام من حيثها لا يستلزم  
 صدور الخبر اذ ان المراد من هذه المناقشة سبيل اذ جحد في تلك الادلة ما نصه  
 احبار القطبة ايضا وهو اجماع على لزوم تعذيب اقران الامارين  
 ووجوب اخذ به السائل اطلاقا معناه ما اذا كان احدهما قطعيا ورجح  
 فلا يباس بالشهر المذكور الا انه يمكن ان يراد على الشهر المذكورين في ذلك  
 وهو ان يكون لاحد المقارضين مع شراوية وانما في الامام عماد الدين برزغنه  
 شهرين فانه الناس في الشريعة حتى عوامهم اذ لا بعد الالتزام برجحه هذا  
 العلم الشهادة ايضا لاجل ان اشهاد بين عمر الناس والنشأ منهم فلو كانت  
 في حصة الموجه لشدة فم هذه كلمة على تقدير ان يكون احدهما مشهورا  
 رواية دون الاخر واما اذا كان احدهما مشهورا فم حيث القبول ان كان مطلقا  
 على قول المشهور في ثبوت الرجح له على معارضة وجوه واحدا لا نالها  
 الفصل بين ما اذا علم استناد المشهور اليه وغيره والزام بالرجح فيه  
 على الاول دون الثاني ويمكن استناد القول لعدم الرجح على العلم الى الشهادة  
 والفصل في استخفافه على تقدير التلازم بين القولين بما برية الشهادة تقبلا  
 وابتناء بين القولين برجحه اكلت لان الاول منكر لما برية الشهادة لضعف  
 سند الرواية كما هو اليه قوله في هذه المزدحمة والشهادة جارية على ما زعموا  
 والثاني مفصل في الخبرين صورة الاستناد ودرجته اذ ان الظاهر من  
 الملازمة يمكن استكشاف القول بالرجح بالشهادة مطلقا في استخفافه مع  
 مفصلة مسألة الجرد كيف كان فالخاتمة للمناو هو القول بالرجح مطلقا

لان

لان مطابقة الشهادة للخبر وجب في نفسه مستلزما للفقير بعدد فيصير اقران الشهادة  
 فيه على لزوم اخذ باقران الدليلين حتى المقام على لزوم اخذ باقران الامارين لان المراد  
 في الاقران ان يكون احدهما خبره فم على الاقران اقران جهة الصدراوة جهة الدلالة  
 فاذا اقرن القول في صدور الخبر الموافق للشهادة فبصير احدهما في مصداق اقران الامارين  
 التي يجب اخذ بها بالادلة المتقدمة في لزوم اعمال الرجح والافق فيما ذكرنا استناد  
 المشهور بالخبرين عدم الاستناد اذ مجرد مطابقة الخبر المشهور لرجح في نفسه  
 ولعل عدم استناد في مقام القبول المطلق فم اذ ان الشهادة مطلقا في مقام العلم  
 موجه لتقوية الصدور واما تقوية المضمون الخبر فلا اشكال فيها انما لانها موجهة  
 لاوية مضمون الخبر المطابق لها الدافع اذ انما غير نافية في مقام الرجح  
 الر على القول بحجة القولين المطلقة في مقام الرجح وان مطلق القول بالحق  
 معتبر في مقام الرجح ولزم برجبه تقوية الخبر في احد الجوانب المتقدمة من الصدور  
 وجهته ودلالة الخبر وفي كلام سنقره في محله انما الله فم واما تقوية الدلالة  
 الخبر كما يظهر في بعض ما في المتأخرين كصاحب الرياض في غيره حيث اذنه  
 بنسبة في كنه الموارد بالخبر الضعيف دلالة معناه بان ضعفه لا لا يغيره  
 الاحكام لكن الانصاف ان جعل الشهادة مرجحا لاحد المقارضين في حيث الدلالة  
 لانهم باطلا لا لبده ان في الدلالة انما الفصل بان يكون احدهما مشهورا  
 دلالة على ضعفه في الاخر وهو مفصلة بان يكون لفظا احدهما مضافا في حيث  
 بالنسبة الى الاخر اظهر كالمقام والخاص في اخرى باحتمال احدهما ببعض القرائن  
 لغير دالة والمزعم في المقام استناد في الدلالة على القول الاول لانه وارد في كنه  
 صدر الى اعمال الرجح في الخارجية وكذا الفرق في الخواثلة والافق كانه في الرجح  
 في الشهادة غير قابلة لاحداث الفرق في الخبر على القول الاول لانه امر دافع لانهم لاد اللفظ

فيه  
سائر



غير منوط وجوده وعدمه بالشهر وعدمها فما يتعلق بالفتح ان يكون الشئ سببا  
 هو القوة على الوجه الثاني ولا تحصل القوة بهذا النوع الشهر الا مع استناد المشهور  
 الى الخبر مع كون الخبر حيث هو في الجملة لا واما مع عدم الاستناد فلا ان يوجد  
 موافقة المشهور لمعين الخبر لا يكتف في نوع دلالة اذا ذكر العلم بعدم الاستناد  
 وهذا واضح لا يخفى فيه لئلا يظن ان الاستناد مع كون الخبر في البيئات  
 لان الاستناد مع عدم اجمال الخبر لا يكتفي في وجود القوة فيه محضه علينا بالبيان  
 طرح ما ذكره في الخبر واخذ ما عارضه اذا ساعد عليه نظروا فخطئه لم يما فيه  
 وفي اجراء ذلك يرد على كنفه في الظاهر في الكفر والمجاد باله تمسكا بالاطلاق واما  
 الفصل با لا اطلاق فيها الا انها وادوة مورد حكمه انما اذا علم الاستناد الى الخبر  
 مع كونه حيث هو جملة فهو وجب لغير الدلالة كما يظهر من الحكم بعدم الشهر موجب  
 الشهر وهو مصلو الاضباط تمسكا بقوله لم لا سحره في شهر لان استناد المشهور  
 الحكم المذكور في اقسامه مستند اليه مع اجمال الشك في الاضمار الا في كثيرة في الدلالة  
 في علمها كاشفة في الزنية كما ان من غنى الخفية علينا الوجه الظاهر في الغنى المذكور  
 والآن لم يخطئ في الاحكام والزام باقتناء من خبره بل ومردك وهو قدم اسرار  
 اجلي ذلك هذا تمام الكلام على ما يقتضيه المناقشة في الوجه بالشهر واما الكلام  
 فيه على ما يقتضيه اخبارنا فاختلوا في شيوخها شهر حيث يقتضيه بعد العالم  
 على شيوخها الشهر في حيث الرواية على اننا انما المقصود بين شهر القدماء والمؤخرين  
 والدلالة ان يقول الاول دون الثاني ولا بد ان يعلم ان الشك في الشهر في حيث الشهر  
 يمنع فاق حيث كتمان في نفسها ولزوم انفرادها من الخبر واخر في اقسامها  
 اذا كانت ضمنية الى الخبر حيث كتمان مرجحة لما لها فيها من الخبر على معارضة بعضها  
 ان الكلام فيه فان في حيثها في نفسها ودلالة الاضباط عليها ام لا واخر في حيثها واحد

ولسنا اعم منها مسئلة وثالثة في اعتضاد الخبر الضعيف بها وحيث ان المعاصر  
 لبيان اعتبارها في هذا الزمان فليس من الكلام فيه معضا فاننا لا نبلغه في الضعيف  
 الحالة الضعيفين الاخرين فلا حاجة الى التفتت في كلمة المباحة مسئلة فتقول على كنهه الحق  
 انما ظهر في شرح الوافي في اسناد العلامة الطيبي في فتح النور في حجة الشهر  
 بعد من حيثها في نفسها وحكمه في الاستدلال عليه بوجه ثلثة احدها عدم الشهر المسنن  
 في الروايات الشاملة للشهر فيسببها وثانيها انما الحكم بالاخذ بالمشهور والضعيف  
 بعلمه فاقه استناد الخبر في الشهر وكان في حيث الضعيف وثالثها عدم الضعيف  
 المسنن في قول الروايات الدالة على الرجوع بالشهر في حيثها في حيثها  
 ومرفوعه رزان المروية في قول الساجي ولا اشكال في ان عدم العلم في الضعيفين  
 لانهما المعللة بحكم بالاخذ بالمشهور بقوله ثم فان الجمع على ادبي في رد الزفرية  
 اذ ليس فيها ذكر العلم ولا اشكال في ان الاستدلال بعلمين الحكم بالوصف الضعيفين  
 ماخذ استناده مشترك بينهما لان امر بالاخذ في كلهما احسن على المشهور وكذا الاشكال  
 في ان عدم العلم في ما يمكن استناده في المرفوعة لا يوجبها بالاخذ بالمشهور ويمكن ان يجرى  
 ان كلمة ما للعبور وانما الاشكال في استناده في الشهر في المقولة في غير حيث الضعيفين  
 والضعيفين وربما يجرى عدم امكن استناده ذلك منها لعدم لفظها كالمرفوعة  
 يمكن استناده في جملة لان الانصاف امكن ذلك بان من ان لم يرضها بالاخذ  
 بالرواية المشهورة وحيث ان الشهر المرفوعة الى الخبر في الروايات التي ترفق بعينها  
 الضعيفين في ذكر الضعيفين لاحمال ان يكون الراوي من الخبر المشهور كبناء الشهر رواية  
 والمشهد في خبر الصدوق في الخبر المشهور وعلى جميع هذه الاقسام كالحسن المنسب الى زيد  
 المحمل لان يكون الراوي من الحسن في حيث الخلق الحسن في حيث الخلق الحسن في حيث الخلق  
 ونحو ذلك في اصحاب الالهي يرفق بعينها مع عدم انصاف الراوي الى احد هاتين الضعيفين  
 الضعيفين وحيث ان الضعيفين في المقولة لاحمال الروايات المشهورة فيجوز الشهر فيها على الخبر



ان الجمع تلك الجماد التي منها الشئ قدس هذا فصر ما يمكن ان يوجه الاستدلال  
 بعموم الشئ في المنزلة وعليه يمكن الاستدلال بما يجتمع الوجه المنه المنفعة  
 الا انه يمكن ان يورد على الاول ثانياً يجوز ان يضاف وان الخبر المشهور في المنزلة  
 رواية واخرى بان ابيات العمود فيها بالتعريب المذكور غير نافية لابياد ما عداها  
 الهند فورد ان فرض ابياد مرجحة الشهرة في حق الفنون منزهة في الشئ في حق  
 مع ان مقتضى العموم المذكور اجتماعها معاً ويمكن ان يجاب عن الاول بمنع الانصراف  
 وعلى الثاني بما سبقه افتادته ويرد على الوجه الثاني في وجه الاستدلال بان يظن  
 الكمال بالوصف من العلة ولا دليل على ان هذا الاستدلال الاصح من ابيات الاشعار ان  
 ذكرتها المنزهة فيها فورد ان ليس فيها الاشعار واحدة وجب ان الاشعار  
 خارج عن الدلائل اللفظية فلا اعتبار بها الاصح الكثرة ونفاضة بعضها ببعض  
 الموجب لبلوغ فرضها حتى لا لا اللفظية واحداً الوجه الثالث الاستدلال عند  
 او يورد عليه بوجه واحد ان قوله فان الجمع عليه لا يوجب ليس عليه حقيقياً بل  
 على كماله مسان الترتيب وبيان الحكم كقولنا ان كل انما كان في قوله فكان الفرض  
 بيان ان الظاهر من حيث هو ليس اسو الوقتان ليس الفرض ابياد فيهما الجمع افراد  
 الظاهر ان يورد في الظاهر في لزم في الوقتان في وقتاً فغيره وثابتها سلمنا ان  
 في العلة الحقيقية ان العود المستند في العلة ليس حقيقياً بل موعوداً من اجل  
 ان وورد الشئ في مقام العلة لا بد ان يورد في العود ليحصل منه كبر كماله حقيقياً  
 والتعليل المنزهة على التصور والكبرى في عود العود من بناء وروحه في مقام  
 التعليل والاستدلال لعدم حصول الكبر في مع ان التباس دفع الدليل برفق عليها  
 كما لا يخفى وعليه فالحق القاطع لا يغير منها كبر التصور المذكور فيها الى عبارة في الوجد  
 بالمشهور في المعارضين احدها قوله كل مشهور في المعارضين  
 وثابتها قوله كل مشهور في الخبر ولم يكن صادراً بمثل وثابتها كل مشهور ولم يكن

فرد

فرد لا يخفى ان نظير التباس ورتيب صور الاستدلال التي يتقنها علم التعليل  
 يحصل بكون هذه كبريات الشئ وفرض الشئ فيهم على الثالث ولا دليل عليه  
 لعدم مساعده المقام على ما عرف في ارادة العمود التعليل بمقدار ينظم منه  
 صورة الاستدلال وهو يحصل باحد اولين اثنين فلا داعي للحمل على العمود في التحويلات  
 وفي يدية تعليل ابياد وجب ان لا دليل مساعده عليه في المقام فالمقتضى ارادة العمود  
 على احد الوجهين ووجه لا يتم فرض الشئ هذا غاية ما يمكن ان يوجه به فرض  
 على الاستدلال بعموم العلة لكن يرد عليه ان الحكم على التحويلات ما ياباه منها  
 التعليل فورد ان التعليل سوا هذه بالمشهور في المعارضين وتعليل ذلك بان  
 في المعارضين ما لا يوجب في الاول لان التعليل على هذا التحويلات التعليل امر  
 باحدة بقوله لا بد ان قوله منبسط للفظي وهذا كما لا ريب ان الفرض من ذلك اما التنبه  
 على ان قوله منبسط للفظي حقيقته وهذا ما لا يمتنع له الا في افادة قوله القطع بالثبوت  
 قابلية للتنبه لانه صفة في صفات النفس لا تتحقق الا بعد حصول تلك الصفة  
 للمكلف والتنبه على ان قوله منبسط لا يوجب حصوله على تقدير عدم حصوله في الواقع  
 كما لا يخفى وان كان الفرض من جعل قوله منزلة المنطوق فلا اشكال في اننا لا نستعمل  
 من معنى الجواز ان لا يورد في الاول بالاحد والعمل وهذا عين العمل في تخرج التعليل  
 مع في كون تعليل لا يورد في موضع من التأكيد للامر باحدة والجميع المورد المذكور  
 حيث انه مع سلبه التعليل وسبق قوله فان الجمع عليه اه مسان العلة كيف  
 ليحصل في هذا الامر ما عرفت انه بناء على هذا الاشكال يخرج عن كون تعليلنا بضم  
 الاحتمال في الآخرين ومنه في الفاعل وان كان عمله على الاول منها لما عرفت في  
 مساعده المقام المحل على الاخبار وعدم الدليل عليه وليس الفرض في غير ذلك في الاول  
 بل الفرض ان مقتضى ما ساعد على المشار كما عرفت ان ما ذكره في عدم تمام الاستدلال  
 الا على الوجه الاخبار على المنع ان يمكن انما على منبسط عمله على الاول الذي هو بيان



من ان كل خبر مشهور لا يرد فيه بما عرفت في ان اسناد الشبهة الى الخبر مجمل  
 لرجح متعددة ومع عدم الاستغناء الى احدها كما عرفت منه وعدم الترتيب  
 على الضيقين لا يقدح في العمل على العموم الذي افاده الشبهة حيث العتوس لم يرد  
 مع اشكال الزور وهو ان لا يثبت غير المسند من اسناد مرجحة الشبهة فليس  
 ولزوم انفرادها في الشبهة رواية لان مقتضى ما ذكر اعتبار اجتماعها كقوله  
 من دفع بان العموم المستند من عدم نصيب جملة الشبهة العموم اليه لا المستفاد في  
 فكان غرضه في الربيع الجزئية المقتضى بالشبهة في جملة في الجواز المقيد  
 وبعيد ان يقر ان الغرض نفسه عما صار مصداقاً للشبهة باحد من جهات الرواية  
 والكف العتوس في حواشي هذا ولكن بشكل الامور فيها هذا الزام بدول الشبهة في خط العتوس  
 باستلزامها فيما في فرض السائل الشبهة في كلها اذ لا يعمل ان تكون العتوس المشهور  
 مطابق لكل واحد ما ذكر على الوجوب والحرمة كما لا يخفى اللهم الا ان يهتدى في معنى الشبهة  
 بان المراد منها اليقين بها المصطلح عند اصحاب بل المراد منها ان الشبهة يكملها موجود  
 بين اصحاب بان رافعه جامع بما يدرك على الوجوب والحرمة مما يدرك على الحرمة قائل  
 وكيف كان فاستناد العموم منها مخففة بما عرفت واما ما تميز به من امكان استناد  
 في الادلة الاصلية على الجميع على طبق في محله لان اللزوم الاصل عليه ليق للامتنان  
 بل اعم للنجس او موصولة وعلى التقديرين بل على تقدير كونه للاستغناء اعم من الخوف  
 والميلاد اليه يمتنع بعد قولنا واذ فرضنا ان دخولها الذي عبارة في المشهور  
 لا يثبت العموم للعتوس المشهور لما ذكرنا في الواسية والرضا ان المنفرد هو الشبهة  
 رواية فلا يمكن استناد العموم للعتوس في اللزوم فقط كما لا يخفى ومنه يظهر ان لا يمكن  
 استناد في العموم كقول مشهور ولو كانت منفردة في الخبر واللام بعد تسليمه  
 حاشا على ارادته في مدلولها كما عرفت وما ذكرنا في ظاهره من اختلاف في مرجحة

الشبهة

في مرجحة الشبهة واعتقاد الجزئية الضعيف الذي المعارض بها وجوبها في نفسها منفردة  
 اذ من انقص فيها على الرجعية فقط وانكرتها معا صفة للاخبار الضعيفة ورجحة  
 في نفسها لانه ان الكبريا الكلية المستندة في الغليل هي ان كل خبر معارض مشهور  
 لا يرد فيه وعلى هذا فالرواية غير مخرجة لئلا الشبهة المنفردة وحالة الشبهة المقيدة  
 الى الجزئية الضعيف المعارض ومن قال فيها بالاعتناء والرجح معا لانه ان الكبريا  
 المستندة في الغليل كل خبر مشهور لا يرد فيه لانها ممكنة في حال الشبهة المنفردة ومن قال  
 فيها بالرجحة ايضا زيادة على الاعتناء والرجح لانه ان الكبريا هو قوله لا يرد فيه لا يرد فيه  
 وبالاصل بما ذكرناه فيكون صحيح هذا الوجه الشبهة في نفسها فافهم وتذكر  
 وثالثها ان شمول الغليل في جميع الشبهة من حيث الشبهة من غير ان يكون المراد من قوله  
 لا يرد فيه في الربيع فاما بالاصالة الى الجزئية الشبهة واما ان قلنا ان المراد منه في الربيع  
 حشبه وبما ان الجزئية المشهورة قطعية فلا اذ الشبهة في الربيع اذ اختلف احد المعارضين  
 فلا يورث القطع بالموافق واللام ان يكون ذلك للموافق قطعية من حيث الصدور ايضا  
 كما لا يخفى مع ان افاده الشبهة فيكون القطع في هذه الجهة فلاذ الواحد والعيان  
 مضاناً الى اذ على تقدير تسليم ذلك فيلزم من جهة اخرى لا يرد في السائل الشبهة فيهما  
 معاً بان علمنا على العتوس لعدم امكان حصول القطع بمقتضى كلام الجزية الذي خبر  
 احكاماً بالوجوب والاعمال بالحرمة وكما كان فلا يخفى على السائل فروج الشبهة فيكون  
 في خط الشبهة على تقدير الزام بان المراد من الربيع حشبه وهو رديسبب الشبهة  
 قطعية وانما الكلام في صحة عمله على ذلك وانما آذانه لا مانع من ذلك مع ظهور  
 قوله لا يرد فيه في نفسه حشبه لما استأبنا به انما يورث القطع بالصدور كيف معار الاشارة  
 وان رتبة الشبهة في رتبة التوارف اذ حصل القطع من يحصل في الشبهة بالاولوية  
 فاذا الامام في حشبه في رتبة في السائل الشبهة في الجزية وهذا فافهم ولا يخفى  
 ان يكون المراد من القطع بالعتوس كما تميز به من سناد عرفت ان القطع بهذا المعنى

من الخبر



على قدر سبله انما في الشئ فهو وليس كذلك لان القطع الحاصل في الشئ  
هو القطع بالصدور والماضي في نفس القطع بالصدور في كلا المتعاضدين كما هو واضح  
ويؤيد ما ذكرنا ان الامام في خبر الزعيم بالشئ ذكر في الرجاء ما يوجب صحة الصدور  
والوقوف كما اعد له والاصح والورد وانما اورد في الشئ فيها ما استلزم  
في انما ذلك الرجاء وذكرنا ما يوجب الزعيم في جهة الصدور وليس ذلك الا لعل  
ان الكلام قبله من لسان الرجاء في الاخبار الغير القطعية وبعد مسوق لبيان  
المتعاضدين بين القطعيين فاجاب في قوله ذلك بما مر في الاخبار القطعية  
واجاب في ذلك بما ياسب اخبار القطعية والزعيم بين متعارضا فانهم  
هذا الكلام في المنزلة وقد عرف عدم تمام الاستدلال بها هذه المناقشة  
الاجابة التي يمكن استنادها في الرجاء كلام الموردين لكن لا في ذلك ان الرخصة  
سليمة في هذه المناقشة لان الامام في اجابته فيها في السائل الشئ في المتعاضدين المشهور  
ببعض الرجاء النافعة في زعيم الصدور وتؤيد وهو لا يباح في كون الراد في الشئ  
بالشئ المتيقن للقطع في الزعم فنباش فيها بضعف السند واخر بضعف الدلالة  
اما الاول فباننا روضة مضافا الى انما منقولة في ابن جهم في قوله الثاني في قوله  
فيه وفي صاحبه صاحب الجواهر في دفعه ان ضعفها بخبر الشئ على ما هو المتعارف  
وضعفها في جهة دلالتها لعدم استناد المشهور اليها خلافا لثبوتها في حيث ان يفعل  
في مسألة الجبه من صورة الاستناد وعدمه وعلته على الاول من الثاني ولعل الر  
في ان في اخبار جهة الاخبار في باب الملقن الخاص مع اعتبار في الزعم بالصدور  
واعاين دلائل الادلة التي على جهة هذا القسم في الرجاء في انما في الشئ على جهة  
مع عدم الاستناد غير وجه الوقوف في الاصل في صدوره فلا يحصل الرجاء في ذلك بل في غير  
في صدوره في وجه ان هذا غير وجه عندنا كما نحن في جهة ولا بشرط في العمل بالاجاز  
في كون من غير وجه عندنا في قول الجاهل مع عدم الاستناد في تمام الكلام في جهة  
انما لا اشكال على هذا في اخبار الرخصة بالشئ فلا يباس بضعف السند

هذا الخبر في خبر الزعيم بالشئ ذكر في الرجاء ما يوجب صحة الصدور والوقوف كما اعد له والاصح والورد وانما اورد في الشئ فيها ما استلزم في انما ذلك الرجاء وذكرنا ما يوجب الزعيم في جهة الصدور وليس ذلك الا لعل ان الكلام قبله من لسان الرجاء في الاخبار الغير القطعية وبعد مسوق لبيان المتعاضدين بين القطعيين فاجاب في قوله ذلك بما مر في الاخبار القطعية واجاب في ذلك بما ياسب اخبار القطعية والزعيم بين متعارضا فانهم هذا الكلام في المنزلة وقد عرف عدم تمام الاستدلال بها هذه المناقشة الاجابة التي يمكن استنادها في الرجاء كلام الموردين لكن لا في ذلك ان الرخصة سليمة في هذه المناقشة لان الامام في اجابته فيها في السائل الشئ في المتعاضدين المشهور ببعض الرجاء النافعة في زعيم الصدور وتؤيد وهو لا يباح في كون الراد في الشئ بالشئ المتيقن للقطع في الزعم فنباش فيها بضعف السند واخر بضعف الدلالة اما الاول فباننا روضة مضافا الى انما منقولة في ابن جهم في قوله الثاني في قوله فيه وفي صاحبه صاحب الجواهر في دفعه ان ضعفها بخبر الشئ على ما هو المتعارف وضعفها في جهة دلالتها لعدم استناد المشهور اليها خلافا لثبوتها في حيث ان يفعل في مسألة الجبه من صورة الاستناد وعدمه وعلته على الاول من الثاني ولعل الر في ان في اخبار جهة الاخبار في باب الملقن الخاص مع اعتبار في الزعم بالصدور واعاين دلائل الادلة التي على جهة هذا القسم في الرجاء في انما في الشئ على جهة مع عدم الاستناد غير وجه الوقوف في الاصل في صدوره فلا يحصل الرجاء في ذلك بل في غير في صدوره في وجه ان هذا غير وجه عندنا كما نحن في جهة ولا بشرط في العمل بالاجاز في كون من غير وجه عندنا في قول الجاهل مع عدم الاستناد في تمام الكلام في جهة انما لا اشكال على هذا في اخبار الرخصة بالشئ فلا يباس بضعف السند

من مطلق المشهور لنفسه باطلافة الشئ فهو كما هو المتعارف والورد او يمكن ان يكون  
عليه ثابته بان غايه ما ذكرناه اخبار العبدية في المقام وهو غير كاف في حمل  
المورد عليه وسقطه في الدلالة على العموم في اخبار العبدية فادع بعمومه انما  
في الكلام في وجه على العبدية واخر بان العبدية بعمومها في المورد لا تقتصر على  
الذين جاز في الخبرين المتعاضدين لكن انما ان الاول من دفعه بان اخبار  
العبدية كاف في سقوط المورد في العموم غير حاج الى الزعم في وجه ان اخبار  
للمورد في وجه في العبدية فلا اقل انما في وجه في سقوطه في العموم وعلى اني قد  
فلا يثبت العموم وانما الثاني في دفعه بان المقام ليس المقام الذي يمكن  
فيها بعموم التقابل للمقام في المقام الذي هو في المحل في خارج بعموم التقابل  
العموم بيان ذلك ان العبدية الصادقة في الشئ في جواب ما سئل عنه انما في جهة  
لان ثبوتها في الخطاب ائنه في غير سائر السائل عن امر لا على الاول فاللفظ المذكور  
فيها الدلالة على العموم انما ان يثبت عليه بالوضع كالجمله او يثبت عليه بمساعدة المقام  
تظهر في الحكم في الاستدانة في دفعه في اللفظ الغير الدال بالوضع في مقام لا يوضح  
الثبات الكلام في وجه دون وجه في دالة على ارادة فرد معين من الارادة العموم  
كقوله في امره البيع فان كان الكلام الملقى في الجواب في السائل ما لا يمكن  
الثبات ائنه كالفقهاء الواقعة في جواب عيب الثبات والذم وانما هما في العرف  
في مثله في خصوص المحل وان لم يكن كذلك بل في عيب الثبات الى الخطاب ائنه لكن كان  
دلالة اللفظ في وجه العموم بمساعدة المقام دون الوضع فذلك وان كان عليه بالوضع  
مع صحة الثبات الكلام في ذلك داخل فيما ذكره سمعك من ان العرف بعموم اللفظ في خصوص  
المحل وذلك ما ذكرنا في الامام في غير بضعفها في جواب ما سئل عنه في وجه لا يوجب  
الما غير لونه كما وقار ذكرنا ان المنزلة في الاستدانة في بضعفها في المورد التي يكون فيها  
ينحصر المقام بالمرور ولعل استدل قوله في فان الجمله عليه ان كان الثبات في وجه  
يجب بضعف الثبات الى الخطاب ائنه وانما قوله في في الرخصة عندنا في الشئ

هذا الخبر في خبر الزعيم بالشئ ذكر في الرجاء ما يوجب صحة الصدور والوقوف كما اعد له والاصح والورد وانما اورد في الشئ فيها ما استلزم في انما ذلك الرجاء وذكرنا ما يوجب الزعيم في جهة الصدور وليس ذلك الا لعل ان الكلام قبله من لسان الرجاء في الاخبار الغير القطعية وبعد مسوق لبيان المتعاضدين بين القطعيين فاجاب في قوله ذلك بما مر في الاخبار القطعية واجاب في ذلك بما ياسب اخبار القطعية والزعيم بين متعارضا فانهم هذا الكلام في المنزلة وقد عرف عدم تمام الاستدلال بها هذه المناقشة الاجابة التي يمكن استنادها في الرجاء كلام الموردين لكن لا في ذلك ان الرخصة سليمة في هذه المناقشة لان الامام في اجابته فيها في السائل الشئ في المتعاضدين المشهور ببعض الرجاء النافعة في زعيم الصدور وتؤيد وهو لا يباح في كون الراد في الشئ بالشئ المتيقن للقطع في الزعم فنباش فيها بضعف السند واخر بضعف الدلالة اما الاول فباننا روضة مضافا الى انما منقولة في ابن جهم في قوله الثاني في قوله فيه وفي صاحبه صاحب الجواهر في دفعه ان ضعفها بخبر الشئ على ما هو المتعارف وضعفها في جهة دلالتها لعدم استناد المشهور اليها خلافا لثبوتها في حيث ان يفعل في مسألة الجبه من صورة الاستناد وعدمه وعلته على الاول من الثاني ولعل الر في ان في اخبار جهة الاخبار في باب الملقن الخاص مع اعتبار في الزعم بالصدور واعاين دلائل الادلة التي على جهة هذا القسم في الرجاء في انما في الشئ على جهة مع عدم الاستناد غير وجه الوقوف في الاصل في صدوره فلا يحصل الرجاء في ذلك بل في غير في صدوره في وجه ان هذا غير وجه عندنا كما نحن في جهة ولا بشرط في العمل بالاجاز في كون من غير وجه عندنا في قول الجاهل مع عدم الاستناد في تمام الكلام في جهة انما لا اشكال على هذا في اخبار الرخصة بالشئ فلا يباس بضعف السند



ووقع الكلام في مقام التعليل الذي ينافيه احتمال التذكير على ما عرفت هناك وهذا  
لا يوجب في الزعم لعدم العلم لكن الانصاف ان يسلّم ذلك منه لا يوجب عدم  
تمام الدلالة التي يمكن اثباتها بما عرفت في المتيقن من ان الشرف المتيقن المتيقن  
المشاهير او مطلق الخبر مجرّد حيث لا يوجب على التعليل مع عدم الانصاف  
هناك فقل على انهم في التفسير الرواية ودعوى دلاله الرواية مع ان الشرف في الزعم  
بها مع الايكال منها مستلّا مع انه المتيقن كما عرفت هناك من جهة ما عرفت من ارجاع ما عرفت  
فالمروعة لا بد من فائدة الدلالة على الزعم بكون الشهدين مستقلة مع ما عرفت فيها  
في الجوارض عنها بالشهد كذا عرفت استنادا لظهور الاستدلال باخبار علم الزعم بالشهد  
فليس بين المشاهير وبين كون اورد على علمه بان ما ذكره من ان الشرف السائل  
الشرف فيها مع الايكال ان يكون كلامه المشاهيرين موافقا لتفسير المشهور في الزعم  
واجاب في الظاهر بان ما عرفت في المتيقن من ان الشرف في معنى الشهد وان كان الكلام في قوله  
في المشاهيرين في التفسيرين وانما بعدد منها فيها معان في خصوص الشرف حيث  
الرواية لان عدم فصل الزعم عن ايراد الشهد في التفسير كما عرفت من ان الشرف في  
مفسر معتبر ولا يفتقر الزعم الى ايراد الشهد في حيث فيما اورد منها في التفسيرين  
معا ووردت عليه دام ظله ليعرف بان الشهد في كل من المتيقن والمروعة على انهم واحد  
فان كان المراد منها في احداهما ما عرفت في القطع كالعرف في المتيقن فهو المراد في الاخر  
مع ان ارادة ذلك في المروعة غير ممكن لما لا ما لا يبعد من شرف الخبر بما يوجب ضرورة  
ما استدل به عليه وهذا انما عليه الجواب في معنى القطع بالصدق فيها وان كان المراد منها  
منه من الشرف لا يوجب القطع بالصدق كما هو المراد في المروعة فهو المراد في المتيقن ايضا  
فاجاب دام ظله بان لا مانع من التعليل وحيث لا احتمال في ان رتبة منها حجة للقطع  
بالصدق كما هو المراد في الرواية ففصل المتيقن عليها الظاهر في الرواية لا يوجب مع ما عرفت هناك  
من الشبهة حيث ان ذلك غير ممكن في المروعة لما عرفت في فصل الشرف فيها على بعض  
وافها التي لا يفتقر للقطع وعليك بانك فيها من عليك حتى لا يفتقر  
عليك الامر فذكر

فما عرفت ان المتيقن في الرجاء من جهة عدم خبر فلا بد من الاشارة  
الى ان مقتضى القاعدة انصافا في صناد الزعم على المتيقن منها في التفسيرين  
ويبان من التفسير والمناط في الحالة في صناد الرجاء بعضها مع بعض  
بل وخصم لما لا يمكن في هذه الامور على الاستدلال فتقول الامر اورد في  
وقاها ليجازي به في التفسير عدم انصاف على الرجاء المتيقن خلافا للمعارف  
التي في قوله الرواية والاضاافين حيث ان الاختار عند عدم التفسير الانصاف  
ويمكن استناده من صاحب المدارك وغيره من مؤرخي اربعة في المسألة وبدون  
على الختام جميع اورد المتيقن ليعمال الزعم لا يفتقر حقيقة بالمصنوع في الرجاء  
كما عرفت من راجعها حيث انصافا في التفسير فيها من جهة في قوله  
على ما استناد منها في شفا في الرسالة الخيرية احدها ما شتم عليه المتيقن  
في الزعم بلا ضرورة في المروعة في الزعم بلا وشته فان الظاهر ان اضاافها  
في الزعم ليس لاجل الزعم وتقدم كل ما كان اورد الى الواقع في المروعة  
فيها فليكن ان يكون سببا لاضاافها كما جعل في صفة الاعلى والاضمة لاضاافها  
ان يكون لصدق في الاعلى موضوعية وعلمانية في نظرنا في معنى قطع القطع  
عن كاشفة لاضاافها عن الواقع فاذا ثبت ان اضاافها لاجل ان اضاافها  
اورد مطابقة الى الواقع في اضاافها في التفسيرين عنها الى كل من صناد الرواية  
بل الرواية بل الى كل من خارج عنها وجب لذلك وانما انما لاضاافها لاضاافها في المتيقن  
بان الجمع على لاريضه فان الشدة في الاوجب القطع بالصدق ورد الدلالة فلا بد  
ان يكون المراد في الرب المتيقن في اى من الشهور ويستند في تعيين احد  
ما لا يفتقر في الرب المتيقن في معارضة ما كان يجب في تقييد في الرجاء

بالمعنى

والاخر



الرشد  
 احد المرحلات المنصورة او غيرها وانما يعلم احد بالمرحلة الثانية بالعلم بان الحق  
 وفلان من الاضياء في ان ذلك فضيلة غالبة له ليدفعه اليه جميع ما خالفه  
 خلاف الحق ويكشف عن ذلك عن لزوم الاخذ بنظر ما كان معادمان في الرشد  
 سواء كانت الامارة المنصورة او غيرها ورايتها قوله كم دفع ما يربك الى الامانة  
 والتمسك بما عرف في قوله فان الجمع عليه لا يربك اخذ جميع ما خالفه  
 في درجة انما حسن عما ذكره في دليل المنقول لما يظهر بعضهم على كماله  
 حقيقته كاهوطاوه واصل المشهور مشهور في حق التنوير الذي به ان المعرفة القدر  
 منزلة لعلم الرب للعلم والاعمال والافعال انما هي من ذلك سواء اجلت  
 على كل من كمالها كونه في المبدأ ان بالنسبة الى القطع او علمه في الرب انما هي  
 العيان على مجرد ملة الاضداد كونه كالمختار عند تدقيقه كتاب في الدلالة  
 على السقوط على التدبرين هذه او يمكن استعادة الطلبة في الاضداد بوجه خاص وهو  
 ملا حظ من الاضداد والاضداد في الحاصل فيها من حيث الزيف وهدى المرحلات  
 فان كل ذلك كاشف عن ان ليس المراد في باب الزمير بخصوص كل عنوان في الغدادي  
 المنصورة بل المراد فيه ان نرى امام كم في كل واحد منها بيان حله في افراد عند  
 الحاجر وساعة الغمام فان تلك الاضداد في الكفر لا تكاد جميع بينها الا بالان  
 بما ذكره في فلا حاجر الى انهم في الجمع بينهما في التكاليف والسادات وقد رتب  
 لذلك ولا تضاد وان ملا حظ جميع تلك الوجوه سببا بانضمام ما ذكرناه في جوامع  
 التدبر في عدم الاضداد الا انما انما بعد انما التدبر وهم الاضداد انما هي  
 في التدبر الا على جهة لا يجوز الى ما لا يصدق في المرحلات الغير المنصورة او انما هي  
 بل هو في التدبر المحكم ما يند في رتبة احدتها الى الراجح والبيد الامر او هو في حلة  
 الاحتمال في احدتها انما هي مع نظافة والاخرى انما هي في انما هي في انما هي في

الافريقية

كما انما في تخالفه والتخصيص انما كانت امرنا انما لم يصحها بل انما الى احد  
 ما ذكره في تخالفه في بيانها ان المراد منها اذ يبقية لخاصة التدبر في احدتها العائد للرجوع  
 في الامر المشتمل عليها على قدر العلم بكونها واحدة مع فالمرنة الموجودة في احدتها  
 كالاعتناء لا الوجه الظن بصدق خبره او كذا في خبر العادلة في نفسه الا انها  
 توجب التعبد في احدتها عن خبره او كذا في رتبة في خبر العادلة لوزن العلم الاحكام  
 بكونها واحدة في ان المراد من الكذب للعلم الاحكام المراد من في احدتها الالف لئلا الكذب  
 المستعمل في السوء والتفكير في البراءة على الملكة النفاضة المراد من في احدتها المستعمل  
 والاعدا في الكذب والسرور انما هو على الاثر فلا اشكال في ما ذكره في في الافريقية  
 والاصح في ضرورة ان تقرر في الملكة القوية في الكذب ومعلوم منها للوحدانية في احدتها  
 في لعدم حصول الملكة انما هي في الاضداد في ذلك كمن قوله بان الافريقية هي ملا  
 للعلم والاعتناء عن اذ لا حظ في احدتها في القوة القوية في احدتها في القوة  
 الضعيفة فانها تقرر في باء في النفس الى السوء ان يحصل الظن بغير فهم الاصل بالكذب  
 ونعم العادلة والوجدان هو الكاشف عن صدق المثال لا البرهان والجدل على الشايف  
 فاذا ذكره في الافريقية في اربعة في غاية السهول لعدم حيلة قوة الملكة وضعتها في الضعفا  
 عن الخطا والسوء انما هي في الاول في رتبة ومع فلا يحل لاجل الافريقية انما هي في  
 للعلم لما عرف في رتبة على قدر وجودها لا ينفك عن الظن ومع هذه فلا في الافريقية  
 الا بان يكون المراد منها الاول في المعية عند الشارع في بعض الاولويات المعية  
 في ضامن البينة وضمان الله انما هو على ان يرجع ذلك الى السعة ان لا تنفصل  
 من ان المرحلات مرجحة للادوية المعية عند الشارع عند العبد او يكون المراد منها  
 حلة الاضداد كونه في رتبة في رتبة كمن قوله في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة  
 على لزومها في السوء المتضمن في القول لان المراد من في الرب الاضداد في رتبة

فالعلم في الملكة  
 انما هو احدتها على  
 في نفسه المراد  
 وانما

الافريقية



الى ان يخل في الشاذ ما لا يخل في المشهور فجمع المشهور في الاصل الا انه في الفقه الى ان  
 انشأ منها ما دل على ترجيح رواية احمد على رواية العادل ولا بد ان غير ذلك  
 في مقابل العادل مما لا يخل في نظر قومه عليه ليس الا لاجل اننا لو فرضنا العلم الاجمالي  
 بكون احداهما كان اختياره في جز الاول او في جز الاخر لضعف ذلك بالنسبة اليه  
 وهذا معنى الروية ومنها فاعلم الامام الا انه بما حاله العاصم من الرشد خلافا  
 وليس ذلك الا لاجل ان يخل في الموافق ما لا يخل في المخالف وهو اختيار القسمة  
 كما مر في الحق قد و منها فذكر ما جازك منها في حديثين مختلفين ففهم على ان  
 واحد بينهما فان اشبهما فخرج وان لم يشبهما فابطل فانه لا روية لها بين  
 القسامين الا ما ذكرنا من ارادة الاستدلال على الباطل ومنها الاجماع لا جاعهم على جوب  
 العمل بالترجيح في باب الشافعي مع انهم بعد من في الرجحان ما يندرج بين الظن بين  
 بعد حيث لا ينفك الا نادر اذ جئت ان علمنا على صون الظن مستلزم لحل كل الامم  
 على الرشد الدار فلا بد ان يلزم بان اعتبارها لاجل انها موجهة لروية ردها  
 الى الواقع او موجهة لنتيجه احتمال عدم وجود في معارضة فيما عطف اجماعهم على الترجيح  
 مع عدم في الرجحان ما لا ينفك عن الروية او فله احتمال يمكن وهو اجماعهم  
 على ان المدركة بالترجيح باحد الاخصوس على كل هذا فصور ما يمكن ان يشكك  
 على تخاره وبتسناد مجرح كذا في هذا الباب لكن انصاف ان يشككنا  
 لا يخل في الشاذ ما دل على الاول او لا ان التباين على ظاهره الملازم للقطع  
 ولا مانع عنه كعرفنا ثانيا سلنا عدم صحه ما عليه الا انه محمول على الذي هو اوجب  
 المجاز ان المعنا القسمة على التقديرين لا من مدعاه في جعل المدرك على الروية  
 و فله احتمال اخر من غير ان يكون المراد من الروية الضافة وهو منوع ما ذكرناه  
 و هو على الشاذ ما ليس في الروايات ما يدل على الترجيح بالاعتدال فقط لان  
 منها

الظن

فما علمنا ان الرواية مخففة في المشهور والمرفوع وقد انقسم اليها في المادة الا انه لا  
 وادرج في الثانية الا في اجماع تلك القسمة في الاصل بل قد انما في ذلك  
 عن الظن قتال وبرد على الثالث ولا يمنع ان المخالف في رجحان اليه بل في الرجحان  
 الخارجية المعبره بالرجحان الظن حجة معتبر المخالف وتطلان الموافق للظن  
 البطلان في اصحابهم باحد الوجهين في بطلانها على هذا فالترجيح بما ليس الا  
 القسمة في الواقع البطلان في المخالف حتى يتم برامته وثانيا انها معتبرة في جهة  
 القسمة لكن لئلا ان يكون الواقعة في اعادة القسمة في باب نصب القسمة العامة  
 بحجة للمادة في جعل الواقعة في جهة الكلام وصدور نية واستدادة  
 ذلك من قوله ثم ما سمعت من شية قول النال قسمة القسمة ولا يخفى انها على هذا  
 يخرج من كونها في الرجحان وثالثا سلنا كونها في رجحان الجهة لكن قد عني  
 انها موجهة لاعتدال القسمة في اخبار الواقعة العامة الموجهة للظن ليعتد بها  
 قسمة كارد حتى في صاحب العلم وراثيا اخصها من ذلك و سلنا انها في رجحان  
 الجهة لجزء احتمال القسمة في الواقع في دور ان يحصل الظن بذلك لكن قد عني  
 اننا اتقاننا في الالتزام بذلك في خصوص هذا الترجيح لما نزل في عمل العلماء  
 قدما وحديثا في القسمة من عمل ما وافق في الاحكام المتعارضة العامة على القسمة  
 والا فم قطع النظر عن عمل اصحاب فلا دليل في المقام يدل على الترجيح بها  
 في هذه الجهة عند فم ما سمعت اه على احد الاصلين والالتزام بذلك  
 في غاية الاشكال والعمدة على تقدير التسليم والافاض عن جميع ما ذكره اصحاب  
 ولا خفاء في ان الالتزام به في خصوص هذا الترجيح لا يخلو من مباحث علم  
 عليه لا يوجب المقدور والالتزام به على نحو الكلية مع انه مخالف لاطلاق الادلة  
 المتخبر اليه لا وجه للمخرج عنها الا بدليل و هو على الواقع بان لم يظهر لنا

اه



وجهاً خاصاً للزجة في الرواية المذكورة بما ذكره فقد في الابدع من البالد والخيال  
 ان يكون امره كما يأخذ ما يشاء من الكتاب دون اقله لا بل ان موافقة موجه للظن بالواقع  
 ويرد على الخامس ان اباهم كما بعد من المرجح ان لا يفسد الظن في الاصل  
 يظهر من التعليل في الزجج بما في كثر في الموارد بمقتضى الظن وحيث فلا ضرورة على كلام  
 على صون الظن ولو كانت نادراً في بعض هذه التزجج والتعليل الربيع لتخصيص التعليل  
 كما في ذلك لاننا لو امكن ان لا يفسد الظن فان التعليل موجه لغيره على الرغم من الحافض  
 ولو فرض اقلية الحافض في افراده فكأنهم قد ارادوا من ذكر المرجحات الغير المقتضية  
 للظن غالباً بما لا يحط به ما يظهر من التعليل بالظن المقتضية على اسباب المعقولة  
 للظن وبيان انه يجب على الغفلة فحصل الظن في باب الزجج والافضل كما يرد  
 الظن بالخبر ثم ارادوا التنبه على ما يمكن استناد الظن في ذلك ان تلك المرجحات  
 لذلك لا لا يفتقر الى عدم حصول الظن لكونها سبباً للادوية او فلة  
 الاحتمال والعلل هذه هي اكثر في افعالهم في عدد المرجحات حيث ان يظهر بعضهم قد  
 التفرع لجلد منها في الاخر التفرع لضعفها في الثالث التفرع لضعفها في الرابع  
 ان التنبه على ما يمكن استناد الظن منها وانفرد كل منهم على ما يطلع نظره  
 وبما عده وقد ذكرنا ظاهره على ما يرد على اصحابهم انهم من اهل الغفلة  
 ما ذكره في الاصول في المرجحات انهم من اهل الغفلة اعمال تلك المرجحات في الغفلة  
 ولا حاجة الى اوضح له شائع الراجح في الجواب عنه وجه الالتماع واضح  
 وثانياً لبيان ان منهم اخذ بالمرجحات المعقولة مطلقاً ولم يفتقر الظن الى ان كلامهم  
 مع نظر النظم اخبار ابيهم في سبب بيان ما يقتضيه التزجج وليس لها  
 في الاستدلال بها اثره كما انهم عدل الشئ في حيث انهم قد يفسد ببعض اخبار

الباب في التعليل بما كلفه باضداد الاستقيا حدث في ارضه خافوا من ان يخرج  
 ولا يخفى ان ما ذكره في الاخذ بها مطلقاً في محله على ما يقتضيه القواعد فلو ان  
 عندنا من الخبرين واستلزام اعمها على شئ منها ارباب بين النقيض والتخيير  
 وجب ان يقتضيه الاصل عدم العمل بالظن فلا بد من الانقضاء في الخروج عنه  
 على المقتضى ولانه يفتقر الى اخذ بذكر المرجح مع كمال الخفي وان هذا في النظم  
 في الحاشية بما لا يحط به ما يقتضيه الاخبار مع ان اخذ بذكر المرجح مع مخالفة الاصل  
 الاطلاق المستفاد من اخبار التخيير لا ضرورة لوجه الخروج عن اصل عدم العمل  
 بالظن في خصوص المصادر من وجه فلا بد من الخروج عنها الى المقتضى والمقتضى  
 في عدم التخيير ما اذا كان احدهما مستلزماً على غيره موجه للظن واما التعليل على ما لا يفتقر  
 فقد روي في الاطلاق ان التخيير لا دليل على الخروج عنها فاذا اورد في الحاشية  
 ان المناط في الزجج على الظن كما يمكن استناده في كلام الاصحاب بل وحيث  
 في كلامهم على ان المقتضى الغفلة في غيره رد عور انهم قد مر ارباب الظنون المقتضية  
 فافضاه الظن لا حاد ذلك من غير بان فكل في الزجج وفيما استناده في اخبار  
 فيه على التفرع والمماناة مع التزم ان لا يخفاء في ان لا يحتاج على اصله التعليل  
 في ذلك فلا استناد بكلامه في محله الامر الثالث ان يبعد ما ظهر ان المداد  
 في باب الزجج على الظن في الدلالة على الظن باعديها الثالث في سبب منه ودلالة  
 او المداد عليه مطلقاً ولما قلنا في خبرها بان صاد المرجح سبباً للظن بمقتضى احد المصادر من  
 مع ضاها في جهات ذلك ونظراً لفرق بين الزجج فيما اورد في خبرها حيث ان المرجحات  
 المرجحة للظن باعديها مع انفراد احدها ببعض المرجحات الخارجية المرجحة للظن  
 بمقتضى الخبر المحل للمشتغل عليه كاذب في مطابقة احدها للشيء وعدم الخلاص في ذلك  
 الا باعدي دار السلام في ذلك كما يوجب في الظن به ويحصل الكلام







بالكم من الزينة المتبادرة لاهدها فلا اعتماد عليها في مقام الترجيح ولو فرض اخادتها  
 بالصدور مثل ما ذكر من تسادها من جهة الدلالة ووجه الصدور مع مناداة احد  
 بما وجب الظن بصدوره من المصنوع ثم من غير ان يوجب الظن بالكم التمثل عليه فذلك  
 الزينة هي ساقطة عن كونها رتبة لان التسناد من الاخبار هو اخذ بالمرجع كونه  
 للظن بالكل من بعد البناء على ان العمل بالترجيح من جهة الظن من الله على حصة الظن  
 او الظن التزمي بما يظهر صاحب التصور فذلك ان في وجهين جفتين على الاقتصار  
 فظاهر الاخبار وعلى ملاحظتها لا دلالة على ان الترجيح بالظن اول الظاهر فلو  
 هذا البحث وعدم مرجع بعد البناء على التعدي عن المرجح في التصور الى غيرها  
 كما هو محتاج فدون ان التعدي مني على عدم الاقتصار على ظاهر الاخبار  
 واستناد المناط منها المرجح في غير التصور من المرجح في الاقل بنينا على ان  
 بما يستند من ظاهر الاخبار فلا وجه للتعدي الى الترجيح ووجه المناط المستند منها  
 الوجه للتعدي احد الامر من انما الظن كاهو المتنازع عندنا لا الاستناد من الاخبار  
 والواقع لما يظهر من علمنا الاخبار او الاولية كاهو البشخانة وعلى التعدي  
 لا حصة لتوحيه لان هذه الاخبار بملاحظة ما يستند المناط بمقدار ما هو مرجح فيها  
 باعتبار الظن في الترجيح فكما لا منة للترجيح فيما لو مرجح باعتبار الظن بالعبارة  
 متلابان رادوه الظن التزمي او الشبهة فلكل الامتياز في المقام بعد البناء  
 على التعدي باستناد المناط وعدم الاقتصار على ظاهرها هذا يمكن ان يبي  
 ان الظن التزمي ليس من انما العنادين بل هو عبارة عن بعض ما اعتد الشارع  
 لملاحظة عليه التفت في كنه العناد ووجه التفت في قولها وبيان اخرى عبارة  
 عن الحقيقة باعتبار الذي يغيره الجاهل ولا حظ عند جعل ذلك العنادين  
 والاسباب ولا يفتل التعدي من الاخبار الى الاعوان لم يفتل بنينا على التفت نظر  
 ووجه العنادين المذكورين في الاخبار فلتل في المذكور مجال كذا اخاد الاستدلال في

معناها الاضطر  
 جماعته الى  
 بدلت

الترجيح اذ العناد من بعض الرجحان مع بعضها كالاقتناع احد المتعاضدين على وجه  
 والاخر على نصف اخر وبما يظهر صاحب التصور فذلك ان التصور من عندنا على غيره  
 كذا في التزمي اما اذا العناد من بعض التصور او غير التصور مع مثله فلا اشكال في  
 في ترجيح الاخر منها في التفرقة لخواص الباب من بيان حكمه في جميع الى الظن وعلى الوجه  
 في قوله عن التوحي التزمي بتقديم الترجيح بموافقة الكتاب على الجمع كما لا يخفى  
 يرد في الاخبار الكثيرة وفيه اشارة المذكورين في بعضها ثم ملاحظة النص المذكور  
 في رواية ابن حنبل ان ابي عبد الله المتوفى والمخالف مع الشاوي فالترجيح بكونه  
 الراوي في رواية الرواية ومع التساوي في العناد على رواية العامة ويستند في مجموع  
 كما لا يخفى فذلك في هذا الباب ان الترجيح بالكتاب يقدم على الجمع ومع عدمه  
 فالمتعين الترجيح بالمرجح في الترجيح الى اوجب الظن بالكم ومضمون الرواية له  
 وقد يميز على غيره من المرجحان ومع هذا ما فالترجيح بما يوجب التوحيه الصدور كما لا يخفى  
 والافقية في قولها من مرجح الصدور واما الترجيح بخالفه العامة فتخرج عن الكل اقول  
 لا بد ان يعلم اول ان الكلام هنا مني فيما عدا مرجحات الدلالة لانها مقدمة  
 على جميع الوجهين المرجحة عند مخالفة العامة عند المعارضة لان الترجيح بالدلالة للجمع  
 الجميع عليه الذي قد عرفت انه مقدم على الترجيح حتى على الترجيح بالشرع ونحوها  
 في المرجحات المتعقبة لها رتبة فاذا وجدنا المتعاضدين في قبل العامة والخاصة  
 ففهم بالجمع بينهما بالتخصيص وكان موافقا لعمل الشهور وقوام الا اذا وجب الشرع  
 المستثنى في طرف العام وهذا في الخاص يجب بغيره من الجبر او يمكن العام  
 في العمومات القابلة للتخصيص اذ الاشكال في تقدم العام لانه من المتعاضدين  
 وعدم المكان المرجح على ان في قصور المورد من موارد الترجيح والمزود في مورد

العام



واما نقدها على الرجوع بخالف العلم فيه وكننا نقدر عليه في سائر الزمان ان في النفس  
 من شيا مضافا الى ما يترتب في تلك بعض الاصحاب من قول الموافق منها للعلماء على  
 من غير ملاحظة الدلالة وكيف كان فبقية وجهان ينبغي الكلام فيها انما هو  
 ما ذكرنا فتقول ان ما ذكره شيخنا قد في تقديم المرجحات الخارجية على التي جميع  
 برجحان الصدور في محله لما ذكره في ان الرجوع برجحان الصدور  
 انما هو لصحة الخبر بها اوجب الى كواضع فانه الرجوع بالاعتدال لا في رواية  
 الاعتدال الى الواقع في رواية المعتدال فاذا فرض مطابقة رواية المعتدال للصدور  
 الفعلي منها عن غير ما يقتضيه الرجوع موجود في رواية المعتدال دون الاعتدال  
 في النفس للاخذ واما ما ذكره فقد في تقديم الرجوع بموافقة الكتاب على الرجوع  
 بالمرجحان الخارجية وكذا تقدم الرجوع بالصدور على الرجوع بالجهة ففي كليهما  
 فقولنا منع اما الاول فلان ما يقتضيه في تقديم الرجوع بموافقة الكتاب  
 على الرجوع بالمرجحان الخارجية لعدم ذلك لانه احد ما يكون عند الموافق  
 معتقد ابد لا يزدون معارضة الخالف في الموافق للشبهة وكما في معتقد  
 دليل اخر فلو كان او فليما مندم على معارضة الغير المعتقد مثله واما ما  
 كونه معتقد ابد لا يزدون قطع والخبر المعتقد بالدليل القطعي مقدم على غيره  
 وثالثها انه معتقد بخصوص الكتاب وللاعتقاد بخصوصه مدخلية في الرجوع  
 وشي من هذا لا ينفع في اثبات المدعى اما الاول فانه فليعين ما ذكره في وجه  
 تقدم المرجحات الخارجية على مرجحات الصدور ومحصله ان الاعتقاد  
 بمطلق الدليل او بخصوص القطع منه مرجح لا يجرى ان الخبر المعتقد بمثل الواقع  
 والمفروض في المقام ان الخبر المعتقد في الشبهة الوجبة ارفق من مقتضى الرجوع في طرف

غير

غير المعتقد في المنع للاخذ واما الثالث فلا بد استعمل خصوصية الكتاب الابان  
 بوجوده بطرح كمالا خالفه مجرد اعلم ما دل في الروايات على خرقه ما خالفه واخفاة  
 في انه خلاف مختار بل هو المصليين لما في من في مجموعهم بخصوص الكتاب  
 بالخبر وعدم طرح ما خالفه في الروايات على نحو العموم في وجه اولئك بعد تسليم عدم  
 لزوم طرح ما خالفه في الاخبار المتعارضة بل في طرح ما خالفه في الاخبار المتعارضة  
 يدعي لزوم الرجوع بقية بموافقة الكتاب وطرح ما خالفه في المتعارضين ولا يشمل  
 على غيرهما في المرجحات وفي مضافا الى ان وجهه الى الاول ايضا لكن في خصوص  
 المتعارضين اذ خلاف مختار في المرجحات بعد ما عرفت في ان بناء على عدم  
 الاقضاء والتقدم الى غير المتخصص في المرجحات بعد استخراج المناط في اضاف  
 الرجوع بالافقية وقوله الاحتمال في هذا حسن على هذا ان الاول هو على الاخبار  
 القائلين بعدم الاعتدال في الاقضاء كالنوع وغير الاخباريين واما الثاني  
 ان تقدم مرجحات الصدور على الرجوع بخالفه التماس فلما عرفت سابقا في ان ما دل  
 من الاخبار على ان الرجوع بها لاحتمال التيق في الموافق الذي وجهه الى انها مرجحات  
 الجهة من قوله ثم ما سمعنا ان ما عده في الروايات والى انهاء المرجحات  
 المقصود كما في المرجحات الخارجية وقد عرفت ايضا بعد انهاء التماس لعدم خصوصية  
 من جهة الاقضاء القطعية فلا فرقنا ان مقتضاها حل واحد القطعيين المتعارضين  
 اذا كان موافقا للعلم بل هو القطعي الموافق ولو لم يكن معارضا على التيق في القطع  
 المعارض عليها بالاولوية ولو فرض اشكاله على ما مرجح منه على معارضه كاد ان  
 داوود اعد من دون معارضه الخالف لان مرجحات الصدور لا تجل في قطع  
 كالانحياز كيف مرجح ان الحل على التيق في الرجوع المصحح على الذي قد عرفت تقدمه  
 على جميع المرجحات سيما اذا علمنا بان الرواية المذكورة في التيق العامة المقصود



في قولهم انفس جهة ما قصدت كسبب الترائي المصنوع من قبل النكس لنعيب  
 خزانة لما كان منقطعا لما ذكرناه او دله انفسه بعد الحكم بقدم مرجحات الصدور  
 على الرجوع بالمخالفة بما القطة فان قلت ان الاصل في الخبر الصدور فاذا قصدنا  
 تصدورها انفسه قلت الحكم بعدد الموافق لبقية كما ينفس ذلك الحكم بارادة خلاف  
 الظاهر في اضعفها دلالة فلو ان هذا المرجع نظير الرجوع بحسب الدلالة فقد فاعلى الرجوع  
 بحسب الصدور مما اجاب عنه بما القطة قلت لا في الصدور بعدد واما مع وجود عملها  
 المعين على النية لانه الغاء لاحدهما في الحقيقة الى اخر ما ذكره القول وما ذكره في  
 اولها اذ فرضنا المتعاضدين الموافق احدهما للآخر متعاضدين لانه مقتضى  
 بنسب على الموافق على النية مع انه يرد عليه ما ذكره في ان العمل على النية والصدق  
 في جهة الصدور من غير ان احراز الصدور ولا خفاء في ان احوالها صدورها لا يمكن  
 ان يما ذكره في الاصل في المتعاضدين النية بعدد واما العمل لانه الصدور  
 او لوجود مناطها على ما قربنا ذكره او جعلت فيها لانه في الحقيقة الغاء لاحدهما  
 ومحل ثانيا فان قلت قد عرف في قاعك الجمع في ان ليس في لوازمها ضرب العمل على كلا الشا  
 بل هو جارية في موارد ولو كان لادها العمل باحدهما كما اذا فرض المتعاضدين بين الظاهر  
 والاظهر وفرض نظر افعال المجازاة العبد من المتساوي في الظاهر بعدد من ظهور  
 بغيره الاظهر بحث كما بين احدهما اثره في المصلحة بالحسب بالنسبة الى اخر ما ذكره في  
 ان الرواية المذكورة تقتضي عمل الموافق على النية فتلتزم به ولو كان اللازم من العمل  
 بالمخالفة وطرح الموافق لسا فان قلت كما ان مقتضى تلك الرواية اذ لم اخذ  
 بالمخالفة كما مقتضى ما دل على الرجوع بالاعدل اخذ بالموافق البعدل فبما  
 ولا وجه لتقدم الرجوع بالمخالفة قلت بعد ما عرف من دلالة الرواية على اذ لم  
 عمل الموافق القطع ولو كان سلما عن المعارض على النية في الاولوية القطع  
 بحسب الموافق القطع المتعارض بمثلها اذ في جهتان كل منهما مويد للطرح

الحل

والحل عليها احدها المعارض وانها طينة الصدور فمن يلاحظ ذلك الاول غير  
 لا يخرج هذا الرد عن غيرها خلافاً لرواية الرجوع بالاعدل كما لا يخفى وان قلت  
 ان مورد الرواية في الاضمار والقطعية وهي فاما ان قلت بالملازمة بين الحكم بلزوم  
 عمل القطع الموافق على النية وبين الحكم بلزوم عمله عليها اذ كان طينتها الاولى على الشا  
 لا يحسب المتعارضين اخبار الدلالة على الرجوع وبين تلك الرواية ان مورد  
 الاخبار والقطعية ومورد تلك الاخبار كاخبار التخيير في الاخبار القطعية وعلى الاول  
 فالمقتضى اخذ تلك الرواية وتقيدها في مورد اجتماع على اخبار الرجوع اذ في  
 الملازمة لاقتضى تخصيصها واقرارها عنها بخلاف تلك الاخبار فاما كمالها كمالها  
 المتعارضين الذين كادوا عليها فاما لا يخرج مورد الاجتماع عنه دون اخر  
 هذا وحصل المثال في وجه ما ذكره من ان ما ذكره في الجواب المتقدم  
 في عدم تفضل النية للبعد بالصدور من نفس العمل على النية في غاية المنار كنعين  
 انما للبعد بالصدور لا العمل بما ينفس بعدد ورتيبا فاما عليه ولا يفعل له في  
 عدل ذلك ولا خفاء ان نفس العمل على النية الذي مرجع النية الغاء والطرح  
 صادق لذلك وكذا الحال في جميع الوجوه المرجحة الموجودة في احد المتعارضين المرجحة البينة  
 لطرح الاخر والغاير اما مع الرجوع بحسب الدلالة الجارية لعدم العمل بالمرجع في تلك  
 كما عرف في الفرع المتقدم وان قلت في تخصيصه لا راجع ما قلنا عليه في السابقين  
 في المتعارضين اذ قد مر هناك ان الدلالة على اخبار الاحاد في القطع  
 والتب غير شاملة للمتعارضين وعلى هذا فاما مرجعها التوقف على المخالفة في جهة  
 الاخبار في انها مجرد الطريفة انا فرضا غير حضور اخبار الاحاد لاخبارها  
 التخيير والرجوع فاذا اشتمل احداهما على فرد مرجح للاخذ به فادراج النية  
 فاحالة النية بالصدور المستند منها غير جارية بالنسبة الى الناقلة للزم  
 مع ما عرف من مقتضى العمل ونزعة هذا الاصل انما تظهره المتعارضين اذ ان العمل

لهم

رضا



احدها على وجهه موجه لتقدم ذمها على قولها وجب الغناء بالكلية بل يترتب على العمل ايضا  
 في الجملة لكن تسليم جميع ذلك لا ينعف باهوتن بعدد مع لزوم تقدم مرجحات الصدور  
 على الرجوع بالمخالفة لان غاية ما ينشأ عنه في وجهه ان الرجوع بالمخالفة مطلق  
 في الجذب بعد امر از صدورها اما بالعلم كما في الموازين او باصالة النفس في الصدور  
 و امر از بالثاني موقوف على ما اذا لم يكن الصدور بعد واحد من دون الآخر كما في الشك  
 و اما اذا التمس ذلك كما اذا اشتمل احداهما على شيء من مرجحات الصدور كما في محل التمس  
 فلا وجه للصدور بعد واحد من غير المستلزم لحد على النية لانه في الحقيقة طرح ولا يتصل فيه  
 للصدور بالصدور ولا على الطريق كما عرف و بر عليه قد انما لا يتصل في قوله في الرواية  
 المستند ما صحفه اه عند مطلق خبر الموازين للعاصم و زعمه فالحكم في الخبر القطع  
 ان كان مستلزما للحكم في الظن للاوليه فنفساه مطلقا لانه لصدور الظن الموازين  
 و دعوى ان الحكم بطلان الرجوع من حيث على امر از صدور من دفعه بما عرف به و عرف  
 تخفيفه وان لم يكن مستلزما له فلا يخفى النعاش لان مرجحات مودها ايضا  
 الظن مع ان الرجوع بالمخالفة مخصص في الاحياء القطعية كما هو مورد الرواية و يقضي  
 لا وجه للتمسك منها الى احياء الاحاد من بعض النعاش بين المرسين و على التقدم بين  
 لا وجه له قد تقدم مرجحات الصدور من بعد اشكال فاعرض الى اوجه المدلول  
 بما دل على لزوم تقدم الصدور و قد عرف الحال في ما لا يفرق عليه فاذا افترض  
 في المقام عكس ما ذكره قد و عليه عمل الاحاديث كما يظهر من تتبع كلامهم في النسخة  
 هذا كله على تقدير ان يكون الرجوع بها لو كان مرجحات الجدة كاهو المستفاد  
 من الرواية المذكورة على احد الاحوالين و اما اذا كان الرجوع بها لان الرشد  
 العام كما هو متعارف فانها من روايات الباقين من مرجحات المصنفين الخارجية  
 فاذا عارضت تلك المرجحات مع مرجحات الصدور كما ما يقيد الظن منها على ما لا يشك  
 وذلك ظاهر بعد عرف ان الظن هو الدار في باب الرجوع على المختار و مع حصول  
 الظن في كل ما بان فرض الظن بعد واحد من معصومين

الصدور

او قولوا في هذه ما كان له ان الظن بالصدور معتبره على ان مقلون الصدور مقلون  
 المطابقة للواقع و اعتبار به مع فرض الظن بالآخر كما هو المفروض و بما ذكرنا فله ان  
 لا وجه للحكم بتقدم مرجحات الصدور مع العلم على الرجوع بالمخالفة من خبره في بين ان قول  
 بانها مرجحات الجدة او المعتبرين قاطبة ولو لم يفرق بين مرجحات الجدة مع المرجحات  
 الخارجية بان كان احد المتعارفين موافقا للشهر والعام والاخر مخالفا لهما  
 فان قلنا بان المدار في المرجحات على الظن حتى في مرجحات الجدة فلا اشكال في  
 ما وافق الشهر و على المخالف لخصم الظن في الشهر و كذا لو قلنا بان المدار  
 فيها على اقربيه المطلقة الغير المدللة للظن النقية لخصمها فان عنه و قرر  
 في مجردة الاحتمال فلا اشكال ايضا في تقدم المرجحات الخارجية وان المخالف  
 للعام فلهما بالنسبة الى الموازين للشهر و اما بالنسبة الى ان ظاهرا الاحتمال  
 معتبر لكونها مرجحة لا قرينة المفروض منها في جانب الموازين للعام لمكان الشهر  
 المستدل للظن بمضمونه وان ينشأ على المعارضة باب الرجوع ان جميع المرجحات الرجوع  
 عند الرجوع من حيث المدلول و الرجوع بالمخالفة معتبر في باب الظن النقية فلا  
 بما فاذ معتبر في موضع عدم الظن لما عرف من ان التزام بتعديده الرجوع  
 بالمخالفة للرواية المذكورة بوجه العمل الصحيح فلا يخلو المتعارضان من ان يكونا  
 قطعيين او ظاهرين او غير ذلك و على التناظر فاما ان تقول بحجة المرجحات  
 من جهة التناظر و حكم العمل بها لا لاجلها و الاضطرار كما تقدم الاستدلال به  
 فلا اشكال في تقدم الرجوع بالمخالفة لكونه في الظن العام و من جهة  
 على الظن المطلقة الثابت اعتبارها بلا ضد لعدم جريانها مع وجودها  
 كما لا يخفى او لتوابعها من جهة استنادها في الاحياء المخففة بالظنيين  
 او في الجماع العام على لزوم العمل باقر السبلين بالترتيب المتقدم الشامل  
 لهما و للمقطعين و المختصين فمن تقدم الرجوع بالمرجحات الخارجية او الرجوع

كان



بالمخالفة أو التوقف والرجوع إلى الأصل وجهان بل وجه في خصوص الغامق مضاف  
 على أنه إذا كان من مطلق الظن الثابت اعتياداً بالدليل الشرعي كالأجماع والاختصاص  
 وخصوص الظن الثابت اعتياداً برأيهما فلا يجب تقديم الظن الخاص أو التوقف  
 وتمايز بالأول لأن الظن المطلق وإن ثبت اعتياداً بالشرع معتبر لا جرم له كما  
 العلم والدليل الذي لا يعتد به من الظن كالبينة يجعله كالعلم ويجعله موضوعاً في  
 ما هو خارج عنه حقيقة ومع ذلك فلا مرجح للأخذ بالظن المطلق إلا أن لا  
 أن هذا الوجه غير وجهه على ما ساعد عليه التقاطع لا مكان فيه لبهاة أن الظن  
 الخاص أيضاً معتبر حيث لا علم وأدلة اعتياداً مطلقاً لتجعل كالمطلوح على نحو  
 فز في الظن الخاص فالأول على ما يخطر بالبال عاجلاً هو التوقف وحله ظاهر  
 الميزة بين الأصلين حيث أن الأصل المرجح عند التوقف في الرجوع هو التوقف  
 في الغير والرجوع إلى الأصل الجاري في المسئلة النهائية إذا كانا قطعيين أو محتملين  
 وأما إذا كانا ظاهريين فالرجوع إلى الأصل المتنازع في أخبار الله قد عرفت  
 خبره أنها مختصة بالأخبار الظنية ولا تدل على الخبر بين أخبار القطعية  
 من غير فرق بين أن يكون المتنازعان معاً قطعيين أو أحدهما فالأصل فيها هو  
 الرجوع إلى أصل التوقف إلى استصحاب قطع التقراء من أخبار الخبر وهذا  
 ولا يبعد أن يلزم في خصوص الغامق بوضع مطلق الظن وتقديم ما وافقه على ما لا  
 العام لأن الظن الغامق يرجح ما وافقه بالنسبة إلى معارضة المشكل على الرجوع  
 المتعبد في شمله الإجماع العام على لزوم الأخذ بأوثر الدليلين وحيث أن الإجماع  
 لا يتم مطلقاً المتنازعين ولو كانا ماديين كما إذا تفاوض الظن مع البينة في موضوع  
 ثبت اعتبارهما في المسئلة فاختص الوجه بما إذا تفاوض في الجزئ هذا  
 ولم يخصص في كلمات الأصحاب عاجلاً ما يظن به النفس وعليك بما ذكرنا  
 والتفتيح فيها مضافاً كما لمسئلة المذكور وما إذا تفاوض البينة مع الظن

في عدد الكماز وغیرها البينين لك الحال دونها من الرجوع بالمخالفة مع الرجوع  
 الأول كما إذا تفاوض العام والخاص مع كون الأول مخالفاً للعام والثاني مخالفاً  
 لهم فتفتي ما بيننا في قاعدة الجمع بتقديم الرجوع الدالة وأخبرنا على بنية  
 حمل الخاص على النقيض على التخصيص كالشيخ في غيره إلا أن ذلك حسن مع قطع النظر  
 عما ذكره الروايات على الرجوع لأن الأمر مردود بين الأصلين بالتخصيص العام بين  
 حمل الخاص على النقيض ومقتضى ذلك التخصيص وأكثر منه بالنسبة إلى صدور الكلام  
 نسبة لتقديم التخصيص لأن الأمر بلا حجة ما دل على الرجوع بالمخالفة فليس ما ينقص  
 القاعدة مردود أن الشك في التخصيص في محل النزاع سبب للشك في صدور  
 الخاص بنية وإن شئت ادعاه في المنازعة فليكن أن تعرض الخاص قطعيًا في  
 الدلالة والصدور العام قطعيًا بوجهه الصدور فقط إذا لم يرجح للشك في  
 في التخصيص الأصل والصدور الخاص على وجه البينة فإذا افتقر قوله ما سمع  
 صدور الخاص على وجه البينة بوزن الشك السبب الذي عيان عن الشك  
 في البينة وبنيته بالجزء بهما دونها وهو واجب لزوم الشك السبب الذي عيان  
 عن الشك في التخصيص فإن قلت لا فرق في السبب المذكور بين ما إذا كان  
 الكلام على ما ينقص القاعدة أو كان الكلام على ما ينقص المورد على الروايات قلت  
 نعم إلا أنه لا يفتي في تقديم الرجوع بالمخالفة بل هو واجب في كل ما لا يرد  
 أن الأصل الجارية في الشك السبب حاصلة عدم البينة ومقتضاه عدم جريان  
 أصالة عدم التخصيص في طرف السبب بناء على ما حققناه في محله من الأصل الجارية  
 في الشك السبب حاصلة على الجارية في الشك السبب في أصول الظنية العقلانية  
 وإن منعناه في أصول الرجعية البينة ومقتضى ذلك الالتزام بالتخصيص لا  
 مضافاً إلى أن الأصل المحكوم في أصول العقلانية أيضاً قنينة الأمر لنا من أصالة  
 عدم البينة لأصالة عدم التخصيص لكن مقتضى عدم التخصيص وقلة البينة بالنسبة



اليه تقدم اصله عدم التقيد ولا زعمه الاغرام بالتخصيص ايضا وكيف كان فلا اشكال  
 في اننا لنقطعنا النظر عن الاضداد فالأولى تقدم الرزج بحسب الدلالة على الرزج بالخارج  
 قال وكذا في الرزج بالخالف لما عده من مرجحات الجهة كالأضداد فيكون  
 واداءه بين عمل احدهما على التقيد او على الاخر على جهات اخرى موجهة لخروج الكلام  
 عن سوية لبيان الحكم كالأخرى والاستغناء وتوهمنا فلا اشكال في تقدم الرزج  
 بالخالف وعمل المرافق على التقيد لعلينها بالنسبة الى غيرها من الجهات الاخرى كما هو واضح  
 مضافا الى ان الرواد المكون على الرزج بهما دون غيرها من الجهات اذ لم يرد  
 بالنسبة اليها ما يدل على الرزج بها قائل من لا يخفى ان ما ذكرناه من الوجهين في التقيد  
 والرواد انما هو في انفسا من الجسنان في خصوص الاخبار كما هو محل الكلام واما اذا  
 في غير ما كان اذ احد رصيفه السبع عن تقدم باء لم يفسد السبع حقيقته واما ان كان  
 لجهة اخرى مودة بين الاكراه والمراجع فمقتضى القاعدة من التوقف وعدم العمل  
 على احد الوجهين بخصوصها لتزيف نثار المذهب عليها كما ان عمله على التقيد والاكراه  
 في محل الرزج مستلزم لصفة ايجاد بعد ذلك فلاذ ما لو حملناه على المراجع لان ما  
 عنه من لغو خالفه عن قصد لا تنفعه الاجابة لعدم غلبة النسبة التي ذكرناها في الاخبار  
 بالنسبة الى المراجع في مثل العرض وعدم شمول الرواد في بابها المرجح الخلاف  
 وهو امر منها النسيان وتلك من جهة عدم جديته حيث لا ينفك عن الحق فيكون  
 في المعاد ككافة القولين من بعض الاذعان في ذلك ونسب ذهب الى ان الجزر اذا اضادوا كان  
 القياس مراضا لما تنفعه احداهما كان ذلك وجهها فيبقى رزج ذلك الخبر الى ان قالوا في  
 ما دل على مطروحة في الشريعة انه ليس بدليل لا يوجب الا يكون مرجحا والادلة القول صاحب  
 المتابع في ذلك وتخصيص الكلام في ذلك لا اشكال في ان القياس من المرجحات الخارجية التي  
 نفيها وقد عرفت انما ان ما ذكره على جهة المرجحات الخارجية هو منها الامام في مظهر  
 الحديث في دوايات الباب ومنها الاستدلال المتفق في مظهر وفي ان القياس مظهر  
 المرجحة وكبره وان كل مظهر المرجحة مرجح في كل العمل اما الصور فثابتة في الجماع

في الجماع المذكور والفتاوى المشار اليها حيث انك قد عرفت ان كلامنا كاف في اتيان  
 المرجحات الخارجية فضلا عن الجبر لكن لراعتها في ذلك فلا خلاف ان ملاحظه  
 الجبر موزن للظن بالرجحية وحيث ان القياس قد منها يحصل منها الظن مرجحة اليها  
 ايها واما اكبر فقد مر بنا انها ارجح ونحن وان ذكرنا ضعف الاستدلال بالافتقار في هذا  
 واكتفينا في ابطالها بما اطلناه به سبحانه في ارجحية الظن اننا لو اقمنا  
 في ذلك واعتمدنا عليه في اتيان الرزج بالرجحات الخارجية فالرأي القياس على قدر  
 ثابته ولا نهنا المتأخر الرزج بالنسبة اليه حال تلك التوازي بالنسبة الى الاستدلال المبني ايضا  
 الظن في الاحكام الشرعية انما اوجب انها مستندة للتخصيص في الحكم العقلي القابل  
 له واما جريا فجميع الوجوه اكد او السبعة المذكورة هناك غير جارية بل الجواب  
 هنا مختص ببعض حصول الظن مرجحة القياس الذي قد مر في اوار المرجحات الخارجية  
 في الادلة المذكورة بعد ملاحظة التوازي عنه وهذا الوجه وان كان واحدا من تلك  
 الوجوه المذكورة هناك الا انه قد روي عنه ما يفرناه في محله من ان حصول الظن  
 بالكل والواقع ثابت بالوحدان خبر قابل للتأكد فذلك التوازي غير نافذ في حصول  
 الظن منه الى الواقع الا انه روي في المقام بل الجواب مختص وخاصة في ذلك ان الظن  
 الذي اردنا اتيان حقيقته بالافتقار من الظن بالرجحية لا الظن بالواقع كالاخبر وقد عرفت  
 ان الظن بها انما يحصل بملاحظة اقوال الرواد المتقدم وهي لا تقيد الظن بالرجحية  
 بالنسبة الى القياس بعد فرض وجود تلك التوازي الذي لا يبررها على عدم مرجحية  
 انما ما نفعه حصوله ولو فرضنا عدم ثابته ولا نهنا المنفع من المرجحية ومنع مرجحها  
 الجهة كما ان له وما استند لان هذا الوجه لا ياتي اضرارا لثبات تلك التوازي  
 لما لم يوجب منه المنفعة كافي في عدم حصول الظن المنفع منها بوجهه القياس الموجب  
 لبيان دليل هذا واقام وان اعتمدنا على جهة تلك الرجحات بالادلة الخاصة بالمنفعة  
 كما هو المتعارف عندنا على ما عرفت فبما فيها التوازي من مظهر وجه القياس حيث ان  
 تلك الادلة مرجحة جميع المرجحات الخارجية حتى الشك في مقتضى تلك التوازي عندنا  
 فلا بد ان لا يلاحظ الرزج بينها ودرج الرزج هنا صحيح بوجهه لانه احد



اذ لا مرجح للرجح بالصدور والتميز بعد كون المعاني فطبعين سند من شئ من العمل بها  
قطعا ودون الخلق وكون المتأخر هذا القليل كاللافتحة في فمك ان في ان الرجح  
لاخبار الرجح لا جواز العلم المتنازع التواضع ليس وحقا بل انما يتنازع منها العزم  
فوجه ان التميز في القياس العمل به وهم فطبعين جهة العمل بقوله بغيره الحكمة ان التميز  
من جميع جهات العمل الاستدلال والرجح عليه فيمكن ان لا يكون فيها بغيره  
انما واردة في مقام التميز في العمل به على العمل المتعارف عند العملين به والرد  
عن هذه الطريقة والتنبه على بطلانها والطريقة المعروفة بالاستدلال بالرجح  
وانما استلزام الدليل على العدم ان لا يمكن دعوى الانفراد فيها في مقام الاستدلال  
ولعل نظر من وضع عمرها في مقام الرجح كانه حكاية الى احد هذين الوجهين او هما معا  
والمستلزم من الدليل على الانفراد ايضا ان لا خلاف في ان كل واحد من العدم  
والانفراد محتمل في التواضع بغير اشكال ومجرد ذلك الضمارة كاذ في سقوطها  
في الاستدلال بها لعدم كون مرجحها بالهاج فينبغي اخبار الرجح سلمته في المعارض  
هذا لكن لو سلمنا عدم التواضع لمقام الرجح اجمالها في حيث هي فتعارض اخبار الرجح  
الذي هو مرجحها على لزوم الرجح بالقياس اليه ولما كان التنبه فيها العلم به وجه لا جواز  
التواضع معروضة القياس سواء كان في مقام الرجح او الاستدلال ومنه في تلك الاخبار  
مرجحة كلما تبين الظن سواء كان قياسا او غيره فينبغي فطمان في الاحتياط بالقياس في مقام  
الرجح الا ان العمل به كاذ في اثبات مرجحة لان الرجح كالدليل يحتاج بغيره الى دليل  
وسمعه فتنته اصالة العلم عدما وهي قاذف المعارض الدليل ان كان احد هاتين  
للقياس والاخر قاذف الجميع اذ في الرجح فلا اشكال في لزوم التميز فيها ان كان في عار  
التمييز باذنا في الاخبار الظنية لان وجود القياس في حكمه على ما يقتضيه العمل المذكور  
كالمتكافئين الذين يحمل فيها بالتمييز ولما اذا فرض اشتمال احدها على مرجح غير القياس  
كالشك مثلا والاخر مضافا للقياس في بيان ان لا اشكال في لزوم الرجح بالتميز في اوجه  
صحة القياس كالعزم فينبغي ان يثبت ما اذا اشتمل احدها على الرجح دون الاخر ان للفظ  
فيه مجال في حيث ان عدم مرجح القياس ليس للدليل المنقضي لعدم بل انما يمكن به اجمال

دعوى ٢

الدليل

الدليل المنقضي للرجح والاصالة عدم الرجح لا خفاء في انها غير رافعة للثبات في مرجحة  
كالاقتضا ولا خفاء في ان مسئلة للثبات في مرجحة معارضة ايضا كما تبين على الوجهين  
وجه فلا وجه للاستدلال بمرجحة المعارض كالشك مثلا ولا يلزم التنبه في علمه  
عند ما يترجم في عزم ما دل على حجة ذلك المعارض من جهة اذا عارضة القياس  
ضد من بان اجماله في التواضع كوقوف وجوب اجماله على مرجحة معارضة في ذلك  
ان لو كان مرجحا في الواقع فلا وجه لمرجحة معارضة مع كون معارضا بها مرشدة في الرجح  
فقد لم يكن مرجحا بغير مرجح جزا وجب ان لم يرد احد الثنتين فتشبه ما دل على حجة  
لما اذا عارضها بالقياس فيعلم وجه فالافتراض في التوفيق والرجح والتخير بين القياسين  
لا طلاقا له وعدم ثبوت الرجح فينبغي القياس معارضا فانهم وقال هذا من شأنه  
الكلام في مرجحة القياس واما الكلام في جابرية الدليل وموقفه فلا يبال بالاشكال  
البها على وجه اجماله لا ينظر اذ اقتضت اما الاول في ما يفهم من تخفاقه الى الاشكال  
في عدم مرجحة والتخصيص بينهما التمسك بطلان الامارة الموافقة للقياس ان فرض اعتبارها  
في باب الظن الفعلي على سبيل ما دل على اعتبارها في معارضة فينبغي ما دل على اعتبارها  
انما يعتبر في باب الظن مع امس سوا فرض حصول الظن من نفسها في الخارج فلا اشكال  
في ان منقضى دليل تلك الامارة جابرية القياس فيعارض التواضع الى العمل في تلك  
معارضة في مرجحة في فرض في جميع ما مر من ان دعوى الانفراد في غيرها جارية هنا  
ولو فرض ان دليل اعتبارها امان يدل على اعتبارها في باب الظن الفعلي ايضا لكن في امان  
الظن في نفسها لان الخارج فلا اشكال في عدم جابرية بل لا فرق في ذلك بينه وبين  
من المرجحان الخارجين كالشك والامام في المنزلة وفيه ما لا يخفى وكذا الحال في دليل  
الاعتبار على اعتبارها لكونها ان اراد العنوان الذي هو الغيبة في الخصم كغير العلم والتميز  
وتوهمها في غير تبين بالظن الفعلي ولما اذا كان فان كان امان مخالفة للقياس  
في باب الظن الفعلي فينبغي حصوله او بغيره على الظن على قدامنا فان قلنا بان التواضع  
منه شامل للجميع انما العمل فلا يبعد عدم مرجحته في اذ ومجوده كالعزم ان في  
اشكاله على تقدير ان يكون الامارة معتبر في باب الظن الفعلي بل على تقدير ان يكون معتبر



مع عدم الظن على خلافها ايضا واما اذا كانت معتبرة كقولنا قد راجع عنوان هو المحقق حينئذ  
 نديم غير تلك الزيادة لجميع افراد الاخذ بل تخصه بالاخذ مستقلا ودللا على انكار  
 في عدم موهبة كالاختصاص والرجحان الخلاف الاصل والادان لعل اولها انما القطعة  
 او عملية وعلى الثاني فاما ان تكون معتبرة بما والظن المنفصل كونها اولها او معتبرة بما  
 البعد المنفصل كونها حكما ظاهرا مجموعا في موضوع الشك والظن ان كلاهما الاحكام  
 وخلافهم في المقام انما هو في الاصول العلمية دون المنطق لعدم استكمال الرجحان عند  
 كاشف في صاحب المناجيح ويمكن استغناء عن شئ في ما يفيض وكيف كان قد احتسنا  
 في الرجحان بما على اول تلك احدى القول بالرجحان بموافقة الاصل وهو اختيار الشيخ  
 وثانها القول بالرجحان بالمخالفة كما في العلامة في ذلك العام وثالثها القول بالتحجير  
 في غير مورد وهو في النسخ كما اذا كان الجزان في الشيء مع العلم بالتأثير ويظهر ذلك في المنطق  
 ودعا لغيره صاحب المناجيح القول بالفضل في المقام بين الاصول العلمية والمنطق وعدم انكار  
 في الرجحان بان لا يعمد الى فيه بالنسبة الى الاول وان اختار اخر اشبهت الرجحان باعتبار  
 ونحن نشك في المقام ثانيا بالنسبة الى الاصول العلمية واخر بالنسبة الى الاصول المنطقية  
 انما الكلام في الاول فقد استدل صاحب المناجيح على ثبوت الرجحان وزعم الاخذ بموافق الاصل  
 بوجوه اربعة ان اولها ان مقتضى وجوب التخصيص فيما ذكر على وجه المرافقة والتخصيص  
 فيما ذكر على وجه الاصل بخلاف العكس فاذ مستلزم للتخصيص الواحد فيما دل على حقيقة  
 المرافقة وهو انه في الامتياز بالتخصيص وثانها ان المرافقة الدالة على الحكم الراجح  
 معاضد بما دل على الحكم الظاهري المرافقة له وهو اصل بخلاف المخالف فاذ غير معتبرة  
 بشئ موافق له والخضرة في المناجحين عدم على غيره وثالثها ان لو سلمنا عدم الرجحان  
 لاحدها على الاول ان ينبغي ذلك في شاذل المناجحين فيصير الاصل سلبا في المناجحين فيكون  
 الاول رافقا عليه انما لا يخبر بان كان مخالفا لما سبقنا من الاول ليس هناك معادها  
 مرجحة الاصل ومعاد الاخر مرجحة ان ذلك لا يندرج فيها فلهذا نصبت في اثبات لزوم  
 طرح المخالفة والظن على ما يوافق الاصل كالاختصاص في آراءه لما نطق ان الاول  
 انه يكون انما ينبغي في مقابل القول بتقديم المخالف دون القول بالتحجير فيها الاطلاقا

ثالثا

اولا التحجير فادركه منهم ولم بالجواب عن ذلك اوله الدالة على التحجير ايضا فاجاب عنها  
 بضعف الشك واخر بعد الفرض عن بان غاية الامر معارضة تلك الاخبار مع ادلة العلم  
 والرجحان اوله الاصل بوجوه تلك احدى كونه الاصول بالنسبة الى اوله الدالة على التحجير  
 وثانها اثباتها العمل بادلة الاصول بالنسبة الى العمل باختيار التحجير عن ان القول بتقديم المخالفة  
 مستلزم بالنسبة الى القول بالتحجير ولا ينافي شدة القول بالاخذ بالمخالفة بالنسبة الى القول  
 بتقديم المرافقة وثالثها على العمل بادلة الاصول في موارد كثيرة اوله لعل غرضه ان  
 في القولين المحكم والمزاعم المنقطة في الترجيح حيث لا يكون الحجة في جواب بخلاف التحجير  
 لان ثبوت في الترجيح غير مسلم عند الحكماء فكما بعضهم لم يثبتوا هذا ملحقا ببيان ذلك  
 في رجحان القول بتقديم المرافقة لعل المستحق بالنسبة الى المخالف في المنطق بالمعنى في مقابل  
 القول بالعكس والقول بالتحجير اوله قد ظهر ذلك ما ذكرنا ان المعنى في المقام اثبات الرجحان  
 اوله الاصول بالنسبة الى الاطلاقات التحجير لعدم ثبوت مدعاه في الايدي ولذا نصبت  
 شيئا قد لا يبطا ذلك واثبات تقديم اوله التحجير على اوله الاصول فاصحله فاقض  
 المعارضة بينهما الحكومة اوله التحجير على اوله الاصول لان مقتضى اوله التحجير حجة المخالف  
 للاصل ولو تحجير اكمل لا يصح للاصل لو ثبت حجة مقتضاها الاصل لا يصح له على ثبوت  
 ثبوت حجة التحجير لعدم الفرق بين الطرفين في قيام الدليل الاجتهاد على خلاف  
 القول انكار في حكومه عليه واخر بعد الفرض عنه وتسلم المعارضة بينهما باثبات  
 الرجحان اوله التحجير وان كانت النسبة بينهما العينية وجه فاقض بالمعنى في مقتضى  
 ان اخبار التحجير اقوى واقعين فخصص اوله الاصول واخر بالمعنى في مقتضى ان التخصيص  
 في اخبار التحجير يوجب ترجيح موارد هابل اكثر ما يجوز تخصيص اوله الاصول وثالثه  
 بالمعنى في مقتضى ان بعض اخبار التحجير ورد في موارد جوب الاصول فكل ما كانه عبد الله  
 الواردة في قولنا في الخبر في العمل ومكانه في الحديث في الرواية في الاصحاب الواردة في النكبة  
 في عملنا في حال الى حال احوال الصالح انتهى اوله وما اتاه في ذلك في خبره فيها  
 اوله التحجير الحكومة تحسن وكذا ما اتاه اوله وجه الرجحان اوله بعد الفرض في الحكومة وتسلم  
 المعارضة لان وجه التقديم ما كان في العامين المتعارضين اقل افرادا من افرادها في هذا



من مخرج الدلالة لصرف قوة أفراد العالم سببا لقوله وانما هي بالنسبة الى العالم كقوله  
 فيقول الشارح ان مخرج أفراد التخصيص هو العلم بها وسواء كان العلم بافرد الابلين وادجها والاملاذ  
 ثانيا في وجه الترجيح من لزوم التخصيص اكثر من التبعين فيه ملاخفة اذ ينبغي مع ذلك تحت اوله  
 التخصيص مراد كونه كذا وروان افر من الحد وروان امر في الشك في الكلف بين الشاين  
 وانما ما يطبق عليه المثال وان كان فرضه ان التخصيص للاداء في اوله التخصيص مع تقديم  
 اوله الاصل وان لم يكن تخصيص اكثر من مخرج افراد مخرج اكثر من افراد المندرج تحتها  
 بل اكثرها خلاف الكلف فان افراد الخارج عن تحت اوله الاصل فليقله بالنسبة الى ما بهي تحسبا  
 فهو حس افراد لا يوجب الترجيح وان ظهر بعضهم الترجيح بذلك وتخصيص هذا الاجمال على وجه  
 يتكشف من حقيقة الحال ان درون افر من التخصيص التليل والكثير اذ كان في كل من عام واحد  
 له صوابه لان الشاين بين الحرمين الذين لا بد من تخصيص احداهما اذا اوجبه شأ  
 في العلم الاجمال بورد التخصيص على احداهما وعلى الاول فلا شك ان افراد الخارجة بالتخصيص  
 عدد معين مضبوط بحيث لا يتجاوز الى اقله تلك افراد الخارجة فلو كثرة متعارف العامين  
 فلا اذ افر من الشاين من قوله اكر العلم والاكتم البعد من فلا شك ان افرادها  
 انما هي في العالم البعد اذ هو مضبوط سواء الرضا بالتخصيص في قوله اكر العلم ان افرادها  
 لا اكر فكره بالتخصيص وقوله هي انما هو لبيان افراد احد العامين افر بالنسبة الى افراد اخر  
 فافراج ذلك العدد المضبوط في احداهما تخصيص كثير بل اكثر من مالذا افر في اخر وعلا لثا  
 فالاولاد الخارجية بالتخصيص ليست مضبوطة بل هي تختلف بملاحظة التخصيص بالنسبة الى كل العامين  
 الذين علمنا اجمالا بتخصيص احداهما وهذا اقله التخصيص وكثر من تحت اجمالا العلم اجمالا  
 بتخصيص احد العامين الذين لا شاة بينهما اذا كثر اكر العلم اكر العلم ان التراجع العلم بان التخصيص  
 لو كان العلم اذ كان الخارج عن نفسه فزدين ولو كان التخصيص هو الشاة كان الخارج عن  
 فردا واحدا وقد تضمن لاجل العلم اجمالا بتخصيص هذا العالم الواحد وهذا هو العامين وبيان ان  
 ان القوة والكثرة في صحت العلم اجمالا قد تضمنت بالنسبة الى افراد الخارجة بالتخصيص بان يكون  
 هذا من غير تخصيص احد العامين افر منها على تقدير الالتزام مرة اخرى وقد تضمنت بالنسبة الى العلم  
 بالتخصيص بان التخصيص حائز بتخصيص احد العامين افر منها عام واحد وعلى التقدير الاخر  
 عامان على الشاة قد يكون العامان وادرب في مورد واحد كقول اكر العلم وقوله ليجب اكر العلم

وعلمنا اجمالا بورد التخصيص عليها وعلى اكر العلم اكر العلم اكر العلم وقوله اكر العلم  
 مع العلم اجمالا بتخصيصها او بتخصيص اكر العلم اكر العلم اكر العلم وقوله اكر العلم  
 اكر العلم اكر العلم اكر العلم اكر العلم اكر العلم اكر العلم اكر العلم اكر العلم اكر العلم  
 في جميع الصور على كونه بل متضمنه المتاع في جميعها الرجوع الى الساخط الذي افر  
 الاول في المستحق جميع المتاعين سواء كانا في اهلين لتطمين او علبين او كانا  
 الدليلين كالجزين او الامارين كالنفس والشرقة ذلك انك بعد ما عرفت ان متضمنه  
 الاول في جميع المتاعين سواء كانا في اهلين ان المتاعين على اقسام ثلاثة اذ منها  
 ما هو بان تحت هذه الاصل حيث لا يتغير فيه ولا يرجع لعدم الدليل على شيئا منها كذا  
 المتاعين في اهلين او العامين لما مر واد اكر العلم اكر العلم اكر العلم اكر العلم اكر العلم  
 متضمنه بالادلة لا يوجب الاحاد فلا يرجع للزوج مع متضمنه هذا الاصل في اكر العلم  
 ومنها ما فرج من مخرج الترجيح وقد كثر الجزين المتاعين حيث ان متضمنه اكر العلم  
 قد كثر ما هو مثلها على الزينة ولذا قد كثرها و متضمنه اكر العلم اكر العلم اكر العلم  
 في الشاة الى العلم اكر العلم اكر العلم اكر العلم اكر العلم اكر العلم اكر العلم اكر العلم  
 كما ان كان المتاعين من قبيل اصول اللقطة اذ يلزم فيها بالرجوع وتغيرها في اكر العلم  
 منها على الزينة على غير هذا القاع ان اكر العلم الى الساخط مع فقد الترجيح لا يتغير  
 لما عرفت ان اكر العلم اكر العلم اكر العلم اكر العلم اكر العلم اكر العلم اكر العلم  
 اكر العلم اكر العلم اكر العلم اكر العلم اكر العلم اكر العلم اكر العلم اكر العلم  
 الترجيح لا ينافي اخره الى سبب المتاعين لكنه يمكن الالتزام بالرجوع لاجل  
 المتقدم علم لزوم احد باقر الدليلين الخارج في اصول اللقطة اكر العلم اكر العلم  
 العملية في علم كونها مورد التغير ومن الجزين في كونها مورد الترجيح ان الترجيح  
 فيها بتخصيص بالفرق والصنف والاختلاف ان الزيد المذكور لا يوجب تفرق الدلالة فاعلم ان الترجيح  
 بالتخصيص كما ان كثيرا بالنسبة الى افر من غير فرق بين الصور المتقدمة هي الاول منها  
 التي لا خفاء في ما نحن فيه فليعلم ان كان العامين فيما افر من الدلالة في اكر العلم اكر العلم







فلا وهنا ننقد الحاضر ليعمل الحق أصالة الأشياء وهكذا في بعض الكلام ان يمكن  
 انما في خصوصية الشئ بحيث يباعد عليه نظر الناظر بملاحظ تلك الوجوه المذكورة  
 ولم يكن فاما وجارية في مسئلة للفرق والتاخر على الترتيب بين المسلمين او اخصيه  
 فربما تفرق فيه فاهم ونذكر ولا يبعد التزام في تقديم ما ذكر على الخط لما ذكر على الاصل  
 في الاجراء العام او صغير ما ورد منها في محل الرضى والتقديم على اولى التخيير فاقابل  
 وفي الاجراء الثاني اشتمال احد المتعارضين على الرضى والاخر على الوجوه في ان يظهر لبعضهم  
 تقديم ما ذكر على الرضى على ما ذكر على الوجوه عند اتيان دفع المقرة اولى من جلب المنفعة  
 والكلام يقع فان في منزهة هذه القضية ولان الشئ في هذا البطلان لا واخر في الدليل  
 على الكبر وان دفع المقرة من غير عند ودان الامر بينه وبين جلب المنفعة كما هو الظاهر في الآراء  
 المذكورة في القضية في القضية المنفعة لان المراد منها ما هو المراد في الاولوية المذكورة  
 في قوله تعالى اولوا الارحام بعضهم اولى ببعض الآيات اما الكلام في الكبر في ما يترجم عنه لا  
 عليها بل الدليل على تقديم جلب المنفعة على دفع المقرة ان الدليل عليها من حيث العمل  
 ومنها العمل او في العمل وتسماده الحسن انهم يجوزون في انما لا يكون جلب المنفعة  
 ويظهر صريح القول بالاجماع في الدنيا والعمل في امورهم ويجازر عاداتهم لكنه منقوض  
 اولاً ببنائهم على الاندفاع بالاعمال والافعال الوجوبية للمضار الاخرية فلو كان بنائهم  
 على تقديم جلب المنفعة على دفع المقرة ولما على تقديمه لكان بنائهم على الاندفاع  
 بالمعاصي والمضار الاخرية ولما على جواز الاندفاع بها وتخل فاني بما يندفع به الاشكال  
 في مورد النقص ايضا وحصل ان بنائهم على تقديم جلب المنفعة وغرضهم في المضار  
 والمبالاة لا جز في جلب المنفعة من غير المسامحة وعدم المبالاة والاعراض فان من نفسه  
 عقول السليم لو بنا على ما فيها فما اقدموا عليه والاعيان وبنوا العمل اذا كان ناشئا  
 في المسامحة وضامه ما بنفسه انفسهم والهوهم لكان اندفاعهم على المعاصي والمضار  
 الاخرية ليس الاصل ذلك فلو بنا على ما يندفع ما يحكم بعقولهم لكانوا يندفعون دفع المقرة  
 على جلب المنفعة جرمنا كما يظهر من راجع عقول السليم واهم عن عما يحكم نفسه بالسليم وبالجملة  
 لو غلب العقل وعقولهم فلا يخادون عند ودان الامر بين جلب المنفعة ودفع المقرة

الاول

الاخير فيكون هذه القضية ما الاشكال فيه فكل الصلح بعد اواز صحتها وانما الكلام  
 في الاشكال ان محل الكلام داخل في هذه الصلح او لا ونحن العلم كما يظهر بتجسس قدس  
 في مسئلة البراءة اذا كان في فضل المرام وجود المقرة في ذلك وفيها كذا في ذلك الوجوب  
 وجود المقرة في فضل وفيها فاذا زاد الامر بينهما كما هو المقرة من فلا وجه لتقديم المرام  
 لاجل ان دفع المقرة اولى من جلب المنفعة فالمرجع فيما اذا شاخص ما ذكر على الوجوب  
 مع ما ذكر على الرضى هو التخيير لا طلاق ادله مع عدم دليل على خلافه





بذلك

فما شك في بيان ان حديث الرضى كائنه في بعض الاحكام التكليفية فلهذا  
 لنفي الاحكام الوضعية لم اوجبت ان يفتى في ذلك بتركت على بيان التكليفية فيها وانما  
 امر مجمل في خيال الاحكام التكليفية اذ منعه عنها فلا بد من التفرغ لذلك  
 فيه وتوضيح الحال وكشف الغائل في ذلك بتركت على رسم امور الاول انهم اختلفوا  
 في كونها مجرلة براسها كالكاليف وغير مجرلة على قولين والفاضلون يعلمون المحل  
 به من يقول بانها امر وادعية كنف عنها التمس خطا بانه كجاسة الكاليف  
 التي كنف عنها التمس بغير الكاليف او الكاليف نفسا ومن يقول بانها امر وادعية  
 منوعة من الكاليف كالنجاسة المنقوعة من قوله يجب الاضباب وسببها  
 المنقوعة من قوله يجب المصلح عند الدلوك او الشايع ان كيفية العمل في  
 تصرفه على وجهين احدهما ان يكون الخلا في ان الاحكام الشرعية مضمرة  
 في الاحكام الجنسية التكليفية او غيرها الوضعية والظن ان نفي الخلا في  
 التوفيق لان الحكم على ما عرفه مضمرة في بعض الاحكام او ما ذكره الشايع  
 وهو خطا براسة النعاني بافعال الكاليفين و زاد الزبيدي قوله لثابتة  
 وكيف كان فلا اشكال في عدم معقولية تراخي المحققين في الاضحاب في المحل  
 بهذا المعنى في الكاليف او غيرها والوضعية اذ الخطاب على هذا الترتيب عباد  
 في الكلام الموقر ولا بد في ان الكلام الموقر الشايع الى المكلفين غير مضمرة  
 او كاصد في الامور الصالحة كراصد في الكاليف نفسا والدلوك بسبب الصلوة  
 بسبب الملكية والمنعوت عند علمه واما في ذلك ما لا يحصى فالحكم بهذا المعنى غير  
 قابل لتراخي المحققين في الاضحاب ووجه ليداه عدم المحرر الشايع ما ذكره الزبيدي  
 كما في الهامية في الزينة والفاضل في المذهب من انه عيان في طلب التمس  
 في المكلف ولا اشكال في عدم معقولية التراخي المذكورة في الحكم بهذا المعنى





في الخصا طلب الشئ في التكليف وعدم معولته في الرضخا ولا جزمادكرنا  
 عدل بعض الافاضل في التعريفين وعرف الحكم بما حكم به الشئ من وجوب او سب  
 واراد بهذا التعريف المدلول في تعريف الاشياء الى ما يقع جعله منها  
 في هذا النزاع والاضاف ان هذا الحق لا ينبغي في ذلك اذ الظاهر المحذور  
 به علم ما هو المصطلح في المحل ان المتسابات الى الموضوعات في القضايا  
 الجملة كالانعام والمعاينة زيد قائم او فاعده فيكون الظاهر في قوله ما حكم  
 الشئ في المحل الصادر في الشئ كالايجاب والحرم في قوله الصلح واجبة للمحرم  
 ويجوز ذلك ويؤيد قوله وجوب او سبب ان الوجوب يجب اصطلاحا عبارة  
 في الصفة العارضة للفعل فيجب في الاحكام والالزام في الشئ وهي عبارة فيكون  
 الفعل يجب فيجب فاعله المدعي والعيان وادركه العلم والعيان ولا خفاء  
 في ان الوجوب بهذا المعنى في الامور المحل على افعال المكلفين وجوبه عليه او لا  
 ان الزام في الاختصاص وعدمه ليس في الحكم المصطلح الذي عبارة في الحكم به  
 بل الزام في انما هو في الحكم الجب في التعريف عبارة في المنشأ ان الغائبة في ذات المكلف  
 ولو وجه كلامه في الوجوب في الاحكام ويكون في الوجوب في كلامه في قبل ذلك  
 حيث ان الينا يستلزم لانضاف الفعل بالوجوب ولا بد ان عبارة في المنشأ  
 فتدل او لا تدل ان هذا خلاف الظاهر لفظ الوجوب حيث ان الظاهر ان عبارة في  
 في صفة الفعل كما مر مستلزم لان يكون مراده من قوله ما حكم به في المنشأ ان  
 الصادر في الشئ وهو خلاف الظاهر لما عرف في ان الظاهر في الحكم به في المحل ان  
 ونائباً ان هذا الاسم في قوله او سبب الحكم الا ان ين جعل الحكم الرضخية  
 ويكون المراد من قوله او سبب ان الشئ والافعال ان هذا الحكم تكلف وقال  
 ان لا يعمل في الحكم بهذا المعنى فيجب في الخصم ان الاختصاص ان المحل ان الصادر  
 في الشئ في الحكم به في الحكم في الشئ انما هو في الصلح واجبة كذا صدر من قوله

الدلالة سبب الوجوب بالصلح والعلامة شرط لها وهذا ليس ارضاء في بخا  
 الى المظهر والخلاف وما ذكرنا ظهر من صحة هذا التعريف على القول بان لكل عبارة  
 غير مدلول الخطاب لعدم خفاء في عرفها للشيء فانك تعلم ما ذكرنا في عدم  
 صحة هذا التعريف على شئ من التعريف المذكور للحكم في تعريف الشئ في  
 لعقل زاعم الموقوف في الاختصاص الحكم وعدمه قلت زاعم في ذلك راضع  
 والعشمة وان الحكم يجب اصطلاحا في خص في التكليف في انهما الرضخية  
 ورضي ذلك ان النزاع في هذا التعريف ليس مصرحاً به في كلامهم بل انما هو  
 بعضهم في المبادئ احكامية تعريف الحكم بما عرفنا وورد عليه بعضهم على ما هو  
 العلماء السابقين وديهم في الالهام في الحدود والتعريفات والدلالة في  
 المصطلح لعدم صحة لعدم شئ له لم يزل في الدلالة سبب انما في الرضخية  
 لحدوث ان ليس خطأ في انشاء المتعلق بافعال المكلفين واجابة عن بعض  
 الرضخية في الحكم تظهر الاخبار في التراب والعيان والحق والتارة في  
 لعدم شمول الحد بل ليس المتعلقين وقر بان لها فعلين بعبء بالافعال  
 المذكورة الحد اعم في الربيع البعيد واخر في ذلك بقعة المناقشة في  
 التعريف المذكور في قوله ان الحكم عبارة في خطأ في انشاء المتعلق بافعال المكلفين  
 من حيث القضاء والتجريد الوضع في ان لفظ الوضع لشيء لا لحد للوضع  
 فالعبر المذكور انما يظهر في المناقشة والاجابة المذكورة في التعريف  
 حيث ان منفي بعض ذلك الحكم اعم الحكم للوضع ونفسه لفظها  
 بالكلية في انهم هذا انما هو في اللفظ والعشمة وفيما جرت عليه  
 ولا يفسد من ذلك رتب النزاع العملية فالعقل في هذا هو الذي هو

اضافها  
 اصطلاحا



التي يقصد من هذا ان الترادف العلية المستند من زمان السيد القصد  
 وبعد كما يتكشف ذلك لمن يتتبع كلامهم حيث انهم لم يفرقوا بين  
 على الوجه الذي هو بصيرورة الزام معترضا في كلامهم من تقدم عليه ولا ان  
 وثابتها ان يكون للزام في ان الوضعية كالنكاح في جملة ام لا والمثل ان هذا  
 هو الخلاف المشهور في السنن من ان السيد الحقن المذكور قد ورد في قوله الى زماننا  
 فلا بد من تحريكه الخلاف في المقام على هذا النحو والفتنة بين هذا والآخر  
 مما هو في لجزا القول بالجعل والقول بالخصا الكدر الشرعي في الاصطلاح  
 بالنكاح وان كان الزام بنجاسة الاصطلاح هو لها معا على الزام  
 الجعل وانما القول بالنجيم والجعل في القول المذكور في الامر المنقسم  
 على هذا الخبر وانما القول المتعلقة بالخبر الاول قد بينت ما ذكرنا  
 فذكر الامر الثالث انك بعد اعرف كيف عمل الزام فلا بد من تحريكه  
 الكيفية والوضعية وهما من جملة مقدمات الامر الى ان الجعل فيضا الى الكيفية  
 كجمل السماء والارض الشمس والقمر والافان في حقيقته لتباين المصا  
 والمضاف اليه في الخارج بالتباين الحقيقى ووضعا الى التكنيات كجمل  
 والنجوم ونحوها في الاضافة على هذا ما بينت ففقدنا البسيع لعدم التقابل  
 بينها لان الانسان في انشا البسيع من الجبر وكذا الجعل في جمل الامور  
 كالاجرة والاراء جمل الاضافة في هذه الاشياء حقيقته كالاول فلا بد من ما يخط  
 الكيفية في المضاف والمضاف اليه وجعلها متباينين بالاعتبار الثاني  
 ان لزام المهيأ كما في النار وخلق النار وسوية الشرا وانما لها هو  
 مجبور الام لا يمكن ان الجعل المتعلق باللمزوما هو متعلق باللمزوما ايضا

جمل

بوهو مخفى باللمزوما فقط ولا يفتق له باللمزوما اصلا ولا فلا التكاليف  
 مجبور بالجعل المتعلق بغير الجعل باللمزوما بان جعل المزموم او لا بدون اللزام  
 اللزام فيه جعل مستقلا فانها في الظاهر الحكم على وجهه بغير ان المسلم عند  
 عدم الجعل وانحصار الجعل باللمزوما فقط وعليه يتبين بطلان شبهة الجبر  
 لكن الاباد الواردة على خلافه كثيرة كقولهم وجعل الشمس ضياء حيث ثبت ان  
 الى شدة جعل ضياء الشمس وخلافه قوله وجعل القمر نورا وانما ذلك كما ان قد ورد  
 لبعض ابيات الكاشفة عن حقيقة معانيهم وما الزموا به من عدم الجعل كالآية الدالة  
 على نسبة السببه لتسبب السببه وبما يظهر من شيخ المعنيين في حاشيته على المجموع  
 وجوب المنع من ان نسبة الجعل الى الزام المهيأ بجار فغير انما هو في الحقيقة  
 ونحو ما قاله وجب ان لا عاجلا في نفس ذلك فلا تنزع له ما لا يتحقق  
 والامر الثالث ان يظهر السيد الكاشفة في شرحه الوافية ان الزام  
 الرضعية هي السببية والشرطية والمافعية وجعل الالفة الجعل في الرضعية  
 المعنى وادور على بان الرضعية بهذا المعنى فيفضل لزام المهيأ لان السببية  
 فانية لزام السببية لزام لها وكذا الشرطية والمافعية وادور على بانها في قابلية  
 الجعل لاستقلا وانما فلا بد من ان يكون الحكم الرضعية الذي هو ما عا ذكر  
 من تمام الامر المجبر بالذات او يكون من الامر الواضحة التي تكشف عنها الشئ  
 وعلى التقديرين فوجهه الى القول بنبذ الرضعية بل اعني لما عرف ان الثاني  
 بنبذ الجعل بين فيقول يكون نفس عام الحكم الشرطية ومن يقول باذ في الامر  
 الواضحة التي تكشف عنها الشرع عليه فلا معنى للقول بالجعل والحال ان على تقدير  
 جمل على الزام في الامر المذكور لا معنى للقول بالجعل اذ لا بد من القول

كأنها



باعتبار <sup>المراد</sup> وكلاهما قول بعدم الجعل قول القول باحد الوجهين على هذا الاضا  
 القول بالجعل لان الزاعج يرجع الى الزاعج في المتن مع من يمتنع ان الظاهر  
 بالجعل يقولون بانشرع الحكم الوضعي في غير الاحكام التكليفية والظاهر  
 بالجعل يقولون بكونه مندرجا في نفس الاحكام التكليفية فالظاهر بالجعل  
 مشقان فيكون مندرجا في الزاعج بالظاهر فيكون مندرجا في نفس  
 الخطاب التكليفية كما في سبب السببية في قوله اعلم الصالح لذلك الشمس  
 والظاهر لا يقول بانشرعه من غير ان يكون الخطاب التكليفية كقول جعلت  
 لذلك سببا فان قلت فله ما ذكر في انشاق الزعيمين على ان الحكم  
 الوضعي في امور المتدعة ارجح خلافا لغيره انشرعه واذ الحكم  
 التكليفية اوفر بصير هذا الزاعج لفظيا غاليا في الزاعج فله اولاد على القول  
 بان منشا الانتزاع هو الحكم التكليفية فلا يمكن استناد سببية الدول  
 في قوله نعم اتم الصالح لذلك الشمس كما ذكره بعضهم اذ غاية ما يتقاسمه  
 الزوجين ووجه الصالح ذلك الدول وعدم وجوده في غيره وهذا مناد  
 الرطوبة ولا يرد على تزكية الدول في الجواب عما هو مناد السببية في بصير الدول  
 سببا وليس هذا حكمه افرجه يمكن استناد سببية من غير هذا القول لا يمكن  
 يمكن ابتداء السببية لذلك فلا يوافقنا بانشرعه في غيره اذ يمكن اثباتها له  
 في الجاهل وغيره وثانيا انه يظهر الفرق بين القولين في اجل الاصل وعدمه  
 فاذا ارضا صدر قوله اتم الصالح انه في الشارع في ذلك في صدر  
 كلام افرجه يرد على سببية قوله جعلت لذلك سببا فلو كان سببية  
 الدول فله القول بكونه مندرجا في الحكم التكليفية فلا مرجح لغير السببية  
 بالاصل لاننا في قبل الزاعج الحكم التكليفية في صدره والمزوم لا يمكن

المراد الاول واما على القول بالانتزاع في غيره فيمكن فيها بالاصل ذلك  
 في صدره ما يندرج عنه السببية وخصه الاصل عدمه وما ذكره من ان جعل  
 في امور المذكورة في غير الزاعج على هذا الوجه ما لا فائدة فيه ويمكن تحريم  
 برجه افرجه وان يكون المراد من الحكم الوضعي هو الحكم الوضعي في الاشياء  
 الثابتة بنفس الحكم لا الحكم المصطلح الذي هو صفة للفعل كالسببية والظاهر  
 ونحوها على ما هو منقطع النحر المقدم واذا هذا التبريع في النتيجة لا يجب  
 اتحاد التبريعين فخران نسبة الجعل الى الحكم بالمعنى الاول صالحة اذ لا ريب  
 في وجود الحكم بعد المانع الاول ومعارضة من حيث المفهوم للاحكام التكليفية  
 فالزاعج في الجعل وهو مرجع في الخصص الى الزاعج في كنية الانتزاع والراجح  
 والى ان مندرج في الخطابات التكليفية او خطاب غيرها بخلافه على الثاني  
 فان نسبة الحكم بالمعنى الثاني عينية اذ الزاعج يرجع الى ان لا يندرج  
 بجعل وانما اعتبار الثلاث ان الثانية في الاحكام التكليفية او خصها  
 والوضوح امر مندرج عنها اذا تمهد لك جميع مائة للند ما مندرج  
 ان محل الزاعج انما هو في انشا الشارع على هذا منقطع في ان التكليف  
 حيث يكون الوضوحات لمراد مندرج عنها الواحد وافية كلف عنها  
 ان ارجع على الخلل واللفظ ام لا ان ارجع على سبب التكليف كانت  
 السببية والفرط ونحوها في يقول بالجعل في مثل انشا الشارع معناه  
 لان التكليف وهو المستحق بانشره الوضع ولكن الوضع نظير ما يندرج  
 في الوضوح انشا ان الغاية لان التكليف وهو كالتبريع والرجح ونحوها  
 فاما ان اتحاد هذه الاشياء في الغاية لان التكليف مع النتيجة



شبهة ٢

كون الفعل مطروحا في جميعها لا يوجب انشاء الاشياء عند العرف في الاحكام  
 التكليفية فكذلك انشاء ان محال انشاء التكليف معها بالاحكام الرضعية  
 ويجوز انشاؤها مع النتيجة لا يثبت الا في احوالها فصار لهم الجبر فاما في انشاء  
 الانشاءات القائمة بنفس الشيء في التكليف وعدم تفصيل امر الناس بعضهم الطاهر  
 لانها لا فرق في هذا بين القول بان المراد من التكليف اوصاف الثابتة  
 للشيء كالسبب وغيرها وبين القول بان المراد من انشاء انشاءات القائمة  
 بعضهم التكليف هذه امور لا تفرق في احوالها في النتيجة وان كانا متباينين في حيث  
 على الاول في وجود انشاء المتباينين في حيث اوصاف المذكور وعلى الثاني  
 في نفس وجوده ودرجه الامر الرابع انه لا شك في ان اصل مطالب القول  
 بعدم الجبر المأخوذ من ان وجه القول بالجبر الى وجود انشاء المتباينين في حيث  
 التكليف في صفة الشيء والارادة من صفته اصل منه عند الثالث في ذلك  
 في كماله في وجوده ودرجه او اعرف ما ذكرنا قوله فمشرى في الاستدلال  
 ولا بد من العمل بالان الذي في المنام مخبر بالوجدان بحيث لا يخرج الشيء عن العمل  
 والنقل في ذلك فليس النزاع المعروف بين العديدين والاشارة في وجود الكلام  
 وعدم جريان التماثل بينه كالاشارة بدقته ووجدان شيء متباين في الانشاء  
 والارادة في الامر والكراهة في الشيء في الكلام الانشائي فانه يصير المشكل  
 ومبهم بالطلب من ذلك بالكلام نفسه اخرى وبالنشأه الثالثة ويدعوت  
 في الكلام الجزئي جواز ارجاعه الى الانشاء الصادر عن منطلق العلم والعمل  
 وبسبب السببية الذاتية بين المردودين وبالكلام المنفصل والمتكامل فيكون  
 جميع ذلك ويتبعون باننا لا نجد في انفسنا سورا الانشاء في الجزاء والارادة  
 في الامر والكراهة في الشيء والعملية الاخبار والنزاع الذي نحن فيه فظهر هذا

النزاع

النزاع وكنت كان زعمنا بغيره ضد المختصين هو ان الخطاب الوضعي مجرد الخطأ  
 الشرعي التكليفي بل ينسب تخالفه الى الشارع الزعم وعبر الشبهة على ذلك وكثير الظن  
 ان صان كلامه قد وقع فيه ظاهرة النزاع على الكيفية الاولى لما عرفت ان النزاع  
 على هذا الوجه والكيفية انما نشأ من زعم السيد الصدر في وجهه وقال السيد  
 في رده على الاول ان نصا على وجه المختصين قد ما حصله ان يطلان جسد  
 الحكم الوضعي عن الحكم التكليفي بما لا يباح الى الباب من الفرق بينهما مما لا يجد  
 على غير مسلك من ذكرنا النزاع المتباينين بالعبية بان الحكم الوضعي  
 وان كان متبعا للخطأ التكليفي اذ قول الله ولولا الشمس لوجب الصلوة  
 مستبعد لوجوب الصلوة عند الزوال الا ان هذا لا يوجب القول بالعبية لوجوب  
 التكليف انهم متبعا للوضع كذا لم يتم الصلوة لذلك الشمس فانه مستبعد  
 لذلك ويجوز استنباط احداهما من الآخر لا يوجب كنهيا شيئا واحدا ووجه تخالفنا  
 انصار السيد الصدر في ذلك اولانا لا نجد في خطابات الله عز وجل واحدا  
 ونكتف ذلك من يدعي الجبر لو عرفت حاكما الحكم التكليفي ووضع في السيد  
 اكرم زيد ان جاز ذلك فانه لا يجد في نفسه سورا انشاء واحد لوجوب كذا  
 سببية المجهول لوجوب كذا ومعنا من ان هذا انشاء لان يكون هذا انشاء  
 احداهما متبعا لوجوب كذا وانما سببية المجهول من ان ذلك باسرها سببية  
 الدلالة ومانعة الحق السنة الغفيا مع انحصار ما ورد في الله بانها واحد  
 وهو انشاء طلب الصلوة عند الزوال وطلب زكوا عند الشافعي من قال ذلك ان الشافعي  
 بالجبر ان اراد ببيان الوضع والتكليف في الظاهر ان يخبره وان اراد بكونها  
 محمولين على الجبر فالجواز على الوجدان والبرهان وان اراد كونها محمولين  
 بجبر واحد فظهر انشاء وجوب كذا وكذا في افراد العلم بقوله اكرم المسلم  
 فالوجدان في هذا بخلافه انما سببية وانما الهام الرضعية اوصاف



متفرقة في انشاء الحكم التكليفي بمعنى انه يفرق بعد انشاءه او صاغر عديدا  
وعناوين كثيرة يتعلق بعضها بنفس الركائز البنية وبعضها بالكلية  
كالملكية وبعضها بذكر السبب كالسببية فليس حال الرضا الذي منه السببية  
التي لا يغيره في الغناوين المتفرقة في التكليف كما ان تلك الغناوين ليست  
مجمعة بالانصاف فكذا الرضا وثانها بانه لا يعمل جعل السببية فيما يخص  
ولو قال انه جعل ذلك سببا للوجوب الصالح ولا يفهم من كلامه عند انشاء  
الوجوب الصالح عند الدولك خصوصا على مذهب الاشاعرة الثالين لعدم  
الاحكام للمصالح والمفاسد النفس الوقية ولا فلت السببية القائمة بالدولك  
في لوازم ذاته بان يكون فيه معنى ليقع ايجاب ذلك الصالح عند حصوله  
ولو كان لم تكن محمولة لك اما لاجل انها لو كانت في لوازم ذاته لكانت  
محمولة بالجهل المذكور في الشرع في هذا الرضا غير محمولة للشيء  
في حيث انه صادر عن واما انها على هذا التقدير فيجب لوازم المباشات  
وقد عرف انها غير محمولة ولا تستعمل ايضا ان تكون السببية صفة او جود  
الشيء في الدولك باعتبار اوصافه الذاتية او الرضية فلا بد ان يكون  
مراده من الكلام المذكور مجرد ايجاد الصالح عند الدولك على ان يكون هذا الكلام  
منه مجازا في هذا المعنى او كناية على الوجوه المذكورة في محله في الجملة فانه  
المستعمل في انشاءه ويمكن من الاول بانه لا يربط بينه وبين ما ذكره السيد  
وتوضيح ذلك انه قد قد في كلامه على ما هو متفق اعمان النظر فيها  
او قلنا احد هاتين الخطاين للشمول على الوضع متاخر الخطاين للشمول على التكليف  
وثانها ان القول بان كل الوضع عين الحكم التكليفي ظاهر البطالان وثانها  
ان كلام الوضع والتكليف متفرق في خطاب اخر ولا يربط بينهما الامور الثلاثة  
ليس شيء منها فاعلا للامكار والمناقضة وليس في كلامه ذكر اسان الى ان  
الوضع والتكليف مجموعين في عينين متمايزين او مجرد واحد في خطاب واحد

والاربعة الزوائد المذكورة في كلام المورد غير رطبة بما هو المراد السببية  
من الامور الثلاثة بل رطبة بما هو فيه مراد له غير مذكورة في كلامه وكان المراد  
قد ذكره ما ذكرناه من تبعه كل منها للاثر تبعه انشاء التكليف لانها  
وبالعكس ليس كذلك بل مراده قد تبعه اوصاف الحاصلة في انشاء  
التكليف كالوجوب مثلا للوضع وليبان اخذ ان مراده تبعه الوجوب  
للوضع لا ايجاب فتدعي الثاني بان جعل الاحكام الوضعية في قبيل احكام  
الربط والعلامة بين الشئين اللذين لا يربط بينهما في الواقع ولا انشاء في احد  
العلاقة بين الشئين لا يثبت ان يكون لا وذاته في الشيء ليقع شئ في ذلك  
العلاقة ولا الوصف وضع حتى يدعى ذلك بانه لا يستعمل في الدولك مثلا ان يكون  
علامة السببية ثابتة له لوصفه الذاتي او الرضية ولا يثبت ان يكون ذلك العلامة  
في لوازم ذاته حتى يدعى ذلك بانها هي ليست محمولة للوجوه المذكورين  
بل يجوز ان يكون جعل العلامة واحدتها مجردا للشئ واقترانها بالاجمال  
لنوع من الاعراض من عدم يثبت تلك العلامة لذلك الشئ في الواقع ولا انشاء  
في ان هذا المعنى غير قابل للاعكار اذ لا معنى لانكاره امكن جعل العلامة  
بين الشئين من قبيل نفس الجاهل لبعض الاعراض بل الظاهر من هذا هو  
كما يظهر ذلك لمن لاحظ العلاقة جعلية الرضية الى او غيرها في كشف المراد  
جعل الانشاء علامة للعامة اذ في ذلك الحائل وصف هذا التقطاع الذي  
على القول بعدم المناسبة انشاء العلامة جعلية بين التقطاع والمعنى مع الربط  
بينها في الواقع فليس باعث عليه وهو صريح التقطاع كما هو مراد الحكماء  
العامة اذ لا يربط في ان هذا التقطاع ليس خاضعا للاستعمل في انشاء الوضع  
واحد العلاقة بينهما كما يجوز في العرف احداث علامة جعلية بين الشئين بل

انها



والاثر المحقق فيكون له احد اثنان ذلك كالسببية الاول كالمعرفة كشيء  
 ذلك في مطلوبية الصلوة في هذا الوقت وخلص الجواب التفتيح على المورد  
 المناظر يكون الرضا من مقتضى التكليف بقول القائل رضى هذا  
 التفتيح لهذا المعنى ان لا يرب في ان هذا التفتيح ليس حجة في الاجابة على المناظر  
 والمنسئل كما لا يخفى فلا بد ان يكون انشاء ولا يرب ان لا يرب ان التكليف  
 فيه ان يكون انشاء للوضع مع ان ليس هنا تكليف في مقتضى حصة  
 هذا الوضع كالموضع في الكلام في امور او كالتكليف بعد عاقبة ان  
 الرضا في الوجود لا يرب في فعله انما يثبت بما يثبت به الاحكام التكليفية  
 من الاول ان الرضا في مقتضى ذلك ان لا يرب بالكلية التكليف هنا عيان في الدليل  
 غرض الغيبة اصلا لا يعرف منها في المجزئة والمقتضية الواضحة لا ان التكليف  
 المحقق في الدليل الخطا بان التفتيح في غرض الغيبة لا يرب بها في الاصل كونه  
 ودية الى ما هو مطلوب واخره في الدليل كونه وجوب الشيء بعد العلم بكونه محققا  
 في حصة العمل في الموضع بطلبه لا يرب ان العمل بعد التفتيح قد يثبت  
 بالاولى التفتيح في الكتاب والسنة وقد يثبت بغيرها كالعقل والجماع والامة  
 ويترجح بعد ثبوت هذه الاول فيبقى الامر بالاجابة ان يكون الرضا  
 والعمل مطلوبان والمتكلم مطلوبان ولما دل ذلك في المناظر المتقدمة  
 وعلى هذا في التكليفات اشياء ثلثة المجزئة والمقتضية الواضحة التي هي الحكم  
 في الحصة المرجعية للاشياء الخطا بان التفتيح وتثبت تلك الخطا بان  
 والامر بالمقتضية في تلك الخطا بان وكذا الحال في الرضا في الارباب  
 في ان انشاءها صبر في تصور العلامة الجلية بين الشبهين للمرجع لذلك  
 فكذا العلامة الجلية بمنزلة المجزئة في التكليف وان تلك العلامة  
 بقوله جعل الشيء الفلاحي سببا بمنزلة الانشاء والخطا فيها والامر بالمقتضية

في هذا الانشاء كالسببية العارضة لذلك السبب وصبيبة الشيء بمنزلة  
 المذكور المنقولة عن التكليف وكان المجزئة قد ثبت باللفظ وقد ثبت  
 وقد ثبت بغيره من الجماع والعمل فقد الحار في تلك العلامة الجلية في ثبوتها  
 من جهة ان الحكم الوضع لا يثبت بالعمل المنسل في ذلك الحكم التكليفية لوضوح  
 انه لا مرجع للعمل في مقتضى سببية الدلائل المتصلين وسببية حصة الرضا  
 للمورد في الاول فان قلت بعد ذلك في مقتضى الحكم التكليفية كالمجزئة بالعمل  
 لانكار ثبوت الوضع في اشياء مختلفة في انصافا فبذلك الصفة ان بعضا  
 صفت بها مطلقا كالاشياء فانه حسن في جميع الاحوال وبعضها صفت بها  
 في حالات من حال كذا في الرضا فانه حسن عند حاجة المزدوج فانصافا  
 بالحسن معلن في حاجة والمقتضى اولئك العمل لها بكلما الوجهين كالمقتضى  
 الدليل بانها رازم ذلك لادراك السببية الى داخله في الرضا في العمل  
 معناه ان التفتيح في تلك الاشياء في مقتضى الفرق بينهما حيث ان التفتيح في المجزئة  
 في موضوع الحكم العمل كانه رازم الرضا لانه لا يرب حصة ان هو لا يرب  
 في مقتضى الموضوع في الموضع هو الرضا عند الحاجة لا علم في التفتيح في  
 في الرضا فانه خارج في مقتضى الحكم كالاخيه على انصاف سببية الدلائل  
 بالسببية الى الصلوات هذا اما ثبوت العمل الغير المنسل الذي عيان في المناظر  
 والاشياء اما ذلك فلا اشكال في اولئك العمل في الجواب في الاشياء خصوص  
 في احوال اصورها وحوال عدم سببية الاول وسببية المناظر وما فيه المناظر  
 فقد ما ذكرنا ان الوضع كالتكليف قد ثبت باللفظ وقد ثبت بغيره  
 عليه فيكون في قبيل قوله جعل الدلائل في ذلك على تلك العلامة الجلية  
 بالمطابقة وانشاء ما قد يكون في قبيل قوله ان دخل الدلائل في الصلوة في







عده وان شئت فقل في هذا المقام فليس الايمان المحمدي في الجاهل الادب  
 بالكرامات المخرجة من الجاهل الادب ولا ريب ان الطبيب اذا اراد ان يخرج جسمه  
 مركبا من اجزاء عديدة فادرك ما به من عوارضها فليس الايمان المحمدي في الجاهل الادب  
 الخاص الملاحظ في نظره ثم يحول الاسماء بالمراد في بياضه من الجاهل الادب  
 محقق في هذه الامور ولا يشك في ان شيئا منها ليس بجلال الجاهل الادب بالثقة اليه  
 اما الاول فلا بد من جعل الجاهل الادب في كونه كالايمان واما الثاني فهو ان كان انشأ  
 ان اذ حدثت علامته جعل بينه وبين الفاعل كونه كانه ولا دخل له باشياء اخرى واما الثالث  
 فهو انشاء الطبيب للثقة في الجاهل الادب في كونه كانه لا يدخل له في كونه كانه  
 ان جعل الصلوة مثلا كونه الجاهل الادب في كونه كانه ولا يدخل له في كونه كانه  
 الى بعض على ان يثبت فيها ما يستعمل باسم الصلوة ثم يار المكلف بالاجابة  
 والاول جعل للثقة كونه كونه ان ليس في انشاء الجاهل الادب في كونه كونه وكذا الحال  
 في الثاني والثالث كانه واما الشبهة فان كان الشرط عقليا فواضح خارج  
 عن الحكم الوضعي لان شرطه ليس منوطا بنظر الشك في كونه كونه كونه كونه  
 ولو رقت فبغيره كانه الجاهل الادب بالثقة اليه على حد سواء مع ان يثبت الحكم كونه  
 الشرطية وان كان الشرط شرطا غريبا كانه كونه مثلا فبغيره كونه كونه كونه  
 ان الشرط الشرطية في امور التوفيق التي لا يحصل العمل بغيرها الا بعد الوصول  
 من قبل الشك كانه شرطها ما حصل من قبله والحاصل ان الشرط الشرطية  
 يجب له وبلا خلاف الواقع ونفس الامر ليس جازما الا كانه الشرط الشرطية والشرطية  
 في عدم كونه الجاهل الادب كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه  
 الشرطية في عمله الفهم في نظر الفرق كانه شرطها في نظر الجاهل الادب قبل الشك  
 فبغيره كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه  
 للصححة واما على القول بوضوح الامر فلا ريب في كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه

قد لا يراى السالك انه يتماثل او يثبت ان ثمة هذا الزعم نظرا في مواضع  
 الاول في جواب الاستصحاب ووجهه في الاحكام الوضعية مثلا لو علم ان الطبيب  
 في العصور الغيبية موجب لخاصته وشكنا فيه بعد صدد زبينا وقلنا بان  
 الموضوع فيها او يثبت علم ذلك في ان غلبان عصبة ايضا بسبب الخاصية  
 ام لا فليكن المراد من الجملة في الوضعية لا يجوز ان يكون بسبب الغلبة في الجاهل  
 في الزبانية لان الموضوع فيها من متغيره في التكليف الذي يبان في الجاهل  
 وجوب اجتناب وجه في ثابته بل الثابت بمقتضى احالة الاجابة على الجاهل  
 وعلى القول بالاجمال فيكون بالسببية لا يستلزم بها الاشكال ولحق الموضوع الامر  
 في هذه المقام فنرضي الكلام اولا في حضور السببية والشرطية وبعدها  
 لحالة غيرها من الوضعية بالمعاصرة وقد قدم الكلام في السببية والشرطية  
 قد عرفنا ما قبله ان الفرق بين القول بالجلود ووجهه قطرة في جواب الاستصحاب  
 ووجهه في المثال المتقدم في العصور والظاهر ان هذا المثال في مثله كونه كونه  
 بافتراض الفرق بين القولين على القول بالجملة الاستصحاب السببية اذ لا ريب ان  
 في ان الحجة في المثال المذكور ثابتة للعصبة الماخوذة من الطب على انه في الغلبا  
 فاذا شكنا في الماخوذة من الرب فبغيره الحجة الغلبة الثابتة  
 سابقا سواء قلنا بكون السببية محمولا ام لا فلهذا الفرق اعلم على الفرق  
 لعدم حجة اعدم حجة الاستصحاب في الاحكام الشرعية مع انطباقها كان الجاهل  
 كاذبا في الغلبا في الشرطية فلهذا اظهر الفرق بينها على هذا ما لا يخفى  
 ولذا اورد شيخنا في هذه الناحية بعد ان فضل في حجة الاستصحاب  
 بين الاحكام الوضعية والتكليفية والقول باعتماد في القول بالثقة  
 وقال ان فرق في هذا التفصيل بين ان تكون الاحكام الوضعية متغيرة



اذ ورد لها على هذا فابعد لوجرد الحكم التعليلية ومع عدمه لا يتصل اثباتها  
 بالاستصحاب وقد ورد عليه بانه لا يوزن في ظهور الفرق على الترتيب بين ما  
 بجته الاستصحاب التعليلية وعدمه حيث ان الاستصحاب التعليلية في المثال المذكور  
 وهو استصحاب الحرمة التعليلية معارض باستصحاب الطهارة وعدم الحرمة  
 قبل الغليان فيها رضوان وبني استصحاب السببية فيها بالجور وهو  
 وبني اخر ان استصحاب الحرمة التعليلية غير متبذرة للمقام حتى يستنتج  
 مع استصحاب السببية كونه معارضا باستصحاب الطهارة ومع فان قلب  
 بالجور في الحكم الوضعي فينتهي السببية والافلا وجه اول ان استصحاب النجاسة  
 والحرمة بعد الغليان حاكم على استصحاب الطهارة والظهور ان ثبوتها كالتحقيق  
 وثانها استصحاب الحرمة في خصوص المقام او في جميع موارد فاض الاصل  
 بعضها مع بعض كاقضان بعضهم لكن نقول ان مرجع هذا الى الترتيب بعدم  
 حجة استصحاب التعليلية حيث اذا انفصلت في مورد من الموارد مع استصحاب  
 الطهارة والحلية لما عرف من انه مقصور الاستصحاب التعليلية الا انها اذا كانت  
 الترتيب فيقبل ما لا يعصيه واستصحاب الطهارة والاباحة جارية على ما كانت  
 من هذا القبيل مع ان خلاف الفرق من المروض حجة كما عرف هذا التحقن  
 ان الترتيب متبذرة في المقام ولولنا باخبار استصحاب التعليلية لان مرجع  
 الى استصحاب السببية وبما ان الاشكال في اذ ليس في استصحاب الفطري  
 بوجرد المستعجب في الزمان السابق والوفاة في مثال المعصية ليس موجبا  
 في السابق حتى ينتهي بل ليس الموجود في ان السابق لا الوفاة التعليلية  
 وليس منهاها الملازمة بينها وبين الغليان وان ثبت ذلك ان الموجود  
 في السابق هو مجرد الغليان او السببية ولا يثبت ان الملازمة والتعليل

اذ ورد لها على هذا فابعد لوجرد الحكم التعليلية ومع عدمه لا يتصل اثباتها  
 بالاستصحاب وقد ورد عليه بانه لا يوزن في ظهور الفرق على الترتيب بين ما  
 بجته الاستصحاب التعليلية وعدمه حيث ان الاستصحاب التعليلية في المثال المذكور  
 وهو استصحاب الحرمة التعليلية معارض باستصحاب الطهارة وعدم الحرمة  
 قبل الغليان فيها رضوان وبني استصحاب السببية فيها بالجور وهو  
 وبني اخر ان استصحاب الحرمة التعليلية غير متبذرة للمقام حتى يستنتج  
 مع استصحاب السببية كونه معارضا باستصحاب الطهارة ومع فان قلب  
 بالجور في الحكم الوضعي فينتهي السببية والافلا وجه اول ان استصحاب النجاسة  
 والحرمة بعد الغليان حاكم على استصحاب الطهارة والظهور ان ثبوتها كالتحقيق  
 وثانها استصحاب الحرمة في خصوص المقام او في جميع موارد فاض الاصل  
 بعضها مع بعض كاقضان بعضهم لكن نقول ان مرجع هذا الى الترتيب بعدم  
 حجة استصحاب التعليلية حيث اذا انفصلت في مورد من الموارد مع استصحاب  
 الطهارة والحلية لما عرف من انه مقصور الاستصحاب التعليلية الا انها اذا كانت  
 الترتيب فيقبل ما لا يعصيه واستصحاب الطهارة والاباحة جارية على ما كانت  
 من هذا القبيل مع ان خلاف الفرق من المروض حجة كما عرف هذا التحقن  
 ان الترتيب متبذرة في المقام ولولنا باخبار استصحاب التعليلية لان مرجع  
 الى استصحاب السببية وبما ان الاشكال في اذ ليس في استصحاب الفطري  
 بوجرد المستعجب في الزمان السابق والوفاة في مثال المعصية ليس موجبا  
 في السابق حتى ينتهي بل ليس الموجود في ان السابق لا الوفاة التعليلية  
 وليس منهاها الملازمة بينها وبين الغليان وان ثبت ذلك ان الموجود  
 في السابق هو مجرد الغليان او السببية ولا يثبت ان الملازمة والتعليل

في الحكم التعليلية لا يفادها عن مفاد السببية وهي فتعبر بالمجرد السابق  
 في مفاد السببية لا الحكم التعليلية وعلى هذا فليس في هذا التسمي الاستصحاب حكمها  
 تكملي حتى ينتهي وينتهي به استصحاب السببية فمحتاج اثباتا على استصحاب  
 وهو مرفوع على الترتيب بالجل كما عرف هذا كله على الترتيب بالجل في السببية والاعمال الترتيب  
 بعده وانما ان المورد الواحد لا يرد ان السببية نظيرة لزام الترتيب كما هو احد  
 الاحتمالات فيما يجرب ان الاستصحاب فيها وعدمه من حيث السمع الفرق والملازمة  
 العملية فان يثبت على الاول فيجوز فيها استصحاب الاول فلا نظير استصحاب  
 القياس في الحكم بعد صدد رد على فان ذلك ما لا يستلزم اثباته جريان  
 الاستصحاب وعدمه في السببية على المسامحة والملازمة الترتيبية يكونان في المورد  
 الواقعة دون ان كانت محولة فذلك لان جريان الاستصحاب فيها على الترتيب  
 بالجل لا يتوقف على المسامحة بل يجوز فيها الاستصحاب ولو يثبت في الاستصحاب  
 على الملازمة العملية وذو مرجع الفرق اذ على الترتيب بالجل في السببية  
 الشرعية الوضعية فاذا قال ان عميد السبب بخس بعد الغليان في  
 جعل السببية الغليان فيه للخسارة ولا يثبت ان الحكم في تعيين  
 المتعلقة عليها احكام الشريعة هو الفرق وهو ما كان الموضوع في الكلام  
 المذكور جسم الغيب علم على اي صورة كان فاذا اقبلت بالراجحة الى ان  
 ان الموضوع هو هذا الجسم فتدبر الاستصحاب في الزبيب فمحتاج اثباتا  
 هذا الموضوع على وجه الملازمة العملية كما هو واضح وبما ان اخصر  
 انما في سطح التفرع في رد دافعي الاستصحاب في الترتيبية فمحتاج  
 احكام الشريعة بالمسامحة العرفية فمحتاج جريان الاستصحاب في الحكم  
 بغير هذا الموضوع في السابق بالمسامحة العرفية والزمان اللاحق

موضوع



بالدافع العقلية بخلاف ما رتبنا انما في الامور الواقعية اذ الكلام  
 المذكور الصادر عن الشئ على هذا يصح فيل ايجابه عن الامور الواقعية  
 وعليه فلا يصح للفرق في ذلك بل لا يقدح الاقتصار على ما ينهم في ظاهره كونه  
 ولا ريب ان العلم في كلامه المتقدم هو سببية العقليان في حقيقة الشئ خاص  
 يحتاج في استحقاق النجاة في الزبيب بعد العقليان الى البناء على المسححة  
 العرفية وما ذكرنا من ان الفرق بين القول بالجل في السببية وعدم كونها  
 في الامور الواقعية نظير في الزبيب في موارد استحقاقها على الدافع العقلية اذ هي  
 جوي استحقاق على القول دون الثاني هذه كلمة في السببية واما الرتبة  
 مثل ما اذ علمنا بان شرط الزبيب في فضاء الفوت في صورة العلم فيمكننا  
 في شرطه مع الجبل والفسان فلا يخفى ان يكون الشرط ممكن الحصول  
 في زمان الشئ لم لا على الاول لا يكاد نعلم الفرق بين القول بالجل  
 وعدم حيث انه على الاول يجوز الاستحقاق في شرطه الثانية سابقا  
 وعلى الثاني وان لم يكن اجزا فيها الا انه يمكن اجزاء في وجود الشرط فيمكن  
 بوجود في زمان الشئ لاجل ذلك ونفتر على الشرطية وعلى التقديرين  
 يثبت وجود الزبيب شرطية في المثال المفروض غاية الامر ان يثبت  
 على احد التقديرين اجزاء استحقاق في نفس الشرط وعلى الاول لا جرائه  
 في وجود الشرط وهذا المقدار لا يمكن في الفرق بعد ما عرف في وحدة  
 منبج الاستحقاق في مقام العمل وعلى الثاني فيما يتوهم رتب الفرق  
 جواز على القول بالجل يجوز الاستحقاق في الشرط ونبش شرطية في حال المعجز  
 شرط التكليف بالمتروك واهو الغضا في المثال المفروض لانتا الشرط

بأننا

بانتفاء شرطه والمفروض ان الشرط منتف لعدم العدة عليه فلا وجه  
 للتكليف بايجابه ومع ذلك ينفذ التكليف بايجابه شرطه واما على القول  
 بعدم الجبل فلا يجوز الاستحقاق في نفسه ولا يمكن اتيان شرطية في حال المعجز  
 ولازم بنا التكليف بالشرط لكن انصاف ان سقوط الشرط المبني  
 لبقاء الشرط شرطا فلا يمكن اتيان باسرها بما يفرض الفرق الثاني ان  
 ان المسححة اذا كان في الحكم الشرعي كاهو المفروض في الشرط اذ الكلام  
 مبني على القول بالجل فلا فرق في اتيان بين الشرعية والعادية العقلية  
 بل ترتيب على المسححة جميع اثارها الموضوعة الثانية في احوال الامور العقلية  
 للاستحقاق كما صالة عدم وقوعها والخفى عدم ظهور الفرق في هذه  
 لانه اذا اشك في سببية شئ كاتيان شرعا لانه فلا يثبت كالصنف في  
 بالجل حكم باصالة عدم السببية ولازم عدم وجوب السببية في العقل واما على القول  
 بعدم وان لم يقع اجزاء الاصل في نفس السببية الا انه يمكن اجزاء في السبب  
 ونفتر على التقديرين حكم بعدم وجوب العقل في المثال المذكور  
 هذا اذا كان السبب اراد وجوديا واما اذا كان اراد عينا كما اذا اشك  
 في سببية الدقا، ليقط الغضا عدم درجة التكليف به بالسببية  
 عنه في هذه الحالة فتدين بغير الفرق في حيث ان على القول بالجل  
 يحكم بعدم السببية لاصالة عدم ولازمه وجوب الغضا في محل الفرق  
 واما على القول بعدم فلا يجوز الاصل في نفسها ولا يقع اجزاء في السبب  
 لكن موافقا للاصل ان المفروض انه اراد عدم ولازم عدم وجوب فيه لكن انصاف  
 عدم ظهور الفرق في ايم لانه على القول بعدم الجبل وان لم يكن اجزاء الاصل



في السبب ولا في السبب لأن مقتضى العمومات وجوب القضاء في كل وقت  
على الزولين في وجوب القضاء غاية الامران وجوبه على الزول بالجملة  
على الزول بقدره للعمومات وكيف كان فلا ريب هنا في مقام العمل  
لا يبي أنما تظهر الفقرة لو فرض عدم محرم في البين بان يقال باجماع  
أدلة القضاء أنما القول لو فرض ذلك فلا يمكن إثبات وجوب القضاء  
على الزول بالجملة إذا غاب ما يرب عليه في السببية بالأصل وجوب  
القضاء غير مرتب على ذلك بل إثبات وجوبه موقوف على أن يكون  
هذا دليل عام يدل على وجوبه في حال الإغما اذ مع بفساد بعضه في  
سببية الإغما البعد بذلك الدليل العام لإثبات وجوبه فلي فرض الإغما  
في الدليل ليس العام ما يدل على وجوبه لمداهه أن مجرد نفي مانبية  
الإغما لا ينفق في كالا يخفى في الموضوع الثالث في دخول الأحكام الوضعية  
تحت حديث الرفع وعدمه اذ على الزول بالجملة لا ينتزع في ما يلة  
للدخول تحت بناء على أن يكون المراد منه دفع جميع الآثار أو الآثار  
الظاهرة دون خصوص المواضع وأما على الزول بانها في الأمور  
الواضحة اللازمة لذات الشيء فتدخلها فيه لظهور أنها في نظير  
الخواص الموجودة في الأشياء كالسكوة الخ فكم أن الحديث غير صالح  
لنفي مثل ذلك فكذا لا يصلح لنفي الأحكام الوضعية من هذا العام الكلام في محض  
الحالة الأحكام في حيث كانت مجموعها لا لا تعرف ذلك فكذا جمعها لا يمكن  
نفيها من حيث الرفع كما أن نفيها من نفي الأحكام التكبيلية في كل

لأن الإحكام الوضعية لا تنفي الظاهر جامعة هو الأول كما يشكك في شككم  
فقد الحديث الشريف لعلم صحة عقد الكره والوضعية الجاهل ولعلم بطلان  
صلح من في التورع فيها ومصلحة في النجاسة فاسبا لها كما في الترخيص خلافا  
لا فري كان يشك ذلك بملاحظة ما ورد وأعلى المستحسن به لتسليمه  
الوضعية من أن غيرنا نصف بعضها لأن الترخيص من خصوص الوضعية  
في الوضعية والتمار على ما ساعد عليه النظر هو الأول وتفحص ذلك  
مرفق على نصين ماهر المند في الحديث ليدل على أنه على ظاهره  
كذب مبين لأن السناد في ظاهره في بيان ماهر المذكور في ردوه  
من السهو والفساد والمطارد في هذا وفي جميع ذلك في الخارج  
شاهد على كذب ظاهره وعدم صحة حمله عليه فلا بد من الإصطفاة  
من نقد رتبة في الحديث صلاحي الكذب حيث أن يقع بقدر كل من الكذب  
وجميع الآثار وحقوق الآثار فالمراد من ذلك الأمر الملة وكل واحد  
منها وإن كان وجه منقوفاً إلى أن الحديث في جميع الآثار  
الظاهر والخصم الواحد ويدل على ذلك أمر أن أحد هاتين  
جميع الآثار في الجواز إلى المعنى الخفية وهن في البيان المذكور  
في الحديث فلا نقدر في الخفية كما هو المذموم فيه للزم الكذب على الترخيص  
حمله على الخفية فأنزب الجوازات منقبة وتوضيح ذلك أنهم قد اختلفوا  
بما إذا كان للفظ مجازاً فغيره بعضها أنزب إلى المعنى الخفية  
بالأولية الاعتبارية مثل المعنيين بعد نقد الخفية هو ذلك أنزب  
أمر على وليس ولكن الحق في ذلك أن تلك الأولية أن كانت على وجه



بوجوب انصراف اللفظ الى هذا المعنى المجازي بعد قيام القرينة على عدم  
 الخفية فالمعنى حل اللفظ عليه ولا فلا وجب ان الاثرية باعتبار  
 لو خفيت ونفسها بان لا يحد منها الاثرية العرفية المسببة عن كونه  
 استعمال او الترابين الخاص الموجود في بعض المقامات موجبة للسبق والنفوذ  
 المذكور فافترية نفي جميع الاثار بالنسبة الى نفي دوان الاعيان الموجودة  
 في الرواية موجبة لحلها عليه لعدم معارضة تلك الاثرية بالاثورية العرفية  
 وهذا يدعي ما ورد عليه بتخالفه في ان نفي جميع الاثار وان كان  
 اثيريا اعتبارا الى المعنى الخفية الا ان نفي المواقف اثيريا هو ما وضع  
 المدعي انك قد عرفت ان الاثرية العرفية مسببة عن كونه الاستعمال  
 ولم تجد بعد استعمال افعال هذه الرواية في قليل من المراتب في نفي خصوص  
 المواقف فضلا عن كبرها ولا ورد على الاستدلال المذكور بان الاثرية  
 معارضة بالقرائن الخاصة الموجودة في الرواية المنقضية لان المار منها  
 في خصوص المواقف لا يجمع الاثار فتدعي بما ستعرفه من منع وجودها  
 في الرواية وثانيها انك بعد ما عرفت ان حل الرواية على ظاهرها  
 في نفي الاعيان مستلزم للكذب فلا بد فينتج الدلالة الاقضية في حلها  
 على الاثار واذا لم يكن هذه الاعيان اثارا ظاهرة فالمعنى حلها  
 على نفي جميعها لعدم الدليل على نفي البعض والآخر على البعض الغير المعنى  
 لانك قد بلغوا بالجملة ان هذا الوجه يتم في المعاملة بلا استكمال

واما

٢٠٠  
 واما في العبادات فلو قلنا بان المواقف في الاثار الظاهرة فيها فلا بد  
 لحلها على نفي جميع الاثار لانه منبته على ما اذا لم يكن منبته اثرها هو فاذا  
 وجوده فهو المعنى للنفى ان ذلك لا يندرج باهر المدعى في خصوص  
 الرواية لنفي الاثار الوضعية في مقابل نفي غير اختصاصها بنفي خصوص  
 لان نفي الاحكام الوضعية داخل في الرواية ولذا في خصوص المعاملة فانهم  
 وفيه ما ذكرناه في العمى ونفي جميع الاثار امور اصددها ملاحظة فخصص  
 هذه الامور كما هو مضاف ظاهر الرواية وما ورد في تفسير قوله ان يندرج  
 ما في انك او قصوره بما سبكم بالله ثم انه نعم الحمد التكليف فيكون  
 الامور الشرعية على نفيها مع كونه التكليف الشارعية مستلزم  
 للتكليف بالخطر العينية قبله ثم والنزاع بالطاعة مع انك قد  
 التكليف بذلك على سائر الامور فاستغوا في قولها قال الله ثم امن الزر  
 بما اتوا اليه وقال النبي صلى الله عليه وسلم المؤمنون كل امنه ولما امر الله عز وجل  
 المومنين بالنبي صلى الله عليه وسلم مع ائمتنا الامم عن فاشق الله ثم عليه صلى الله عليه وسلم  
 عنه وفي قوله ولما رأى النبي صلى الله عليه وسلم هذا الشقاق فيهم وكالالزم عنه  
 فاستوجب فيهم الامور المذكورة في قوله ثم ربنا الاو احدثنا ان نسنا  
 او اخطانا الآية وبملاحظة ذلك يظهر ان دفع كل واحد في هذه الامور  
 المذكورة في الرواية من خواص هذه الامور وهذا ينافي المار منها في خصوص  
 المواقف اذ رتبها في كثير من تلك الامور الشعة في الاستدلال الصلبة



التي التخصه بامه دون امة ودعوى ان الاختصاص صدور الرواية في مقام  
 على هذه امة فقط انما هو باعتبار رفع المجرى وهذا لا ينافي اشتراك  
 جميع الامم في رفع بعضها سطحة الكلام اما اوله فلكونه خلافا لظن الرواية  
 حيث ان ظاهرها ان رفع كل واحد من الخواص لا يرفع المجرى وثانيا  
 انه لا وجه في ذكر جميع النسخة مع كون بعضها من الخواص والقول بان السهو في  
 والنبات فليكونان للكلت بتفسيره في التخصه وكذا التكليف بما فيها  
 واشاره فليكون المكلف هو السبب والعقل لا يمكن بفتح العنايات على هذه  
 الاشياء مع بل يمكن بفتحها فيما اذا لم يكن المكلف سببا لها وهي فليكن ان يفي  
 ان رفعها بكلا وجهيها كما هو الظن في الرواية في خواص هذه امة والاصل  
 على اشتراك السائر الامم مع هذه امة في ذلك بل المسلم في الاشتراك في احد  
 العامين وهو ما يمكن المكلف سببا به من دفع بان ارتكاب امثال  
 هذا التكليف في امثال الرواية مع ان لها وجهها ظاهرا يمكن الحل عليه  
 في غير الامم فبعد التكليف مما لا وجه له في ارتكاب مثل ذلك حتى الرواية  
 التي بظاهرها باطله ولا يمكن لها وجه يمكن الحل عليه بعد فقد الحل على الظن  
 كالروايات المتعارضة التي تصدق بفتحها في الجمع بينها في حفظ الدين  
 والشرعية وعدم وقوع الناس في الحاد والزندة ولكن يمكن ان يورد عليه  
 بان ورود الرواية من الامم لا يستلزم ان يكون المندرجين جميع الاشياء  
 بل يقتضي الامتنان مع كون المندرجين في الظاهر الا انه من دفع اولها بان  
 اثر الظاهر لا يقتضي ما في نصه في شهر الرواية للوضوح في مقام اخر

كانت

اختصاصها

اختصاصها بنسخة الموقوفة فقط لانه ان يكون الحكم الوضع في الآثار الظاهرة  
 في بعض الاشياء وثانيا ان تخصيص الرواية بنسخة الآثار الظاهرة مستلزم  
 ان يكون المرفوع جميع الآثار فيما يمكن له اثر ظاهر كالمعاملة لولا ان  
 في الآثار الظاهرة في العبادات وهذا المندرجين في ابيات المدعى وهو  
 بطلان القول باختصاص الرواية برفع الموقوفة فقط وثالثها انه لا وجه  
 في عدم ثبوت العنايات لبعض ما هو المذكور في الرواية في امور المذكور كالظن  
 فلا معنى لرفعها في آثارها كالنظام ومنه عدم التمكن من  
 المعطوف والمعطوف عليه ان يكون المرفوع في غيرها في امور في الآثار الثانية  
 لاخص من الموقوفة وثالثها الرواية المرفوعة في المحاسن عن قولنا الحسن  
 في الرجل يخطئ في البين خلف بالطلاق والعنايات وصدقه ما يملك  
 يلزمه ذلك في علي السلا لا فلا ضرورة انه رفع عن ابيه ما اكرهوا  
 عليه وما لم يظفروا ما اخطوا الجدة وجه التايد انه لم يستشهد بهذا  
 النبوي على رفع الحكم الوضع وفي الصحة وهي فاما ان يكون هذا النبوي  
 عين النبوي المذكور كما هو منصف اصالة عدم التمسك او غيره وعلى الاول

فالامر واضح وكذا على الثاني لان ظاهر  
 صلات انه عليه بعضا  
 بعضا لا جميعا  
 من كل واحد  
 واحد





